



جامعة دمشق  
كلية التربية  
قسم أصول التربية

# الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي بين عامي 2000-2010

دراسة وصفية تحليلية للتعليم العالي في سورية

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في التربية

إعداد الطالبة

ميسون حسن حسن

إشراف

الدكتور محمود علي محمد

الأستاذ المساعد في قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة دمشق

1435هـ / 2014 م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشاعر والبعثي والمجاهد الذي لم يبخل على وطنه بما وهبه الله له من المعرفة والثقافة والحكمة والذي تبناي بعد فقدي للأب الروحي الأستاذ الدكتور عدنان الأحمد رحمه الله ولروحه السلام إلى أستاذي **الدكتور محمود علي محمد** مع فائق الشكر والتقدير والعرفان لحضرتك.

كما أتقدم بعظيم امتناني إلى أساتذتي الكرام في كلية التربية، لمساعدتهم وتوجيهاتهم وتحكيمهم لأدوات الدراسة. وأتقدم بالشكر الكبير لأعضاء اللجنة الأفاضل الذين تكرموا بقراءة الرسالة ومناقشتها.

وأقدم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمود طيوب، والدكتور محمود حسين اللذان ساعداني في إنجاز الجانب الإحصائي لهذا البحث. كما أقدم الشكر والامتنان إلى الدكتور حكمت برهبان الذي أشرف على التدقيق اللغوي للبحث.

## إلى من أشاء

إلى الوطن السيد الرئيس **بشار حافظ الأسد** وإلى منارته إلى  
العروبة ومرسخ الأمن القومي العربي إلى العالم المعلم إليك يا  
سيد وقائد العرب أهدي عملي .  
إلى منارتي التي أنير بها درب حياتي إلى سندي في  
كربي وفرحي وآمي إلى روحك الملتصقة بي إلى  
والدي الحبيب رحمه الله .  
إلى من يروي ظمأي ويطبب جراحي إليك يا نبعاً لا ينضب  
أمي الحبيبة .  
إلى رفيق عمري زوجي ووالد أطفالي مع الشكر الجزيل لكم .  
إلى عميق حياتي وورود دنيتي أطفالي وأخواتي وأخوتي  
فلهم مني كل الحب والتقدير .

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
د	فهرس الجداول
ص	فهرس الأشكال
1	❖ مقدمة عامة للدراسة
3	<b>الباب الأول: الجانب النظري</b>
3	❖ مقدمة
4	<b>الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة</b>
4	1.1.1. مقدمة
6	2.1.1. مشكلة الدراسة
7	3.1.1. أهمية الدراسة
8	4.1.1. أهداف الدراسة
9	5.1.1. أسئلة الدراسة
9	6.1.1. فرضيات الدراسة
10	7.1.1. منهج الدراسة
11	8.1.1. حدود الدراسة
12	9.1.1. مجتمع الدراسة الأصلي والعينة
12	10.1.1. أدوات الدراسة
12	11.1.1. تعريفات ومصطلحات الدراسة
15	<b>الفصل الثاني : الدراسات السابقة</b>
15	1.2.1. تمهيد
15	2.2.1. الدراسات المحلية
18	3.2.1. الدراسات العربية
22	4.2.1. الدراسات الأجنبية
33	5.2.1. تعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية
33	أ- ملخص تحليلي للدراسات السابقة
34	ب- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة
34	ج- نقاط اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
35	د- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
36	<b>الفصل الثالث: تطوّر التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية</b>
36	❖ تمهيد
36	1.3.1. نشأة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية وتطوره

37	2.3.1. أبعاد بناء السياسة التربوية للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية وفق المنهج الفكري التطويري للسيد الرئيس بشار الأسد والتحديث فيه
39	1.2.3.1. بناء سورية الحديثة
41	2.2.3.1. ارساء دعائم الثوابت الوطنية
43	3.2.3.1. الانفتاح الثقافي
44	4.2.3.1. جدلية الثابت والمتغير بين الأصالة والتحديث
45	5.2.3.1. التوجه نحو العلم والتقانات الحديثة
48	6.2.3.1. دراسة النظريات التربوية الحديثة للتطوير المنظومي للعملية التعليمية
51	7.2.3.1. تطوير الاقتصاد الوطني
52	8.2.3.1. نشر الفكر الفلسفي للشفافية
54	9.2.3.1. توظيف التحولات الديمقراطية وإرسائها
56	3.3.1. دراسة تحليلية للأبعاد التربوية لاستراتيجية التطوير والتحديث في الجمهورية العربية السورية
57	1.3.3.1. دراسة التوجهات السياسية التطويرية لنظام التعليم العالي
58	2.3.3.1. تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في سورية
59	3.3.3.1. تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة إستراتيجية التعليم العالي السورية
61	4.3.3.1. رسم الخطوط الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي في سورية. والسياسات المتبعة لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف
75	4.3.1. وظائف التطوير والتحديث في مؤسسات التعليم العالي في سورية
75	1.4.3.1. مجال إعداد الموارد البشرية
81	2.4.3.1. الخصائص التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي
82	3.4.3.1. السمات التطبيقية لاستراتيجية التعليم العالي
83	<b>الفصل الرابع: الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي</b>
83	❖ تمهيد
83	1.4.1. أهمية الأخذ بأبعاد التطوير والتحديث في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية
85	2.4.1. مبررات الأخذ بأبعاد التحديث والتطوير في التعليم العالي في سورية
88	3.4.1. منطلقات الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي من عام 2000 إلى عام 2010
88	1.3.4.1. استثمار الثروة البشرية
90	2.3.4.1. بناء البنية الفلسفية المتغيرة للتطوير في التعليم العالي
91	3.3.4.1. تبني استراتيجية تطويرية للتعليم العالي
92	4.3.4.1. تطوير البنية السياسية في سورية
95	5.3.4.1. وضع الخطط التنموية الشاملة للتعليم العالي لتحقيق التطور

96	6.3.4.1. إصدار المراسيم والقوانين الخاصة بالتعليم العالي
98	4.4.1. التحديث في الأبعاد التربوية للتعليم العالي وتطويرها في الجمهورية العربية السورية
98	1.4.4.1. التحديث في بنية التعليم العالي وتفعيل اللامركزية الإدارية في الإدارة الجامعية
100	2.4.4.1. توسيع بنى التعليم الجامعي كشبكة خدمية في سورية
106	3.4.4.1. زيادة أعداد الطلاب بتوسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي:
110	4.4.4.1. الإنفاق وتطوير التعليم العالي
111	5.4.4.1. المناهج وأساليب التعليم
114	6.4.4.1. تطوير العملية التعليمية
116	7.4.4.1. تنمية الهيئة التعليمية
118	5.4.1. مميزات الأبعاد التربوية لاستراتيجية التطوير والتحديث في التعليم العالي
121	6.4.1. نقد أداء استراتيجيات الخطط الخمسية بالفكر المنهجي للسيد الرئيس بشار الأسد وكيفية حلها في الجمهورية العربية السورية
121	1.6.4.1. نقد أداء البرنامج الإصلاحي في سورية
123	2.6.4.1. تقديم أداء الخطة الخمسية العاشرة بالفكر المنهجي للسيد الرئيس بشار الأسد ونقدها
123	3.6.4.1. وضع الأسس لمستقبل سورية
124	4.6.4.1. تجاوز المعوقات البيروقراطية
124	5.6.4.1. المركزية
125	6.6.4.1. متابعة عملية التطوير الإداري
125	7.4.1. قراءة نقدية تطويرية لواقع التعليم العالي في سورية
125	1.7.4.1. نمطية التخطيط والانطلاق نحو التحديث
127	2.7.4.1. الانغلاق الذهني للمنتجات الحضارية
128	3.7.4.1. الفارق الكبير بين الطموحات التربوية وواقع الحال
130	4.7.4.1. البيروقراطية الإدارية والتوجه نحو اللامركزية
132	5.7.4.1. الضعف في المشاركة المجتمعية
137	<b>الباب الثاني: الدراسة الميدانية</b>
138	<b>الفصل الأول: واقع وتطور التعليم العالي في سورية</b>
140	2-1-1- واقع وتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم نظامي) في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)
141	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
142	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (المستجدون)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010

144	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (المتخرجون)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
145	❖ تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية (إجمالي، مستجدون، متخرجون) حتى العام 2020
146	2-1-2- واقع وتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي، تعليم مفتوح) خلال الفترة 2004-2010
147	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (التعليم الموازي)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2004-2010
148	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (التعليم المفتوح)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2004-2010
150	❖ تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية (تعليم موازي، تعليم مفتوح) حتى العام 2020
151	2-1-3- واقع وتطور إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرّس، معيد، مدرس تعليم عالي، متعاقد، هيئة فنية) خلال الفترة 2000-2010
151	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
153	❖ تقدير أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية
154	2-1-4- واقع وتطور إجمالي طلاب الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) خلال الفترة 2000-2010
155	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
156	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين خريجو طلاب الدراسات العليا، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
157	❖ تقدير أعداد طلاب وخريجي الدراسات العليا في الجامعات السورية
159	2-1-5- واقع وتطور إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد خلال الفترة 2000-2010
159	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
161	❖ تقدير إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية
162	2-1-6- واقع وتطور طلاب المعاهد المتوسطة (إجمالي الطلاب، طلاب مستجدون، طلاب متخرجون) خلال الفترة 2000-2010
163	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد طلاب المعاهد المتوسطة، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010

164	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (المستجدون)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
165	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (المتخرجون)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
167	❖ تقدير أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في الجامعات السورية (إجمالي، مستجدون، متخرجون) حتى العام 2020
168	2-1-7- واقع وتطور طالبات وخريجات مدرسة التمريض خلال 2002-2010
169	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي طالبات مدرسة التمريض، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2002-2010
170	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين خريجات مدرسة التمريض، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2002-2010
171	❖ تقدير أعداد طالبات وخريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية
172	2-1-8- واقع وتطور الوحدات السكنية (عدد الوحدات، طلاب مقيمين، عدد الأسرة) في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
173	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد الوحدات السكنية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
175	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الطلاب المقيمين في الوحدات السكنية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
176	❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين عدد الأسرة في الوحدات السكنية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010
177	2-1-9- المؤشرات التعليمية بالجامعات السورية
181	<b>الفصل الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وأدواتها</b>
181	2-2-1- مجتمع الدراسة وعينتها
182	❖ تحديد حجم العينة من أعضاء الهيئة التعليمية
184	❖ تحديد حجم العينة من رؤساء الأقسام
184	2-2-2- خصائص عينة الدراسة
184	❖ خصائص أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية
189	❖ خصائص أفراد عينة رؤساء الأقسام
193	❖ خصائص أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي
196	2-2-3- أدوات الدراسة
199	2-2-4- صدق أدوات الدراسة
199	❖ دراسة الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

200	❖ قياس صدق الاتساق الداخلي
203	2-2-5- ثبات أدوات الدراسة
205	2-2-6- المعالجات الإحصائية المستخدمة لاستخلاص النتائج
206	<b>الفصل الثالث: تحليل إجابات العينة الكلية</b>
206	3-2- تحليل إجابات أفراد العينة
207	3-2-1- تحليل إجابات أعضاء الهيئة التعليمية
213	3-2-2- تحليل إجابات رؤساء الأقسام
219	3-2-3- تحليل إجابات القائمين على تطوير التعليم العالي
230	3-2-4- تحليل نتائج مقابلة القائمين على تطوير التعليم العالي
233	<b>الفصل الثالث: نتائج اختبار الفرضيات</b>
233	<b>الفرضية الأولى:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.
234	<b>الفرضية الثانية:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.
234	<b>الفرضية الثالثة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية.
235	<b>الفرضية الرابعة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.
237	<b>الفرضية الخامسة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس في الجامعة.
238	<b>الفرضية السادسة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة
239	<b>الفرضية السابعة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس.
240	<b>الفرضية الثامنة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة.
241	<b>الفرضية التاسعة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية.
241	<b>الفرضية العاشرة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.
242	<b>الفرضية الحادية عشرة:</b> لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة.

243	الفرضية الثانية عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين.
244	الفرضية الثالثة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.
245	الفرضية الرابعة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.
245	الفرضية الخامسة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية.
246	الفرضية السادسة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.
247	الفرضية السابعة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.
248	الفرضية الثامنة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين.
249	❖ نتائج الدراسة
260	❖ مقترحات الدراسة
262	❖ ملخص الدراسة باللغة العربية
271	❖ المراجع والمصادر
271	❖ أولاً: المراجع باللغة العربية
285	❖ ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية
290	❖ ملاحق الدراسة
312	❖ ملخص الدراسة باللغة الانكليزية

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	توزع الملتهقين في التعلل العالل على المؤسسات: 2009	1-1
76	إجمالل ءربلل التعلل العالل ءلال الفتره 2010-2011	2-1
78	مستوللالت التعلل العالل في إسكد	3-1
81	المتغلرل الإجمالللة والمؤشرلل الللأساسللة	4-1
102	التطور الكلل للآامعات السورللة	5-1
102	أعدال الكللللل في الآامعات السورللة للعام اللراسل 2012/2013	6-1
105	للبن التراكم الكلل للآامعات اللكولمللة وتطورها	7-1
107	للبن مؤشر نسبة عدد الطلاب في كل كلللة إلى إجمالل طلاب الآامعات	8-1
110	نسبة طلاب ومستآلل وءربلل المعاهل إلى طلاب ومستآلل الآامعة	9-1
116	مؤشر للبن عدد الطلاب لكل عضولهللة تدرسللة في كل كلللة	10-1
122	مراآة أداء التعلل العالل في الآطة الآمسللة التساعة	11-1
140	أعدال طلاب المرحلة الآامعللة الأولى (تعلل نظامل: إجمالل، مستآلل، متآرآلون) في الآامعات السورللة ءلال الفتره (2000-2010)	1-2
141	معاملال الارتباط والتآللل (إجمالل طلاب المرحلة الآامعللة الأولى- الآامعات السورللة)	2-2
141	آآبار معنوللة نموذج الانآار (إجمالل طلاب المرحلة الآامعللة الأولى- الآامعات السورللة)	3-2
141	نتالآ آآبار معنوللة معاملال الانآار (إجمالل طلاب المرحلة الآامعللة الأولى- الآامعات السورللة)	4-2
142	معاملال الارتباط والتآللل (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى المستآللون- الآامعات السورللة)	5-2
142	آآبار معنوللة نموذج الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى المستآللون- الآامعات السورللة)	6-2
143	نتالآ آآبار معنوللة معاملال الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى المستآللون- الآامعات السورللة)	7-2
144	معاملال الارتباط والتآللل (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى المتآرآلون- الآامعات السورللة)	8-2
144	آآبار معنوللة نموذج الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى المتآرآلون- الآامعات السورللة)	9-2
144	نتالآ آآبار معنوللة معاملال الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى المتآرآلون- الآامعات السورللة)	10-2
145	تآللر أعدال طلاب المرحلة الآامعللة الأولى (تعلل نظامل: إجمالل، مستآلل، متآرآلون) في الآامعات السورللة ءلل العام 2020	11-2
146	أعدال طلاب المرحلة الآامعللة الأولى (تعلل موازل ومفتوح) في الآامعات السورللة ءلال الفتره (2004-2010)	12-2
147	معاملال الارتباط والتآللل (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى موازل- الآامعات السورللة)	13-2
147	آآبار معنوللة نموذج الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى موازل- الآامعات السورللة)	14-2
147	نتالآ آآبار معنوللة معاملال الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى موازل- الآامعات السورللة)	15-2
148	معاملال الارتباط والتآللل (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى مفتوح- الآامعات السورللة)	16-2
149	آآبار معنوللة نموذج الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى مفتوح- الآامعات السورللة)	17-2
149	نتالآ آآبار معنوللة معاملال الانآار (طلاب المرحلة الآامعللة الأولى مفتوح- الآامعات السورللة)	18-2
150	تآللر أعدال طلاب المرحلة الآامعللة الأولى (موازل، مفتوح) في الآامعات السورللة للعام 2020	19-2

151	إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)	20-2
152	معامل الارتباط والتحديد (إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية- الجامعات السورية)	21-2
152	اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية - الجامعات السورية)	22-2
152	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية - الجامعات السورية)	23-2
153	تقدير أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية حتى العام 2020	24-2
154	أعداد طلاب وخريجي الدراسات العليا في الجامعات السورية (2000-2010)	25-2
155	معامل الارتباط والتحديد (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا- الجامعات السورية)	26-2
155	اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)	27-2
155	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)	28-2
156	معامل الارتباط والتحديد (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا- الجامعات السورية)	29-2
156	اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)	30-2
157	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)	31-2
158	تقدير أعداد طلاب وخريجو الدراسات العليا في الجامعات السورية حتى العام 2020	32-2
159	أعداد الموظفين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)	33-2
160	معامل الارتباط والتحديد (أعداد الموظفين والعائدين من الإيفاد- الجامعات السورية)	34-2
160	اختبار معنوية نموذج الانحدار (أعداد الموظفين والعائدين من الإيفاد - الجامعات السورية)	35-2
160	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (أعداد الموظفين والعائدين من الإيفاد - الجامعات السورية)	36-2
161	تقدير إجمالي أعداد الموظفين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية حتى العام 2020	37-2
162	أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)	38-2
163	معامل الارتباط والتحديد (إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة- الجامعات السورية)	39-2
163	اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة- الجامعات السورية)	40-2
163	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة- الجامعات السورية)	41-2
164	معامل الارتباط والتحديد (طلاب المعاهد المتوسطة المستجدين- الجامعات السورية)	42-2
164	اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المستجدين- الجامعات السورية)	43-2
164	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المستجدين- الجامعات السورية)	44-2
165	معامل الارتباط والتحديد (طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون- الجامعات السورية)	45-2
166	اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون- الجامعات السورية)	46-2
166	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون- الجامعات السورية)	47-2
167	تقدير أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (تعليم نظامي: إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية حتى العام 2020	48-2
168	أعداد طالبات وخريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية (2002-2010)	49-2
169	معامل الارتباط والتحديد (إجمالي طالبات مدرسة التمريض- الجامعات السورية)	50-2
169	اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي طالبات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)	51-2
169	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي طالبات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)	52-2
170	معامل الارتباط والتحديد (خريجات مدرسة التمريض- الجامعات السورية)	53-2
170	اختبار معنوية نموذج الانحدار (خريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)	54-2
171	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (خريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)	55-2

171	تقدير أعداد طالبات وخريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية حتى العام 2020	56-2
172	أعداد الوحدات السكنية والطلاب المقيمين فيها وعدد الأسر الجامعات السورية (2000-2010)	57-2
173	معامل الارتباط والتحديد (عدد الوحدات السكنية- الجامعات السورية)	58-2
174	اختبار معنوية نموذج الانحدار (عدد الوحدات السكنية - الجامعات السورية)	59-2
174	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (عدد الوحدات السكنية - الجامعات السورية)	60-2
175	معامل الارتباط والتحديد (الطلاب المقيمين الوحدات السكنية- الجامعات السورية)	61-2
175	اختبار معنوية نموذج الانحدار (عدد طلاب الوحدات السكنية - الجامعات السورية)	62-2
175	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (عدد طلاب الوحدات السكنية - الجامعات السورية)	63-2
176	معامل الارتباط والتحديد (عدد أسرة الوحدات السكنية- الجامعات السورية)	64-2
176	اختبار معنوية نموذج الانحدار (عدد أسرة الوحدات السكنية - الجامعات السورية)	65-2
176	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (عدد أسرة الوحدات السكنية - الجامعات السورية)	66-2
177	نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي الطلاب – الجامعات السورية 2000-2010	67-2
178	نسبة طلاب التعليم الموازي إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية خلال الفترة (2004-2010)	68-2
178	نسبة طلاب التعليم المفتوح إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم نظامي) في الجامعات السورية خلال الفترة (2004-2010)	69-2
179	نسبة عدد الطلاب لكل عضوية هيئة تعليمية – الجامعات السورية 2000-2010	70-2
179	نسبة عدد الطلاب المتخرجين إلى إجمالي الخريجين – الجامعات السورية 2000-2010	71-2
180	نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة – الجامعات السورية 2000-2010	72-2
181	توزع أعضاء الهيئة التعليمية في جامعتي دمشق وتشرين	73-2
183	توزع أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية في جامعتي دمشق وتشرين	74-2
184	توزع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والجنس	75-2
185	توزع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية	76-2
186	توزع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية	77-2
187	توزع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة وسنوات التدريس	78-2
188	توزع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة	79-2
189	توزع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والجنس	80-2
190	توزع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية	81-2
190	توزع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية	82-2
191	توزع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وسنوات الخبرة	83-2
192	توزع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين	84-2
193	توزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والجنس	85-2
193	توزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة	86-2
194	توزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية	87-3
195	توزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين	88-2
196	توزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والصفة الإدارية	89-2
200	معامل الاتساق الداخلي بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي ينتهي إليه (الاستبانة الأولى)	90-2

201	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة (الاستبانة الأولى)	91-2
201	معامل الاتساق الداخلي بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه (الاستبانة الثانية)	92-2
202	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة (الاستبانة الثانية)	93-2
202	معامل الاتساق الداخلي بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه (الاستبانة الثالثة)	94-2
203	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة (الاستبانة الثالثة)	95-2
204	قيم معامل الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار (الاستبانة الأولى)	96-2
204	قيم معامل الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار (الاستبانة الثانية)	97-2
205	قيم معامل الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار (الاستبانة الثالثة)	98-2
207	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في تطوير التعليم العالي	99-2
208	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية	100-2
209	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها	101-2
211	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في تقييم تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل	102-2
212	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لفاعليتهم في تطوير البحث العلمي	103-2
213	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية في تطوير التعليم العالي	104-2
214	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة	105-2
215	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول دورهم في توصيف المقررات واختيار مضمانيها	106-2
216	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول المساهمة في تطوير القسم	107-2
217	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق	108-2
218	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي	109-2
219	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي	110-2
220	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها	111-2
221	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي	112-2
222	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقييمها	113-2

223	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية	114-2
224	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول إحدائيات التطوير في التعليم العالي	115-2
225	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته	116-2
227	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي	117-2
228	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها	118-2
229	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول التطوير والجودة في التعليم العالي	119-2
230	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لنتائج المقابلة مع القائمين على تطوير التعليم العالي لدورهم في تطوير مؤسساته	120-2
233	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس	121-2
234	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة	122-2
234	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية	123-2
235	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية	124-2
235	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية	125-2
236	نتائج اختبار Dunnett T3 لتحديد الفروق بين فئات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية	126-2
237	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس	127-2
237	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس	128-2
237	نتائج اختبار Dunnett T3 لتحديد الفروق بين فئات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس	129-2
238	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية	130-2
239	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية	131-2
239	نتائج اختبار Dunnett T3 لتحديد الفروق بين فئات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية	132-2
239	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس	133-2

240	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة	134-2
241	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية	135-2
241	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية	136-2
242	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية	137-2
242	نتائج اختبار Dunnett T3 لتحديد الفروق بين فئات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية	138-2
243	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة	139-2
243	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين	140-2
243	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين	141-2
244	نتائج اختبار Dunnett T3 لتحديد الفروق بين فئات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين	142-2
244	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس	143-2
245	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة	144-2
246	نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية	145-2
246	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية	146-2
247	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	147-2
247	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	148-2
247	نتائج اختبار Dunnett T3 لتحديد الفروق بين فئات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	149-2
248	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين	150-2
248	نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين	151-2
248	نتائج اختبار Dunnett T3 لتحديد الفروق بين فئات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين	152-2

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	منظومة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية	1-1
61	الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه	2-1
67	مراحل الإصلاحات المؤسسية لتطوير التكامل بين منظومة التعليم العالي والتنمية المجتمعية	3-1
73	خريطة منظومة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية	4-1
101	خريطة التوزع الجغرافي للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية	5-1
103	علاقة القاعدة بالقمة	6-1
105	توزع مؤسسات التعليم العالي بحسب أنواعها	7-1
113	الخطة الوطنية لبرامج التعليم العالي ومناهجه	8-1
140	التمثيل البياني لتطور أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم نظامي: إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)	1-2
142	خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية 2000-2010	2-2
143	خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى المستجدون في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010	3-2
145	خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى المتخرجون في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010	4-2
146	التمثيل البياني لتقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم نظامي: إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)	5-2
147	التمثيل البياني لتطور طلاب (الموازي، المفتوح) بالجامعات السورية خلال الفترة (2004-2010)	6-2
148	خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية - تعليم موازي - الجامعات السورية 2004-2010	7-2
149	خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية - تعليم مفتوح - الجامعات السورية 2004-2010	8-2
150	التمثيل البياني لتقدير طلاب (الموازي، المفتوح، الافتراضية) بالجامعات السورية (2011-2020)	9-2
151	التمثيل البياني لتطور إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)	10-2
153	خط الاتجاه العام لتطور إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية 2000-2010	11-2
154	التمثيل البياني لتقدير إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)	12-2
155	التمثيل البياني لتطور إجمالي طلاب وخريجي الدراسات العليا بالجامعات السورية (2000-2010)	13-2
156	خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية 2000-2010	14-2
157	خط الاتجاه العام لتطور خريجو الدراسات العليا - الجامعات السورية 2000-2010	15-2
158	التمثيل البياني لتقدير طلاب وخريجو الدراسات العليا بالجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)	16-2
159	التمثيل البياني لتطور أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد بالجامعات السورية (2000-2010)	17-2

160	الشكل (6-83) خط الاتجاه العام لتطور أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد - الجامعات السورية 2000-2010	18-2
161	التمثيل البياني لتقدير أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد بالجامعات السورية (2011-2020)	19-2
162	التمثيل البياني لتطور أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)	20-2
164	خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010	21-2
165	خط الاتجاه العام لتطور طلاب المعاهد المتوسطة المستجدون في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010	22-2
166	خط الاتجاه العام لتطور طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون في الجامعات السورية 2000-2010	23-2
168	التمثيل البياني لتقدير أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)	24-2
168	التمثيل البياني لتطور طالبات وخريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية (2002-2010)	25-2
170	خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طالبات مدرسة التمريض في الجامعات السورية 2002-2010	26-2
171	خط الاتجاه العام لتطور خريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية 2002-2010	27-2
172	التمثيل البياني لتقدير طالبات وخريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية (2011-2020)	28-2
173	التمثيل البياني لتطور الوحدات السكنية وعدد طلابها وأسرتها - الجامعات السورية (2000-2010)	29-2
174	خط الاتجاه العام لتطور عدد الوحدات السكنية-الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010	30-2
176	خط الاتجاه العام لتطور عدد طلاب الوحدات السكنية-الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010	31-2
177	خط الاتجاه العام لتطور عدد أسرة الوحدات السكنية-الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010	32-2
185	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والجنس	33-2
186	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية	34-2
187	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية	35-2
188	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة وسنوات التدريس	36-2
189	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة	37-2
189	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والجنس	38-2
190	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية	39-2
191	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية	40-2
192	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وسنوات الخبرة	41-2
192	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين	42-2
193	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والجنس	43-2
194	التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة	44-2

	ومصدر الشهادة	
195	التمثيل البياني لتوزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية	45-2
195	التمثيل البياني لتوزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين	46-2
196	التمثيل البياني لتوزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والصفة الإدارية	47-2

## مقدمة عامة للدراسة:

شهدت الجمهورية العربية السورية تجربة التحديث والتطوير بمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، إدراكاً من القيادة أن التغييرات العميقة في التعليم العالي مفتاح الحراك الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية، وأمل المجتمع في التقدم وفي إعداد القيادات الفنية والتنظيمية والفكرية، وفي إرساء قاعدة البحوث العلمية المتقدمة، وهو أداة المعاصرة الحضارية وطريق استيعابها والإسهام فيها إنتاجاً وانتفاعاً، وهو سبيل لتأكيد الذاتية الثقافية، لمعالجة واقع التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. فقد كانت بداية التحديث ما أفرزته الحركة التصحيحية للتعليم عامة، والتعليم العالي بخاصة لقدرته على رقد وتغذية سوق العمل، وطرح الابداعات والاختراعات من خلال إعداده للكفاءات بالاختصاصات المختلفة، ليحقق الأهداف التي محورها التنمية الوطنية على كافة الأنساق، وربطه بالخطط الطموحة المتبدلة، والمتغيرة مع التحولات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والتربوية والدينية، التي هي المحاور التي يُعمل عليها عند وضع السياسة التربوية للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية بناءً على بناء الإنسان، ورفي فكره وترسيخ القيم الإنسانية والقومية والاجتماعية، وتقديم البنى المعرفية القائمة على العلوم المتعددة لتزويد سورية بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وهذه رسالة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية المحققة في كل جامعة ومعهد من خلال إعداد الطلاب وتدريبهم والحث على الدراسة العلمية المرتبط بخدمة المجتمع واقتصاده وصناعاته وقضاياها البيئية والصحية والاجتماعية والتربوية المبنية على صناعة الإنسان وهذا ما وصفه السيد الرئيس القائد الخالد حافظ الأسد بقوله : "إن النجاح في بناء الإنسان؛ هو أساس النجاح في مجابهة كل تحد يواجهه الوطن والأمة". (رئاسة مجلس الوزراء، 2003، ص3).

ووفقاً لهذه الرؤية المنهجية الشاملة فقد تمحورت حوله استراتيجية التنمية الوطنية التطويرية في الجمهورية العربية السورية ، وتكوينه في منظومة التعليم العالي من خلال جملة متكاملة من عمليات التطوير تبدأ بتحديد الإمكانيات والموارد أو الفرص المتاحة والتي يمكن أن تشكل قاعدة للانطلاق نحو عملية التحديث. "لقد حققت سورية خلال العقود الأربعة الأخيرة نجاحات متعددة في المجال التعليمي بمراحلها كافة، لاسيما فيما يتعلق بالمؤشرات التعليمية الأساسية التي تتمثل في ارتفاع نسب الالتحاق وانخفاض في معدلات التسرب وانخفاض معدل الأمية وزيادة عدد المدارس والجامعات والكليات وانتشارها. وقد ترافق ذلك بزيادة أعداد القوى البشرية العاملة في قطاع التعليم وتنوع اختصاصاتها"(الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص705). ووفقاً لهذا النهج سعت الحكومة في الجمهورية العربية السورية إلى برمجة مؤسسات التعليم العالي وأنماطه وأساليبه في منظومته والسعي للمشاركة مع الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية باتجاه التطوير والتحديث بسياسات التوسع في التعليم، وربط الدراسة العلمية بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم الاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي. فقد قامت القيادة في سورية خلال الأعوام المنصرمة بسلسلة واسعة جداً من الخطوات الإصلاحية في مختلف المجالات التي تتضوي على تبني مقاربة متكاملة تجمع بين

المقاربات الثلاث ( الطلب الاجتماعي - القوى العاملة - التكلفة / العائد) معا إذ تتم معالجة عيوب كل منها، وتتبنى هذه المقاربات ذات الصلة المتكاملة من عدد من الأسس أهمها "عدم وجود مقارنة مثالية مفردة في تخطيط التعليم، وتسمح بدرجة من المرونة. كما تسمح بالاختيار بين البدائل والأولويات. وتضع التخطيط للتعليم العالي في إطار التخطيط الشامل على المستوى الوطني، وتبرز دور التخطيط الإقليمي اللامركزي، وتوسع دائرة المشاركة في عمليات التخطيط للمتخصصين في التعليم والاقتصاد والتنمية ورجال الأعمال تسمح باستخدام الأساليب التقنية الحديثة في التخطيط، والخاصة باستشراف مستقبل التعليم، الذي من شأنه المساهمة في دقة التنبؤ والإسقاط وغيرها من الأدوات أنها تأخذ في الاعتبار الطلب الاجتماعي على التعليم مع مراعاة جودة التعليم في ظل أسلوب التكلفة/العائد. " (الخطة الخمسية الحادية عشر، 2013، ص9). مما يؤدي للتنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة، ووضع منظور الشمول، والواقعية، والمرونة، والمتابعة، والتقييم والتقويم في الخطة القادمة للتعليم العالي. وبما أن التعليم الجيد "هو من يقود المجتمع في تركيزه على عملية المعرفة من خلال أركانها الأربعة (تعلم كيف تعرف، نعلم كيف تعمل، تعلم أن نحيا أو تعيش مع الغير، تعلم لتكون) ويعتبر كذلك أداة للإعداد للمستقبل، بتوقع المستقبل والتبوء به ورسم المخطط الهندسي لمجتمع المستقبل" (الزامل، 1425، ص1). ولتحقق ذلك تنتهج الجمهورية العربية السورية أسلوب التخطيط الاستراتيجي ذو المنظور العلمي والعملية القائم على الانطلاق لتطبيق التعليم الجيد للجميع وتعميمه في السياسات التربوية في التعليم العالي في سورية فلفظ الإستراتيجية يطلق على "الأهداف المحددة ووضع البدائل ومقارنة التكاليف والفوائد المرتبطة بها، وتقييمها ثم اختيار البديل الإستراتيجي الأفضل ووصفه في برنامج زمني قابل للتنفيذ" (حنا، 2012، ص 69).

ويكون التخطيط الاستراتيجي يمثل منهجاً فكرياً يتميز بالحدثة والريادية ويتسم من خلال عملياته ووسائله بالقدرة على زيادة القدرات التنافسية للمؤسسة وتطوير أدائها. لأن التخطيط الاستراتيجي يمثل أحد النماذج الحديثة للتطوير والتغير الجامعي وبالتالي "يكون الاستنتاج إن الخطط الاستراتيجية هي عبارة عن مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمركز التنظيمي لتحقيق نتائج إيجابية تجعل من إدارة المنظمة إدارة فعالة". (ميا وآخرون، 2007، ص2)

وبما أن التحديث يتصل بالتقدم فمن أهم نتائج التحديث في نظر الكثير من الباحثين أنه يسهم في تسريع حركة التقدم والارتقاء بالمجتمع والثقافة. بما يوفره من مقومات لعملية التحديث في الأنساق المجتمعية. على اعتباره أقرب إلى مواصفات أو سمات العصر الحديث والانطلاق نحو منطلقات التطوير والتحديث في التعليم العالي والأخذ بأبعاده ومبرراته، وتوظيفها في الجمهورية العربية السورية، وإرساء دعائمه، ، وتوجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي، باتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد الخطط الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي التي تحيط بمجمل أبعاده وقضاياها الرئيسية، وتحدد معالم مساراته واتجاهات تطويره وترسم برامج العمل ومستلزماته على المستويات الوطنية والقومية والدولية. ورصد واقع أنظمة التعليم العالي في سورية والمشكلات التي تعاني منها، والاستفادة من النماذج الأجنبية المتطورة.

# الباب الأول

## الجانب النظري

### مقدمة:

يحتوي الباب الأول على الجانب النظري للدراسة، حيث يتألف من أربعة فصول: الفصل الأول تناول الإطار المنهجي للدراسة ومشكلتها، والفصل الثاني تناول الدراسات السابقة من محليه وعربية وعالمية، والفصل الثالث الذي سلط الضوء على تطوّر التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، ونشأته والتوجه السياسي لبناء المنظومة للتعليم العالي وتحديثه وفق الاتجاهات التربوية المعاصرة وتجاربها والأخذ بها. كما احتوى الفصل الرابع الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي، والعمل على إرساء دعائمه، وتوفير التعليم للجميع من خلال وضع رؤى استراتيجية لتحقيق تطويره والتوجه نحو الاستشراف المستقبلي للسياسة الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

# الفصل الأول

## الإطار المنهجي للدراسة

### 1.1.1.1 مقدمة:

إنّ القراءة التحليلية لتأثير التغيرات التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية العالميّة على المجتمع السوري ومواجهتها ، وتجنب آثارها السلبية، التي تمثلت باستراتيجية التحديث والتطوير التي طرحها السيد الرئيس بشار الأسد كنهج، وواجب وطني، والمتابعة في التحديث انطلاقاً من الأسس والمرتكزات، التي حددتها الحركة التصحيحية وانطلقت بها حركة التحديث والتطوير كمشروع وطني شامل اكتسب أهميته من نهجه الوطني والقومي وتحوله إلى ورشة عمل مستمرة ومتواصلة إضافة إلى استراتيجيته السياسية القائمة على البعد القومي، الذي أخذ كبرنامج لتنفيذ التحديث والتطوير "علينا أن نعرف أن كل ما نقوم به .. أو نعمل على انجازه .. يحتاج إلى قاعدة وطنية وأخلاقية متينة ينهض عليها مشروعنا الاصلاحى .. فإذا كان الوطن لجميع أبنائه المخلصين لقضاياه .. فهو لا يمكن أن يكون للعابثين أو الحاقدين.. الذين لا يرون مصلحة الوطن الواسعة إلا من خلال مصالحهم الضيقة، ولا يتذكرون سوى ما يجب أن يتمتعوا به من حقوق متناسين ما يترتب عليهم من واجبات"(الأسد، ص16).

إذ أنه يحمل هذا المشروع الإصلاحات التي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذ إنه يشمل على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير المجتمع، وكانت الترجمة الفعلية للرؤية العلمية، والاستراتيجية التحديئية، والتطويرية التي أكدها السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد في خطاب القسم الدستوري في: 17/7/2000، أمام مجلس الشعب في جلسته الاستثنائية، واضحة وقوية في رسم المعالم الفكرية، والتنموية، والحضارية لمستقبل التربية والتعليم بأنواعها المختلفة، ونماذجه المتعددة، بوضع المعالم التربوية لأبعاد التحديث والتطوير وقد أكدها بقوله: "لا بدّ من الإصلاح، والتطوير في مؤسساتنا التربوية، والتعليمية، والثقافية، والإعلامية بما يخدم قضايانا الوطنية، والقومية، ويعزز تراثنا الأصيل، ويؤدي إلى نبذ ذهنية الانغلاق، والسلبية، ومعالجة الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلباً على وحدة المجتمع، وسلامته" (تقرير وزارة التربية، 2001، ص4). وضمن هذا التوجه نحو مجتمع المعرفة، أعيد النظر في المؤسسات التربوية، ونظمها، وخاصةً في بنية التعليم العالي، وتبني استراتيجية واضحة لتطوير برامج التعليم الجامعي، وتحقيق الأهداف المجتمعية المرجوة منها، وتواكب الجديد في العلم، والتكنولوجيا، وقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد على ذلك بقوله: إن "توجهنا الأساسي الذي سنركز عليه بعد هذا التوسع الكبير.. هو رفع نوعية التعليم العالي وتحسين جودته ووضع المعايير لضمان ذلك... إضافة إلى تحسين ظروف البحث العلمي... والاستمرار في بناء القدرات العلمية والتقانية... وإغناء الثروة الفكرية الوطنية... من خلال تبني سياسة وطنية ناجعة للعلوم والتقانات والإبداع (الأسد، 2007، ص7). وقد عزز ذلك بالإصلاح التشريعي والقانوني والإداري بالقوانين والمراسيم والأنظمة الذي يعد حجر الزاوية في التحديث في الجمهورية العربية السورية وهذا ما

ورد في تقرير تتبع تنفيذ خطة التنمية وتطوير الإنتاج لعمل الحكومة فقد "أصدر /18/ قانوناً، شملت النواحي الاقتصادية والمالية والعلمية، و/71/ مرسوماً تشريعياً، شملت النواحي الاقتصادية والمالية والعلمية، و /385/ مرسوماً، شملت النواحي الإدارية والمالية والعلمية. (رئاسة مجلس الوزراء، 2003). وضمن منهجية الإصلاح في بنية التعليم العالي، كان هناك أهداف عديدة تطالب بإيجاد درجة عالية من التميز، والتنوع، والمرونة في مؤسساته، وقد أكد السيد الرئيس عقب أدائه القسم الدستوري لولاية دستورية جديدة في مجلس الشعب على التطورات المستجدة في التعليم العالي، بقوله: "وعلى المستوى الجامعي افتتحنا العديد من الجامعات العامة والخاصة والافتراضية والتعليم المفتوح... كما تم افتتاح عدد كبير من الكليات في مختلف المحافظات... وكذلك العديد من مراكز الدراسات التخصصية. أيضاً بالنسبة لكليات وزارة التعليم العالي.. افتتحنا 50 كلية في سورية استوعبت مئة ألف طالب جامعي إضافي... بالإضافة للجامعات الخاصة وعددها حوالي ثمان، وهناك جامعات خاصة في طريقها إلى الإنشاء" (الأسد، 2007، ص6). وقد عملت الحكومة على وضع التوجّهات المذكورة أعلاه موضع التنفيذ، وضمن ذلك المنظور أعيد النظر في القوانين النازمة لمؤسسات التعليم العالي، وصدر المراسيم التشريعية الخاصة بالجامعات الخاصة، ونظام التعليم المفتوح، والجامعة الافتراضية السورية، وتطوير قانون تنظيم الجامعات وتوجيه خارطة التعليم العالي نحو تحقيق انتشار مؤسسات التعليم العالي في كافة محافظات القطر كسياسة وطنية قائمة على نظام أكثر شفافية في كافة المستويات الجامعية لمتابعة الالتزام السياسي والنهج السياسي للبرنامج التعليمي في سورية، والتوجه نحو سياسات تربوية واسعة انطلاقاً من مبادئ تعزيز الخطط الوطنية، وبناء سياسة قوية قائمة على الشفافية، والالتزام السياسي للدولة على توفير التعليم للجميع، وتأمين تمويله وزيادته ، وتطوير استراتيجيات وفق أسس تحقيق أهداف التعليم، وتأكيد مبدأ مجانية التعليم العالي الحكومي، والترخيص للجامعات الأخرى بهدف تقديم الخدمات التعليمية مقابل مبالغ طفيفة مقارنة مع الدول الأخرى.

إنّ الدراسة التتبعية للأبعاد التربوية في مؤسسات التعليم العالي عبر المخطط الخماسي 2000-2010 للاستراتيجية التاسعة والعاشر الخاصة بمجال التعليم والبحث العلمي ومراجعتها بهدف رصد التحديات على مدخلات مؤسسات التعليم العالي، وتطوير نظم الالتحاق فيه، وتوفير خريجين متعددي الاختصاصات لسوق العمل. كما أنها تساعد في رسم رؤيا لمستقبل التعليم العالي في سورية وانعكاساته على نمو وتطور المجتمع السوري . لذلك فهو بحاجة إلى إعادة تقييم من خلال استراتيجيات ورؤى جديدة تجيب على تحديات المستقبل في عالم متغير. وبما أنّ لكل تطوّر، أو تجديد أو تطوير غايات وحدود قد لا يحققها، أو يتوصل، إليها، فإنّ الدراسة التي قامت بها الباحثة لتقويم تجربة التحديث والتطوير، وانعكاسها على بنية نظام التعليم العالي السوري، ، ووظيفته خلال الفترة الممتدة من 2000-2010، وذلك ضمن نظرة شمولية، وكاملة عن الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في تحسين التعليم العالي والارتقاء به، وتحاول الباحثة في عملها هذا التعرف على الواقع الحالي للمستجدات في الجامعات السورية، وتحليلها، وتقويمها من خلال دراسة واقع تطوّر الجامعات السورية، ومقومات نجاحها خلال السنوات المذكورة.

## 2.1.1. مشكلة الدراسة:

يشكّل التعليم العالي العصب الأكثر حيوية في منطلقات البحث والدراسة في أي بلد تأسيساً لعملية التحديث والتخطيط الموضوعي العلمي لتطويره. المتمثل في اختيار الدولة منهجاً موظفاً في آليات العمل بالتعليم العالي وتوجهاته الذي يقوم على ربطه بالمجتمع والزيادة في عدد الجامعات، والكليات المفتوحة في المحافظات، ومواكبة الركب العلمي والعصرية والتحديث. في مؤسساته التعليمية البحثية للجامعات السورية إلا أن هناك مؤشرات حدت من التحديث ومعالجة المشكلات التي جابهت تطوير أبعاد التعليم العالي التي تمثل مدخلاته العناصر اللازمة لقيام مؤسساته إلا أن المؤشرات تدل على أن النموذج المطور، والمنشود من التعليم العالي قد بقي، ولأسباب متعددة يعاني من مشكلاتٍ عديدة، حدت من تحديث أبعاده التربوية وتطويرها من ( أهداف، طلاب، بنى، محتوى التعليم، تقنيات التعليم، قواعد قبول الطلاب، أعضاء الهيئة التعليمية، الإدارة، الأبنية، التكاليف). كما أن ضعف قدرة التعليم العالي على مجابهة الطلب الاجتماعي، وضعف مؤسساته الجامعية في قدرتها الاستيعابية، وقلة التكاليف المخصصة لها، وازدياد احتياجاته المالية، وتدني مستوى الخريجين وعدم مواكبتهم لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع وعدم دراستها بطرق أكثر منهجية ومخططه، وهذا ما ذكره وركز عليه روبرت زمسكي Zemsky, Robert بقوله: إن مبادرات الإصلاح على مستوى نظام التعليم العالي قد دعمت بحركات اصلاح راوحت مكانها على الرغم من النداءات المكثفة ولكن لم يحدث الشيء الكثير" (Zemsky, 2009, p4)

وقد يكون السبب في هذه المشكلات، والنواقص عدم وضوح الأبعاد التربوية لتحديث وتطوير التعليم العالي لدى الجهة المسؤولة عن صياغة الخطط المرحلية والمستقبلية للتعليم العالي للقوانين ووضعها في سورية شأنه شأن الدول الأخرى الذي ينفذ خطط القيادة: من وزارات، وجامعات، ومديريات، وهذا ما طرحه السيد الرئيس بشار الأسد في خطابه عقب أدائه القسم الدستوري لولايةٍ دستوريةٍ جديدةٍ في مجلس الشعب قائلاً: إن "من هذه المصاعب يرتبط بنا، وبمعطياتنا الداخلية، إذ أنه كان في مقدمتها البنية الإدارية القائمة والتي لم تتطور بما يكفي من كفاءة لاستيعاب المهام المطروحة... وكذلك افتقاد الكوادر المؤهلة لإنجاز هذه المهام بما يلزم من فاعلية وإتقان. وكان في جملة المشكلات الأساسية التي واجهتنا ضعف العمل المؤسسي وفقدان المنهجية في العمل... ونشاكبك المسؤوليات... وتراجع الإحساس بالحافز لدى البعض لأداء ما هو مطلوب منه. يضاف إلى كل ذلك.. عدم إيضاح بعض التشريعات والقرارات التي تم إصدارها أو التسرع في إصدار البعض منها دون دراسة وافية.. وعدم تنفيذ جزء منها بجدية ومسؤولية.. كما عانينا من ضعف البنية الإحصائية وقواعد البيانات وانعكاس ذلك على دقة تحليل الأداء والاستشراف.. يضاف إلى ذلك ضعف آليات المتابعة والمراجعة والتقييم. "(الأسد، 2007، ص6).

ولعل غياب الفهم الصحيح لدور الإدارة الجامعية في أدائها لمهامها من/تكوين الموارد البشرية وكيفية هذا التكوين وأليته/ واتجاه التعليم العالي نحو تثقيف الطلبة وليس إلى إعدادهم لسوق العمل. وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م إلى أن "نوعية التعليم العالي تتأثر

بعوامل كثيرة أهمها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية في هذه الجامعات " ( تقرير التنمية البشرية، 2003، ص7). كما يختلف التجديد والتحديث وإصلاح التعليم العالي من بلد لآخر" ويرجع ذلك إلى العلاقة الواضحة بالنظام السياسي في البلد المعنية؛ وإلى أن آليات الوزارات للتغيير ورغبتها فيه. وفي بعض البلاد، تبدأ الوزارات أعمال إصلاح التعليم العالي وتتولى أمورها، بينما تتبع الوزارات المعنية في بلاد أخرى طريقاً متحفظاً باتجاه التجديد والتحديث" (المجموعة الأوروبية، 2007، ص6).

إن الجهود التي بذلت من أجل تنفيذ أدوات التحديث لم تستطع أن تحقق هذا الهدف، وذلك لعدم القدرة على تضمين الأبعاد التربوية المختلفة المتعددة للتحديث، على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تطوير وتحسين وزيادة كفايات التعليم العالي في سورية لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن إدارات التعليم العالي عجزت عن عملية التغيير، ويرجع أندي جونستون ذلك إلى عدم وجود القيادة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي للحكومة، وضعف التواصل داخل مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم التطوير المستدام وكيفية تطبيقه" (Johnston, 2007, p4). وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة المشكلة كالتالي:

ما الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي في سورية بين عامي /2000/-  
/2010/؟.

### 3.1.1. أهمية الدراسة:

تتعلق أهمية الدراسة من أهمية التجديد والتطوير في التعليم العالي، من خلال معرفة الأبعاد التربوية لذلك التحديث والتطوير، وواقعه، وتقييم التطوير النوعي للتعليم الجامعي، ومدى انعكاسه على العملية التربوية، وتجديدها وقدرته في الحكم على مدى تحقيق أهداف مثل هذا التعليم وعوائده على الفرد، والمجتمع وعلى كافة الأنساق، وإعداده للقوى العاملة التي تحتاجها عملية التنمية الشاملة في الجمهورية العربية السورية. ولقلة الدراسات التي تناولت هذا الدراسة بشكله الشمولي، كان من الضروري إجراء دراسة تحيط بالجانبين النظري والعملي منه، ومعرفة مدى توافر الشروط المناسبة لتحقيق التطوير والتحديث في التعليم العالي، ومعرفة مدى التقدم الذي أحرزه، وحققه التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

#### وتحدد أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- 1- تقديم دراسة علمية عن التعليم العالي في سورية، وذلك بسبب قلة الأبحاث المحلية والعربية التي تدرس المسار السياسي للتحديث والتطوير في التعليم العالي، ودوره في بناء الفرد والمجتمع.
- 2- رصد أدوات التحديث والتطوير من الفكر المتجدد والنقد البناء والموضوعية والمساءلة والاستراتيجية انطلاقاً من التوجه الحديث لعمل الجامعة بما أنها مجتمع المعرفة الذي يمد المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة، وهو مصدر القدرات التنموية علمياً وعملياً.
- 3- تعد هذه الدراسة - في حدود علم الباحثة- أول دراسة تحليلية لمنظومة التعليم العالي تتناوله بالتحليل الكمي عبر السلسلة الزمنية باستخدام / معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي الأعداد والزمن

لقياس متوسط الزيادة والنمو خلال فترة الدراسة 2000-2010. التي تبين مدى التقدم الملحوظ، وتبيان الفارق بين ما حقق وبين ما كان متوقعاً أن يُحقق بالدراسة الوصفية التحليلية للتعليم العالي في سورية.

4- تقديم دراسة تتبعية للخطة الخمسية التاسعة والعاشر لمسيرة عشر سنوات في مؤسسات التعليم العالي مما قد يساعد المسؤولين وأصحاب القرار عن التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي في سورية في التعرف على نقاط الضعف في الخطط الاستراتيجية والعمل على تلافيتها، وستساهم في وضع مؤشرات واضحة تساعد في صياغة رؤى المؤسسة وأهدافها والاتجاه نحو تطوير برامج جديدة، وتشكل تحولاً في الجامعات والكليات التابعة ووضع مسار للتصحيح والتحديث من حيث الكمية والنوعية.

5- اسهام التعليم العالي بصيغته الجديدة، في استثمار الموارد البشرية، وتطويرها ومواكبته للتطور المهني، وذلك لأنّ الموارد البشرية العامل المهمّ في النمو الاقتصاديّ، والتطور الاجتماعي، كما أنّ تطوير التعليم العالي في أحد جوانبه رصد حاجات العناصر البشرية، وجعل المتعلم مواكباً للتطورات والمستجدات العلميّة، والثقافيّة، والمهنيّة.

6- قد تفيد هذه الدراسة المسؤولين عن التعليم العالي بأنواعه المختلفة في التعرف على التعديلات والتغييرات التي يتعين إجراؤها في عناصر العملية التعليمية بالجامعة، وكيفية تقويم ذاتها، وإعادة النظر بواقع المؤسسات الجامعية، والتوجه نحو تطوير نظمها التعليمية وتحديثها /محتوى وطرائق تدريس، واساليب وتسهيلات ووسائل/. مما يساعد أصحاب القرار في تطوير الأداء المؤسسي الشامل، وفي التعرف على بعض السبل والإجراءات التي تسهم في التغلب على المشكلات التي تعوق المشروع الوطني للتطوير والتحديث في مؤسسات التعليم العالي.

7- أهمية التحديث في التعليم العالي في تطويره وتحسين نوعيته، وفي تلافي القصور والثغرات والسلبيات لعملية تجديده، وتعزيز الايجابيات والتقليل من المشكلات التي يعانها وتقويمها، وانعكاسها على مؤسسات التعليم الجامعي على المستويين الكمي والنوعي والتلازم بينهما لرفع الإنتاجية العلميّة والتربوية والثقافيّة والمهنيّة المبنية على واقع متطلبات عملية الإصلاح في التعليم العالي.

#### 4.1.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1- دراسة الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية
- 2- دراسة واقع التحديث والتطوير في التعليم العالي، ومقومات النجاح خلال فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2010.
- 3- الكشف عن المشكلات التي أعاققت عملية تحديث وتطوير السياسة التربوية في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.
- 4- معرفة آراء المشاركين في التعليم العالي في عملية التطوير والتحديث خلال فترة الدراسة عام 2000 إلى عام 2010.
- 5- تقويم تجربة التحديث والتطوير للتعليم العالي من إذ أنه مكوناته وانعكاسها على مؤسساته في الجمهورية العربية السورية.

6- تقديم مقترحات لتطوير العملية التعليمية المبنية على واقع متطلبات عملية التجديد والإصلاح في مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية.

### 5.1.1. أسئلة الدراسة:

ستجيب الدراسة عن السؤال الرئيس التالي:

ما الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1- ما واقع التحديث والتطوير في التعليم العالي، ومقومات النجاح خلال فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2010؟

2- ما المشكلات التي أعاققت عملية تطوير وتحديث السياسة التربوية في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية؟

3- ما آراء المشاركين في التعليم العالي في عملية التطوير والتحديث.

4- ما تجربة التطوير والتحديث للتعليم العالي من حيث مدخلاته، وانعكاسها على مؤسساته في الجمهورية العربية السورية؟

5- ما المقترحات اللازمة لتطوير العملية التعليمية وآفاقها المبنية على واقع متطلبات عملية التجديد والإصلاح في مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية؟

### 6.1.1. فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

**الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.

**الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية.

**الفرضية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.

**الفرضية الخامسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس في الجامعة.

**الفرضية السادسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية.

**الفرضية السابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس.

**الفرضية الثامنة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة.

**الفرضية التاسعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية.

**الفرضية العاشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.

**الفرضية الحادية عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة.

**الفرضية الثانية عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين.

**الفرضية الثالثة عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

**الفرضية الرابعة عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.

**الفرضية الخامسة عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية.

**الفرضية السادسة عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

**الفرضية السابعة عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

**الفرضية الثامنة عشرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين.

### 7.1.1. منهج الدراسة:

إنّ طبيعة الدراسة تفرض منهجها ولذلك تعتمد الدراسة على أكثر من منهج: **المنهج التاريخي:** للحصول على نتائج محددة عن النظام التعليمي ومشكلاته وتحديد صفاته والإحداثيات التي جرت على هذا النظام خلال عشر سنوات وهو منهج "دراسة أوصاف دقيقة للظواهر التي من خلالها يمكن تحقيق تقدم كبير في حل المشكلات، وذلك من خلال قيام الباحث بتصور الوضع الراهن، وتحديد العلاقات التي توجد بين الظواهر في محاولة لوضع تنبؤات عن الأحداث المتصلة" (علام، 2010، ص285). كما أن المنهج التاريخي "يتعرف على العلاقات السببية بين حوادث الماضي وإجراء مراجعة شاملة للبيانات المتجمعة حول المشكلة وإجراء المقارنة بينها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها." (دياب، 2003، ص77). واستخدمت الباحثة هذا المنهج للدراسة التتبعية لتحديث وتطوير التعليم

العالي خلال العشر سنوات من 2000 إلى 2010 واستخدمت الباحثة وثيقة الخطتان الخمسيتان التاسعة والعاشر

**المنهج الوصفي التحليلي:** للحصول على المعلومات، والآراء المتعلقة بالتعليم العالي، وقد اختير هذا المنهج، لأنه يتيح للباحث أن يسأل عن الظاهرة المدروسة، والظروف التي تحيط بها، ومن ثم تفسيرها كما أنه يبحث عن معلومات متوافرة عن الدراسة مستنداً إلى بحوث، ومقالات، وكتب، وتحليلها، واستخلاص الاحتياجات التعليمية والتدريبية التأهيلية لمجتمع الدراسة، والاستنتاجات المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها، كما أنه يصلح لدراسة مشكلة الدراسة في ضوء ما هو كائن، مع شرح، وتفسير لهذا الواقع، وللظروف التي قادت إليه. "لأن المنهج الوصفي يوفر بيانات عن واقع الظاهرة المراد دراستها، مع تفسير لهذه البيانات، وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة، وقدرة الباحث على التفسير. كما أنه يحلل البيانات وينظمها بصورة كمية أو كيفية، ويستخرج الاستنتاجات التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة وتطويرها. كما أنه معني بعمل مقارنات؛ وذلك لتحديد العلاقات بين الظاهرة محل الدراسة والظواهر الأخرى ذات الصلة. ودراسة الظواهر الإنسانية والطبيعية على حد سواء" (نوح، 2004، ص 195). وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يقوم على رصد واقع تطور التعليم العالي مع شرح، وتفسير لهذا الواقع، وللظروف التي قادت إليه. للحصول على نتائج محددة عن نظام التعليم العالي السوري ومشكلاته وتحديد صفاته، والإحداثيات التي جرت على هذا النظام خلال عشر سنوات من خلال:

**الجانب النظري:** يهدف إلى دراسة واقع الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي واستراتيجية تطورها في مؤسساته.

**الجانب الميداني:** يهدف إلى الدراسة التتبعية للسلسلة الزمنية لواقع وتطور التعليم العالي في الجامعات السورية خلال الفترة (2010، 2000). ودراسة المؤشرات التعليمية بالجامعات السورية، وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة ونتائج اختبار الفرضيات.

**الجانب الإحصائي:** يهدف إلى تحليل الاستبانات واستمارة المقابلة المطبقة على أفراد العينة. وهذان المنهجان يسعيان لفهم جوانب الدراسة وتوجيه مستقبله بالتحديث أو التصحيح أو التعديل، أو اقتراح بدائل أخرى لتجريبها وتقرير إمكانية تبنيها لتطوير الحاضر.

### 8.1.1. حدود الدراسة:

**الحدود الزمانية:** اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية تمتد من العام 2000 ولغاية العام 2010.  
**الحدود المكانية:** جامعات التعليم الحكومي (دمشق، تشرين) نموذجاً وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

**الحدود البشرية:** المدّرسون، والإداريون العلميون، في مؤسسات التعليم العالي السوريّة المذكورة، وبعض الخبراء في وزارة التعليم العالي (مجلس التعليم العالي - مديرية التخطيط) - القيادة القطرية (مكتب التعليم العالي).

### 9.1.1. مجتمع الدراسة الأصلي والعينة:

يتضمن مجتمع الدراسة مؤسسات التعليم العالي الحكومي في الجمهورية العربية السورية.

تضم عينة الدراسة مجموعتين:

**الأولى:** وتشمل عدداً من الإداريين العلميين " رئيس جامعة نواب رئيس الجامعة، عمداء كليات، نواب عمداء، رؤساء أقسام" في جامعتي (دمشق، تشرين) نموذجاً وذلك لمساهمتهم في التحديث والتطوير ووضع الخطط للتجديد في منظومة كل جامعة ورفعها إلى وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

**الثانية:** عينة من أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات المذكورة/دمشق، تشرين/. وبعض من الخبراء في وزارة التعليم العالي (مجلس التعليم العالي - مديرية التخطيط) - القيادة القطرية (مكتب التعليم العالي)، وسيرد في القسم العملي من الدراسة (الفصل السادس) وصفاً دقيقاً للمجتمع الأصلي للدراسة وعينتها وطريقة سحبها.

### 10.1.1. أدوات الدراسة:

1- استمارة مقابلة مع الخبراء في وزارة التعليم العالي (مجلس التعليم العالي - مديرية التخطيط) والقيادات الحزبية (مكتب التعليم العالي).

2- استبانة لمعرفة آراء القائمين على التطوير ( رئيس جامعة، نواب رئيس الجامعة، عمداء، نواب عمداء، رؤساء أقسام) والخبراء في وزارة التعليم العالي بأبعاد التحديث والتطوير في التعليم العالي، والمشكلات التي تواجه هذه العملية، واقتراحاتهم اللازمة للحل والتطوير.

3- استبانة لاستطلاع آراء أعضاء الهيئة التعليمية حول أبعاد التحديث والتطوير في التعليم العالي، الإشكاليات، والعقبات، والصعوبات، والحدود بهدف رفع فاعلية العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

وطبقت الباحثة الاستبانات على الجهات المعنية بالدراسة لجمع البيانات اللازمة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، والتحقق من فرضياتها، في الجامعات السورية لرصد الآراء، وتحليل كمي ونوعي لواقع التعليم العالي، وتحليل الخطط والاستراتيجية التربوية، والسياسية في الجمهورية العربية السورية ، وفق معيار التطوير، والتحديث في مؤسسات التعليم العالي.

### 11.1.1. تعريفات ومصطلحات الدراسة:

**الوزارة:** وزارة التعليم العالي. ( قانون تنظيم الجامعات رقم 6 لعام 2006 المادة 1).

**الهيئة التعليمية:** مجموع أعضاء الهيئة التدريسية وأعضاء الهيئة الفنية والمعيرين. (قانون تنظيم الجامعات رقم 6 لعام 2006).

**التعليم الجامعي:** ذلك التعليم العالي الذي تقدمه الجامعات الحكومية أو الخاصة ويؤدي إلى إجازة جامعية.

**التعليم المتوسط:** كل تعليم يتم في المعاهد التقانية المتوسطة (الحكومية أو الخاصة) التي تستغرق الدراسة فيها بعد الشهادة الثانوية مدة 2-3 سنة وتؤدي إلى درجة دبلوم تقاني (الخطة الخمسية الحادية عشر، 2011، ص 4).

**تشريعات التعليم العالي:** يقصد بتشريعات التعليم العالي؛ الأنظمة (القوانين)، فضلاً عن اللوائح والإجراءات، وكافة التدابير التشريعية الأخرى التي تضعها الدولة في مجال التعليم العالي (المركسي، 2011، ص 4).

**التحديث:** مصدرها حَدَثٌ يحدثُ حَدوثاً وحدائهُ الشيء كان جديداً وحدائهُ: نقيض قدم، والحديث الجديد. (الفيروز آبادي، 2003، ص 166)

**التطوير (Development):** طَوَّرَ يُطَوِّرُ تَطْوِيراً = عدلُهُ، انتقال من طور إلى طور (العابد وآخرون، ص 132).

**الحدائهُ:** بوجه عام، هي نهج التفكير المبني على المنهج العقلي في المعرفة، أما التحديث فهو عملية تطبيق الحدائهُ على أمور الحياة ومجالاتها كافة. ففي الحدائهُ والتحديث يتكامل الفكر مع الممارسة. وتطرح الحدائهُ كقاعدة أساسية للتطور، إذ إنها منطلق منهجي للإبداع والتجديد والتخلص من الجمود الذي يؤدي إلى التراجع والتخلف. (حزب البعث العربي الاشتراكي، 2013، ص 2).

**التحديث (Modernisation):** ويعرف كل من سميث وإنكلز Smith and Inkles التحديث بأنه حالة قومية تتميز بخصائص مركبة تتضمن من الناحية الاجتماعية زيادة التحضر وشمول التعليم، وارتفاع مستواه، التصنيع، الحراك والتنمية الاجتماعية الشاملة (زقوت، 2000، ص 26).

**التحديث:** العملية التي بها يغير الأفراد من أساليب الحياة التقليدية إلى أساليب أكثر تعقيداً، متقدمة تكنولوجياً، وتتميز بالقابلية للتغير السريع والتعديل وتعكس مجموعة متكاملة من أفكار وقيم واتجاهات وسمات نفسيه مستحدثه، تتمايز بوضوح عن الخصائص التقليدية (عليان، وعسليه، 2004، ص 610).

**إجرائياً:** في الدراسة الحالية هو إحداث منظومة متكاملة من العمليّات المخطط لها للتوسع في التعليم الجامعي ضمن مشروع وطني للتحديث سواء من حيث فلسفته، وأهدافه، وهياكله، وبناء التنظيمية، أو من حيث محتواه، وطرقه، وأساليبه، ومناهجه، ونظم تقيومه لتحقيق الانسجام، والتكافؤ بين كيفية التعليم العالي، ونوعيته .

**إسكد:** التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد 1997) المتبنى والمطبق في اليونسكو، وهو أداة مناسبة لجمع إحصاءات التعليم وتبويبها وعرضها والمقارنة بينها، وهو يتضمن المفاهيم المعيارية والتعريفات المتبعة دولياً، وقد صَنَفَت الطبعة الأصلية لإسكد البرامج التعليمية بحسب مضمونها وفقاً لمحورين رئيسيين هما: مستويات التعليم ومجالاته (مرصد التعليم العالي، 2011، ص 3).

**وتعرّف الباحثة الأبعاد التربوية إجرائياً (The Educational Dimensions):** في الدراسة الحالية هي مجموعة من الاجراءات التي توجهها وتنفذها الحكومة في سياستها التربوية لتحديث مدخلات النظام التربوي وتطويرها من ( أهداف، طلاب، بنى، محتوى التعليم، تقنيات التعليم، قواعد قبول الطلاب،

أعضاء الهيئة التعليمية، الإدارة، الأبنية ، التكاليف ) لإحداث نقله نوعية في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

**الخطة الاستراتيجية (Strategic Plan):** خطة متماسكة تصمم لتغطي فترة زمنية محددة؛ لتحقيق أهداف وأغراض محددة بعيدة المدى، ومستمدة من رسالة المؤسسة ورؤيتها، وهي تتضمن عادة مؤشرات أداء أساسية يمكن من خلالها قياس مدى تحقق هذه الأغراض" (السيل وآخرون، 2011، ص79).  
إجرائياً: إجراء تجديلات وتعديلات على آليات العمل التي تنفذها الحكومة من الأهداف والأولويات ضمن مسار سياسي تحقق مطامح البلد في التطوير والتحديث المنشود.

**القيادة:** هي عملية تفاعل بين قائد ومجموعة من التابعين في موقف معين، يترتب عليها تحديد أهداف مشتركة ثم القيام بالإجراءات الفاعلة لتحقيق تلك الأهداف، وجوهر عملية القيادة هو قدرة القائد على التأثير في الآخرين، وتحقيق النتائج المطلوبة من خلالهم(الحديدي، 2009، ص6).  
إجرائياً: مجموعة العمليات الديناميكية التي يطبقها القائد القائمة على الإبداع والقدرة على التنظيم والتخطيط والتنفيذ، واقناع الآخرين بالأهداف التي يجب أن تحقق لتطوير الواقع، والاستشراف للمستقبل ضمن محتوى إنساني وراقي حضاري.

## الفصل الثاني

### الدراسات السابقة

#### 1.2.1. تمهيد:

تتناول الدراسات السابقة عرضاً لنماذج من التطوير في التعليم العالي في الدول العربية، والأجنبية، ومنها التعليم العالي في سورية، وذلك للاستفادة منها في وضع تصوّرٍ مقترحٍ لتجديد الجامعات في الجمهورية العربية السورية، بأنواعها في ضوء الخبرات لتلك الجامعات، وخبراء التعليم في ذلك. ولهذا قسمت إلى ثلاث مجموعاتٍ رئيسيةٍ فكانت كالتالي:

الدراسات المحلية. - الدراسات العربية - الدراسات الأجنبية.

#### 2.2.1. الدراسات المحلية:

1- دراسة مبيض، وكيلاني (2007) بعنوان "التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية 1994-2005 (دراسة تحليلية)".

هدفت الدراسة التعرف على تطور حجم ونسب السكان الحاصلين على شهادات جامعية ومعدل نموهم، كما تهدف إلى التعرف على تطور عدد طلاب الجامعات الحكومية والمتخرجين منها ومعدلات نموهم وتركيبهم حسب النوع الاجتماعي والاختصاصات ومعدلات القيد الإجمالي وعلى تطور موازنة التعليم العالي، ونسبتها من إجمالي الموازنة المخصصة للتعليم ومن الموازنة العامة للدولة، وتأثير بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التعليم الجامعي بين عامي 1994 و 2005 م. والمستوى المحدد لقبول الطلبة في الجامعة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أربعة متغيرات تؤثر معنوياً في مستوى القبول، وهي تقييم الدراسة العلمية للجامعة، ومستوى الشهادة الممنوحة، ومستوى التشغيل (بعد التخرج) وفعالية الدراسة. وقد التحق (70%) من الطلاب المستجدين في الجامعات عام / 2005 م/ بكليات العلوم الإنسانية، تليها ويفرق كبير كليات العلوم الهندسية ثم العلوم الأساسية فالعلوم الطبية، وجاء توزيع مجموع طلاب الجامعات والمتخرجين فيها على مختلف أنواع العلوم متطابق مع هذا الترتيب، وبقيت الفجوة لمصلحة الذكور في جميع الاختصاصات، ما عدا العلوم الإنسانية إذ بدأت الفجوة بين الجنسين تتسع تدريجياً لمصلحة الإناث، وتجاوزت حدود التعادل. لقد استدعى التضخم المفرط في عدد الطلاب الملتحقين بالعلوم الإنسانية التساؤل عن مدى انسجام ذلك مع حاجات سوق العمل. إضافةً إلى تعديل تركيبة طلاب الجامعات حسب الاختصاصات، باتجاه خفض التضخم المفرط للطلاب في العلوم الإنسانية لمصلحة العلوم الأساسية والهندسية والطبية، من خلال مراعاة توزيع المقبولين في الجامعات بشكل متوازن نسبياً بين مختلف الاختصاصات.

2- دراسة كنعان ،(2008) بعنوان " تطوير التعليم العالي وتفعيل مخرجاته لغرض الإسهام في التنمية الاجتماعية وفق مؤشرات الجودة وتطبيقاتها "كلية التربية في جامعة دمشق أنموذجاً".

هدفت الدراسة إلى تطوير كفاءات التعليم العالي الداخلية، والخارجية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإظهار مكانة كليات التربية في مجال التنمية الاجتماعية، باعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي، وطبق الباحث معايير الجودة المعتمدة في التعليم العالي بغية الوصول إلى مستوى الجودة التي تمكنها من الإسهام في التنمية الاجتماعية للنهوض بكليات التربية، وذلك من خلال محاور شملت الطلبة أعضاء الهيئة التدريسية، والمناهج الدراسية، وطرائق التدريس، والكتاب الجامعي، والتقانات التربوية، والتمويل، والإدارة الجامعية، ومن مقترحات الدراسة ضرورة تطوير اللوائح الداخلية للكليات الجامعية بما يتلاءم مع مؤشرات الجودة، ووضع نظام فعال، وملزم لتقييم الأداء الجامعي وتقويمه، وتوعية العاملين بكليات التربية بمقومات الجودة الشاملة، ومتابعة كليات التربية لكل جديد في مجال الجودة الشاملة العالمية، ووضع خطة لتحديث الإجراءات في الكلية في ضوء هذه المستجدات، والاستمرار في تقويم الكليات بصورة دورية، وإنشاء هيئة اعتماد أكاديمية عربية تابعة لاتحاد الجامعات العربية تتولى مهمة منح شهادة الجودة للكليات وفق معايير الجودة الشاملة المعتمدة عالمياً.

3- دراسة العبد الله،(2010) بعنوان "واقع التعليم العالي غير النظامي في سورية من وجهة نظر الدارسين فيه".

هدفت الدراسة إلى بيان واقع التعليم العالي غير النظامي من وجهة نظر الدارسين فيه، وذلك في برنامج التعليم المفتوح في كلية التربية بجامعة دمشق، ودبلوم التأهيل التربوي في الجامعة الافتراضية السورية. تم تصميم استبانة لتحديد أهم المشكلات التي يعانها هذا الشكل من التعليم العالي من وجهة نظر الطلبة، تم تطبيقها على عينة عشوائية من طلبة التعليم المفتوح والتعليم الافتراضي، بلغت 130 طالباً وطالبة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الطلبة الدارسين في التعليم الافتراضي والتعليم المفتوح على بنود الاستبانة بحسب جنس الطلبة (ذكور، إناث)، أو بحسب سن الطلبة. كذلك لا يوجد فرق بين متوسطي درجات الطلبة الدارسين في برنامجي التعليم الافتراضي والتعليم المفتوح على بنود الاستبانة بحسب جنسهم، وواقع التعليم العالي غير النظامي في سورية من وجهة نظر الدارسين فيه (ذكور وإناث)، أو بحسب سن الطلبة. لكن النتائج أكدت وجود فروق بين متوسطات درجات الطلبة الدارسين في برنامج التعليم الافتراضي وبرنامج التعليم المفتوح (معلم الصف، رياض الأطفال) على بنود الاستبانة فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بكل محور من محاور الاستبانة (مادة التدريس، طرائق التدريس، المدرس، الطالب)، وبحسب نوع الدراسة (مفتوح، افتراضي) لصالح التعليم الافتراضي. ومن مقترحات الدراسة تطوير البنية التحتية للتعليم الافتراضي، تحسين أساليب التدريب العملي في مادتي التربية العملية وتقنيات التعليم، وتسهيل إجراءات قبول خريجي التعليم المفتوح في الدراسات العليا. عرض المحاضرات إلكترونياً على موقع التعليم المفتوح للعودة إليها.

4- دراسة الظريف، (2010) بعنوان "العلاقة بين استراتيجيات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل". هدفت الدراسة التعرف على واقع استراتيجيات التعليم العالي في كليات إدارة الأعمال في سورية من جهة، والتعرف على المهارات المطلوبة في سوق العمل من خريجي هذه الكليات من جهة أخرى، واستكشاف مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، وماهية المشكلات التي تخلق فجوة بينهما، ومن ثم التوصل إلى حلول لسد هذه الفجوة. طبقت الدراسة على عينة من كليات إدارة الأعمال في الجامعات السورية الحكومية والخاصة متمثلاً بصانعي القرار، وأعضاء الهيئات التدريسية في كليات إدارة الأعمال من جهة، وسوق العمل متمثلة بشركات القطاع الخاص من جهة أخرى، وتم تحليل البيانات النوعية والكمية تحليلاً دقيقاً استناداً إلى الخطة الخمسية العاشرة لسياسة الحكومة في مجال التعليم العالي والتي تطمح لإنتاج قوى عاملة ذات مستوى عالٍ ومنافس من خلال إشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية ووضع المناهج والخطط الدراسية المناسبة وتوفير ما تتطلبه من إمكانيات متنوعة مع التركيز على الجوانب العملية. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود اختلاف واضح بين المهارات التي ينظر إليها أصحاب القرار في مخرجات التعليم العالي من كليات إدارة الأعمال في سورية وبين المهارات المطلوبة في سوق العمل وكحل لهذه المعضلة توصلت الدراسة إلى مصفوفة المهارات المطلوبة في سوق العمل من خريجي إدارة الأعمال. ومن أهم مقترحات الدراسة العمل على تطوير المناهج التعليمية وأساليب التدريس لإدارة الأعمال بتطبيق هذه المهارات المطلوبة من خلالها بوضع سياسة مشتركة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الخاص في سوق العمل لتوجيه تخصصات التعليم نحو ما هو مطلوب فعلاً في سوق العمل، مما يعزز الثقة بين الطرفين، والتأكيد على أهمية الدور التعاوني بين كليات إدارة الأعمال في الجامعات السورية وبين أصحاب الأعمال لردم هذه الفجوة.

5- دراسة الزعبي (2012) بعنوان دور الجامعات السورية الحكومية في خدمة المجتمع المحلي وتطويره في ضوء تجارب عربية وعالمية.

هدفت الدراسة التعرف على السياسات والأهداف التي تستند إليها الجامعات العالمية والعربية في مجال خدمة المجتمع، والتعرف على الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع، والتعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا يوجد فروق بين متغيرات الدراسة وما تواجهه الجامعة من الصعوبات والمشكلات وخدمة المجتمع المحلي، وتوجد فروق بالنسبة للمجموعات العلمية للجامعة لكنها غير جوهرية، كما لا توجد فروق بالنسبة للجنس أو المركز الوظيفي أو الرتبة العلمية أو عدد سنوات الخبرة. ومن مقترحات الدراسة إعداد تنظيم التعليم الجامعي للعمل المهني، والتركيز على الجوانب التطبيقية، والاهتمام بربط التعليم العالي بالمشكلات المجتمعية، ومراجعة التشريعات القائمة والمنظمة للتعليم العالي من إذ أنه العمل، وربط التخطيط للتعليم بصفة عامة والعالي بخاصة بالتخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## 6- دراسة ابراهيم (2013) بعنوان نموذج مقترح لتطوير واقع سياسة قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع آلية التسجيل وإجراءات القبول الجامعي، والتعرف إلى واقع سياسات القبول الجامعي من وجهة نظر عينة الطلبة، والموظفين (تقنيين، وإداريين) في وزارة التعليم العالي، والجامعات الحكومية والخاصة. من وجهة نظر عينة الطلبة، والموظفين (تقنيين، وإداريين) في وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية والخاصة. والتعرف إلى مستوى رضا أفراد العينة (الطلبة) في الجامعات الحكومية والخاصة، والموظفين (التقنيين، وإداريين)، في وزارة التعليم العالي عن سياسة القبول الجامعي، والتعرف إلى مدى تحقيق سياسة القبول الجامعي لمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة في ظل التدفق في أعداد الناجحين في الثانوية العامة، وإقبال الطلاب على التسجيل في جامعات القطر، والتعرف إلى واقع برنامج المفاضلة بالنسبة للموظفين التقنيين فقط في وزارة التعليم العالي والجامعات، والتعرف إلى تطوير واقع القبول الجامعي من وجهة نظر أفراد عينات الدراسة في الجامعات الحكومية والخاصة ووزارة التعليم العالي، ودور الأنماط الجديدة في ذلك، من تعليم مفتوح، وافتراضي، وخاص، وموازٍ، والتعرف إلى وجهة نظر أصحاب القرار في سياسة القبول الحالية، و مقترحاتهم، والتعرف إلى إيجابيات، وسلبيات سياسة القبول الحالية (المفاضلة). ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المدة المتعلقة بفترة التسجيل غير كافية، وأن المشكلات الأكثر حدة التي كان يعانيها الطلبة في الجامعات الحكومية كانت أن أعداد الطلبة الذين يتقدمون للمفاضلة تزيد كثير عن الطاقة الاستيعابية للجامعات. والمشكلات الأكثر حدة التي كان يعانيها الطلبة في الجامعات الخاصة بشأن محور واقع سياسات القبول الجامعي كانت أنه لا يوجد تنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي بشأن سير عملية المفاضلة وبالنسبة لواقع القبول الجامعي فقد كانت الآراء موحدة بين موظفي وزارة التعليم العالي والجامعات الحكومية وحتى الخاصة في أن أعداد الطلبة يزيد عن الطاقة الاستيعابية، أما عن الرضا فكانت النتيجة موحدة بين الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة وموظفي الجامعات الخاصة في أن عدم قبول بعض الطلبة يتعارض مع ديمقراطية التعليم في بلادنا. ومن أهم المقترحات: إن أفضل نظم القبول هي التي تستطيع أن توفق بين عناصر ثلاثة: رغبات الطلبة وميولهم واستعداداتهم وقدراتهم واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة، و الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لمؤسسات التعليم العالي واستحداث أقسام وكليات جامعية وفق متطلبات السوق والحاجة الاجتماعية والاقتصادية للجامعات.

### 3.2.1. الدراسات العربية:

1- دراسة الحربي (2003) بعنوان إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية (دراسة لاتجاهات الهيئة الأكاديمية السعودية نحو تطبيق مبادئها، ووجهة نظرهم حول مدى إسهام هذا التطبيق في تطوير الجامعة).

هدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الهيئة الأكاديمية السعودية نحو تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، ومدى إسهام هذا التطبيق في تطوير الجامعة من وجهة نظرهم، وتم استخدام المنهج الوصفي

المسحي والاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات، إذ أنه تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس السعوديين ذكوراً وإناثاً في أربع جامعات ممثلة للمناطق الجغرافية بالمملكة وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها مالت اتجاهات الهيئة الأكاديمية (عينة الدراسة) إلى الموافقة بدرجة فوق المتوسطة على تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بالجامعات السعودية، وأجمعت عينة الدراسة على أن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة يسهم في تطوير الجامعات السعودية بدرجة فوق المتوسط، وكان مبدأ القيادة الفعالة، ومبدأ التخطيط الاستراتيجي في مقدمة المبادئ التي أجمعت عينة الدراسة على إسهامها في تطوير الجامعة بدرجة فوق المتوسط. ومن توصيات الدراسة ضرورة اقتناع المسؤولين عن التعليم العالي بأهمية وجدوى هذا الأسلوب، والاضطلاع بدور قيادي في التوعية به، والتشجيع على تطبيقه، والعمل على إنشاء إدارة للجودة الشاملة بوزارة التعليم العالي. وأن على مؤسسات التعليم العالي سرعة البدء في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير وتحسين خدماتها ومخرجاتها، ويمكن الاستعانة بالنموذج المقترح في الدراسة لإحداث هذا التحول.

## 2- دراسة الفقيه (2007) بعنوان "نموذج مقترح لتطوير واقع سياسة القبول في الجامعات اليمنية الحكومية".

هدفت الدراسة اقتراح تطوير واقع سياسة القبول في الجامعات اليمنية الحكومية. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة من الطلاب واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة اعتماد سياسة القبول المتبعة في الجامعات اليمنية الحكومية على الطريقة التقليدية في القبول، دون مراعاة قدرات الطلبة واستعداداتهم ورغباتهم، ودون وجود التوازن في توجيههم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات التنمية. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع سياسة القبول بجامعات (صنعاء، وعدن، وإب) لجميع المجالات، تعزى إلى متغير (المركز الوظيفي، الدرجة العلمية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص، ومكان العمل). ومن التوصيات تطبيق وتفعيل الأنموذج الذي توصل إليه الدراسة الحالي لما يقدمه من تطوير لسياسة القبول في الجامعات اليمنية، والعمل بالأنموذج الخاص بمتطلبات تنفيذ الأنموذج المقترح، وذلك لوضع الآليات والأساليب التنفيذية من خلال تشكيل لجنة مشتركة من الوزارات، وإنشاء مركز وطني لتأهيل وقبول الطلبة في التعليم الجامعي، وإجراء دراسة لتطوير سياسة القبول في الجامعات الأهلية وكليات المجتمع، والقيام بدراسة علمية موضوعية للتخصصات الموجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، وتحديد مدى حاجة سوق العمل لها بما ينسجم مع خطط التنمية واتجاهاتها، وتحديد الأعداد المطلوبة من التخصصات المختلفة في ضوء هذه الدراسات.

## 3- دراسة راجح (2007) بعنوان التعليم العالي والتحديث دراسة لاتجاهات جامعة الحديدة.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التعليم في تكوين اتجاهات الحداثة لدى طلبة الجامعة ومعرفة العائد الاجتماعي للتعليم محاذة للتطور والتعليم والتحديث، وفحص دور التعليم، وخصوصاً التعليم العالي في غرس القيم والاتجاهات الحديثة. ومن المتوقع ان يبدي الطلبة اتجاهات أكثر حداثة مقارنة بغير الطلبة. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبق الاستبيان كأداة للدراسة، وتم اختيار عينة من

كليات جامعة الحديدة، العشر بلغت 200 طالب وطالبة من الفئة العمرية (20- 30 سنة) منهم (124) ذكر، و(76) أنثى، وهذه العينة هي (جماعة الدراسة) وللمقارنة بين اتجاهات الطلبة الناتجة عن التعليم واتجاهات الآخرين تم أخذ عينة أخرى (جماعة المقارنة) مقدارها 100 فرد من شباب وشابات المحافظة منهم (72) ذكر و(28) أنثى والذين لم يلتحقوا بالتعليم الجامعي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان التعليم الجامعي له دور في تكوين اتجاهات حديثة أو تحديثية لدى الطلبة واتجاهات أخرى لم يكن له دور في تكوينها إذ لعبت الحياة الاجتماعية والبيئة المحيطة بالطالب والطالبة دور في إحداثها . كما ان هناك اتجاهات حديثة تنبأها غير الطلبة أكثر من الطلبة، وفي هذا أشار إلى ان التعليم لعب دوراً محدوداً في تكوين بعض هذه الاتجاهات وكانت هناك عوامل أخرى شكلت هذه الاتجاهات كالحياة الحضرية أو وسائل الاتصال أو الأسرة أو البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد. وإن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحداثة والمبجوثين وهذا يدل على أن جامعة الحديدة قد لعبت دوراً في تكوين اتجاهات حديثة لدى طلبتها مما يدفع بعملية التحديث والتنمية قدماً. ومن التوصيات التي توصلت لها الدراسة إعطاء اهتمام أكبر بدور الجامعة، كأداة تغييره وتجديدية في المجتمع من خلال تعزيز الاتجاهات المعززة لتحديث شخصية الطالب وتنمية قدراته ، وربط الجامعة بالمجتمع المحلي، وإقامة الندوات والورش التدريبية واللقاءات المستمرة مع الطلبة لمعرفة الاستفادة الحقيقية من ما تعلموه واكتسبوه في الجامعة ، وتشجيع الجامعات اليمنية على الدراسة العلمي وأسلوب التفكير العلمي يعزز من تبني الاتجاهات الحديثة.

#### 4- دراسة الأسدي (2009) بعنوان دراسات في اصلاح التعليم الجامعي والعالي.

هدفت الدراسة التعرف على جوانب الإصلاح في التعليم الجامعي نظرياً وميدانياً في الجامعات العراقية، والآليات المقترحة لإصلاح المناهج وفلسفة التعليم الجامعي بأهدافه ووظائفه، والتعرف على طرق إصلاح الدراسة العلمية في التعليم الجامعي، وتطوير واقع الدراسات العليا في العراق، وإصلاح نظام القبول في الجامعة. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة، وطبقت الدراسة على عينة من التدريسيين في جامعات (بغداد، المستنصرية، التكنولوجية، البصرة، ذي قار، القادسية، وكلية التربية بجامعة الموصل)، وقد بلغت العينة التي تم اختيارها لموضوع الدراسة هي (3500) تدريسي في تلك الجامعات (ومن الذكور والاناث). ومن الاختصاصات العلمية والإنسانية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول المواصفات الواجب توافرها في القيادي والاداري (رؤساء الاقسام العلمية) بحسب وجهة نظر التدريسيين ان يكون حازماً وقيادياً في العمل الاداري والتدريسي، وأن يكون ذا مقدرة علمية متميزة في مجال اختصاصه الدقيق لديه القدرة على الضبط والحزم الاداري والقيادي والاجتماعي، ولديه الكفاءة والمقدرة على اعداد الخطط الادارية والتربوية ذات العلاقة بعمله وتطويره، وان يتمكن من اصال اخلاقيات العمل الاداري والتدريسي لمروسيه، وأن يتقبل التوجيه والنصح والنقد وتعديل الخطأ حينما تتطلب المواقف، وأن يمتلك القدرة على تطوير قسمه الدراسي علمياً وادارياً وتنظيمياً. ومن توصيات الدراسة إصلاح وتطوير المكتبات الجامعية، وتطوير وإصلاح نظام

التعليم المستمر في التعليم الجامعي، والأخذ بالأبعاد الإصلاحية في الاستقلالية والحرية الأكاديمية، وإصلاح نظام الإرشاد التربوي والأكاديمي في التعليم الجامعي.

5- دراسة اشتيه (2009) بعنوان "تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني الإشكالات والآثار المستقبلية".

هدفت الدراسة تحقيق جملة من الأهداف والتطلعات، تتركز حول تحليل الواقع الإداري لمؤسسات التعليم العالي، وتحليل عناصر تمويل التعليم العالي، ومدى تأثير ذلك على تطور نظام التعليم العالي ومؤسساته، ومراجعة عناصر التمويل الرئيسية ومصادر الدعم وكفايتها لتحقيق أهداف الجامعات. من خلال دراسة الخطة الخمسية لقطاع التعليم العالي 2007-2012 من النتائج التي توصلت لها الدراسة بوضع مبادرة النقاط الخمس لإصلاح التعليم العالي وتشمل هذه المبادرة العناصر الأساسية التي تنطلق منها سياسة التعليم العالي الفلسطيني، وهي: المساواة، المشاركة، الاستقلالية، الشفافية، النوعية. ومن مقترحات الدراسة تخصيص ميزانية خاصة لدعم الجامعات ضمن ميزانية الدولة، و التوسع في فتح الكليات التقنية مع مراعاة طبيعة التخصصات فيها، وإصدار أنظمة جديدة في مجال التعليم العالي تضمن إحداث التطور الإداري المنشود، فيما يختص نظام مؤسسات التعليم العالي، ونظام هيئة الاعتماد والجودة، ونظام مجلس الدراسة العلمي.

6- دراسة إدريس الأخرت أحمد (2012) بعنوان "إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة".

هدفت الدراسة التعرف على المفاهيم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. وإلى كيفية تحقيق الجودة في خدمات التعليم العالي وكيفية الحفاظ عليها ثم الحصول على الاعتمادية وتحديد المعايير للتقييم الذاتي والخارجي في الجامعة. ونشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس ومشاركتهم في جميع المراحل والقرارات والمساءلة الذكية، واستخدام في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة وطرح مجموعة توصيات يمكن أن تساهم في عملية التحسين المستمر، واستخدام في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، طبقت الدراسة على كافة أعضاء هيئة التدريس في فرع جامعة الطائف بالخرمة في كليتي العلوم والتربية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن 70.3% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقصاؤهم هم على وعي بمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة على فرع الجامعة بالخرمة، إلا أن هنالك معوقات تحول دون تطبيقها في الوقت الراهن ويعززون ذلك لحدثة الفرع. وأن 89.2% من أعضاء هيئة التدريس يؤكدون أن الجودة تعني التحسين والتطوير المستمر في المدخلات يؤدي إلى جودة المخرجات ثم الحصول على الاعتمادية. وأن 77% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن فرع الجامعة بالخرمة يلبي احتياجات المجتمع المحلي جزئياً. وأن (87.8%) من المبحوثين يؤكدون أن أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية من الكفاءة. ومن توصيات الدراسة نشر ثقافة الجودة في كافة أرجاء فرع الجامعة بالخرمة بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب والعاملين. وتحسين البيئة الجامعية من خلال توفير

القاعات التدريسية، والمعامل المجهزة والمكتبة العلمية المتخصصة، ابتكار أساليب جديدة في تقويم الطلاب والأساتذة والاستفادة منها في الدراسة العلمي. والتعرف على احتياجات المجتمع المحلي من التنمية المستدامة وتلبيتها من خلال الكفاءات العلمية بالجامعة والصبر والالتزام في إيجاد الحلول المختلفة للمشكلات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

7- دراسة أبو نصيب (2013) بعنوان "أثر التخطيط الإستراتيجي في أداء العاملين بالمؤسسات الخدمية".

هدفت الدراسة التعرف على واقع تطبيق التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات التعليم العالي وكذلك معرفة العوامل المؤثرة على تطبيق التخطيط الاستراتيجي، والتوصل إلى مجموعة من الحلول التي تسهم في التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن اخطاء تطبيق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن العاملين بالجامعة لديهم وعي وادراك بمفاهيم التخطيط الاستراتيجي، وعدم وجود ربط بين الخطة الاستراتيجية واحتياجات العاملين، وأن الجامعة لا تشرك العاملين في إعداد الخطة الاستراتيجية فضلاً عن التدريب غير الفعال ومن توصيات الدراسة اشراك الجامعة العاملين في الخطة الاستراتيجية، وتفعيل التدريب في هذا المجال، مع ضرورة إدخال البرامج الجديدة من أجل تحسين الأداء.

#### 4.2.1. الدراسات الأجنبية:

1- دراسة تشونغ Zhong (2007) بعنوان "تحليل نقدي للتعليم العالي الصيني في سياق مساهمته في تطوير الصين".

**A critical analysis of Chinese higher education in the context of its contribution to China's development.**

هدفت الدراسة التعرف على مدى مساهمة التعليم العالي الصيني في تطوير الدولة الصينية، وقدرة التعليم العالي الصيني على التفاعل بين التقليد والحداثة، لتوضيح العلاقة الوطيدة بين التعليم العالي الصيني والتطوير المستدام، ودراسة حالة الجامعات الصينية كتحليل نقدي. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الصينية ، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن التعليم العالي جزءاً لا يتجزأ من نظام الدولة الصينية، تزداد جدارة مؤسسات التعليم العالي الصينية وتطويرها بعملها تناسباً مع الحفاظ على التقاليد الاجتماعية وتمسكها به من جهة، والإسهام في الوضع السياسي المستقر من جهة أخرى، تتعرض الجامعات لضغوط متزايدة مع السوق العالمية، وأن هناك علاقة بين مساهمة الادارة المركزية وإطلاق قوى السوق التي يتم دفعها إلى واجهة التنمية في الاقتصاد. ومن توصيات الدراسة تمكين التعليم العالي أن يلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة، وخلق شبكة من الجامعات المحلية للحفاظ على نفسها. وتصميم البحوث والبحوث التاريخية ، التي تعتمد على الوثائق والبيانات التجريبية، وعد الجامعات هي محركات التنمية في الصين من خلال علاقات الإيكولوجية الديناميكية مع المقاييس المحلية والإقليمية والوطنية.

2- دراسة، سمايل، كونكو Gounkoa, Smale (2007) بعنوان "تحديث التعليم العالي في روسيا استكشاف مسارات التأثير".

### **Modernization of Russian higher education: exploring paths of influence.**

هدفت الدراسة تبيان التغييرات في سياسات التعليم العالي الروسية وتطويره، ودور المنظمات الدولية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في تعزيز الإصلاحات التعليمية في هذا البلد، واستكشاف الآليات التي تنفذ سياسات تطويره جديدة على الصعيدين المؤسسي والوطني، وخلق فرص جديدة، وتتبع وتوسيع التعليم العالي، وفرض رسوم عليه وإصلاح المناهج الدراسية، والاستقلالية المؤسسية والانتقال إلى اقتصاد السوق. وطبقت الدراسة على الجامعات الروسية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تضمين القضايا المحيطة مضموناً دستورياً للتعليم العالي ومجانيته وفرض رسوم على التعليم، والالتزام لضمان الجودة وظهور برامج جديدة، وترافق الإصلاحات الجديدة مع الحرية العقائدية والإدارية وتحقيق المطالب، ووضع التمويل المناسب، والتأكيد على نوعية ومرونة الخدمات التعليمية والتعلم مدى الحياة للجميع. في إحداث المشاريع الروسية في مجال التعليم العالي في برنامج التحديث والمنافسة والإصلاحات والمساءلة والكفاءة والفعالية وأن تتخلل السياسات الروسية الجديدة عن الإعلام لبرنامج التحديث. وإدخال الأطر في التعليم العالي الروسية.

### **3- دراسة برنجر Beringer (2008) بعنوان "الاستدامة في التعليم العالي في كندا الأطلسي". Sustainability in higher education in Atlantic Canada.**

هدفت الدراسة التأكيد على حالة الاستدامة في التعليم العالي (SHE) في كندا الأطلسي (التعليم الاستدامة/ المناهج والبحوث والمنح الدراسية، والعمليات، وتطوير أعضاء هيئة التدريس / الموظفين و المكافآت ؛ التوعية المجتمعية والخدمات؛ فرص الطالب، ورسالة المؤسسة وبناء والتخطيط). وأخذت عينات من المؤسسات الأعضاء في الأطلسي في كندا عام 2005/2006 لدراسة أداء الاستدامة. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان لتقييم الاستدامة ، وكان مثلث مع وثيقة ، صفحة ويب، و مسح البحوث إضافية. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة غالبية مؤسسات التعليم العالي في كندا الأطلسي تشارك في أعمال التنمية المستدامة ، وعلى الأخص في مجال المناهج الدراسية. ونشر بحوث الاستدامة والمنح الدراسية بين أعضاء هيئة التدريس و الطلاب ، وكثير من المؤسسات لديها هياكل البحوث المشتركة أو متعدد التخصصات لمعالجة مسائل الاستدامة عبر الحرم الجامعي وبالتعاون مع شركاء المجتمع ، تطوير أعضاء هيئة التدريس / الموظفين والمكافآت، وفرص للطلاب. وجميع جامعات الأطلسي الكندية SHE؛ جامعة أكاديا (ولف فيل، ونوفا سكوتيا)، وسانت فرانسيس كزافييه جامعة (أنتيجونيش، ونوفا سكوتيا ) و جامعة جبل أليسون (ساكفيل، ونيو برونزويك) والتفوق في مقارنة أقرانهم الإقليمية. ودراسة الجهود الجارية لإيجاد حلول خلاقة للمؤسسية للحد من البصمة البيئية لمؤسسات التعليم العالي. وتقديم دراسة رائدة وأداة للتخطيط الاستراتيجي.

4- دراسة بن سيرت Bin Sirat (2010) وجهات التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في ماليزيا: استقلال الجامعة في خضم سياسية الشكوك.

#### **Strategic planning directions of Malaysia's higher education: university autonomy in the midst of political uncertainties.**

هدفت الدراسة دراسة توجيهات الحكومة الوطنية الماليزية للتعليم العالي، وتوجيه سياسة التعليم العالي وفق اتجاه' المصلحة الوطنية، والسعي لتغيير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والعامه ( وبخاصة الجامعات الحكومية )، وتغيير علاقة الدولة ومؤسسات التعليم العالي والسوق. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على الجامعات الماليزية، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة التأكيد على الجامعة والتعليم العالي باعتباره عنصراً مؤثراً في تنمية رأس المال البشري المترسخ في خطط التنمية الوطنية الماليزية، الأهداف السياسية تتجاوز الأهداف الأكاديمية على المدى الطويل، كما أن هناك تآكل تدريجي ولكن ثابت لاستقلالية الجامعة مع هيمنة متزايدة من الدولة. والوضع الحرج للجامعات الحكومية التي تتطلع إلى مزيد من الحكم الذاتي ، كما لا تزال الجامعات الحكومية تعتمد اعتماداً كبيراً على الدولة في الموارد، مما يعني أن سياسات التعليم العالي في حالة من عدم اليقين السياسي، والعلاقة الصعبة بين الجامعات ووزارة التعليم العالي (تمثل الدولة). ومن مقترحات الدراسة أن تتخذ وزارة التعليم العالي نهجاً حذراً للغاية على التعديلات المقترحة لأن ذلك ينطوي على مشاركة الطلاب الجامعيين في الحرم الجامعي، واعتماد مفاهيم و أفكار الإدارة العامة الجديدة لترجمة السياسات إلى إجراءات بعيدة عن الإجراءات البيروقراطية، وتفعيل الخطة الاستراتيجية والعمل الوطني لخطة التعليم العالي للفترة 2007-2010، واقتراح الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي لعام 2020 ، واستجابة ماليزيا للتعامل مع القضايا المستجدة في مجال إدارة التعليم العالي والحكم، وإجراء التعديلات التي أدخلت على قانون كليات الجامعة، ومنح الدولة الحكم الذاتي الكامل للجامعات العامة.

5- دراسة تشوكار Chhokar (2010) التعليم العالي والابتكار في المناهج الدراسية لتحقيق التطوير المستدام في الهند.

#### **Higher education and curriculum innovation for sustainable development in India.**

هدفت الدراسة تحليل ملف التطورات الوطنية الكبيرة في مجال التعليم العالي من أجل التطوير المستدام في الهند، وتقديم وجهة نظر تقييمية لاستجابات متنوعة ومبتكرة للتطوير المستدام في مجال التعليم العالي الهندي في تطوير المناهج الدراسية ومقارنتها مع نظم التعليم الأخرى والاستفادة منها، وتحليل البرامج الأكاديمية والبيانات للسياسة العامة لمشاريع التعليم، وتبسيط الضوء على التطورات الهامة والتحديات وآفاق التقدم في المستقبل. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على الجامعات الهندية ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تحليل وتنفيذ مبادرة وطنية غير عادية من أجل التطوير المستدام في التعليم العالي الهندي، كلما زادت المشاركة في التطوير المستدام للجامعات زاد أثرها على مستوى السياسات والممارسات، وعدم وجود التخصصات المتعددة بين

الموظفين والطلاب التي تساهم في تطوير الجامعات، والأساليب التقليدية للتقييم التي تحد من عملية تطوير الجامعات الهندي. ومن مقترحات الدراسة التطوير المستدام في سياسات التعليم للمؤسسات التعليمية الجامعية المختلفة في الهند ، وتفعيل المبادرات المجتمعية لتطوير فرص التعليم العالي، والأخذ في الاعتبار الفلسفة والسياسة والممارسة في مجال تطوير التعليم العالي الهندي.

6- دراسة كونومورا ، Ko Nomura (2010) بعنوان "التعليم العالي من أجل التطوير المستدام في اليابان: السياسة والتقدم.

### **Higher education for sustainable development in Japan: policy and progress.**

هدفت الدراسة استعراض التطورات الرئيسية ودور الدعم الحكومي في مجال التعليم من أجل التطوير المستدام (ESD) في التعليم العالي الياباني، ودراسة المبادرات التي اتخذتها الوزارات للتطوير المستدام في الجامعات اليابانية، وتحليل السياسات والممارسات باستخدام وجهة نظر تقييمية للنظر في التطورات والتحديات، وآفاق التطوير المستدام في الأنشطة الجارية والقائمة في التعليم العالي في اليابان. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، طبقت الدراسة على الجامعات في اليابان. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة هناك علاقة بين السياسة والتطوير المستدام في التعليم العالي بتقديم اليابان، تشكل السياسات الحكومية والدعم المالي الحرج والتبعية الحالية تحديا كبيرا للتطوير المستمر في مؤسسات التعليم العالي اليابانية ، ويشير التحليل إلى أن تشجيع تنمية المهارات القيادية للاستدامة بين أعضاء الجامعة والموظفين التنفيذيين أمر بالغ الأهمية لاستمرار وتعزيز الجهود المبذولة في التعليم العالي اليابانية. من أهم مقترحات الدراسة شمولية إشراك التعليم العالي مع المجتمع من أجل التطوير المستدام، وزيادة قوة الدعم الحكومي للتعليم العالي والدراسة في اليابان.

7- دراسة بهاتيا وداش Bhatia and Dash (2010) بعنوان: تحليل مقارن لنظام التعليم العالي في الهند مع البلدان الأخرى.

### **A Comparative Analysis of Higher Education System of India with other Countries.**

هدفت الدراسة مقارنة التعليم العالي في الهند مع ست دول مختلفة مأخوذة من مختلف القارات من العالم. /الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا/، والعثور على تفاصيل عن المزايا التنافسية وعيوب التعليم العالي الهندية ، واقتراح الإصلاحات التعليمية، وشرح الجوانب الحاسمة لإدارة نظام التعليم العالي في الهند، وللتحقق من التنقل الوارد والصادر من الطلاب في الهند مقارنة مع ستة آخرين من البلدان. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان كأداة للدراسة ومن نتائج الدراسة ومن التحليل المقارن للتعليم العالي في الهند ترتيبت العوامل المختلفة التي تؤثر في تطويره وهي: مدخلات التعليم والمشاركة في التعليم، الترتيب في تقرير التنافسية العالمية ذات الصلة مع نظام التعليم العالي، مؤشر التنمية والإنفاق العام على التعليم، والتعليم العالي/ التسجيل والتدريس الموظفين، التعليم العالي: الطلاب المحولون دوليا من قبل البلد المضيف ومنطقة المنشأ والدولية تدفق الطلاب المحولين/. كما يبدو من المؤشر التكافؤ بين الجنسين. إذ يجعل الهند ثاني أكبر سوق مستهدفة

على الصعيد العالمي لمعاهد التعليم في الغرب. فموقف الهند هو في حالة سيئة يحتاج الكثير من التحسن. لدى الهند واحد من أدنى الإنفاق العام على التعليم العالي لكل طالب 406 دولار أمريكي. هناك تدفق سنوي من الهند أكثر من 1,50,000 الطلاب إلى معاهد في الغرب. وزيادة حصة القطاع الخاص دون مساعدة مؤسسات التعليم العالي في الهند من 42.6 في المائة في عام 2001 حتى 63,21 في المائة في عام 2006.

ومن مقترحات الدراسة أن توسع فرص التعليم التي يمكن أن يؤدي إلى نمو الدخل، التركيز على الحاجة إلى التحول الاستراتيجي في إطار تغيير الظروف. ثم الانتقال إلى تقديم مصفوفة من جميع النقاط للتنفيذ من شأنها أن تمكن أصحاب المصلحة لبدء العمل و للعمالة الماهرة، والخيارات بتوسيع المهارات ذات الصلة التي يمكن أن تساعد على نحو متزايد بتوسيع بيئة تنافسية لتعزيز التنمية، وتحديد أسباب مشاكل التعليم العالي في الهند، وإعادة تقييم تدويل التعليم، والإصلاحات التعليمية، وجعل نظام التعليم العالي الهندية قادرة على المنافسة عالمياً.

8- دراسة جامعة أستراخان **Астраханский университет** (2010). بعنوان". تحديث التعليم العالي والتربية: دراسة الجوانب التنظيمية والاقتصادية.

#### **МОДЕРНИЗАЦИЯ СИСТЕМЫ ВЫСШЕГО ПРОФЕССИОНАЛЬНОГО ОБРАЗОВАНИЯ: ОРГАНИЗАЦИОННО, ЭКОНОМИЧЕСКИЙ АСПЕКТ**

هدفت الدراسة تحديث التعليم العالي في روسيا ونظام التربية بها، ودراسة الجوانب التنظيمية والاقتصادية، ودراسة التطور الديناميكي في مرحلة تحديث نظام التعليم الجامعي في الجامعات الروسية للفترة 2006-2010، وتحليل مقارن لعمليات تشكيل آليات واستراتيجيات التحديث في الجامعات ودرجة تأثيرها على الاقتصاد والمنطقة من إذ أنه الاتجاهات والتخصصات الجارية والمبادئ الرئيسية لاستراتيجية بناء دراسات الاتجاهات في الجامعة. طبقت العينة على جامعات ولاية فولغوغراد والجامعة. ياروسلاف الحكيم، أومسك الدولة الجامعة تيت لهم. FM دوستوفسكي لتطوير استراتيجياتها وبرامجها. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدم ارتباط تحديث تلبية الطلب العام للتعليم بتنفيذ استراتيجية شاملة للتغلب على المشاكل والاختلالات القائمة للتعليم العالي، وعدم اتساق متطلبات الاقتصاد مع زيادة فرص الحصول على نصف جودة الخدمات التعليمية ، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية ومستوى الدخل، والتنسيق مع العلاقات الدولية بالاعتماد على المؤشرات الرئيسية للجامعات وبرامجها التحديثية المرتبطة بها لتحقيق رسالة الجامعة كشركة علمية رائدة في المنطقة وكمركز تعليمي، وإعادة هيكلة الاقتصاد الإقليمي باستخدام نموذج لتحديد المستوى الكمي للتخصص من المناطق الاقتصادية، والتخطيط للاقتصاد المختلط من خلال وضع أهداف الاستراتيجية الإقليمية للتخطيط للتعليم العالي على أساس احتياجات الأعمال. ومن مقترحات الدراسة تنفيذ الاستراتيجية في توفير الإطار القانوني لتشكيل الهيكل التنظيمي لبرمجيات التعليم والخبرة من الدول الأوروبية، وتحقيق نظام الأمن المالي لأشكال التمويل وفرص التمويل للجامعات لجذب الأموال بالاستناد إلى آلية التحديث على مبادئ الامتثال مع قوانين الدولة،

وضمان الشفافية والنزاهة والمنافسة في عملية مخصصات الميزانية وكفاية التمويل لبناء برنامج شامل لتحديث الدولة الروسية من خلال مؤسسات التعليم العالي التي تركز على الاحتياجات المستقبلية للمجتمع، وإنشاء مجمع للبحوث التعليمية والابتكار بالجامعة، وفتح التوجهات التربوية الجديدة لصالح القطاعات من الاقتصاد الروسي عبر برامج تعليمية عالية للتكنولوجيا والصناعات الفائقة في التعليم العالي، وتحديث الدراسة العلمي والعملية التعليمية ودعم الباحثين الشباب توافر التقنيات التعليمية الجديدة (المناهج و المقررات الاختيارية، والموارد التعليم الإلكتروني، الخ).

#### 9- دراسة نيو Niu ( 2010 ) التعليم العالي من أجل التطوير المستدام في الصين.

##### **Higher education for sustainable development in China.**

هدفت الدراسة تحليل أهمية التطورات في التعليم العالي الصيني في مجال التعليم والتعلم من أجل التطوير المستدام (SD) وتقييم الأثر النسبي لهذه المبادرات. واستعراض السياسات والممارسات لدراسة التطورات والتحديات وآفاق التعليم من أجل التطوير المستدام (ESD) في التعليم العالي في الصين، ودراسة استقصائية أولية من التطورات الرائدة وتقييم النجاح النسبي في هذا المجال ، للمقارنة مع التقدم في مناطق وبلدان أخرى. وتحديد التحديات التي تواجهها الصين فيما يتعلق بالاستدامة والتنمية الاقتصادية، تعتمد الدراسة تحليل (ليتيل) للمكان فيما تقدم البيئة والتطوير المستدام في التعليم العالي في الصين الأصالة / القيمة، ويتم عرض اختيار الأنشطة التعليمية والتشغيلية في مختلف الجامعات للتحليل وسياقها فيما يتعلق بأهداف جدول أعمال القرن 21 في الصين، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن تدريس التطوير المستدام SD ودمجه في المجالات التقنية، وخاصة في الجامعات في المدن الكبرى من أهم أسباب تطوير الجامعات، وفعالية البحوث لتطوير ابتكارات فعالة اقتصادياً. وكما زاد تعزيز شبكات التعاون الدولي والوطني كلما تطورت منظومة التعليم أكثر، وكما وجهت المناهج والبحوث في التعليم العالي الصينية تغيرت أغراض التطوير المستدام به. ومن توصيات الدراسة المساعدة على تأطير الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة والابتكار في التعليم العالي، وتحديد العوائق الرئيسية لتحقيق التوازن وتعزيز التطوير المستدام في التعليم العالي، ودراسة الاختلافات الإقليمية للاتجاه نحو عملية تطوير واسعة، والحاجة إلى نهج أوسع من النظم التعليمية في مختلف التخصصات.

#### 10- دراسة استيلوفا Istileulova ( 2011 ) بعنوان "التحول في التعليم العالي في آسيا الوسطى

خلال العشرين عام.

##### **TRANSFORMATION OF HIGHER EDUCATION IN CENTRAL ASIA FOR 20 YEARS<sup>1</sup>.**

هدفت الدراسة دراسة التغيرات التي تحدث في مؤسسات التعليم العالي ، والتعرف على الطرق التغييرية لأنظمة التعليم العالي في كل بلد من بلدان آسيا الوسطى، ومعرفة مستوى كفاءات الأعمال للخريجين ومعرفتهم اللغات الروسية والانكليزية، وكيفية تقدير ممثلي جامعات آسيا الوسطى أنفسهم ، ومتوسط دخل أعضاء هيئة التدريس ومستوى إدراك الفساد في جامعاتهم ولمحة للأدبيات المتعلقة بالتغييرات التي حدثت في مؤسسات التعليم العالي خلال 20 عاماً في هذه المنطقة. طبقت الدراسة على جامعات آسيا الوسطى على عينة مكونة من رؤساء الإدارات الدولية، نائب رئيس الجامعة للعلوم،

والكليات "عمداء من 45 جامعة /كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان و تركمانستان. و 9 جامعات من 6 مناطق أوزبكستان و 11 جامعات 4 مناطق و 8 جامعات من 4 مناطق قيرغيزستان و 14 جامعات الكازاخستانية 6 مناطق، و 3 جامعات من تركمانستان أفراد العينة 49 / ومجموعات ممثلة بالتساوي بين الجنسين. واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن التغيرات الحالية في جامعات آسيا الوسطى تتعلق بالمهارات العملية والمعرفة التي توفرها الجامعات للطلاب من خلال الممارسات التعليمية، تحول التوازن تجاه الذكور لأوزبكستان و طاجيكستان إذ يمثلون 85 % من مؤسسات التعليم العالي. وأن 11% فقط من الشركات لديها المديرات الأعلى، مما يجعل أوزبكستان آخر دولة في المنطقة على هذا المؤشر. على العكس من ذلك، قيرغيزستان وكازاخستان ومثلت في الغالب من قبل الجنس الأنثوي. ظهور بعض الاختلاف والتشابه في اختصاصات أعمال الخريجين، وتوظيفها وممارساتها في اللغات الأجنبية من إذ أنه بناء القدرات من أجل التدويل. من مقترحات الدراسة الاتصال مع بيئة الأعمال والعناصر الدولية في المناهج الدراسية، حث أعضاء هيئة التدريس على الدراسة ودعمهم للمشاركة في تطويره.

**11- دراسة ودراسة دراسة ايزمان Tiedan، والكسندر Alexander (2011) بعنوان "دور التعليم العالي الخاص في نظام التعليم العالي الصينية.**

### **The Role of Private Higher Education in the Chinese Higher Education System.**

هدفت الدراسة عرض التطور السريع للتعليم العالي الخاص في العقود الثلاثة الأخيرة في الصين. ودوره في النظام التعليمي الحكومي الصيني، ومساهمة التعليم العالي الخاص على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي، وإصلاح التعليم الحكومي، وتأثير حركة الإصلاح التربوي العام بالتعليم العالي الخاص على جودة وكمية التعليم العام ونجاحه. طبقت الدراسة على الجامعات الخاصة والحكومية واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة. أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة: التركيز على عدة جوانب من التطوير، وزيادة نمو التعليم العالي الخاص في الصين، ودعم قضايا التمويل والوصول بالتعليم العالي الخاص ضمن سياسة الحكومة فيما يتعلق بقضايا الملكية واستقلاليتها وعلاقته بالنظام الوطني، وتحديد مزايا وتحديات التعليم العالي الخاص الصيني، ومن مقترحات الدراسة التأكيد على أهمية علاقة التعليم العالي الخاص، وشرعيته بالنظام الوطني في الصين. ومشاركة الإدارات المتعددة المسؤوليات والكليات والجامعات الحكومية والخاصة والاستفادة منها في تطوير المجتمع الصيني.

**12- دراسة فاسيليو Vassiliou (2011) بعنوان "تحديث التعليم العالي في أوروبا التمويل والأبعاد الاجتماعية".**

### **Modernisation of Higher Education in Europe: Funding and the Social Dimension.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على البعد الاجتماعي لتحديث التعليم العالي وإصلاحه في أوروبا، ومعرفة متطلبات أسواق العمل من الخريجين، وتحسين بيئة التعلم عبر رؤية واضحة من السياسات

والإجراءات الوطنية، وتوسيع إمكانية الوصول إلى التعليم العالي للجميع، وإعادة الهيكلة المتعمقة والتحديث في التعليم العالي وطبقت الدراسة على عينة من الجامعات الأوروبية، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة: التوسع الملحوظ في قطاع التعليم العالي من خلال البيانات على أعداد الطلاب لـ الفترة من 2000 إلى 2008. وبالمقارنة مع عام 2000، وبالأرقام، فإنه يدل على زيادة الطلب في الاتحاد الأوروبي 20 إلى 27 في المئة. ومع ذلك، فإن الاختلافات بين البلدان كبيرة للغاية. جمهورية التشيك (55%) واليونان (51%)، وقبرص (147%)، ليتوانيا (68%)، المجر (35%) ومالطا (50%)، وبولندا (37%)، رومانيا (133%)، سلوفينيا (38%) وسلوفاكيا (69%) داخل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أيسلندا (72%) وتركيا (149%) خارجها،، لقد شهدت كل التوسع السريع للغاية في الطلب بالأرقام. في المقارنة، فإن النمو في أعداد الطلاب في بلجيكا، ألمانيا، إيرلندا، فرنسا، إيطاليا والنمسا هي منخفضة نسبياً عند حوالي 10 في المئة. وأظهرت النتائج الثبات للبرتغال وإسبانيا في التنمية وهما البلدان الوحيدان اللذان انخفضت أعداد الطلاب فيهما بنسبة 2.6 في المئة. وهذا الاتجاه الأوروبي العام من الزيادة المطردة للمشاركة يتماشى مع خطوة نحو العالمية، و بأن الجامعات في أوروبا تؤدي دوراً رئيسياً في مستقبل أوروبا. ومن مقترحات الدراسة استخدام شبكة الإنترنت التي يقدمها التعليم العالي للاستثمار في أنظمة التعليم العالي العام والخاص، والمنافسة العالمية في التعليم والدراسة والابتكار وتعزيز الإنصاف الاجتماعي والتماسك والمواطنة النشطة وتمكين جميع المواطنين لاكتساب وتحديث وتطوير سواء على مهارات العمل الخاصة مدى الحياة والمهارات الأساسية اللازمة لتوظيف وتشجيع المزيد من ذلك التعلم.

**13- دراسة مولدافيا Moldova (2011) بعنوان تحديث نظام التعليم في جمهورية مولدوفا في سياق عملية بولونيا: الواقع والآفاق.**

### **La modernisation du système éducatif dans la République de Moldova dans le contexte du processus de Bologne : réalités et perspectives.**

هدفت الدراسة تحديث نظام التعليم في جمهورية مولدوفا في سياق عملية بولونيا، والاتجاه نحو الإصلاحات التعليمية في التعليم العالي وتحديثها لمولدوفا للتكامل مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه، وتحقيق الأهداف المشتركة للتطوير في منظومة التعليم العالي لتحقيق الواقع والآفاق، والسعي للوصول في عام 2010 إلى منطقة تعليمية أوروبية واحدة، وجعل الجامعات أفضل المراكز الأكاديمية في جميع أنحاء العالم، ودراسة عوامل الانخفاض الكبير في نوعية التعليم والدراسة العلمي وتحديدها من عوامل خارجية (المالية، الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية) وعوامل داخلية تؤثر سلباً على نوعية التعليم الجامعي. طبق الدراسة على الجامعات في جمهورية مولدوفا واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تطبيق سياسات فعالة في الجامعات، والنظر في اتجاهات الإصلاح في التعليم العالي في الإدارة المركزية والتوجه نحو الإدارة اللامركزية على أساس استقلال الجامعة غير المحدود، واتخاذ القرارات المنصوص عليها في النظام الأساسي للتعليم العالي ونجاح هذه التغييرات لتكون جمهورية مولدوفا مشاركا نشطا

في عملية بولونيا . ووضع استراتيجية واضحة لإصلاح التعليم العالي، وتغطية نقص التمويل بإدخال تغييرات في الآليات المالية لمؤسسات التعليم العالي . ومن مقترحات الدراسة: عد عملية بولونيا رافدا للإلهام في تعزيز الإصلاحات في نظام التعليم العالي نشر الوعي بحاجة التطوير في التعليم العالي ، والتغييرات في إدارة مؤسسات التعليم العالي . واعداد برنامج إعلامي لتطوير مؤسسات التعليم العالي في الاتحاد الاوروبي، وربط التعليم العالي مع متطلبات اقتصاديات سوق العمل.

14- دراسة سيا Cai (2012) بعنوان "فلسفة الإصلاح التقليدية وتحديات إصلاح التعليم العالي في الصين.

### **Traditional Reform Philosophy and Challenges of Higher Education Reforms in China.**

هدفت الدراسة تبيان مدى تطور التعليم العالي الصيني، والعلاقة بين تحديث التعليم العالي والتحديث الاجتماعي من خلال عرض تاريخي لتطورات وتحديث التعليم العالي في المراحل التي مرت بها الصين، وكيفية التلاؤم بين الحداثة الغربية وتقاليد الصين الخاصة، ومدى تطبيق نظرية الاقتراض تي يونغ من الغرب وتوافقها دون أن تفقد جوهر (منظمة الشفافية الدولية) القيم، والانطلاق لبدء عملية التحديث الصينية لها. طبقت الدراسة على الجامعات الصينية واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة التوفيق بين إصلاحات التعليم العالي الصينية وبين آلية السوق واللامركزية المستفادة من الغرب والتقاليد الصينية مع التركيز على التسلسل الهرمي والمركزية أي التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى واحدة موجهة نحو السوق لتلبية الاحتياجات الناشئة وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وصياغة الأهداف العامة لإصلاح التعليم العالي وفقاً للعلاقة بين الحكومة والمجتمع ومؤسسات التعليم العالي، وضع نظام جديد للدولة في التخطيط الشامل وإدارته الكلية، وتوفير التعليم وفقاً لاحتياجات المجتمع، وتعزيز نظام التعليم العالي الخاصة بها وتطبيق الخبرة الدولية كمصدر للخبرة. الاعتراف بأهمية الثقافة للبحوث والتعليم، وتطوير التعليم العالي وعده جزءاً من عملية التحديث الشاملة للتحول الاجتماعي والاقتصادي ، والديمقراطي والسياسي، ومن توصيات الدراسة استيعاب العلوم المتقدمة والتكنولوجيا الغربية ، مع الرفض للقيم الغربية من "الحرية"، "المساواة" والديمقراطية " التي تؤثر في صميم الثقافة والتقاليد الصينية، والاعتراف بأن الثقافة هي عامل لا غنى عنه في تطوير التعليم العالي.

15- دراسة فاسيليو Vassiliou (2012) بعنوان مجال التعليم العالي الأوروبي في عام 2012: عملية بولونيا.

### **The European Higher Education Area in 2012: Bologna Process.**

هدفت الدراسة عرض ما حققه اعلان بولونيا للاتحاد الأوروبي باتجاه التغيير الإيجابي في التعليم العالي كنموذج تطوري، وما وفرته عملية بولونيا إطارا لجهود مشتركة لإصلاح وتحديث أنظمة التعليم العالي، وتحسين نوعيته والاتجاه نحو التغيير لتقديم فوائد حقيقية على أرض الواقع للطلاب، للموظفين، في الاقتصاد والمجتمع على نطاق أوسع للاستمرار وتحسن في الجودة و تحفيز التنقل، وضمان ملاءمة لأسواق العمل في المستقبل، وتطوير فرص لأعداد أكبر من الطلاب للوصول إلى التعليم العالي المتاح

للجميع، والمنافسة على الساحة العالمية، ورؤية الاستراتيجية اوروبا عام 2020. طبقت الدراسة على عينة من 13 دولة في السجل يرصد بها 28 من الوكالات. البلدان التي يتم سرد وكالة واحدة على الأقل في EQAR هي النمسا، بلجيكا، بلغاريا ، كرواتيا ،الدنمارك، فنلندا، فرنسا ، ألمانيا، ايرلندا، هولندا، رومانيا، وضعت 22 دولة وكالات وطنية لضمان الجودة. ومن أهم نتائج الدراسة متابعة جدول أعمال مشترك لتنفيذ مجموعة كاملة من الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها للمنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة في أوروبا، لا يوجد حالياً أي تأثير على تقييم التمويل والحصول على تمويل إضافي لتكون البرامج الممنوحة على أساس ضمان الجودة، توفر المواد التي سيتم استخدامها في المناقشات التي تطور التعليم العالي في جميع أنحاء أوروبا وطرحها في المؤتمر الوزاري بوخارست في خمسة أنظمة (بلغاريا، وقبرص، وألمانيا، ليختنشتاين و بولندا)، وحاجة مزيد من الخريجين لفرص العمل. ومن مقترحات الدراسة التعاون بين وكالات ضمان الجودة الوطنية في تقييم التعليم العالي ومؤسساته، وتكوين أفضل المهارات للخريجين. وتطبيق الإصلاحات والتحديث في التعليم العالي.

16- دراسة فان اوسش VAN OSCH 2012 بعنوان التحول من أجل التحديث في التعليم العالي دراسة حالة عن سياسات التدويل للتعليم العالي في هولندا.

## THE TRANSFORMATION OF MODERN HIGHER EDUCATION A CASE STUDY OF HIGHER EDUCATION.

هدفت الدراسة التعرف على عملية تدويل التعليم العالي في هولندا للتحول من أجل التحديث في التعليم العالي، وتتبع تطور سياسات التدويل الهولندية في الفترة 2004-2010، ووصف تحديث السياسات والأدوات المتبعة والأسباب الكامنة وراء إنشائها، والتركيز على صياغة سياسات التدويل الهولندية في الفترة 2004-2010، وتحديد الأسس المنطقية لسياسات تدويل الحكومة الهولندية. رصد تطور عمليات التدويل الحديثة وفهم الأسباب الكامنة وراء طرق تشكيل السياسات على المستوى الوطني. طبقت الدراسة على الجامعات الهولندية واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تركيز البحوث الحالية على تشكيل مجلس السياسات الهولندية لإنشاء السياسات ومواصلة تطويرها عن طريق الخيارات في أدوات السياسة العامة لتسهيل تدويل أنظمة التعليم العالي، ووضع موجز السياسات والخطط الاستراتيجية التي تنتجها الحكومة الهولندية. وتشمل المصادر الثانوية الأوراق البحثية المرفقة من اللجان الخارجية التي تم تضمينها في المصادر الأولية لتطوير السياسات التعليمية الوطنية نحو نموذج أوروبي مشترك لاعتبارات مواجهة هذه التحديات من خلال تدويل أنظمة من خلال عملية بولونيا واستراتيجية لشبونة. ومن مقترحات الدراسة التكامل من بعد دولي أو بين الثقافات في نظام التدويل للتحفيز على الصعيد الحكومي الدولي لتشكيل نظام على نطاق أوروبا في البرامج الدراسية والدرجات العلمية، والمعايير الأكاديمية ومعايير ضمان الجودة متوافقة وقابلة للمقارنة، وفهم أسباب تطور تدويل السياسات التي تكمن وراء القرارات المتخذة ليتوافق مع الأهداف المحددة في برامج إصلاح التدويل في سياسات الحكومة الهولندية.

17- دراسة أوبا، وتناي Watanabe Oba (2013) سياسات التعليم العالي المتعددة التطبيق والمتباينة: دليل من حالة عملية بولونيا.

### **Discordant Implementation of Multilateral Higher Education Policies: Evidence from the case of the Bologna Process.**

هدفت الدراسة التعرف على مصادر التباين في تحقيق أهداف سياسة مشتركة بين الدول الأعضاء لمؤسسات التعليم العالي وتطويرها، ولدراسة مدى تأثير تنفيذ عملية بولونيا من قبل المؤسسة الخاصة بكل بلد، والتي تشمل البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية، فضلا عن العوامل اللغوية، والسرعة في تنفيذ السياسة الوطنية العليا في جميع أنحاء البلدان المشاركة، واستكشاف مدى التفاوت في مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومشاركة الجامعات والكليات في التحالفات والشراكات الإقليمية التي تحقق أهدافا مشتركة مع الدرجة والمناهج المعترف بها بشكل متبادل إنشاء نظام لضمان الجودة في التعليم العالي في المنطقة الأوروبية، ومدى تأثير التعقيدات العرقية واللغوية الأصلية على قوة التقدم في تنفيذ سياسات التعليم العالي المتعددة الأطراف في المنطقة الأوروبية، و تعزيز فرص العمل لخريجي الجامعات . طبقت الدراسة على عينة عشوائية من جامعات الاتحاد الأوروبي واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة للدراسة. من النتائج التي توصلت لها الدراسة التقارب الهيكلي للتعليم العالي الأوروبي وتطويره من خلال عملية بولونيا، والتوافق بين البرامج الأكاديمية والدرجات العلمية في سياق تحسين فرص العمل للخريجين، وتعزيز الحركة الطلابية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي داخل المنطقة، والنص على بنية مشتركة لنظام ضمان الجودة للجامعات في الدول الأعضاء، وتطبيق التقييم للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء على نطاق تصنيف خمس نقاط، مثل ضمان الجودة، وتنفيذ نظام درجة دورة اثنين (أي البكالوريوس ونظام درجة الماجستير)، والاعتراف وتوحيد الدرجة و فترات الدراسة في كل بلد. من مقترحات الدراسة: استفادة الاتحاد الأوروبي من (استراتيجية لشبونة لعام 2000) للتوجه نحو تطوير التعليم العالي للوصول إلى اقتصاد أكثر تنافسية، وديناميكية قائم على المعرفة وزيادة التماسك الاجتماعي، والتعرف على الجامعات والمؤسسات البحثية باعتبارها وسيلة رئيسة لتغذية الموارد البشرية، وتوثيق التقدم في تنفيذ عملية بولونيا استناداً إلى نتائج التقييم المذكور غيرها من البيانات التي تم الحصول عليها على المستوى الكلي لكل بلد من مختلف المنظمات والوكالات الدولية.

18- دراسة روبي، وأنا Anna، و هارا Hara (2014) بعنوان اللحاق بأوروبا: والتعارض: الحداثة والمنطق في "إصلاح التعليم العالي في توبو اليونان".

### **Catching up and Objecting to Europe: Modernity and Discursive Topoi in Greece's Higher Education Reforms.**

هدفت الدراسة تتبع الإصلاحات في التعليم العالي اليوناني من عام 2000-2010، وأثر الإصلاحات على التعليم العالي في تحديد الهويات، والسعي نحو الحداثة، وحماية التقاليد. بتقييم المزايا التي تلت تلك الدراسة التبعية، وأثار أهميتها في اليونان، ومواكبة أوروبية في التحديث، وتقديم معلومات أساسية عن التعليم العالي ومعوقات الإصلاح والتحديث في اليونان وتأثير النقاشات المتعلقة بالإصلاح

وتقديمها في عملية بولونيا. ورصد الحداثة والتحديث والإصلاح في أثينا والجهات الفاعلة بشأن مواقفها بشأن إصلاح التعليم. وقد تم جمع البيانات التجريبية بين يناير 2010 وأبريل 2011، أجريت المقابلات مع (14) دولة وجميع المقابلات تراوحت بين 60 و 90 دقيقة . بين سبتمبر 2010 ومارس 2011 وتراوحت بين ساعة ونصف الساعة واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمقابلة كأداة للدراسة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستفادة من نظرية أيزنشتات في الحداثات المتعددة، ومشاركة الجهات الحكومية والمدنية، وتصميم البحوث القائمة على طرق التحديث للإصلاح الدستوري، وخاصة فيما يتعلق بمناقشة وصياغة عملية الإصلاح الشامل لنظام التعليم العالي في اليونان وتركيز الجهات الحكومية والمجتمع المدني على التعليم العالي، والاستفادة من المشروع البحثي الذي يموله الاتحاد الأوروبي. ومن مقترحات الدراسة تأكيد الإصلاحات التشريعية الرئيسية على الهويات والحداثة، وتقديم التقارير الوطنية المقدمة من قبل وزراء التربية والتعليم اليونانية لعملية بولونيا ومتابعة للأعوام 2000، 2003، 2005، 2007 و 2009 المشاركة والتعاون مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة للقيام بعملية التحديث.

### 5.2.1. تعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية:

#### أ- ملخص تحليلي للدراسات السابقة:

استعرضت الباحثة واحد وثلاثون دراسة متنوعة عن تحديث التعليم العالي وتطويره، ودعمه من الأنماط التعليمية الأخرى التي توزعت بين ست دراسات محليه من الفترة 2007 إلى 2013. وسبع دراسات عربية من الفترة 2003 إلى 2013، وثمانية عشرة دراسة أجنبية من الفترة 2007 إلى 2014. وقد تحقق من عرضها ما يلي:

- ❖ جميع الدراسات في البلاد العربية، والأجنبية تجتمع حول تحقيق التعليم العالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ❖ جميع الدراسات السابقة تتناول أجزاء من هذه الدراسة، ومكمله لها فقد اقتصرت الدراسات على أجزاء من مكونات التعليم العالي إن كان في الجانب النظري أو العملي منها.
- ❖ تم عرض الدراسات السابقة لدعم كل مجال من مجالات الاستبانة التي وضعتها الباحثة لتحقيق منها على أرض الواقع في الجامعات السورية إذ إن لكل مجال دراسة متمثلة به لتحقيق الجانب العملي الذي تصبو اليه الباحثة وتؤكد على مصداقية البحث.
- ❖ أغلب الدراسات التي عرضت هي دراسات نظرية كدراسة كنعان (2008) وسمايل، كونكو (2007)، ودراسة أبو نصيب (2013)، ومنها تعتمد على الدراسة التتبعية لسنوات عشرية أو خمسية لاستراتيجيات التعليم العالي كدراسة اشتيه (2009)، ودراسة جامعة استرخان (2010)، ودراسة استيلوفيا (2011)، ودراسة فاسيلو (2011) لرصد التطورات في مؤسساته ولعرض السياسة التربوية المتبعة لتحديثه مع التركيز على الجودة والثقافة والأمن القومي وطرق التمويل لدعم الجامعات بمشاركة الانماط الأخرى من التعليم العالي.

- ❖ بينت أغلب الدراسات دور السياسة التربوية الوطنية في صياغة أهداف التعليم العالي وتحقيق الأمن القومي كدراسة تشوكار، وبن سيرت، وكونومورا، وبهاتيا وداش، ونيو (2010)، ودراسة سيا، وفاسيلو، وفان اوشس (2012)، ودراسة أوبا ووتنابي (2013)، ودراسة رويي وأنا وهارا (2014).
- ❖ كل الدراسات طبقت الاستبانة كأداة لدراستها وطبقت في جامعاتها واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي ما عدا دراسة نيو 2010 تعتمد الدراسة تحليل لينل للمكان.
- ❖ جميع الدراسات الأجنبية ركزت على توجّهات الحكومة على تنفيذ سياسات تطويره جديدة على الصعيدين المؤسسي والوطني، كما أن جميعها ركزت في نتائجها على التنمية البيئية.

### ب- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- بعد عملية التحليل للدراسات السابقة (المحلية والعربية والأجنبية) كانت هناك استفادة واضحة، تكمن هذه الاستفادة في النقاط الآتية:
- ❖ الربط بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.
- ❖ التعرف على مصطلحات جديدة رُبطت بمصطلح الأمن القومي. وظهرت في الدراسات الروسية مصطلح جديد ألا وهو الحفاظ على الأمن المالي، والتشاركية في تحديث وتطوير التعليم العالي التي قدمتها كل من دراسة استيلوفا 2011 وفاسيلو 2011 ، ومولدافيا 2011 المشاركة والتكامل مع الاتحاد الاوروي، والسعي إلى تحقيق منطقة تعليميه أوروبية فاسيلو 2012 وأوبا وتنابي 2013 عملية بولونيا والتشاركية والسياسية والاقتصادية والعرقية.
- ❖ الاستفادة من الخبرات العالمية السابقة في كافة الدول التي تبنت التحديث والتطوير وآلياته والتي ثبت نجاحها بشكل كبير على النمو الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي.
- ❖ التنوع في الأساليب الإحصائية المستخدمة، والمتغيرات، وكيفية وضع المحاور الاساسية للاستبيان.
- ❖ الاستفادة من دراسة مور 2006 في تثبيت المقترح الذي طرحه الكثيرون من عينة الدراسة بإشراك الجميع من المكونات البشرية لمؤسسات التعليم العالي في التخطيط ووضع الاستراتيجية.

### ج- نقاط اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

- ❖ تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية والعربية حول التعليم العالي، واتجاهاته المستقبلية الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والرؤى الملائمة لتطوير التعليم العالي، وفق استراتيجية واضحة وسياستها التربوية.
- ❖ تنوعت الدراسات المتممة لتحديث وتطوير التعليم العالي، ولا سيما الدراسات الأجنبية التي تتفق مع الدراسة الحالية في الدراسة التبعية العشرية، أو جزء منها لرصد التطورات في منظومة التعليم العالي. لذلك يعتبر هذا الدراسة جديداً في بعض جوانبه خاصة فيما يتعلّق بالبيئة السّورية وخصوصيتها، وتسليط الضوء على التطوير والتحديث في المؤسسات الجامعية السورية، وأنماطها المتنوعة خلال العشر سنوات الأخيرة مع الأخذ بعين الاعتبار محاور الاستراتيجية التي تشمل جميع عناصر التجديد التعليمي المتأزر مع التحديث في منظومة التعليم العالي.

❖ ما يشارك الدراسة في سورية في نظام التعليم العالي انبثاقه من فلسفة المجتمع /التقاليد، العادات/ وهي متوافقة مع دراسة تشونغ 2007 ودراسة نيو 2010 ودراسة سينا 2012 وهي نفسها التوجهات في السياسة السورية لمنظومة التعليم للحفاظ الاصاله والانطلاق نحو الحداثة. كما تشاركت في نشر شبكة من الجامعات المحلية.

❖ الدراسة التتبعية التي اتبعتها كل من دراسة فان أوش 2012 عملية تدويل التعليم دراسة عبر السلسلة الزمنية 2004-2010 جامعة استرخان (2010) 2006-2010 ودراسة ايزمان والكسندر 2011 لثلاثة عقود ولكن للتعليم العالي الخاص ودراسة روبي وهارا 2014 لتتبع الاصلاحات التعليمية 2000-2010 في تحديد الهويات والسعي نحو الحداثة.

#### د- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

❖ أول دراسة سورية تتناول الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي.  
❖ أول دراسة تتبعية عشرية تبين تطور التعليم العالي في سورية في عهد التحديث والتطوير. بتحليل الأبعاد التربوية بالأرقام مع اظهار المؤشرات التعليمية لقياس درجة التحديث والتطوير في جامعتي دمشق و تشرين.

❖ الدراسة الكمية لمعرفة الواقع الحالي، والتوقعات المستقبلية لتحديث التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية خلال فترة الدراسة 2000-2010.

❖ تقدم الدراسة الحالية الدراسة التتبعية من جهة وتميزها بالدراسة التطبيقية العملية للبرمجة التطويرية السياسية المتبعة لتحديث التعليم العالي.

❖ خصوصية التطبيق في جامعتي دمشق و تشرين باعتبار كل واحدة منهما هيئة اعتبارية مستقلة عن الأخرى من جهة الاستراتيجية والتخطيط والبرامج والألويات والمتطلبات ومستلزمات التجديد لكل منهما، لمعرفة ما إذا كان هناك نقاط مشتركة من ناحية المشكلات، والتنوع والاختصاصات والخدمات المجتمعية التي تقدمها كل منهما، ومدى تحقيق التوسع في النظام التعليمي الجامعي، والعمل ضمن منظومة متكاملة للإسهام في التنمية الشاملة.

❖ طرح السياسة التربوية القائمة على التحديث والتطوير المترافقة مع الأخذ بالاتجاهات التربوية المعاصرة ، والفكر المنفتح على النظم التربوية، والاستثمار المزدوج /البشري والمادي/.

#### خلاصة:

نتبين مما سبق أهمية الاطلاع على الدراسات السابقة، من حيث جوانب الدراسة النظرية أو من حيث أهداف الدراسة، أو بناء الأدوات، أو المنهجية، فهذا من شأنه أن يساعد في محاولة وضع رؤية مستقبلية للدراسة، ووضع الخطوط العريضة للتطوير وفق الأبعاد التربوية للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، والتحديث في منظومته والتوجه نحو الاتجاهات التربوية المعاصرة ، والنظم التربوية المتطورة مما يساهم في عملية التنمية والتطور والتغيير المجتمعي المنشود على الصعد كافة .

## الفصل الثالث

### تطور التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية

#### تمهيد:

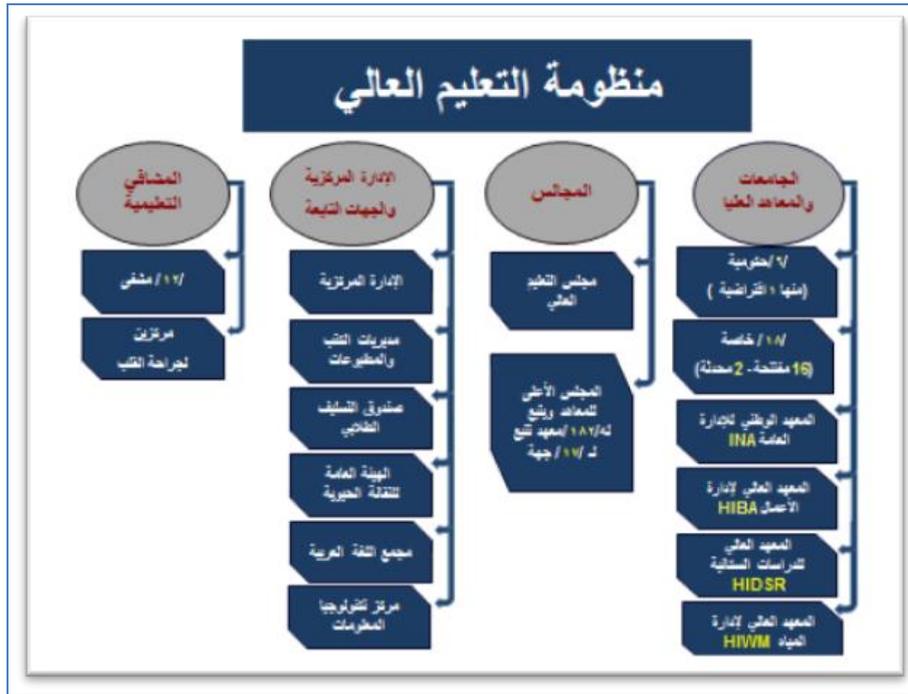
إن تطور التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية منذ نشأته ببناء أبعاد السياسية التربوية للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية من أجل بناء سورية الحديثة وفق المنهج الفكري التطويري للسيد الرئيس بشار الأسد والتحديث فيه بإرساء دعائم الثوابت الوطنية، والانفتاح الثقافي ، والتوفيق بين جدلية الثابت والمتغير للأصالة والتحديث، بالتوجه نحو العلم والتقانات الحديثة لتطوير الاقتصاد الوطني من اجل نشر الفكر الفلسفي للشفافية بدراسة النظريات التربوية الحديثة للتطوير المنظومي للعملية التعليمية التي تنبثق من دراسة التوجهات السياسية التطويرية لنظام التعليم العالي بتحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في سورية وتحليل البيئة الخارجية التحولات الديمقراطية وإرسائها بدراسة تحليلية للأبعاد التربوية بتطبيق استراتيجيات جديدة للنهوض بمستوى التعليم العالي علمياً وإدماجها في التنمية الوطنية بكل أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتنفيذها من خلال استراتيجية التعليم العالي التي تتجهها الحكومة بعملها في بناء النظم التعليمية ، واستثمار الموارد البشرية والمالية وتغيير المناهج التربوية، ورسم المسار للخطوط الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي في سورية. والسياسات المتبعة لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف ووظائف التطوير والتحديث في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

#### 1.3.1. نشأة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية وتطوره:

أحدثت وزارة التعليم العالي بالمرسوم التشريعي رقم 143 لعام 1966، وتضم مؤسسات متعددة هي: الجامعات. المعاهد العليا، المعاهد المتوسطة، المجالس العلمية، مجمع اللغة العربية المشافي التعليمية. وقد ارتبط التعليم العالي بعد التصحيح المجيد بالخطط التنموية الطموحة التي مكنته من التوسع الكمي والنوعي لتلبية حاجات ومتطلبات التنمية، وكان لسياسة الاستيعاب التي طبقت عام 1972 أثرها في التوسع في القاعدة الطلابية على مدار السنوات الماضية، ولهذا أحدثت جامعة تشرين بالمرسوم التشريعي رقم 12 لعام 1971، وألحقت بها جامعة البعث بالمرسوم التشريعي رقم 44 لعام 1979، وكانت الرؤية الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي هي التغيير نحو الأفضل، وقد تجلى ذلك "بربط التعليم العالي بعد الحركة التصحيحية بالخطط التنموية الطموحة والتي مكنت من التوسع الكمي والنوعي، فكان إحداث جامعات وكليات ومعاهد عليا ومتوسطة وتخصصات جديدة، لبت حاجات التنمية" (سنقر، 2000، ص22). ولأن التعليم العالي يعد من أهم وسائل التطوير والتحديث في المجتمعات كافة "في مؤسساته التي يناط بها مجموعة من الأهداف المندرجة تحت وظائف رئيسة ثلاث هي التعليم لإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي إضافة إلي خدمة المجتمع" (السمادوني، أحمد، 2005، ص17). وهذا يؤكد أن الانطلاق نحو "التخطيط للإصلاح الاجتماعيّ ينبغي أن يقوم على علاقة وثيقة مع

الحقائق الاقتصادية، والسياسية، كما يؤكد أن التغيير التربوي يجب أن يكون بمساره حذراً مع أفضل تقدير للحاجات الاجتماعية الحالية والمستقبلية، لأنه عملية سياسية، بالإضافة إلى أنه عملية تقنية " (Davies, 2004, P3). لذا فإن على الجامعة أن تكون متكاملة مع المجتمع وواعية ومدركة لاحتياجاته وتطلعاته فضلاً عن ذلك تعد الجامعات اليوم أحد أهم المؤسسات التي تسهم في توجيه المجتمع والتأثير في اتجاهاته. بالإضافة إلى أنها مراكز للتبادل العلمي والثقافي بين الحضارات والشعوب والدول "فالتعليم العالي في البلدان النامية ، يعد قوة رئيسية للتحديث والتطوير، ويعود ذلك لزيادة الطلب عليه" (Koehn W. Demment,2010,p2).

والشكل (1-3) يمثل منظومة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.



الشكل (1-1) منظومة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية

(المصدر وزارة التعليم العالي)

### 2.3.1. أبعاد بناء السياسة التربوية للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية

وفق المنهج الفكري التطويري للسيد الرئيس بشار الأسد والتحديث فيه:

تضع الجمهورية العربية السورية الإطار المرجعي لفلسفة التعليم، وتعد للبنى الأولى في عملية التطوير والتحديث للنظام التعليمي الجامعي وما قبل الجامعي، الهادف إلى تطوير وهيئة العملية التعليمية والاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد، وللحاجات المجتمعية المتغيرة، وللفرص الإقليمية المستجدة، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، وأن ينعكس ذلك كله في نظام الدراسة والمناهج والمواد والتخصصات وطرق التعليم والتعلم والتقييم والإدارة وغيرها. انطلاقاً من الكلمة التوجيهية للسيد الرئيس بشار الأسد لأعضاء الحكومة موجهاً بقوله السياق العام للسياسة التربوية في الجمهورية العربية السورية التي قوامها التحديث والتطوير الشامل والرؤية البعيدة المدى "إذا كان التطوير يعتمد بشكل

أساسي.. على إرادة المسؤول ورؤيته. وعلى أداء مواقع القرار في الدولة.. أفراداً ومؤسسات. فهذا لا يعنى أنه يمكن لعملية التطوير أن تقفز فوق الواقع الذي نعيش فيه، أو تتجاوز الحقائق التي تحيط بها. وخاصة ما يرتبط منها بسياق تطورها التاريخي وبالحالة الثقافية والاجتماعية والمفاهيم السائدة في مجتمعنا والتي تشكل الأرضية التي يبني عليها أي تطوير.. وهنا يصبح الحديث عن انجاز أي إصلاح أو تطوير مرتبطاً بتغيير هذه الأرضية أو بقائها إلى حد كبير.. وتغيير هذه الأرضية يرتبط بمدى رغبتنا وقدرتنا أيضاً على أن نفرز ما يفيد وما لا يفيد من عناصرها.. وعلى أن نعزز العناصر الإيجابية التي تدفع عملية التنمية إلى الأمام.. وتصون في الوقت نفسه. استقرار مجتمعنا وأمنه الداخلي(الأسد، 2007، ص3). ووفقاً لذلك تم صياغة المفاهيم الأساسية لتحمل المسؤولية وممارسة الصلاحيات، التي ستعمل الحكومة السورية على تجسيدها في أداؤها لأعمالها، وتحديد الشكل العام للمراحل التعليمية وأهدافها والخطط والقوانين التي تنطلق منها في صياغة مشروع تنموي شامل على الصعيد المحلي والعالمي بإستراتيجية عبر عنها بالمر بقله "لا شك إن المسؤوليات الملقاة على عاتق الجامعات والكليات هي مسؤوليات هائلة، خاصة عندما نأخذ التعقيدات والتقسيمات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية في الحسبان. وسنكون بحاجة لكل مورد من الموارد الإنسانية إذا ما أردنا الإبحار في المستقبل. ومن الواضح أن التعليم العالي هو أحد المؤسسات التي عليها مواجهة تلك التحديات"(مرصد التعليم العالي، 2011، ص7). لذا فإن رؤية التطوير كترجمة سياسية قابلة للتطبيق تنطلق من الأسس الآتية:

- 1- إتاحة فرص التعليم من خلال زيادة الاستيعاب.
- 2- استكمال البنية الأساسية للمؤسسة التعليمية.
- 3- تحقيق الجودة الشاملة.
- 4- زيادة القدرة التنافسية للتعليم العالي.
- 5- العمل في إطار من اللامركزية والمشاركة الاجتماعية.
- 6- دعم أنماط التعليم العالي.

"وتعد هذه من المؤشرات التي تتناول الجوانب النوعية في تطور التعليم الجامعي في البلدان العربية من مثل سياسات التعليم العالي وأهدافه ومستوى الإنفاق عليه وتطور مناهجه وأساليبه ونوعية الطلبة والهيئة التدريسية المنتمية إليه ونوعية إدارته... الخ." (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2002، ص 15). وضمن ذلك فقد شهد التعليم العالي خلال الفترة 2000-2010 جملة من التطورات والتحديثات، تسعى من خلالها السياسة التربوية السورية إلى محاولة تفعيل الدور الأكبر للتعليم العالي في مجال بناء الوطن بعد مرحلة التحولات التي عرفتتها سورية على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الانفجار المعرفي، والتقدم التكنولوجي الحاصل، والذي أصبح يفرض نفسه بقوة، في التعليم العالي والسعي لتحقيق أهدافه. لذا فإن التطوير المستمر في منظومته هو أمر حتمي. وهذا التطوير يحتاج في مراحل معينة إلى إعادة صياغة في الرؤية والرسالة والأهداف والاستراتيجيات والسياسات والتي تضمن ملائمة منظومة التعليم العالي لمتطلبات الحاضر والمستقبل.

لذا كانت النظرة الشاملة هي الفلسفة التي بنيت عليها إستراتيجية التطوير التي طرحها السيد الرئيس بشار الأسد بقوله: "من المهم اعتماد التخطيط الإقليمي في سياستنا التنموية...لتوجيه مشاريعنا المستقبلية بالاتجاه المناسب. من خلال وضع خارطة اقتصادية- واجتماعية وتعليمية واستثمارية واضحة...في ضوء الاحتياجات من جهة والمهام الوظيفية لمناطق القطر المختلفة من جهة أخرى"(الأسد،2007، ص1).

فالساسة التربوية والتعليمية "هي الخطوة الآتية بعد الفلسفة التربوية، وهي تجسد الأهداف العامة للتربية والتعليم، وتوضح مواقف الجهات الرسمية والمسؤولة عن القضايا المتعلقة بنظام التربية والتعليم، وتحدد الأولويات التربوية والتعليمية في ضوء السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتعتمد الإجراءات التعليمية العريضة لمعالجة المسائل المهمة في التربية والتعليم، وتوجه الإستراتيجية التربوية التي تكون بدورها أساسا لوضع الخطط التربوية" (باعداد، 2004، ص21)، وتمثل السياسات بعدة أشكال بالقوانين والتشريعات، الاستراتيجيات والخطط، والمشاريع والبرامج. "ومن هنا تأتي أهمية السياسات لاستمرار العوائد الإيجابية على التعليم وزيادتها مع الزمن (المستوى الجزئي)، ولمعالجة تدهور نوعية التعليم وانخفاض مساهمته في النمو الاقتصادي (المستوى الكلي)" (الكواز،2002، ص2).

تعتمد السياسة الوطنية للتعليم العالي في سورية المعايير والأسس التي أقرها دستور الجمهورية العربية السورية في مجال التعليم وهي: التنشيط الثقافي والفكر العام.

- 1- أن يكون للتعليم العالي هوية محددة في المجتمع الراهن وأن يراعي فئة المتعلمين.
- 2- أن يكون للتعليم العالي دور واضح في منظومة التعليم المتكاملة.
- 3- أن يتصف التعليم العالي بالاستقرار وانتظام الدراسة.

ومن هذا المنظور فإن "دور التعليم العالي يتزايد في التحديث الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويعتبر التعليم العالي عامل استراتيجي للتنمية و أساساً للأمن الاقتصادي والوطني والاجتماعي والبيئي و القومي" ( Moldova،2012،p18). لذلك فإن الانطلاق بأبعاد بناء السياسية التربوية للتعليم العالي من خلال المنهج الفكري التطويري للسيد الرئيس بشار الأسد في الجمهورية العربية السورية المتمثل بـ:

### 1.2.3.1. بناء سورية الحديثة:

إذا كان القائد الخالد حافظ الأسد باني سورية الحديثة، فإن الرئيس بشار الأسد مكمل مسيرة البناء من خلال إدراك سيادته علاقة التعليم العالي باكتمال بناء الدولة الحديثة لسورية بمؤسساتها وأجهزتها وإعداد لكوادرها. إن تحليل السيد الرئيس ورؤيته لعملية التعليم رؤية مزدوجة مبنية على علاقة طردية بين تحديث الدولة وتحديث التعليم. وهذا ما أورده الرفيق الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي السابق بقوله:"لقد وطدت الحركة التصحيحية نظام الوحدة الوطنية قاعدة ومنطلقاً لكل الانجازات التي تحققت في بلادنا فشقت الطريق فسيحة في رحاب المستقبل تكرر الطموحات واقعاً وتحيل الآمال وقائع وتبني سورية الحديثة قلعة قومية حصينة وتنقلها من الضعف إلى القوة ومن التشتت إلى التماسك ومن الاضطراب إلى الاستقرار" ( قداح، 2001، ص9). وبناء على الركائز الأساسية التي

وضعت لعملية التحديث الشاملة حُظي التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية باهتمام خاص من قبل القيادة لاستشعارها بواجبها تجاه أبناء المجتمع، ولتحقيق التنمية. "إن تغيير الواقع المجتمعي (تنميته وتطويره) يبدأ أو يستلزم بالضرورة تغيير تلك الرؤى والتصورات التي يحملها الأفراد داخل مرجعياتهم التقليدية فالمشروع التنموي كي ينجح يجب الابتعاد عن النظر إلى الثقافة والمعرفة كشيء قابل للنقل والإصاق، أي لابد من قراءة الواقع (وفق بحوث علمية امبيريقية) وتقديم أجوبة على جميع التساؤلات التي يعكسها" (الصلاح، 2009، ص 10). وقد وضح ذلك السيد الرئيس بشار الأسد ووضع خطواته بقوله: " إن هذا يندرج كما هو معلوم في سياق عملية صعبة ومعقدة تتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً.. وقبل كل شيء أدوات ملائمة . وكل تلك الاعتبارات كانت واضحة في أذهاننا ونحن نمضي في مشروعنا الإصلاحى آخذين بعين الاعتبار مجموعة من الأولويات التي حددنا ترتيبها بحسب حيويتها وإلحاحها بالنسبة إلى جماهيرنا من جهة.. وبحسب أهميتها في تعزيز قدراتنا الذاتية من جهة ثانية. وبحسب إمكانية التقدم فيها بأسرع وقت ممكن.. ريثما يتم تذليل العقبات التي تعترض التقدم في المجالات الأخرى.. من جهة ثالثة أي اعتمدنا ثلاثة أسس لوضع الأولويات.. وكانت الأولوية الأولى الواضحة من خلال التواصل المباشر مع شعبنا بقطاعاته المختلفة" (الأسد، 2007، ص 3).

لقد عمدت القيادة السياسية في سورية إلى وضع هدف أسمى لها وهو بناء دولة قوية تقود عملية التنمية بالتحديث والتطوير، فوضع السياسة العامة للتعليم تناط بالأهداف القومية المرسومة "قالتنمية السياسية الشاملة في أي بلد ذات أبعاد متعددة ومتشعبة تشمل مختلف مناحي الحياة. والهدف الاستراتيجى للتنمية السياسية هو تعزيز قيم المواطنة بين أفراد المجتمع، وفسح المجال أمامهم للمشاركة الإيجابية المتسمة بالوعي لإحداث تنمية مجتمعية شاملة ، وأهمها المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة" (شرف، 2006، ص 49). يقول السيد الرئيس بشار الأسد في ذلك: "إن الدولة القوية هي التطوير وهي الاستقرار. والدولة لا تكون قوية إلا بقوة مواطنيها النابعة من شعورهم بمواطنتهم والمرتكزة إلى مشاركتهم جميعاً وتحملهم المسؤولية حسب مواقعهم، والمواطنة والتشاركية لا تكتملان إلا عندما نعرف واجباتنا بالقدر الذي نعرف فيه حقوقنا .. ومسؤولياتنا تجاه الآخرين بمقدار مسؤولياتهم تجاهنا. وعلى ذلك كان المبدأ الذي انطلقت منه في عملية الإصلاح الداخلى" (الأسد، 2007، ص 2، 3). وفي ضوء نهج التطوير وسياسته لاستكمال عملية البناء فقد قدم الأمين القطري المساعد السابق لحزب البعث العربى الاشتراكي آليته في التنفيذ بقوله: " لقد أصدر السيد الرئيس القائد بشار الأسد العديد من المراسيم والقوانين والتشريعات كما اتخذت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، والقيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكي القرارات الضرورية لمعالجة القضايا الاقتصادية والتعليمية والتربوية والإعلامية وغيرها التي من شأنها الإسهام في دفع عملية التحديث والتطوير قدماً إلى الأمام" (قداح، 2011، ص 11). لذلك فإن علاقة نظام التعليم بها ودور التعليم في السياسة الوطنية وأثرها فيه، وكل ما يتعلق بالقيادة التربوية الساعية نحو إرساء وتوظيف الثوابت الوطنية، وتعزيزها في أنظمة التعليم النظامية وغير النظامية.

### 1.2.2.3.1. ارساء دعائم الثوابت الوطنية:

تُوجه جهود التطوير والتحديث في بيان ارتباطها بالأولويات التنموية الوطنية وما تم في قطاع التعليم العالي، وفي المخططات التنموية، وفي النصوص التشريعية ذات الصلة، وهذا ما ذكره السيد الرئيس حول مضمون مفهوم التطوير لقد "كان نقاش واسع قد جرى مع بدء عملية التطوير حول مفاهيم هذا التطوير وأساسه، والسرعة المطلوبة في تحقيقه وترتيب الأولويات الوطنية بداخله.. وغير ذلك من مفردات النقاش الذي كان رائده طموح واسع من المواطنين لإنجاز كبير في زمن قياسي . واختلفت الرؤى وتباينت الاجتهادات.. وكان ذلك أمراً طبيعياً لأن كلا منا يرى بأن مسؤوليته أن يقدم إسهامه في هذا الشأن أو ذاك من شؤوننا الوطنية"(الأسد، 2007، ص2). فالهوية مجموع قوائم السلوك واللغة والثقافة التي تسمح لشخص ما أن يتعرف على انتمائه إلى جماعة اجتماعية، والتماثل معها. وتعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها "تعبير قوي يعنى حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوجي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة".(الحبيب، 2000، ص1) فالهوية تشكل جوهر الأمة وتُمثل سمات وخصائص وطناً معيناً من غيره يعزّز بها ويثبت وجوده.

إنّ التحليل للمنظور الشمولي للفكر التحديثي في سورية القائم على الأسس الوطنية ذات الطبيعة الثورية والانسانية والقومية والعروبية المُفسرة والمُفَعلة بالسياسة التربوية للدولة السورية وهذا مُوجه إلى المؤسسة الدستورية في القطر ليتمكنها من الإنجاز للثورة الوطنية اللازمة، وإلى المؤسسة التشريعية ليتمكنها من تفعيل الدور التمثيلي الشعبي لها، وإلى المؤسسة الشعبية ليعزز العمل الجماهيري ، فالثورة اليوم - في ظل قائد مسيرة الحزب والشعب السيد الرئيس بشار الأسد - تتاضل نضالاً مركباً تتحقق فيه عناصر القوة، والتقدم في الأبعاد الوطنية المجتمعية، والقومية إحياءً لثقافة الأمة العربية في المقاومة وروحها الصامدة (عز الدين، 2007، ص6،5). فمن المعلوم أن طرح النهج والسير فيه يُبنى على نظرية وطنية يستضيء بالأبعاد الفكرية التي تسعى إلى تحقيقها وهذا ما وصفه ناصر بالقائد الاستثنائي في زمن المتغيرات "إنه القائد الذي حافظ على الثوابت القومية للأمة العربية مؤكداً على التمسك بالسيادة الوطنية هوية وانتماء، لم يهادن على موقف قومي يتعلق بالقضايا المصيرية للأمة"(الناصر، 2008، ص142). فالهوية الوطنية يجب أن تكون "عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبادئ أعلاه، و أساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد. ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى"(عبد الرحمن، 2010، ص20). وضمن ما ذُكر تعدد مسيرة التطوير والتحديث للسيد الرئيس بشار الأسد أحد أهم "دعائم ارساء الثوابت الوطنية ورسم ملامحها" ليحوّل هذه الملامح إلى مهام محددة للمجتمع والدولة وليوطد مناخ الحوار والنقاش وسماع الرأي الآخر على قاعدة اشتراك الجميع في بناء الوطن والحفاظ على المنجزات التي تم بناؤها والتطوير والإصلاح والتحديث بالاستناد إليها، ومن أهمها الوحدة الوطنية "تعميم القيادة القومية لحزب البعث، (2001، ص10).

إنّ جوهر التطوير والتحديث العمل الوطني الذي رسخته قيادة السيد الرئيس بشار الأسد وأكدت أن الوطن هو الغاية والإنسان هو الهدف لتعزيز وترسيخ البعد القومي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهذا ما يثبت أن " نهج العمل الوطني هو المراجعة والتحديث والتطوير الشفافة ومعالجة الخلل ومكافحة الفساد وتجسيد القيم الأخلاقية وأمانة المسؤولية والنزاهة والكفاءة والإخلاص للشعب وهي عمل مستمر لصيانة مجتمع عصري أساسه الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ورفع مستوى حياة الشعب والمشاركة الديمقراطية الواسعة في ظل المؤسسات" (قداح، 2001، ص9).

وقد تتناغم ذلك وتتسق مع مبادرات تطويرية أخرى شملت المنظومة التربوية كلها في سورية من منطلق معرفة القيادة أن " نظام التعليم العالي هو ضروري لتحقيق التنمية الوطنية والاجتماعية والاقتصادية للبلد" (Bhatia1 Dash, 2011,p1).

ولذلك عملت الحكومة ضمن هذا المنظور على التوسع الكمي والنوعي لمنظومة التعليم العالي لتلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة. وذلك ببناء نظام جامعي جديد قائم على تخريج كوادر بشرية متخصصة، ومؤهلة لتحمل المسؤوليات التي تتطلبها الخطط التنموية الشاملة من خلال الإصرار على ترسيخ الهوية الوطنية في الأدوار المختلفة للجامعة باعتبارها مسؤولة عن التطور والتنمية والتقدم إذ لم يعد ممكناً تصور نجاح أية عملية تنموية وطنية بدون المساهمة الفعلية الحقيقية لعنصر التعليم الذي بات عنصراً محددًا وركنًا أساسيًا من أركانها. وأكثر من ذلك، يقع على عاتق التعليم عامة والعالي على وجه الخصوص عبء تنمية وتطوير الموارد البشرية، التي تعتبر المحدد الأساسي لتحقيق ونجاح التنمية الوطنية المستدامة" (بركات، 2007، ص1). وهذا ما "يؤكد دور التعليم العالي في تعزيز القيم ومواقف المواطنة المسؤولة في رعاية التنمية الإبداعية والعاطفية. ويمكن استخلاص الدروس من البلدان التي لديها نجاح في التصدي لهذا التحدي المزدوج لتعليم أفضل يساهم في الأرباح مدى الحياة أعلى وأكثر قوة للأفراد، والنمو الاقتصادي الوطني ومساعدة الآخرين على المسائل التي تعتبر مهمة لرعايتهم" (Bhatia1, Dash2,Manoj, 2011,P171). لذلك فإن النظر إلى السياق العام لبيئة المنظومة التعليمية في سورية تتمحور حول صون الهوية الوطنية وتعميقها، والمحافظة على وحدتها وتماسكها، من خلال العمل على استيعاب وتطبيق مراحل الإصلاح المجتمعي. "إذاً تبدو العلاقة جدلية وواضحة بين الجامعة والمجتمع على أساس أن تطور المجتمع، وظهور الحاجة المتجددة فيه توجب آليات لتحقيق برامج تعليمية في المنظمات والمؤسسات الفاعلة في كافة القطاعات المجتمعية بدون استثناء لاسيما الجامعة كفضاء بحثي تسعى إلى الموائمة بين التراث الحضاري والمنظور المستقبلي لأجل الحفاظ على القيم والموروث الثقافي" (محمد، 2013، ص21). إن من المنطلقات والمعايير في التطوير الناجح الذي هدفه الأساسي والبعيد هو بناء المجتمع الوطني والقومي في تاريخيته، من خلال تفعيل مؤسسات التعليم العالي للتوجه نحو " المواطنة الفعالة والحوار بين الثقافات واستدامة تمويل التعليم العالي وتنويع برامجه وتوفيره، وصياغة برامج محددة للطلاب" (Vassiliou,2011,p21).

إنّ متابعة النهج السياسي للبرنامج التطويري لمنظومة التعليم في سورية والتوجه نحو سياسات تربوية واسعة انطلاقاً من مبادئ تعزيز الخطط الوطنية التي تسعى إليها "جميع المجتمعات المتقدمة

لوضع خطط إستراتيجية وطنية تنمي الإحساس بالانتماء والهوية، والتعريف بمفاهيم المواطنة، وتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات والمشاركة في خدمة المجتمع، إلى جانب إعداد المواطن وفقاً للظروف المحلية والإقليمية" (جابر، مهدي، 2011، ص1). وهذا ما يؤكد أن بناء سياسة قوية قائمة على مؤسسات التعليم العالي التي لها دور في بناء الثقافة وحفظ الهوية الوطنية، وهي من أكثر المؤسسات القادرة على بلورة مفهوم الأمن الفكري وتحقيقه من خلال مقوماتها وقيمتها. بالتالي فإن ذلك يحملها مسؤوليات كبرى في إعداد شباب الوطن، وبلورة بنائهم الفكري بمختلف أبعاده. والذي بدون تحقيقه لن تستطيع الجامعة تأدية رسالتها كما هو مأمول منها اجتماعياً ووطنياً" (ملحم، 2010، ص12). ومن المهم اتباع سياسة نشطة لتوفير المستلزمات المادية لمنظومة التعليم العالي وسياسته التي تؤكد على إعداد المواطن الصالح بتعزيز التربية الوطنية التي تعد المواطن وفق فلسفة المجتمع السوري.

### 3.2.3.1. الانفتاح الثقافي:

يتمثل العمل في التعليم العالي كتطبيق للسياسة الثقافية الموضوعة في الدستور السوري في المادة (21) إذ "يهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي التفكير مرتبط بتاريخه وأرضه معتز بترائه مشبع بروح النضال من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية والإسهام في خدمة الإنسانية وتقدمها" (دستور الجمهورية العربية السورية، 1973، ص7). وفي إطار توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد عملت الحكومة على "إثراء الحياة الثقافية في البلاد والمحافظة على الثقافة والقيم والتقاليد أمام التيارات ذات التوجهات السلبية في هذا المجال" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص16). وبناء على ذلك أعادت الدولة النظر جذرياً في تطوير مجالاتها المتعددة منطلقاً من مبدأ تكاملية العمل التحديتي ومواكبة المتغيرات العلمية الهائلة والمتسارعة والانفتاح الحضاري على الآخرين، وهذا ما أوضحه السيد الرئيس فكراً ومنهجاً بقوله: "لابد من التوقف بعناية.. عند البنية الثقافية السائدة والذهنية التي تحكم تصرفات البعض منا والتقاليد السلبيه التي لا تشجع على المبادرة والإبداع.. ولا تدفع باتجاه احترام قيم العمل الجماعي والالتزام بروح الفريق وتؤدي بالتالي إلى غياب ثقافة العمل لدى الكثيرين.. الأمر الذي أعاق الانخراط الوظيفي والذهني في قلب مشروع التحديث الذي نقوم به" (الأسد، 2007، ص13). من خلال تفعيل "المجتمع المَحَلِّي في الحركة الثقافية، إلى جانب الجامعة السورية التي كانت حينها مركزاً ثقافياً رئيسياً ليس على المستوى السوري فقط بل على مستوى الدول العربية المجاورة. (السياسات الثقافية للجمهورية العربية السورية، بدون تاريخ، 2). ويعطي الهيكل التنظيمي صورة عامة للمؤسسات الثقافية السورية، وارتباطها بالحكومة والسلطة، كما يشمل جميع المؤسسات والوزارات الأخرى التي تمارس نشاطاً ثقافياً هاماً ضمن البنية الإدارية في الجمهورية العربية السورية.

لذلك عملت الحكومة وضمن التوجهات المذكورة على انفتاح الجامعات على الخارج من أجل أن تكون وزارة التعليم العالي شريكاً أساسياً في تحقيق معدلات النمو العالية، وتتفاعل مع مستويات مختلفة من المؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية وقطاع الأعمال والمراكز الأكاديمية الدولية وشبكات البحث والمعلومات والمكتبات، وهذا ما تؤكد قراءات ثورنتون (2004) الذي يسلط الضوء على الأفكار الأساسية الثلاثة المرتبطة مع الجامعة الحديثة :

السبب والثقافة و التميز بقوله إن السبب ينطوي على السعي للمعرفة والتأمل الفلسفي. والثقافة المسندة إلى الجامعات لها دور خاص لتوحيد وحماية ونقل المعارف في مصالح الدولة القومية التي ترتبط بالعقل والثقافة المنبثقة من الفكرة الثالثة المعنية ' بفكرة التميز"، والتي تم تقديمها في معنى الجامعة المعاصرة بسبب انهيار العقل والثقافة" (Bin Sirat, 2010,p123). ومن منطلق ذلك تنهض الجامعة برأس المال الفكري للمجتمع وعليها أن تنخرط "بتأسيس لجنة استشارية عليا للتطوير المؤسسي لمنظومة التعليم العالي تمثل أعضاء بالصفة الفردية من الشخصيات العلمية ومن قطاع الأعمال والتنظيمات المهنية ومن المخططين والمفكرين العرب والأجانب ذلك لتقديم التصورات والنصح حول الدور الجديد لوزارة التعليم العالي والجامعات فيما يتعلق بانفتاحها على المجتمع والخارج.(الخطة الخمسية العاشرة،2006، ص 726،727). وفي ضوء ذلك يتعين على التعليم الجامعي" أن يعمل على ترسيخ الخصوصية الثقافية لدى الطلاب ويؤكد على منظومة القيم التي تشكل هذه الخصوصية. وعليه كذلك أن يحافظ على الذاتية الثقافية دون عزلة عن الحضارة العالمية المعاصرة في توازن دقيق ومدرّوس بين عناصر الثقافة العالمية وعناصر الثقافة المحلية؛ ليكون خريج الجامعة منتبهاً لوطنه، ومتصلاً بالثقافة العالمية،" (عشبية، 2007، ص15،14) لذلك عمدت القيادة بسياساتها التربوية للمؤسسات الجامعية على"وضع خطة لتطوير مشاركة الجامعة في الحياة الثقافية والفنية والأدبية الإبداعية بالتنسيق مع وزارة الثقافة ومع روابط الفنانين بتجلياتهم المختلفة" ( الخطة الخمسية العاشرة،2006، ص 726،727). كما اتجهت القيادة في برمجة عملها نحو الإخصاب الثقافي وذلك من خلال "اعتماد إستراتيجية لتدويل الحرم الجامعي السوري، وذلك عن طريق استهداف قبول نحو 10 % من الطلبة الأجانب مقارنة بالمجموع العام وتطوير برامج وموضوعات إدارية وأقسام تعنى بالدراسات العربية والإفريقية وبالعالم الثالث وبالدراسات الدولية، على أن يصاحب ذلك تنظيم برامج للتوأمة وتبادل زيارات الأساتذة والقيام بنشاطات ذات طابع دولي في الجامعات السورية، وإشراك القطاع الخاص بصورة فعلية وإيجاد علاقة عضوية وجديدة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، يتم من خلال المشاركة في التدريس والتدريب والتأهيل والتشغيل وتقرير السياسات والبرامج التعليمية." ( الخطة الخمسية العاشرة،2006، ص 726،727). فالجامعة السورية ذات آفاق تطويرية و بعد عالمي مؤطر بالعلاقات العلمية والتقنية والمعرفية الدولية و المحلية توظفها في خدمة المجتمع السوري.

#### 4.2.3.1 جدلية الثابت والمتغير بين الأصالة والتحديث:

تستند السياسة العامة في الجمهورية العربية السورية إلى عمليتي التطوير والتحديث ذات الركائز والأبعاد ذاتها التي تعمل على وضع سمات و خصائص السياسة التعليمية التي تمثل المبادئ و القيم والتوجيهات التي تلتزم الدولة بتحقيقها كما وضع السيد الرئيس بشار الأسد تصور مستقبلي لتجديد حضاري متكامل للمقومات الحيوية في مكونات هذا البلد مع التركيز على الأصالة المتجددة، و الهوية الواضحة مع التماشي، والأخذ بتيار الحداثة بإتباع أنماط حضارية أخرى ضمن نهج تطويري قائم على الإنسان و تنميته و ترفيته لتكوين القاعدة العلمية و التكنولوجية من معرفة سيادته أن "الجامعات مسؤولة عن حفظ تراث الأجداد العلمي ونقله للأجيال المقبلة عن وعي وبإضافة، كما أنها مسؤولة عن تعليم

وتربية مواطني ومدرسي وقادة المستقبل، إضافة إلى العمل على اكتشاف معارف جديدة أي الابتكار والخلق والتجديد في كافة النواحي المعرفية، كما أنها تعتبر - بحق وصدق - المحرك الرئيس والأساسي للتنمية الاقتصادية ودعم الاختراع التكنولوجي والعلمي، وحفز وخلق الإبداع في الفنون والآداب، لذلك أصدرت كافة دول العالم تشريعات تنظيم التعليم الجامعي في كافة جوانبه، وقد اعترفت هذه التشريعات بالأهمية الكبرى للجامعات ("الجعفري، 2011، ص 4). وهذا ما يؤكد أن " الجامعة هي العقل المدني للمجتمع الحديث ، وشعار العقلانية والجامعة تكمن دلالتها الحضارية في حضور العقلانية وفعل الحضور في المجتمع من خلال التعليم للطلاب ونشر البحث العلمي. فالجامعة ليست مدارس فحسب بل هي بنيان للثقافة والحضارة بأوسع معانيها، بنية يتكون فيها الرجل المثقف والمتحضر، هنا لابد من أولوية العقل في المعرفة والفصل بين السلطات على مستوى بناء الدولة، والمجتمع المدني وسلطته الزمنية على مستوى الأمة والمجتمع ، فهي فضاء العقل الخلاق الذي استبدله النقل والتجريب محل التلقين، استبدال العلم بالخرافة، والعقد الاجتماعي بالتفويض الإلهي، التأكيد على ما بين الحكمة (الفلسفة) والشريعة (الدين) من اتصال" (الصلاح، 2009، ص 11) وقد عرض حزب البعث العربي الاشتراكي القراءة الفكرية للتطوير والتحديث بجدلية الثابت بدراسة قضايا التطوير وقوانينه" على أساس النهج الثابت والقيادة للقوة الشعبية المنظمة وهذا يشكل داعماً لتوجهات التطوير والتحديث على أسس النهج الثابت و قواعده ويوجه عام لقي التطوير والتحديث في سوريا ترحيباً وارتياحاً عربياً إذ أنه يعزز دور سورية الإيجابي في المنطقة ويسهم في استقرارها وقوتها بل إن مؤشرات الإعجاب بما تم في سورية من انتقال هادئ شعبي ومؤسسي للسلطة بعد رحيل القائد الخالد لوحظت في الدوائر العربية الرسمية والشعبية والعالمية الصديقة" (تعميم القيادة القومية لحزب البعث، 2001، ص 10).

### 5.2.3.1. التوجه نحو العلم والتقانات الحديثة:

إن إدراك السيد الرئيس أن السبيل الوحيد للمقاومة بكل أبعادها وأنواعها و الخروج من نطاق الهيمنة و التبعية التقنية الانطلاق نحو التعليم و بخاصة التعليم العالي الذي تُرجم بزيادة دعم السياسة التربوية للتعليم العالي بإدخال المعلوماتية وإحداث الكليات الجديدة والتخصصات المتوافقة مع سوق العمل "يعتبر وضع تقانات المعلومات والاتصالات في الجامعات والكليات UNDP بالتعاون مع منظمة الـ SHERN . تربط شبكة الجامعات السورية ببعضها مع المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، ومن ثم ربطها جميعاً بشبكة الإنترنت. وهو ممول تمويلًا مشتركاً من قبل الحكومة السورية و الـ UNESCO والـ UNDP تسمح هذه الشبكة بتوفير إمكانيات التعلم عن بُعد، إضافة إلى تسهيل تبادل المناهج والأبحاث العلمية بين مختلف الجامعات. الأمر الذي سيسمح بتحقيق قفزة نوعية في مجال البحث العلمي والتعليم العالي" (ادلبي، صابوني، 2005، ص 16). وهذا ما يستدعي ضرورة تحديث التعليم العالي بما يواكب التغير السريع والتطور في ميدان العلم والمعرفة باعتبار أن العلم هو الطريق الوحيد للتحديث وتحقيق التنمية البشرية لكن "التحديث والتطوير لا يعنيان النقل واستخدام منتجات العلم، وإنما تنمية القدرة على الإسهام في تطوير العلم ومنتجاته من خلال ذهنية جديدة واعية لخطورة استمرار حالة الجمود أو حالة التطور البطيء. ومن العبث الحديث عن تحديث الدولة والمجتمع عبر استخدام

آخر منتجات العلم في الوقت الذي يبقى فيه العقل حبيس الماضي وأسير الجمود" (حزب البعث العربي الاشتراكي، 2013، ص2). إن وضوح المنهج ينبثق من رؤية علمية بأن المعرفة يجب أن تسخر في تحسين حياة الناس ومعيشتهم، وتنعكس آثارها على حاضرهم ومستقبلهم وهذا ما رآه السيد الرئيس بشار الأسد في تكوين "الأجيال القادمة لمستقبل الأمة ووجهها المشرق، وسيؤكد على تحسين مستوى التعليم، ورفع المعنويات للمبادرات الخلاقة الجماعية. والفردية، لتحقيق تحصيل علمي عالٍ. ودرجات علمية رائدة تساعد في رفع مستوى التطور والتحديث في بناء الوطن" (الناصر، 2008، ص147). فالمعرفة بالشيء والإحاطة به هي التي تقدم تشخيصاً للواقع، واستشرافاً للمستقبل، وهي ذات الوقت القادرة على تقديم الحلول وبدائلها في ضوء ما هو ممكن. يقول مصطفى في هذا الأمر لقد "أثبت القائد / بشار الأسد / طيلة تسع سنوات من المسؤولية أنه يملك منظومته المعرفية، وقدرة ترتيب التراكم المعرفي، والثقافي، وحسن صياغته والتعبير عنه ثم قيمة: الصبر، والأناة، والصدق، واليقظة، والعنوان الكبير /الوفاء/ لأنه قيمة القيم ، ومرتكزها" (مصطفى، 2009، ص13).

إن معرفة القائد للبيئة العالمية المتغيرة ودراساتها وتأثيرها والتهديدات والتحديات الناجمة عن هذا المد المتزايد للمعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات ، وتأثيرها في تشكيل نمط العملية التربوية وأهدافها ساهم في توجه الحزب لترجمة الفكر المعرفي المتطور للقائد نحو " التفكير العلمي، والمنطلقات العلمية في فكره، وأهدافه، وبرامجه. كما وعى جيداً أن ما يجمع بينه، وبين التراث العالمي هو العلم نفسه، لكن ما يبقى ماثلاً في الذهن الموضوعي هو أن أية نظرية تنسب لنفسها العلم كله تقع في إدعاء لا سند علمي له، فكل نظرية تقوم على علم، ولكنها لن تكون العلم كله" (عز الدين، 2007، ص3) وبما أن التوسع المذهل للمعلوماتية وثقافتها واستخداماتها أصبح سمة أساسية من سمات العصر "لذا فإن التحدي الذي يواجه التربية اليوم هو كيف نحسن أو نزيد من فعالية استجابة الفرد في التعلم والتفكير، والتذكر، وحل المشكلات، وفي الاستراتيجيات المعرفية عموماً" (الجمل، 2010، ص21). وبما أن الثورة المعلوماتية ترتبط بالتقدم التقني الذي بلغته وسائل الاتصال، فقد وضعت وزارة التعليم العالي ضمن التوجه المنظور لعملية التطوير والتحديث استناداً إلى ظهير ثقافي وفكري واجتماعي وسياسي وحضاري للسيد الرئيس بشار الأسد وهذا السعي من إدراك سيادته أن تطوير مهام الجامعات ومؤسسات التعليم لتفعيل المكون العلمي والتقني للتنمية المجتمعية المستدامة بالسياسات أو البرامج لتصميم وتنفيذ سياسات قبول وخطة مرحلية تعمل على زيادة أعداد الطلبة في كليات وأقسام إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات بمعدل (9%)، وفي كليات العلوم والهندسة والتكنولوجيا والطب بمعدل (25%) وفي التربية (8%) مع التقليل من معدلات القبول في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بمعدل (8%) "الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص720). وهذا يتطلب من الجهود الرامية للقيادة التحول لإحداث التنمية المجتمعية الفاعلة التركيز على "المكونين الأساسيين لهذه التنمية العلمي - التقني من جانب والثقافي الاجتماعي من جانب آخر .. وليس هذا بالشيء المستحيل على أمة كان لها في التاريخ بصمات واضحة في تطوير حركة الحضارة الإنسانية جمعاء .. والأمر في مجمله متروك للإدارة السياسية القادرة على تعظيم وقيادة هذين المكونين معاً لتضطلع بدورها الحيوي في مجال دفع تشغيل الخريجين والمساهمة في

التطوير التكنولوجي" (زاهر، 2011، ص5). إن أحد الأبعاد الأساسية التي تؤثر في صياغة وتشكيل السياسية التربوية للنظم التعليمية العلم" (كأحد مكونات مجتمع المعرفة) ليس مجموعة المعارف والنتائج التي تكتسب ويتم نقلها من مكان إلى آخر، بل جهود تستهدف توطين العلم وإعادة إنتاجه لتلبية لحاجات المجتمع نفسه، (حاجات بيئية ومجتمعية محلية) مع امتلاك القدرة على صياغة سياسات علمية وطنية" (الصلاح، 2009، ص10). إذ إن "تجاح أية سياسة للعلم والتقانة والابتكار يرتبط بالدعم السياسي الذي يرتبط بدوره بدعم المجتمع لأهمية العلم والتقانة والابتكار في التنمية المستدامة وعلاقته العضوية بها" (دياب وآخرون، 2008، ص5). وهذا يدل على أن وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر "ويتفق معظم الباحثين والتربويين على أن الجامعات يمكنها أن تسهم في تكوين وتشكل المعرفة وذلك لما تمتلكه من أجهزة متطورة ومناهج ومقررات علمية معاصرة، وكفاءات قيادية إدارية وأكاديمية، فالجامعات تقاس بأعداد الأبحاث العلمية والأطاريح التي تساهم في تنمية المجتمع، وهي بذلك تصبح ذات رسالة علمية وإنسانية وحضارية وثقافية (بركات وعوض، 2011، ص4، 7). فمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقرر بناء سياساته واستراتيجياته المستقبلية واتخاذ قراراته استناداً إلى حالة معرفية أصيلة، وهو المجتمع الذي يسعى بكل جدية إلى إنتاج المعرفة، ونشرها وتوظيفها، للإفادة منها في المجالات كافة، وبخاصة المجالات الحياتية" (ساطور، عثمان، 2007، ص3). ويعزز ذلك بالمادة (24) من الدستور السوري إذ أنه أن "العلم والبحث العلمي وكل ما يتم التوصل إليه من منجزات علمية ركن أساسي في تقدم المجتمع العربي الاشتراكي وعلى الدولة أن تقدم له الدعم الشامل. و تحمي الدولة حقوق المؤلفين والمخترعين التي تخدم مصالح الشعب" (دستور الجمهورية العربية السورية، 1973، ص8). وهذا ما تحققه مؤسسات التعليم العالي باعتبارها "مؤسسة علمية تتصف بالموضوعية والدقة والتحرر والكشف عن الحقيقة بكل تلك الملابس والمعطيات دونما أدنى تحفظ واهتزاز" (الأسدي، 2009، ص4).

إن ضرورة تحديث التعليم العالي بما يواكب التغير السريع والتطور في ميدان العلم والمعرفة ومردوده " من الحقائق التي توصل إليها عدد من الدراسات أن مردود التطور التقني على معدل النمو الاقتصادي والنتائج الفردي للسكان يمثل نسبة كبرى تتراوح بين 51% في اليابان، و 91% في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل عملية نقل التقنية وتطويرها من أهم القضايا الرئيسة التي تتصدى لها في الوقت الحاضر السياسات العلمية والتقنية في الدول النامية والمتقدمة، على السواء" (باشيو، 2013، ص131). وعندما حدد "دانيال بل D.Bell" خصائص مجتمع ما بعد الصناعة، ذكر من بينها إعطاء الأولوية للمعرفة النظرية كمصدر للتجديد في وضع السياسات وخلق تكنولوجيا ذهنية جديدة، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن ولوج العالم عصراً جديداً هو عصر المعرفة والتحول من فكرة رأسمال البشري إلى رأسمال المعرفي، إذ تتحدد قدرة المجتمعات ومكانتها برصيدها المعرفي" (نقلاً عن سمير، 2013، ص40). إن بناء مجتمع المعرفة بانتشار التعليم وتحديثه بالعلم والتوجه نحو بناء القدرات الذاتية في البحث، والتطوير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعلى ذلك " فقد وجّه السيد الرئيس نحو حاجتنا- في نهج التطوير والتحديث - إلى استيعاب عالما الراهن بأنه عالم المؤسسات: البحثية، وغير

البحثية، والفكر المنتج هو الفكر المؤسسي المجسد للعقل الجماعي، ثم المنتج له على الدوام" (عز الدين، 2007، ص5). ويترجم ذلك "التعليم الجامعي بخصائصه الذي يعد مسؤولاً عن تقدم العلم والحضارة في دولة ما؛ نظراً لأنها مرحلة تعليمية تتسم بالتخصص العلمي وإعداد الأفراد للحياة العملية، فالتعليم الجامعي أداة لتحديث وتطوير المجتمع في ظل ما تقدمه الجامعة من أنشطة تعليمية وبحث علمي وخدمة للمجتمع" (البوهي، 2009، ص5). ويدل على ذلك مؤشرات استخدام مناهج تقانات المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي في الكليات التخصصية وغير التخصصية وقد ادرجت الحكومة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب المتمثل بمشروع "التعلم عن بعد في مجال تطوير العمل الحكومي ، وبمركز التمييز السوري الهندي لتقانة المعلومات الذي أسس عام 2010، ومشروع ساعد مع منظمة ميرسيكور الأمريكية، وحاضنات تقانة المعلومات والاتصالات إذ قامت الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية في بداية عام 2000 بالتعاون مع جامعة دمشق بافتتاح حاضنة تقانة المعلومات والاتصالات في دمشق، وتلتها حاضنة حمص واللاذقية في 2010، وذلك بهدف دعم ريادة الأعمال في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، وتشجيع الابتكار، والأولمبياد المعلوماتي السوري بهدف تشجيع الناشئين على ارتياد الجوانب المفيدة في تقانات المعلومات، واستخدام المعاملات والوثائق الإلكترونية" (وزارة الاتصالات، 2012، ص25، 24، 23، 22) ويقدر الإنفاق المخطط لعام 2011 بنحو 220 مليون ليرة. وقد بلغ المعدل السنوي الوسطي لزيادة الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (2005-2010) بنحو 5% فمن المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي أثرت بشكل جذري على نظم وأساليب التدريس الجامعي مما دفع الجامعات بتوجيه القيادة على العمل وفق منحيين مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم وخاصة أساليب التعلم الذاتي من منحنى، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من منحنى آخر بغرض تحسين فعالية وكفاية الطالب والجامعة معاً.

### 6.2.3.1. دراسة النظريات التربوية الحديثة للتطوير المنظومي للعملية التعليمية:

تبنى السيد الرئيس حركات الإصلاح التربوي من خلال دراسة مكونات المد التأسيري والمتأثر لوضع التغيير وموضع المتغير على مدار ما يترافق مع التقدم العلمي والتقني لإحداث عملية التطوير والتحديث في الدولة وفق آلية للعمل من خطط واستراتيجيات وإجراءات وأولويات "إن أنماط التغيير التي تشهدها المجتمعات في سياق الثورة المعلوماتية من الناحية الأعم ومؤسسات التعليم من الناحية الأخص متعددة ومتدفقة وديناميكية وبيئية بل وعابرة في كل المجتمعات ؛ الأمر الذي أدى إلى توكيد الاهتمام بفكرة كيف تكون التربية والتعليم العالي في السياق" (نوح، 2003، ص135). إن منهجية التفكير في آفاق نهج التطوير والتحديث ووضع لبنان المستقبل قد وضح طريقها "في السابع عشر من تموز 2000 إذ دخلت سورية مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر، في العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حفلت بالإنجازات، التي تجذرت وتجددت قدرتها على العطاء والاستمرار في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد، إذ كان لقيادته الأثر الكبير في تفعيل المسار وإغناء تلك التحولات وإعطائها زخماً قوياً لاستمرار مسيرتها بإرادة جماهيرية فعالة وخلقة في تحقيق وظائف التربية في التغيير والتجديد النوعي ونشر الديمقراطية والعدالة والحرية والمساواة والتفكير المستقل وحرية الرأي والتغيير (حبش، 2007،

ص1). وقد قدم الدكتور عبد الله سنبل (2002) وصفاً عن من يصنع التطوير والتحديث بقوله: "ومن هنا يلاحظ أن صناعة التغيير لا تحدث في الغالب نتيجة لاعتبارات استراتيجية أو فلسفية، إنما تأتي استجابة لمتغير طارئ، أو حدث عالمي، أو رغبة واجتهاد ورؤية شخصية للقيادة العليا في الهرم الإداري، وما إن تتغير هذه القيادة حتى يتلاشى الإصلاح أو التغيير، لارتباطه بشخص أكثر من ارتباطه باستراتيجية أو توجه مؤسسي نابع من حوار وطني تتشارك فيه القوى الحية وذات الرأي والرؤية في المجتمع" (سنبل، 2002، ص 181، 182). وقد تناولت (نظرية انكلز وسميث) خصائص الشخصية كمتغيرات وسيطة، ويرى أصحاب هذه النظرية "أن الدفعة الأولى للتحديث تأتي من تغيير فرص البنية الاجتماعية، ويكون ذلك من خلال إحداث تغييرات جذرية في الموقف الاقتصادي والسياسي، وهذه البنية هي التي تيسر من عملية تحديث اتجاهات وقيم الأفراد ومن ثم يحدث التفاعل المتبادل فيما بينهما وصولاً إلى التحديث الشامل" (نقلاً عن عليان وعسلي، 2004، ص 614).

وتتجلى رؤية الرئيس الأسد للتطوير والتحديث بأنه منطق الحياة ومنطق العصر، وهو حاجة وضرورة، وأولوية بقوله: "إن التطوير هو الهاجس الأساسي لكل مواطن في هذه البلاد، وفي مختلف المجالات" (عز الدين، 2007، ص 16). ونظرية التحديث بمعنى تالكوت بارسونز "المؤسسات الأساسية، وهو ما يعني الاختراعات المجتمعية الأساسية، وهي ديمقراطية تنافسية، واقتصاد السوق، والاستهلاك، ودولة الرفاه. وهناك تعريف أكثر ديناميكية قدمه يوهانس بيرغر "التحديث هو الإنجاز الداخلي للمجتمع؛ وهو عمليات خاصة من التحديث يدعم كل منهما الآخر بعمليات تحديث تتقارب في هدف مشترك (المجتمع الحديث، الحداثة)" (Zapf, 2004, P2). وهذا يدل على النظرة العميقة لإحداث المتغيرات التحديثية في الدولة بما أن التحديث هو الحركة الإيجابية للمجتمع نحو الأمام، أي نحو التقدم والتطور، وهذا ما ذكر في مفهوم "نظرية التحديث بحسب المنظرين أن التحديث في البنية الاجتماعية سبب رئيسي للتغير الثقافي في حين كان هناك نقاش مستمر على الروابط السببية، وكثير من النتائج التجريبية تدعم الادعاء بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية يولد المواقف، والقيم الأكثر حداثة مع مزيد من التسامح، وتثمين للحرية وأعلى مستويات الكفاءة السياسية، وقدرة أكبر على المشاركة في الحياة السياسية و الحياة المدنية" (han Chu, Chang, 2004, P3). وهذا ما أشارت إليه التعاميم التي تصدرها القيادة القومية لحزب البعث عن نهج التحديث واصفةً له "بأنه نهج الواقعية التغييرية أو الثورية الذي يربط بين الفكر والفعل. بين النظرية والواقع. فيخط للممارسة طريقاً تسمح بتوجيه الواقع عبر معرفة الإمكانيات المتاحة وعبر الاستخدام الأمثل للطاقات في الظروف المتغيرة التي تطرحها المراحل المتتالية وهذا النهج يستند إلى المبادئ والأهداف كمياري أساسي" (تعميم القيادة القومية لحزب البعث، 2001، ص 11). وقد انبثقت نظرية التطوير التحديث التي طرحها السيد الرئيس لنفي ذهنية الثوابت العقائدية لصناعة السياسات وتحديث العناصر اللازمة والمساندة لها، واعتماد الحداثة في صناعة السياسات التربوية القائمة " على الارتباط الوثيق بين الفلسفة والتربية ودور فلسفة التربية، وذلك بقيامها بتحليل ونقد وتفسير وتوضيح وبيان أوجه الخلاف وإيضاح المفاهيم المختلفة التي تدور في المجال التربوي، وتتخذ منها وسيلتها لتوجيه العملية التربوية وتحسينها ونقدها وتحليلها بالإضافة إلى تحليل القيم التي تقوم

عليها العملية التربوية، وتقوم عليها الأهداف المرشدة" (كرام، 2005، ص5). إن عمليات التجديد والتحديث والإصلاح في الدولة يعود للدور الذي تلعبه القيادة في دعمها للجامعات وتطويرها. وهذا يدل على أن "التعليم في المنطقة العربية هو ضمان الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، والازدهار الثقافي. الذي يقع ضمن نوعين من الشروط المسبقة أولاً: التغيير الفكري، وثانياً: الإرادة السياسية لإقامة التغييرات المطلوبة" (E I Ba z 2009,p47).

وهذا ما يؤكد بالتطبيق على أن التوجه الريادي للسيد الرئيس نحو إعادة النظر في رؤية الدولة الحديثة من منظور استراتيجي وخطط وفق معطيات المرحلة السابقة والراهنة واحتياجاتها الواقعية، ودراستها بطريقة موضوعية وعقلانية والقائمة على المعرفة أن "استراتيجية التعليم الجامعي الجديدة يجب أن توائم كل الطرائق المتبعة في التعليم وأن تتكيف مع المتغيرات العالمية بمختلف اتجاهاتها والأفكار المعرفية التي طرحتها، لذلك من الحكمة إعادة هيكلة خريطة المعرفة والمناهج والتعليم الخاصة بها، وما يترتب على ذلك من آليات معرفية توصل المتعلم إلى مصادر المعرفة والوقوف على المحتوى الملئم الذي يجد في المتعلم ذاته ويشبع حاجاته" (نوفل، 2003، ص298). فالإصلاحات التعليمية عملية تطويرية مستمرة مترافقة مع التطورات التكنولوجية والمعرفية لتعليم من نوع جديد باعتبار أن الجامعة "كون تربوي: أي أنها مؤسسة تربوية تطغي على ممارستها الروح التربوية والسلوك التربوي الذي يتجلى في التعامل والعلاقات الإنسانية وليس العلاقة التجارية أو الصناعية أو العسكرية، وذلك حتى يتسنى لنا الاستفادة من تلك القدرات، والإمكانات البشرية إلى تأهيلها بأقصى حد ممكن وتوجيهها للتوجيه السليم لتحقيق الأهداف الاجتماعية العامة في إطار الفلسفة التربوية السليمة" (الأسدي، 2009، ص4). إنَّ القراءة للسلسلة التطورية لنظرية التحديث استدعت من القيادة دراسة ما طرحه كل من كارل ماركس وماكس فيبر لدانيال بيل عن "دراسة تطوير نظرية التحديث لأكثر من قرن، تبين أن التغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية يسرون جنباً إلى جنب في أنماط متماسكة تتغير بطرق يمكن التنبؤ بها" ("han Chu, Chang, 2004,P3). فالجامعة تعد مؤسسة تعليمية تربوية من ضمن أهدافها تخريج أجيال واعية سلاحها العلم والمعرفة وهذا يقع ضمن توجهات القيادة كما يقول قداح: "إننا نعمل على تنمية قواتنا الذاتية والاعتماد على مواردنا وطاقتنا وتطويرها وامتلاك أدوات المعرفة والعلم وتكنولوجيا المعلوماتية وتوظيفها في خطط التنمية وتشجيع الاستثمار وتحديث القوانين والتشريعات وتطوير الإدارة ودعوة الجميع للمشاركة في بناء الوطن واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص وأصحاب الكفاءات" (قداح، 2011، ص11) إنَّ مسؤولية التطوير وإعادة التنظيم والتحديث وفق مبدأ الاستقلالية الذي أقرته القيادة. ونفذته في صياغتها للسياسة التربوية للتعليم العالي بما يرسخ "من مفاهيم ومبادئ أخلاقية وقيمية وتاريخية وحضارية وتنفيذها من منظور نوعي جديد للتعلم. من جانب آخر، يتوجب تطوير التعليم العالي من أجل توفير قوة عمل عالية التأهيل متعددة المعارف ومهنية قادرة على نقل الاقتصاد الوطني إلى عصر العولمة والمعرفة والتنافسية الحادة والانفتاح على الاقتصاد العالمي" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 711).

### 7.2.3.1. تطوير الاقتصاد الوطني:

يعد التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية من أهم قطاعات التعليم لتدعيم الاقتصاد الوطني من خلال إعداد الكوادر لسوق العمل، وتشجيع البحوث التي تطوره. فالتعليم العالي "لم يعد دوره يقتصر على تقدم المعرفة وصنعها ونقلها، والدراسة والتجديد فحسب، بل بات إحدى القوى الموجهة للنمو الاقتصادي، وأداة رئيسة في نقل الخبرة الإنسانية المتراكمة، الثقافية والعلمية. وتزداد أهمية هذا التعليم في عالم تسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية كعوامل في التنمية، ويزداد في الاقتصاد تأثير التجديد والتقدم التكنولوجي بنحو متمم على مستوى الكفاءات والدراسات المطلوبة" (اسماعيل وجدعون، 2009، ص 72)، وذلك بعد ظهور "برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2000 واستناد الخطة التاسعة عليه وبدء العمل بالخطة العاشرة والتي ستشكل برنامجاً تنموياً متكاملاً يشمل الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية ويربط بينهما من خلال نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص العمل ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج وبناء الاقتصاد المعرفي" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص 65، 66). وكآلية عمل لتنفيذ الخطى التطويرية للتوجه القيادي للسيد الرئيس بشار الأسد في الجانب الاقتصادي بقوله: "كان قرارنا الاستراتيجي يقضي بضرورة بناء أسس متينة للاقتصاد الوطني تلامس مختلف أوجهه.. كي نتمكن من تحسين المستوى المعاشي للمواطنين بصورة جديّة ومستدامة.. مع الحفاظ على المكتسبات التي تحققت للشرائح الواسعة وتعزيزها.. لذلك باشرنا باتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير الحاسمة والتي شكّلت مجموعها منعطفاً فعلياً في تطورنا الاقتصادي" (الأسد، 2007، ص 4). واستكمالاً لذلك عملت الحكومة على وضع وتوصيف المقاربة الاقتصادية (مقاربة التكلفة والعائد): تقوم هذه المقاربة على أساس أن التعليم مجال من مجالات الاستثمار. وبالفعل فقد أكدت بحوث ودراسات عديدة أن للتعليم عائداً اقتصادياً يفوق حجم الإنفاق عليه" وخاصة أن الفكرة الأساسية في قياس العائد تعتمد على أن الفروق بين مستويات التعليم تعكس تفاوتاً في العائد بين المتعلمين. كما أن التفاوت في مستوى التعليم ربما لا يكون العامل الحاسم في التفاوت في قيمة العائد من التعليم، فهناك مستوى ذكاء الفرد ومستواه الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى مشكلة أخذ تكلفة "الفرصة البديلة" للطالب خلال سنوات الدراسة بعين الاعتبار، إذ أنه أنها قد لا توضع في الاعتبار عند حساب العائد، كما أن حسابها ليس بالأمر السهل. ("الخطة الخمسية الحادية عشر، 2013، ص 9). ونقضي المادة (13) من دستور الجمهورية العربية السورية على أن "الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال. ويراعي التخطيط الاقتصادي في القطر تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي" (دستور الجمهورية العربية السورية، 1973، ص 4). إلا أن النتائج الإيجابية على مستوى الإصلاح الاقتصادي لم تحقق آثارها الجيدة في تحسين الاختلالات التي كانت من الدواعي والأهداف الأساسية في تطوير البنية الاقتصادية السورية والارتقاء بأدائها لذلك كان التوجه " يقتضي الارتقاء بمستويات التأهيل والتدريب والتطوير الإداري والتشريعي، وهذا ما تسعى الحكومة جاهدة إلى متابعة إجراءات تحقيقه بالاعتماد على الكفاءات والخبرات المحلية، والاستفادة من الخبرات السورية والأجنبية" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص 69). ولم يعد سوق العمل بالنسبة للاقتصاديين "مجرد

دراسة لمتطلبات التوظيف و شروطه، وبداية معدلات المرتبات والأجور وتطورها، وقواعد الترقيات فحسب، بل يأخذ في الاعتبار أيضا التوسعات المخططة في التعليم العالي، والتي يجب ربطها بأهداف اقتصادية محددة، وهنا تبرز مشكلة كيفية قياس القيمة الاقتصادية للتعليم العالي، وما هو معدل العائد على الاستثمار في هذه الصناعة حتى يمكن مقارنته بالعوائد الاقتصادية على الاستثمارات الأخرى" (عثمان، 2012، ص 6). إن الانفتاح الاقتصادي يؤكد على المسألة النوعية لقوة العمل والمقاسة بسنوات التعليم إذ إن الدراسات " تشير إلى أن قوة العمل من الناحية النوعية ترتبط بعلاقة طردية بمعدل النمو الاقتصادي وهو ما يشار إليه بالعلاقة بين الإنتاج ورأس المال البشري. ويتصف الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد يتوافر على قاعدة موريدية مهمة ومتنوعة. كالموارد الطبيعية والموارد البشرية. وعلى الرغم من هذه الوفرة فإن معدل النمو الاقتصادي مازال يعاني من عدم الاضطراد وعدم الاستقرار. ويعود ذلك إلى عدم الاستخدام الكفء للموارد وعناصر الإنتاج (محددات النمو الاقتصادي) ولاسيما الموارد البشرية (رأس المال البشري وعنصر العمل)" (المصباح، 2009، ص 3). وتشجيعاً لتطوير الاقتصاد وضع السيد الرئيس البيئة القانونية الداعمة له بقوله: "لقد أصدرنا مئات التشريعات والقرارات التي شكلت قفزة واسعة إلى الأمام ووفرت الأساس القانوني لتحقيق الإصلاح المنشود. وجعلت الإصلاح يطال مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ويغير مجمل الصورة الاقتصادية والمالية والنقدية." (الأسد، 2007، ص 5) .

إن العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد وما يرفده التعليم من نوى له دلالاته ويؤكد شولتز أن التعليم يؤثر في تطوير الاقتصاد، ويتمشى مع التفجر التكنولوجي لذلك "فإن الاقتصاد يبدو مرتبطاً أكثر من ذي قبل بتقديم المعلومات وبالعمال والموظفين المدربين تدريباً جيداً وبالتالي يكون مرتبطاً برأس المال البشري، وليس هناك جدال حول قيمة وأهمية التعليم وتأثيره على الاقتصاد. ولنعم ونطوّر مقياساً حقيقياً للعلاقة بين الحصول على التعليم والفائدة الاقتصادية، يجب علينا ألا ننظر إلى مستوى التعليم الموجود في عالم العمل الحاضر فقط، بل عناصر أخرى تؤثر على التوظيف والنشاطات الاقتصادية" (المصباح، 2009، ص 4). فكلما أصبح الاقتصاد السوري "معتمداً أكثر فأكثر على الإنتاج والتطوير المعرفي كلما أصبح للجامعة دور قيادي في توفير مقومات المعرفة، والإبداع المستندة إلى نتائج الدراسة العلمي والتعمق في الدراسة، وجعل ذلك كله متوجهاً نحو التطبيق ومشتقاً أصوله من حاجات المجتمع ومن تحسس ووعي بالتطورات العالمية الجارية" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 721). وكل ذلك يتحقق من خلال التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وتحديثها، والعمل على زيادة حجم الاستثمارات والاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص والصناعة المتطورة المعتمدة على مخرجات التعليم العالي و توظيف البحوث العلمية في تطوير الدولة السورية وتحديثها.

### 8.2.3.1. نشر الفكر الفلسفي للشفافية:

إن الانطلاق الريادي لفلسفة الشفافية للسيد الرئيس الممنهج بالعمل التحديثي التطويري القائم "بمنطق التحليل التاريخي المقارن لحال الأمم في بناء السلطة، وصناعة النموذج الحضاري مؤكداً على تحديدية كاملة للأهداف، والوسائل، والاستراتيجيات بالتوازي الموضوعي المعين لطبيعة النهج، والمنهج اللازمين. والمحرضات البنائية لهذا العمل تقف في طليعتها الشفافية كحالة ثقافية، وقيمية وتقليدية في

المجالات الوطنية كافة باعتبارها حالة مرتبطة بميراث الفرد، والمجتمع، ويتوافر الشعور بالمسؤولية وبتشجيع المواجهة الحوارية التي تنطلق من احترام الذات، والآخر-الشفافية- كما رآها السيد الرئيس- مرتبطة بأوثق مستندات التفكير العلمي الذي لا يكتفي بمجرد الرصد، بقدر ما يجتهد من أجل أن يقدم الحلول." (عز الدين، 2007، ص5). وذلك من خلال تغيير الإطار المفهومي لأغراض التعليم العالي بتأكيد فكر الإصلاح التعليمي القائم على الشفافية، والشراكة والجودة، والأصالة، والحرص على تدعيم فاعلية جهود التطوير المؤسسي المنهجي المستند إلى الدراسة العلمي الواعي المستنير المتطلع إلى المستقبل "إن تحديد الأغراض في صورة معايير وتوقعات ومستويات المتمثلة بأغراض معرفية وأكاديمية وثقافية ومهنية وبحثية/علمية، مع التركيز على الاهتمام بحل المشكلات، الثقافات المتعددة، اتخاذ القرار، التفكير الناقد، الدراسة النوعي/ والكمي، الوعي المعلوماتي، وثقافة الميديا، والثقافة البصرية، وثقافة التعلم عن بعد تحقيق الذات في إطار قيم المجتمع" (نوح، 2003، ص141). وتأكيد مبدأ مجانية التعليم العالي والترخيص للجامعات الخاصة وهذا مؤشر على أن صناعة القرار في " الأنظمة ذات الشفافية تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور وبما يتناسب مع روح العصر، إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها كي تكون متاحة للجميع" (حرب، 2011، ص 10، 11) وإن تحديد أولويات التطوير (سواء سياسية أو اقتصادية أو تعليمية) من خلال الإدارة الجيدة والشفافية والمساءلة فمن المؤكد أن "الشفافية هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي. وحق الشفافية متطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد" (الملكوي، 2013، ص191). وعليه يمكن القول إن الشفافية "تتضمن وضوح التشريعات وموضوعيتها، وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، ونشر المعلومات، وتمكين المعنيين في الخدمة التي تقدمها المؤسسة من تحمل مسؤولياتهم في إدارة المؤسسة. فالشفافية الإدارية: هي الوضوح والعقلانية والالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع، وسهولة الإجراءات والحد من الفساد، وهي من أدوات التنمية الإدارية ومتطلبات الجودة" (حلاوة، 2011، ص 170). ومن خلال معرفة السيد الرئيس لمفهوم الشفافية فكراً وتطبيقاً وانعكاسه على مسيرة التطوير والتحديث وبخاصةً على المؤسسات التربوية، فالشفافية في مؤسسات التعليم العالي تُدرس بتحليل داخلي وخارجي معاً فالشفافية الخارجية لعمل الجامعات التي " تمكن المواطنين من أداء أدوارهم وتحمل مسؤولياتهم نحو الجامعة، وذلك من خلال نشر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الجامعة والخدمات التي تقدمها وما تواجه من عقبات وإخفاقات في أدائها وتقبل النقد الايجابي، وتصحيح مسارها في ضوء التغذية الراجعة التي تصلها من هذا المجتمع. وتتضمن الشفافية الداخلية في مؤسسات التعليم العالي جملة العلاقات والتعاملات والسلوكيات التي تتسم بالشفافية والتي تحدث داخل المؤسسات، ويتضمن المصادقية والثقة بين الإدارة والأفراد ، والمشاركة في صناعة القرارات ورسم السياسات، وتراعي الإدارة فيها اللامركزية والمرونة اللازمة من خلال تبني مبدأ الديمقراطية والتعامل بنزاهة على المستويات كافة

(حرب، 2011، ص12). وتعتمد السياسات التربوية لمنظومة التعليم العالي في عملها على تفعيل الشفافية في البيئتين الخارجية والداخلية إذ تكمل بعضهما الآخر، فالشفافية الداخلية تُعنى بالبيئة الداخلية للمؤسسة، والشفافية الخارجية تُعنى بالبيئة الخارجية التي تتعامل معها المؤسسة.

### 9.2.3.1. توظيف التحولات الديمقراطية وإرسائها:

لقد وضح السيد الرئيس بشار الأسد النوع الديمقراطي الذي يتحدث عنه بقوله: "لا يجوز أن نطبق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا، علينا أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا .. المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا، وشخصيتنا الحضارية .. النابعة من حاجات مجتمعنا، ومقتضيات واقعنا وهذا التحديد ما نريده من الديمقراطية في إطار الخصوصيتين الوطنية، والقومية، وواقع المجتمع الحالي، وتاريخيته، واتجاهات التنمية فيه، وواقع بناء ونسقه الاجتماعي" (مصطفى، 2009، ص14). فالفكر والممارسة هنا مرتبطان بخصوصية الواقع التاريخي، والوطني " فالديمقراطية، كمنقولة أصلية، منهج أو أسلوب في الحكم السياسي يقوم على مبادئ الحوار والشفافية والمعايير الموضوعية والتناوب على المسؤولية والعمل بآليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة، وكذلك العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون وبالقيمة الإنسانية والتعددية السياسية والاقتصادية والثقافية الإعلامية" (سعد، 2007، ص1) وهذا ما يؤكد أن الإصلاحات السياسية من جهة التغيير في التشريعات والقوانين، والعمل على زيادة المشاركة السياسية من خلال الديمقراطية التي هي منهج أو آلية وعملية، لضمان مشاركة أفراد الجماعة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية المُلزِمة المُرتبط بناؤها في المقام الأول بالعوامل الداخلية وفكرة الإصلاح السياسي (نفيسة، 2009، ص15). وفي هذا الخصوص وضّمّن دستور الجمهورية العربية السورية توجهات قيام الدولة على أسس الوظيفة الاجتماعية المحققة لمجتمع العدل، والكفاية، والوفرة، تلك الوظيفة الحريصة على تكافؤ الفرص أمام الجميع. "وعليه فما تزال مبادئ البعث في الدولة، والمجتمع تصر على التعليم المجاني، وعلى ديمقراطية التعليم عموماً، وتهتم بتوفير الرعاية الصحية الكاملة للمواطنين في مشافي الدولة، ومراكزها الصحية، وكذلك في الصحة الوقائية. كما تنظر الدولة وفقاً لإستراتيجية البعث في مجال الرعاية الاجتماعية للمواطنين في العمل، والسكن، والأمن الحياتي العام، والبيئة السليمة: طبيعياً، واجتماعياً، وحماية الأسرة، والسلام الأهلي. وفي طليعة الوظائف الاجتماعية للدولة" (عز الدين، 2007، ص3). إنّ التوجه بالاهتمام الكبير حول وسائل تحقيق الإصلاح الديمقراطي بتعزيز التنمية البشرية في سورية، ودور مؤسسات المجتمع وتمكين المرأة وحماية حقوق الإنسان، وإعداد التقارير الدورية حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في سورية، وتعزيز التطوير والتحديث في النظام التعليمي الذي هو الأساس للانطلاق نحو التحديث " ومن هنا بدأت تبرز في المجتمع العربي مقولات وتوجهات تدعو إلى حقوق الإنسان والديمقراطية وتفعيل دور المرأة، والمحافظة على البيئة، وتكوين المجتمع المدني، وحرية الصحافة، وهذه ما كانت لتكون لولا تزايد الوعي والتفتح المرتبطين بالتربية والتعليم" (السنبل، 2002، ص180). وفيما يلي عرض لرؤية السيد الرئيس بشار الأسد إلى العملية التطويرية للتعليم العالي المستفاد من فكره حول ديمقراطية التعليم عبر محاور عدة:

**1- نوعية التعليم:** إن الانطلاق من التوجيه الريادي للسيد الرئيس نحو انطلاقة نوعية التطوير وتحديث التعليم العالي في سورية يعد ركيزة أساسية نحو تأسيس أنماط جديدة للتعليم العالي بغية مساندة التعليم الحكومي. "إنّ التعليم العالي والجامعي، يجب أن يتوجه إلى المستقبل مستقبلاً الفرد والمجتمع إلى جانب الاهتمام بالحاضر. وهذه النظرة المستقبلية تتطلب إصلاح التعليم الجامعي بكل عناصره وأبعاده. وهذا ينطبق مع الحقيقة التي تقول: إنّ فرض الإصلاح أو التطوير من أعلى والذي مغزاه أن إصلاح التعليم تجدي فيه صيغة علوية متسلطة، وذلك إذ أنه يقوم من هم في قمة السلطة التشريعية، أو من هم في قمة السلطة التعليمية، أو كلاهما بوضع إستراتيجية إصلاح التعليم، ورسم خطة هذا الإصلاح، وتحديد إجراءاتها ثم يوجهون مرئياتهم للإصلاح في صورة قوانين ولوائح وتعليمات، إلى من هم في وسط البناء التعليمي ومن هم في قاعدته، ليقوموا بتنفيذها ويتولى أهل القمة متابعتهم، ومراقبة أدائهم ومحاسبتهم" (الاسدي، 2009، 11، 12).

**2- مواكبة التطور:** توفر الحكومة السورية المواصفات الخاصة للانطلاق نحو التحديث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي من خلال تعزيز إرادة التغيير المبنية على مواكبة التطورات العلمية، وإدخالها في منظومته وتجديده في أهدافه وبنيتة وإدارته والتطوير في المحتويات وطرائق التدريس وتشخيص الواقع استشفافاً من التعمق الذي أورده السيد الرئيس في خطابه يقول عز الدين: في ذلك " سنتوصل إلى قدرة فائقة في اختراق سطح المرئيات ليكون التعامل مباشرة مع المضامين، مع الجوهر بواقعية، وبمعرفة علمية جدلية بأن الحياة لا ينضدها المطلق الميتافيزيقي بمقدار ما تتضدها النسبية في كل حال وعليه فتصبح الروافع الممكنة للممارسة التحديثية، والتطويرية معتمدة على الديمقراطية، والفكر المؤسسي، والشفافية " (عز الدين، 2007، ص5). فالعمل وفق معادلة لا تطوير بدون بنية معرفية وفكر متقد للانطلاق نحو زيادة معدلات التطور والتحديث في مستوى التعليم العالي.

**3- الكون القيادي للجامعة:** تعد الجامعة كوناً قيادياً كونها "تأخذ زمام المبادرة في التصدي للمشاكل، وإيجاد الحلول، وتسعى إلى تحقيق افاق جديدة ومكانة مرموقة، سباقه في مجال الكشف. وتعتبر كون حيوي: أي أنها تتصف بالحياة والديمومة والحركة الدؤوب متفاعلة نشطة وهذا يعني في مجمله إن الجامعة لم تعد ذلك المفهوم البسيط بل هي ذلك الكم المركب الذي لا يقتصر على فرع من فروع المعرفة، أو جانب من جوانب الحياة، بل تشمل كافة أنواع العلوم والمعرفة، وهي اجتماعية وعلمية تربوية وحية تأخذ زمام المبادرة في قيادة المجتمع. (الأسدي، 2009، ص 5)

**4- مسؤولية الجامعة تجاه زيادة المد الديمقراطي:** إن الأخذ بالديمقراطية وتفعيلها يأتي من خلال دراسة التحديات السياسية لإرساء الدولة الحديثة، وذلك لأن التحول الديمقراطي "لم يعد مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب في المشاركة السياسية، وصنع القرار وحسب، ولكنه أصبح شرطاً ضرورياً لتكريس الثورة التكنولوجية التي أنجبته، إذ تعتمد الثورة التكنولوجية على العقل البشري الذي تعد الحرية شرطاً لازماً لضمان عمله بقوة كاملة. (عشبية، 2007، ص13). ومن مسؤولية التعليم العالي تجاه تلك التحولات الديمقراطية:

1- ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية.

- 2- تكوين وتنمية القيم والاتجاهات التي تجعل من الديمقراطية أسلوباً معاشاً من أساليب حياة الطلاب.
- 3- إجراء تعديلات جوهرية في نظم وأساليب التعليم الجامعي بدايةً بنظام قبول الطلاب، وانتهاءً بنظم التقويم وأساليبه.
- 4- إيجاد نظم وبدائل تعليمية متعددة.
- 5- النمو العلمي للطلاب وفقاً لقدراته واستعداداته.
- 6- تجديد طرائق التدريس والتركيز على الفهم لا التلقين.

وعلى ذلك فالجامعة مطالبة في ظل التحولات الديمقراطية "بتربية الطلاب تربية تجمع بين المحلية والعالمية، بين التقارب الأسري والتقارب المجتمعي والتقارب الدولي، وبالطبع يتطلب تحقيق المسؤوليات السابقة جهداً كبيراً في صياغة المقررات الدراسية، وفي الحياة الجامعية بشكل عام. ويقع على ذوي التخصصات الدينية والاجتماعية خصوصاً مسؤوليات مضاعفة في تقديم فكرهم بشكل موضوعي يأخذ بيد الطالب ليعمق هويته الثقافية المحلية والعالمية. (عشبية 2007، ص 13، 14). وكل ما ذكر بحاجة إلى قدر كبير من التطوير والتحديث وصولاً إلى الآفاق المرجوة من الجودة والكفاءة، حتى يحقق التعليم أهدافه الرئيسية التي تتفق مع روح العصر، والعمل على ترسخ القيم الأصيلة للمجتمع السوري، وتعزيز تماسك نسيجه الاجتماعي والديني، من خلال دعم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في فرص التعليم وجودته.

### 3.3.1. دراسة تحليلية للأبعاد التربوية لاستراتيجية التطوير والتحديث في الجمهورية العربية السورية:

إنّ دراسة تحليلية للأبعاد التربوية لاستراتيجية التطوير والتحديث في الجمهورية العربية السورية لمنظومة التعليم العالي تبين أهم التحديات التي تبنتها الدولة في مجال سياسات التعليم العالي، وكيف أدت إلى إعادة النظر في أهداف التعليم العالي بما يتوافق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما نصت عليها التشريعات الصادرة، والتي عكستها وتبنتها الحكومة منذ العام 2000 لاستشراف مستقبل التعليم العالي، مع وصف وتحليل لأهم السياسات والإجراءات التي اعتمدت لتحقيق الأهداف التي تبنتها الخطة. وتتعلق هذه المحاور أساساً بدعم الانتشار للجامعات في المحافظات في إطار تكريس اللامركزية، وتعزيز تشغيل الخريجين ونشر ثقافة المؤسسات، ودعم الجودة، والتجديد البيداغوجي واستهداف القطاعات الأخرى في المجتمع، لدعم بناء اقتصاد المعرفة، وتجدد الباحثة هنا ضرورة تحليل الأبعاد التربوية لتلك المنظومة في كيفية صياغة الإستراتيجية ووضعها ومدى تحققها وتأييدها رسالة التعليم العالي وذلك "بتعميق ربط الجامعة بالمجتمع والتركيز على تطوير المهارات التمكينية للفرد، العنصر الأهم في عملية التنمية الوطنية." (وزارة التعليم العالي، 2007، ص 2). مع التركيز على وضوح الرسالة والأهداف ليكون التخطيط الاستراتيجي فعالاً "ولهذا طالبت العديد من الأدبيات بوجود تطور الرؤية الإستراتيجية للنظام التربوي بصورة رسمية قبل تنفيذ عمليات التخطيط الاستراتيجي، مما سيبرز لنا عنصراً هاماً وهو "التركيز على غايات التخطيط" (الدجني، 2006، ص 74). وذلك من خلال:

### 1.3.3.1. دراسة التوجهات السياسية التطويرية لنظام التعليم العالي:

تتبنى الحكومة في الجمهورية العربية السورية وضع الخطط الإستراتيجية ضمن رؤية ومنهجية التطوير المستقبلي للتعليم العالي بهدف "زيادة استيعاب الجامعات من الطلاب الناجحين في الشهادة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي، مترافقة مع توسع مستمر في بناء الجامعات، وذلك بهدف نشر التعليم الجامعي وتوفير فرص وصوله إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب، وتلبية حاجة عملية التنمية وسوق العمل من الأطر الجامعية الاختصاصية والفنية في مختلف المجالات. فقد ازداد عدد الجامعات الحكومية من (4) جامعات إلى (5) جامعات" (مبيض، كيلاني، 2007، ص 29). وتأخذ الحكومة في صياغة سياستها الانطلاق من التطوير وإلى التطوير من إدراكها أن "المعرفة في جريان مستمر مما يفرض عدم اعتبار السياسة التعليمية ثابتة لا تتغير، بل لابد من التقويم والتعديل المستمرين لها والنظر في مدى تفاعلها مع متطلبات العصر والإشكاليات والقضايا المستجدة مع التأكيد على ربط السياسة التعليمية بالتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل والتأكيد على تكاملها وانسجامها مع متطلبات قطاعات المجتمع المختلفة للتنمية" (باشيوة، 2013، ص 129). فالاهتمام بمعالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع والدولة انطلاقاً من وضع "أفق استراتيجي واضح حول أساليب النهوض في كافة مناحي الحياة، وتحديد الانتقال من مرحلة الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى مرحلة التطوير الشامل لكافة مجالات الحياة وكذلك التنمية الشاملة، وربطها وتوظيفها في إطار إستراتيجية مستقبلية واضحة المعالم للنهوض والتطور في الوطن العربي" (أبو صالح، 2012، ص 120). وتُرسم السياسة التربوية السورية المستندة إلى فلسفة النظام التربوي المشتق من خيارات المجتمع السوري، وتحديد الإجراءات، وعمل التنبؤات، والموازنات التخطيطية، ووضع برامج العمل، والجداول الزمنية. وتعتبر عملية اتخاذ القرارات جزءاً من التخطيط الاستراتيجي وهي عملية اختيار وتحديد الأهداف التعليمية ورسم سبل فعالة لتحقيقها، في ضوء السياسة التربوية بتبني استراتيجيات التعليم "فالسياسة التعليمية هي جزء من السياسة العامة للدولة، بل هي مشروع وطني وحكومي لأن التعليم هو إحدى أدوات المجتمع فقد دلت العديد من التجارب العالمية في اغلب الدول المتقدمة على أن التعليم لم يتطور إلا بعد أن أولته السلطات الحاكمة الاهتمام الأكبر وسخرت من أجله كل الإمكانيات بمشاركة مجتمعية فاعلة". (القحطاني، 2010، ص 7). إن غاية الخطة الارتقاء بنوعية التعليم وخدمته فهي تحدد صورة النظام التعليمي من خلال طرائق وتقنيات متعددة، وقد طرح (جون ثومبسون) نظرية حول تطوير الوعي الاستراتيجي انطلاقاً من تشخيص التغيير الشامل للمنظمة المرتبط بالصياغة الإستراتيجية التي تتمحور حول تحديد المسار وطريقة الوصول إلى الهدف. ويؤكد في هذا على أن المنافسة وتميز الأداء المقرون بالإبداع والابتكار تشكل الأبعاد الثلاثية المترابطة. (نقلاً عن الخنفر، 2010، ص 33). فتطوير التعليم الجامعي عملية مستمرة تقوم على إدخال تغييرات مخططة طويلة الأجل من أجل زيادة فعالية الجامعات السورية وتحقيق رسالتها تجاه المجتمع. وعملية التطوير هذه تقوم على دعمتين أساسيتين هما الابتكار والتجديد. ويؤكد ايغور مولتشانوف على أن "تحسين السياسات العامة يعمل تماماً من الجامعات من خلال تحديث التعليم العالي الذي يمكن أن ينفذ بنجاح إلا إذا كان هناك هيكل من المادية والتقنية والبشرية والعلمية، والأمن المالي والمنهجية

المناسبة المرافقة . الشروط المذكورة أعلاه ضرورية لضمان أن الأولوية لتطوير مجال التعليم العالي (Игорь Николаевич, 2012,p111). ولذلك لا بد من وضع رسالة التعليم العالي في سورية وتحديدها ضمن رؤية " منظومة تعليمية نوعية تسهم في تنمية الكوادر المتمتعة بحس المواطنة والقادرة على الإبداع ونقل المعرفة وتوطينها وتوليد فرص العمل والإسهام في التنمية الشاملة المستدامة، وحددت رسالة التعليم العالي "بتعميق ربط الجامعة بالمجتمع والتركيز على تطوير المهارات التمكينية للفرد، العنصر الأهم في عملية التنمية الوطنية" (بركات، 2007، ص 2) وهذا ما يؤكد بأن "الإستراتيجية وسيلة لتحديد غاية هي في أغلبها رسالة المنظمة، وتسعى لخلق درجة من التطابق عالية الكفاءة بين غاية المنظمة وأهدافها وبين رسالة المنظمة والبيئة من جهة أخرى" (داودي، 2007، ص 2). فالتعليم هو خدمة تقدمها المؤسسات التعليمية بكل دولة لمواطنيها كحق من حقوق الإنسان في ضوء رؤية ورسالة معلنة وتعمل وفق معايير قومية محددة لتحقيق الأهداف المرجوة في مخرجات تحقق الجودة وقادرة على المنافسة في سوق العمل.

### 2.3.3.1. تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في سورية:

إنّ أهداف التعليم العالي تعد ترجمة حقيقية للأبعاد الفكرية والسياسية والاجتماعية للمجتمع السوري التي تحدد بدورها الإطار العام لنشاطات وأهداف القطاعات المختلفة، بما يتناسب مع مرتكزات مبادئ السياسة والفلسفة العامة التي تتهجها الحكومة السورية لتحقيق متطلبات المجتمع، ويمكن تحديد أهداف التعليم العالي في النقاط الآتية:

- 1- زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وإتاحته للمجتمع وفق معايير الجودة.
- 2- التطوير النوعي للمناهج والخطط الدراسية والبرامج التعليمية.
- 3- تطوير القدرات النوعية للجامعات وأعضاء الهيئة التعليمية واعتماد نظام لتقويم الأداء ومعايير الجودة.
- 4- توفير البنى التحتية والبيئة التمكينية ومستلزمات العملية التعليمية والبحثية.
- 5- رفع مستوى إنتاجية منظومة الدراسة العلمي وربطها باحتياجات التنمية.
- 6- تطوير علاقات الجامعات التشاركية على المستويين الداخلي والخارجي.
- 7- تحسين مستوى التعليم المتوسط وتحديثه. ..(وزارة التعليم العالي، 2007، ص 3)

تصاغ الأهداف الإستراتيجية السورية بمضمونها على النسيج المؤسسي للتعليم العالي الموجه نحو تحديث وإحداث جامعات وكليات وأنماط جامعية جديدة. تهدف إلى تطويره إذ أن "من المهم اعتماد التخطيط الإقليمي في سياستنا التنموية. لتوجيه مشاريعنا المستقبلية بالاتجاه المناسب من خلال وضع خارطة اقتصادية- واجتماعية وتعليمية واستثمارية واضحة...في ضوء الاحتياجات من جهة والمهام الوظيفية لمناطق القطر المختلفة من جهة أخرى" (الأسد، 2007، ص 1). وتعد عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية من الخطوات المهمة لتنفيذ السياسة بطريقة فعالة، إذ إن ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في الدولة، لضمان تحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة للدولة ويرتبط بهذه المرتكزات مجموعة من الأدوار والقرارات الإستراتيجية وعدد من الإجراءات والبرامج المحددة

التي يتم اتخاذها في مرحلة معينة، أو التغيير في الأساليب والإجراءات المتكاملة إذ إنها تنطلق (أهداف التعليم العالي) من الأسس والمنطلقات الرئيسة الآتية:

**1- الشمول والسعي نحو التكامل:** إن إحاطة الأهداف العامة لكل المجالات التي يسعى التعليم العالي إلى تحقيقها لتكون الأهداف العامة مترابطة بعضها ببعض، تكاملية وتتابعية وشاملة، بعيدة عن التعارض والتناقض.

**2- المرونة والتكيف:** إن من صفات الأهداف العامة التعديل بما يتوافق مع ظروف وإمكانات مؤسسات التعليم العالي، كما يجب أن تكون الأهداف حيويةً ملائمةً للبيئة التي توجد فيها، ومتأقلمة مع ما يحدث من تطورات علمية، وتعمل ضمن شبكة من العلاقات في المنظومة التعليمية لتحقيق الترابط بين عواملها وتؤدي لنجاحها.

**3- الواقعية والموضوعية:** تستند الأهداف العامة على دراسة الواقع بمتطلباته، وإمكاناته القائمة على المنهجية العلمية القائمة على العلمية والموضوعية التي تُحدد من خلالها أهداف السياسة التعليمية.

**4- الاستشراف المستقبلي:** تتضمن الأهداف العامة في محتواها النظرة المستقبلية لتطوير الحاضر والتجديد له. فمن صفات التخطيط للتعليم العالي التحكم في فعالياته وتوجيهه نحو الأهداف الموضوعية له بهدف الوصول إلى أقصى درجة من الكفاءة.

### 3.3.3.1 تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة إستراتيجية التعليم العالي السورية:

تعتمد الجمهورية العربية السورية في وضع إستراتيجيتها على الدراسة المنهجية القائمة على تحليل البيئة الخارجية والداخلية لمنظومة التعليم العالي، ودراسة العوامل المؤثرة على صياغة تلك الإستراتيجية، وتحديد متغيراتها العامة والخاصة المتمثلة "بعوامل البيئة الاقتصادية ، وعوامل البيئة الاجتماعية والثقافية، وعوامل البيئة التكنولوجية، والعوامل الديموغرافية، وعوامل البيئة السياسية والقانونية، عوامل البيئة الدولية والعالمية" (الدوري، 2005، ص6) التي تعد من عوامل البيئة الخارجية العامة. أما الخاصة منها فتلك التي تحول ما ذكر لتكوينها وتفعيلها في منظومة التعليم العالي من خلال دراسة العوامل القريبة والمرتبطة بالتعليم العالي والتخطيط الاستراتيجي له وتحليلها " للوصول بالتخطيط إلى نقطة معينة، وتحديد المسار الواجب اتباعه لتحقيق الاهداف، ودراية بالفرص المتاحة والتهديدات الخارجية، وتحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة. وهذا النوع من التحليل يسمى سوات SWOT، وهو اختصار للكلمات/نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات/"(السبوع وآخرون، 2011، ص71) وهذا موجه بالسياسة لتعنى بتحقيق الممكن، وتقتضي الملائمة والتغيير المستمر لمواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات، والتحديث في منظوماتها أو التغيير في التكتيك. وبما أن الإستراتيجية " خطة موحدة ومتكاملة وشاملة تربط بين المزايا التنافسية للمنظمة والتحديات البيئية التي يتم تصميمها ، للتأكد من تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة والتحديات البيئية التي يتم تصميمها، من خلال تنفيذها الجدي بواسطة المنظمة" (الخنفري القحطاني، 2010، ص). ويعد التخطيط الاستراتيجي من أكثر المواضيع أهميةً وبروزاً وتجددًا في علم الإدارة في الآونة الأخيرة، باعتباره عملية مستمرة ، تتعلق بالمستقبل وتقوم على توقعات البيئة الخارجية والداخلية ، ومستويات الأداء في الماضي والحاضر والمستقبل ، وتقييم

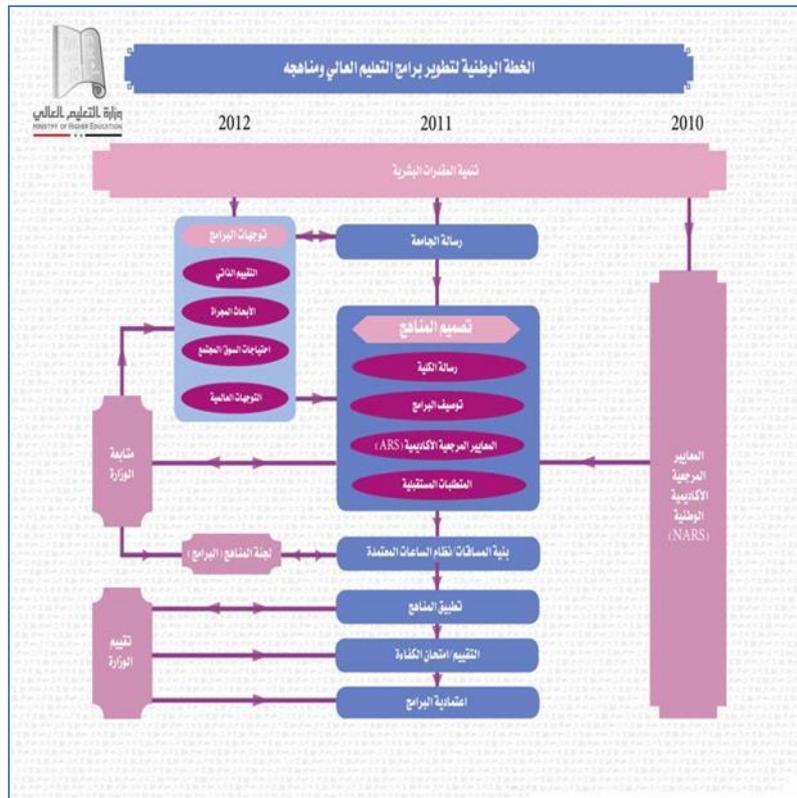
الفرص والمخاطر عن طريق تطوير الأهداف والاستراتيجيات والسياسات" (الكلثم ويدرانة، 2011، ص4). إن صناعة السياسة التربوية مرتبطة بظروف المجتمع وما يطرأ عليه من تغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية بكونها "مرتبطة بالسياسة العامة للدولة وما يحكمها من توجهات، كما أنها تشكل صناعة السياسة التربوية مرحلة متقدمة من العمل في السياسات التعليمية، ذلك أنها تراعي أبعاد ومقومات ومبادئ متعددة عند صياغة وتنفيذ وتخطيط تلك السياسات والتي تسهم في مجال توسيع رؤية صانعي السياسة التربوية" (باشيوة، 2013، ص133). وتقديراً لمواطن الخلل التي تم رصدها "تبيين الإستراتيجية أهم الطرق التي تحقق أهداف المنظمة مع الآخر أخذاً في عين الاعتبار ثلاثة عوامل رئيسية هي البيئة الخارجية بمتغيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والبيئة الداخلية بمواردها المادية والمعنوية، والأهداف المراد الوصول إلى تحقيقها" (داودي، 2007، ص ) إذ إن تحديد عوامل البيئة الخارجية والداخلية بمنظومة التعليم العالي وإستراتيجيته وتحليلها، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها تعد من أهم عوامل النجاح. وهذا ما صبا إليه سوت بتحليله "تمتاز نقاط القوة والضعف بعلاقتها بخصائص الوضع الراهن للنظام (المرتبط بالعمليات، والموارد، وأصحاب المصلحة) إذ تعمل مواطن القوة والضعف بمثابة مؤهلات لمختلف مكونات النظام" (ليماتر واخرون، 2007، ص28). وفي ضوء ذلك فإن هناك عدة مراحل لتطبيق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي التي تستهدف الارتقاء بمستوى الأداء فيها والتحسين المستمر للجودة ويمكن إيجازها فيما يأتي:

- 1- فحص وتقييم البيئة الخارجية للجامعة لتحديد المتغيرات التي تؤثر في العمليات للتنبؤ بالمستقبل.
- 2- فحص وتقييم النظام وتصنيف الجامعات تصنيفاً يراعى الانسجام والتشابه في الرسالة والهدف والمستوى، وجمع وتحليل المعلومات اللازمة المتعلقة بمتغيرات ومكونات الجامعة لتحديد بنيتها التنافسية وعوامل الجذب وفرص الاستثمار وعوامل النجاح.
- 3- التقييم الداخلي للجامعة لمعرفة مركزها التنافسي، ويتم التقييم على المستوى المؤسسي من إذ أنه هيكلها التنظيمي وأدائها الوظيفي والعوامل المؤثرة في نجاحها، وعلى مستوى الأقسام الأكاديمية والوحدات التشغيلية والخطط التفصيلية.
- 4- صياغة وتنفيذ الاتجاهات الإستراتيجية للجامعة بتطوير رسالتها وأهدافها وقضاياها الإستراتيجية التي يمكن تصنيفها إلى: استراتيجيات الاستثمار، استراتيجيات التردد، استراتيجيات الخروج، استراتيجيات البرامج، استراتيجيات الاستجابة لإشارات الضعف وجميعها تستهدف الجودة الشاملة.
- 5- وضع خطط العمل لتنفيذ الاستراتيجيات المختارة بتحديد خطوات التنفيذ وموعد بداية الخطة ونهاية تنفيذها، والمسؤول عن الإشراف والموارد البشرية والمادية المطلوبة.
- 6- صياغة وثيقة الخطة الإستراتيجية التي تشمل رسالة وأهداف الجامعة وملخص لتقييم البيئة الخارجية والتقييم الذاتي للجامعة، والتركيز على القضايا والأهداف الاستراتيجية وخطط العمل والخطة المالية" (عبد الحميد، 2011، ص5،6).

إن من المؤكد أن نجاح الاستراتيجية مرهون بالتحليل الجيد للبيئة الخارجية والداخلية والإمكانيات المتوفرة ودراسة مجمل العوامل المحيطة بتلك الاعتبارات.

### 4.3.3.1. رسم الخطوط الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي في سورية. والسياسات المتبعة لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف:

تُعد عمليات التطوير في الجمهورية العربية السورية مستمرة من خلال تنفيذ وزارة التعليم العالي العديد من البرامج والمبادرات الموجهة إما إلى التطوير الشامل أو الجزئي لعناصر رئيسية في المنظومة التعليمية السورية، وذلك استجابةً للكثير من التغيرات والمستجدات المجتمعية. وحاجتها إلى إدخال الكثير من التطوير على مسيرة التعليم العالي ومؤسساته. المتمثلة بإستراتيجية تُحقق متطلبات المجتمع السوري وحاجته للإصلاح والتطوير في مؤسسات التعليم العالي ويمثل الشكل (2-3) الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه:



الشكل (1-2) الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه

(المصدر وزارة التعليم العالي)

### 1- الإدارة في إصلاح منظومة التعليم العالي:

إنّ انطلاق الحكومة في عملها من النظرة المنظومية والفكر المؤسساتي للسيد الرئيس بشار الأسد تتمثل بالتوجهات نحو الإصلاح الإداري في التطوير ليكون أكثر توافقاً مع الاستراتيجية لأن أي تغيير فيها يؤدي إلى تغيير مماثل في الهيكل الإداري لمنظومة التعليم العالي التي تسير وفق التوجه التطويري والفكر التحديثي الموجه من قبل السيد الرئيس بشار الأسد في الجانب الإداري الموضح في قوله: "أما على مستوى الإصلاح الإداري. فقد بذلت جهود لإحداث تطوير هيكلي في بنية الحكومة والعمل الحكومي وكذلك في تيسير الإجراءات الخاصة بمعاملات المواطنين وتخفيف الصعوبات البيروقراطية وتفعيل آليات العمل والتقييم والمراقبة.. واعتماد معايير موضوعية في التوظيف. نقول بذلت جهود.."

ولكن لا نقول كم أنجزنا.. لكن نقول أين كنا نتوجه في ذلك الوقت" (الأسد، 2007، ص4). وبالفكر المؤسسي كما يشير السيد الرئيس " تتسع دائرة المؤسسة لتصبح ممثلة للوطن، ولتمثل عقلية الدولة المنتجة لوسائل الحياة، وتُسبغ عقلية الزعامة الفردية. وهنا نجد أن الفكر المؤسسي يلتقي مع الديمقراطية، وينتج فكرها، وثقافتها، ويلتقي مع القانون لينتج دولة القانون، ويكون ضمانه الدولة، والديمقراطية بأن معاً." (عز الدين، 2007، ص 5)

إنّ البناء الجذري والسريع لمنظومة التعليم العالي لا يكون ذلك إلا بتحديث التطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي متواكبا مع التحديث التعليمي. مما ينعكس بالضرورة على منظومة التعليم والتعلم. إن "القيام بمراجعة شاملة لإدارة الجامعات وبنية اتخاذ القرار بعلاقتها بوزارة التعليم العالي من أجل وضع نظم جديدة للاستقلالية والمساءلة وتوزيع المسؤوليات بهدف تحسين الفاعلية التنظيمية" (وزارة التعليم العالي، 2006، ص 719). وضمن هذا المنظور عملت وزارة التعليم العالي على "وضع هيكلية جديدة للوزارة تواكب توجهات التطوير، مع نظام داخلي جديد يتوافق مع إستراتيجية الخطة الخمسية العاشرة للتعليم العالي، وقد تم إنجاز ذلك بدراسة الدورة المستندة كمرحلة أولى من أجل الأتمتة الشاملة في الوزارة ودراسة الاحتياجات اللازمة لتضمينها في موازنة 2007 ، وقد بدأ بعمليات أتمتة جزئية لبعض المديرية (شؤون الطلاب- البعثات - الهيئة التعليمية - الشؤون الإدارية- التخطيط - الشؤون الهندسية) كما تم توقيع اتفاقية مشروع تطوير التعليم العالي "مع الاتحاد الأوربي الذي يحتوي على مركبة أساسية للأتمتة الإدارية الشاملة في الوزارة والجامعات وبناء منظومة إحصائية للتعليم العالي وربطها بالجامعات والمراكز البحثية" (بركات، 2007، ص 3)، ويكون ذلك ضمن الخطى والجهود لتطوير برنامج الإصلاح الإداري في قطاع التعليم العالي "بإعادة هيكلية مؤسسات الدولة، ومتابعة السير بتعميق مبدأ اللامركزية في العمل الإداري، وتحديث وتطوير التشريعات والقوانين الناضجة للعمل الإداري" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص67) وبهذا تكون الهياكل الإدارية ذات صفات مرنة ومتناسبة مع متطلبات الأداء وقابلة للتطوير ذات منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل الوزارة وبرامجها التطويرية وهذا "يتطلب بالضرورة إعادة النظر في عناصر ومكونات العملية التعليمية بالجامعة ، خاصة الإدارة الجامعية التي تأتي على رأس أولويات تطوير التعليم الجامعي، ولا يمكن أن ينجح العمل الجامعي أكاديمياً أو بحثياً أو خدمة للمجتمع والبيئة، ما لم تكن على رأسه إدارة علمية متطورة واعية ومخلصة، بدايةً من رئيس الجامعة ومروراً بنوابه وصولاً إلى رؤساء الأقسام" (عشبية، 2007، ص2، 3). وبما أن الإدارة أصلاً هي المفتاح ونقطة البدء في عملية إصلاح التعليم وتطويره" فإن الحاجة ملحة الآن، إلى التحوّل الجذري من الأنماط الإدارية الراهنة إلى أنماط جديدة تتسم بالرؤية المستقبلية، وتتميز بالقدرة القيادية لتحريك المؤسسة التربوية، ودفعها بما يتلاءم مع متطلبات الإصلاح المنشود" (سنبل، 2002، ص183).

إنّ رؤية السيد الرئيس بشار الأسد للتطوير والتحديث في الدور المؤسسي تتجلى بقوله: "إن تطلعاتنا لا يمكن أن تتحقق بالشكل المطلوب إلا إذا تم التأكيد على دور المؤسسات في حياتنا، والمؤسسات ليست البناء ، ولا النظام الذي يحكمها فقط أو الأشخاص الذين .. يعملون فيها .. بل هي

قبل كل شيء: الفكر المؤسسي الذي يؤمن أن كل مؤسسة تمثل كل الوطن، مهما كان حجمها واختصاصها"، وهنا يشير القائد الأسد إلى /العقل المؤسسي/، والمقصود به الاحتكام للغة القانون والنظام، وبرامج العمل، والخطط، والأهداف" (مصطفى، 2009، ص 15). ومن هذا المنطلق على "إدارة الجامعات أن تنتهج النهج الديمقراطي في التعامل مع القضايا والمشكلات المختلفة من خلال طرحها للمناقشة وتوفير أكبر قدر من المعلومات للمجتمع الخارجي باتباع أساليب اتصال متنوعة توفر من خلالها البيانات والمعلومات المتعلقة في الجامعة وبالتالي يصبح كل شيء فيها واضحاً مما يعزز الثقة والمصداقية لدى المجتمع الخارجي، إذ إن شعور هذا المجتمع بأنه شريك في العمل الجامعي يدفعه لدعم الجامعات ومساندتها في تأدية واجباتها (حرب، 2011، ص 18).

وقد أورد الاتحاد الأوروبي تقريره "بشأن القضايا الرئيسية التي تتصل بالأولويات الحالية في إدارة التعليم العالي: الحكم، والتمويل، وتدويل وضمان الجودة، والابتكار الإقليمية، ونقل المعرفة من أجل الإصلاحات في الدولة" (van Vught, 2010, p8). إن إعادة النظر في أدوار الإدارة الجامعية وفق عدة متغيرات متمثلة بالتحديات المعاصرة، وتوعية القيادات الجامعية، والكشف عن مشكلات الإدارة الجامعية وهذا ما يؤكد بأن "حاجة مؤسسات التعليم العالي إلى وضع أو إلى تطوير جملة من الاستراتيجيات، ليس أقلها إعادة الهيكلة و حتى إعادة التأهيل للجسم التدريسي، مما يطرح تحديات كبيرة على الجهات المحلية المعنية بقطاع التعليم العالي في سوريا، إضافة إلى ظهور تساؤلات جمة حول التوقعات المحتملة للتحرك نحو تلك التغييرات" (دياب، 2003، ص 119). وتعد التوجهات الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي التي وضعتها القيادة في سورية "بتعزيز حاكمية التعليم العالي وتطوير العمل الإداري المؤسسي فقد عملت الحكومة على الارتقاء بمستوى الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وإحداث مراكز لخدمة المواطن في الجهات التابعة. وإعادة الهيكلة الإدارية للوزارة والجهات التابعة لها وتعديل الأنظمة الداخلية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والتوجه نحو اللامركزية، وتطوير أتمتة العمل الإداري والبريد الإلكتروني" (الخطة الخمسية الحادية عشر، 2011، ص 2). ولذلك إن تطوير هيكلية الإدارة الجامعية وتوظيف التقنيات الحديثة في الأعمال الإدارية الجامعية وتطويرها يحقق الهدف التنموي من التعليم الجامعي تناسباً مع تطوير إدارة الجامعات والمعاهد العليا بما يحقق سرعة في الأداء والكفاءة.

## 2- تحديث التعليم العالي كمدخل لتطبيق الجودة:

تركز سياسة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية على عدة محاور منها إطلاق نظام للتقويم الذاتي في الجامعات. وإحداث مراكز للاعتماد والتقويم في الوزارة وفي كل جامعة وإحداث هيئة وطنية لضمان الجودة والاعتماد. إذ تركز "سياسة التعليم العالي في مجال الجودة والاعتماد على إطلاق نظام للتقويم الذاتي في الجامعات، وإحداث مراكز للاعتماد والتقويم في الوزارة وفي كل جامعة، وتشكيل لجنة للجودة والاعتمادية منبثقة عن مجلس التعليم العالي، وإحداث هيئة وطنية لضمان الجودة والاعتماد" (بركات، 2007، ص 6). فالمقصود بالجودة الشاملة في المجال التربوي هو "الحصول على منتج جيد من خلال التحسين المستمر في كل مداخلات العملية التعليمية بمنظور شامل لتحقيق حاجات المؤسسة التعليمية الحالية والمستقبلية بالتركيز على المعلم والمتعلم والإداريين والعاملين الذين هم

بحاجة لتطوير مهاراتهم وقدراتهم بفلسفة الجودة الشاملة" (سمير، 2013، ص.73). فالجودة تُحسن العمليات التعليمية وتطور القدرات المؤسسية والأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية والارتقاء بها من خلال نظام لتقويم الأداء إذ "تتميز منظومة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي في إطارها المنظومي في توجيه التعليم الجامعي ، وزيادة كفاءة التدريس والتعلم، وإنماء الفكر المنظومي الشامل عند التفكير في حل أي مشكلة. والارتقاء بمستوى التعليم في المستويات العليا مثل التطبيق، التحليل، التركيب، وصولاً للإبداع" (علي، 2009، ص.51). فتجويد التعليم الجامعي ليس مفتاحاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط، ولكنه عامل محدد ومؤشر على مدى قدرة النظام التعليمي في تخريج أجيال قادرة على قيادة المجتمع "وترتكز المعايير الأساسية لتقييم الجودة النوعية في الأداء الجامعي على الرسالة والأهداف العامة، وهيكلية البرنامج ومضمونه، والبيئة التربوية التعلّمية / التعليمية ، ونوعية الطلبة المقبولين ، ونظام الدراسة، ونسب النجاح، ونوعية الخريجين ، ونجاعة نظام الدراسة، ونوعية هيئة التدريس، والمرافق التعليمية / التعليمية، والتواصل الخارجي والتبادل المعرفي، والتقييم الداخلي للنوعية" (الأغا وآخر، 2010، ص.8). وعلى الحكومة أن تجعل من هذا التوجه المتكامل لتطوير التعليم بداية "سياسات شاملة متكاملة نحو رفع الجودة في كافة الخدمات التي تقدم للمواطن وسيطلب ذلك من كل جهة - إنتاجية أم خدمية - أن تحدد معايير الجودة التي يجب الوصول إليها ومؤشرات التقييم التي ينبغي إتباعها، وأن تخضع جميعها لتقييم الأداء والاعتماد من جهات محايدة، مما سيزيد من قدرتنا التنافسية ويعزز من استجابتنا لتطلعات مواطنينا" (جابر، مهدي، 2011، ص.14). ويؤكد جوران " أن تحقيق الجودة في التعليم العالي هو منهج وعملية إدارية تهدف إلى تحقيق كفاية التعليم العالي وخلق وتهيئة الجو الأكاديمي المناسب للطلبة للحصول على الشهادة الجامعية، ويضيف أن ذلك لا يعني التركيز فقط على قياس مدى ما يتم تحقيقه من أهداف بل ينبغي أن يشمل تقييم للإنجازات التي تم تحقيقها في مستويات التعليم العالي. " (صبري، 2009، ص.152).

إن توجيه منظومة التعليم العالي بسياساتها ومناهجها والعمليات المرافقة لها لتطبيق الجودة الشاملة يتطلب ذلك " الحفاظ على استمرارية مؤسسات التعليم العالي وتطورها وقدرتها على مواكبة التحديات العالمية والإقليمية والداخلية ، وأن تقوم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة لضمان إدخال كل مكون وكل فرد في المؤسسة في منظومة التحسين المستمر للجودة ، والتركيز على تلافي حدوث أخطاء لضمان جودة المنتج (الطلاب) والارتقاء به بشكل مستمر " (عبد الحميد، 2011، ص.5). إن تطوير برامج التعليم العالي بالتوجه نحو الجودة" بأنواعه ( العقل، القيادة، الموارد البشرية، التصميم المؤسسي، المعلومات، و النتائج) وبمصادرها الذاتية (الإبداع، الخيال، الذاكرة والتعلم، والموضوعية، الابتكارات، براءات الاختراع، أصالة الفكر، المعايير والبرمجيات ) تؤلف قوة هائلة تؤثر في تغيير مسارات وتوجهات الجامعة الإستراتيجية، إذ صار الاعتراف بالسمعة والمكانة الأكاديمية لأية جامعة في بيئة عولمة التعليم العالي متوقف على درجة التزامها وتطبيقها لمعايير الجودة الشاملة" (صالح، 2011، ص.214). إن التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي الموجود يثبت أن "هناك علاقة وثيقة بين التخطيط

الاستراتيجي والجودة، وهذه العلاقة نابعة من كون معايير الجودة تعتبر أهداف التخطيط ومنطلقاته، كما أن بنود الجودة تشمل وجود التخطيط. " (السيل وآخرون، 2011، ص78).

إنّ تبنى استراتيجيات تضمن جودة العملية التعليمية وتحقق تعزيز الانتماء الوطني " تتمثل في رؤية المؤسسة التربوية لما تريد أن تحقّقه من أهداف عبر التخطيط طويل المدى بواسطة رسم وتنفيذ خطط الجودة، والتي تؤدي مرحليا إلى تحقيق هذه الرؤية وهي كذلك ثقافة تربوية تتحدد عن طريق زيادة رضا المستفيد من خلال التحسينات المستمرة في إطار من المشاركة الواسعة للطلبة والعاملين" (الحجار، 2003، ص 217). فإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي تعني قدرتها على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل، والمجتمع " ويتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوي المطلوب، وتركز المفاهيم الحديثة للجودة في التعليم على عملية التعلم نفسها وعلى مدى استفادة الطالب منها " (العايشي، كريم، 2013، ص237). إن الحاجة لنظام متطور للجودة الشاملة، يحدد آليات تحليل العمليات وأسس تحديد المواصفات والشروط لذلك، وأخيرا فإن أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي ، يتطلب أن تقوم كل مؤسسة بصياغة سياسة عامة لها تركز على عدة موجهات أساسية من أهمها "التأكيد على وحدة المعرفة الإنسانية وتكاملها والإفادة منها بما لا يتعارض مع الهوية الوطنية، التوافق مع المتغيرات العالمية والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية والبحثية العالمية، التأكيد على التكامل بين مخرجات المؤسسة ومتطلبات التنمية الشاملة ، والحفاظ على الهوية القومية وبين متطلبات العالمية في صياغة النظم والبرامج التعليمية الارتفاع بمستوى أعداد الخريجين وتأهيلهم وتدريبهم بما يمكنهم من استيعاب التطورات التقنية المستقبلية والارتفاع بمستوى الكفاءة" (جامعة الباحة، 1429، ص25).

إن العمل على تبنى برامج وآليات الاعتماد الأكاديمي في الجمهورية العربية السورية، وتفعيلها في أنظمة الجودة في الجامعات والمعاهد العليا، و تركيز إدارتها على قياس وتقييم الأداء وهو أحد أهداف إجراءات التطوير ومواكبة التغيرات العالمية لمتطلبات الجودة للتطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية التي تُعد إحدى الآليات التنفيذية للعملية التطويرية التحديثية في التعليم العالي في سورية.

### 3- اعتماد اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي:

تعد الجمهورية العربية السورية من بين الدول التي أعادت النظر في نظامها التعليمي وبنيتها وعقلية الاستثمار به وخاصة في مرحلة التعليم العالي بناء على الاتجاهات التربوية العالمية الحديثة ومواكبتها. إن "تأكيد السيد الرئيس بشار الأسد على متابعة نهج التصحيح الجيد وحرصه على تعميقه وترسيخه في حياتنا بروح التحديث و التطوير لتتعالى صروح الانجازات في كل مكان من أرجاء سورية و تتعمق الوحدة الوطنية وتترسخ وتتوسع المشاركة الشعبية ويتنامى النهوض الاجتماعي والاقتصادي ويتعاضم الرخاء والازدهار ويتكسر الأمن والاستقرار" (قداح، 2001، ص10). لذلك فقد سمحت الحكومة السورية بالاستثمار في التعليم الجامعي وإنشاء جامعات كاستجابة حتمية للمتغيرات المجتمعية والعالمية والمحلية وضمن الإصلاحات التي تسعى الحكومة لتحقيقها في هذا القطاع الحيوي والمهم ومن

خلال توجيهات القائد فقد "تم استحداث أنماط التعليم العالي كالتعليم المفتوح، والجامعة الافتراضية ، والتعليم الموازي، وافتتحت جامعات خاصة في سورية بمشاركة جامعات عالمية مرموقة ، مع العمل على ربط الجامعة بالتنمية والمجتمع"(رئاسة مجلس الوزراء،2005،ص16) وقد شكلت أنماط التعليم العالي حجر الزاوية في خطة تنمية الموارد البشرية والإصلاح الإداري من أجل عدة أسباب منها تعدد مصادر التمويل الحكومي، واتساع قاعدة التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتحقيق شعار التعليم مدى الحياة ، ومنع الاغتراب، واستثمار الأموال والموارد البشرية في الوطن ويتحقق ذلك كما يلي:

- 1- نظام التعليم المفتوح.
  - 2- نظام التعليم الموازي.
  - 3- قبول أبناء السوريين المغتربين.
  - 4- الجامعات الخاصة، ومنها الجامعة الافتراضية.
  - 5- مصادر ذاتية للجامعة ناتجة عن العمل المهني وبعض الاستثمارات لديها"(العمار،2005، ص72).
- "فعالية الإدارة الجامعية في تحقيق التمويل الذاتي من خلال؛ التخطيط والدراسة عن مصادر بديلة لتمويل الجامعات ، واستخدام الموارد المتاحة للجامعة ، والرقابة على الموارد المتاحة للجامعة"(صلاح الدين،2005، ص3) ويبين الجدول (3-1) توزع الطلاب الملتحقين على مؤسسات التعليم العالي في القطر وتشمل مؤسسات التعليم العالي المنتشرة حالياً في القطر في كل من الجامعات والمعاهد العلنا الحكومية والجامعات الخاصة والأكاديميات والمعاهد التقانية المتوسطة، سواءً التابعة منها للجامعات أو التابعة للوزارات، وكذلك الأنماط الأخرى للتعليم كالتعليم الافتراضي والمفتوح في التعليم العالي على هذه المؤسسات للعام 2009:

الجدول (1-1) توزع الملتحقين في التعليم العالي على المؤسسات: 2009

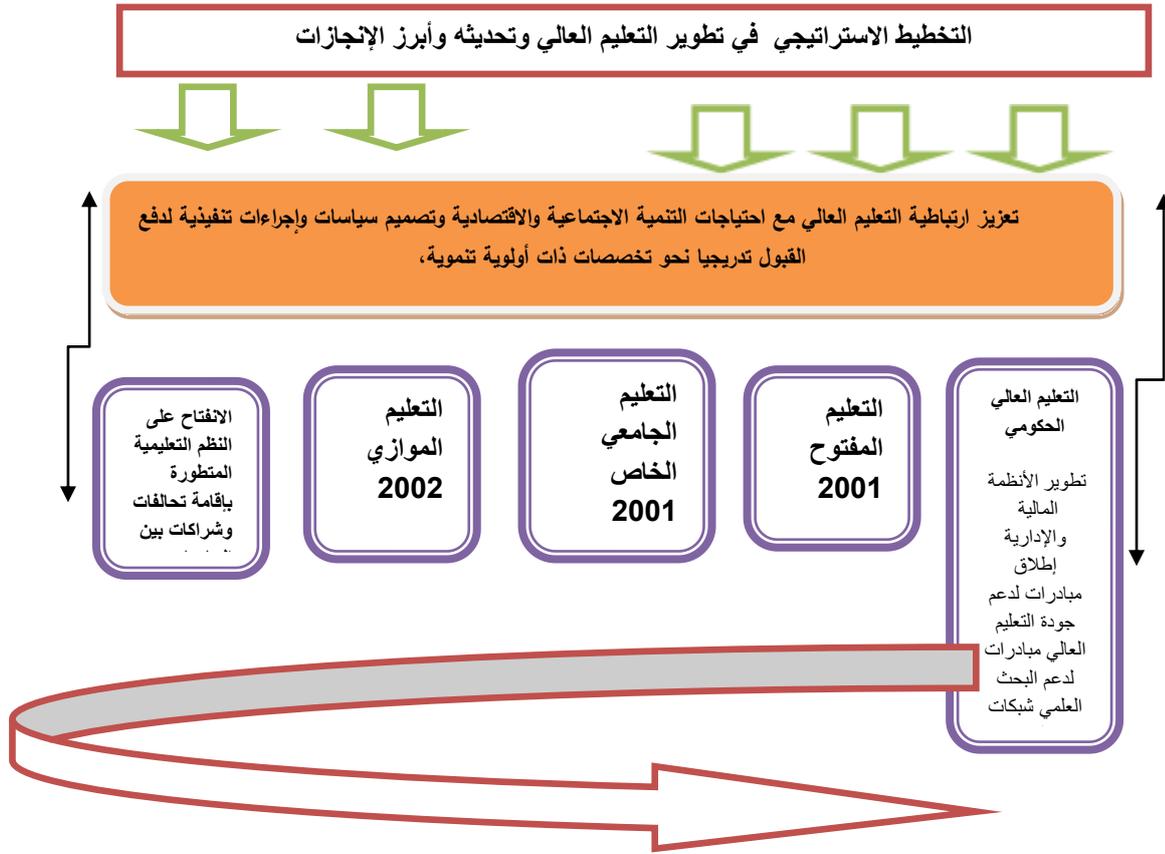
النوع النسبي %	إجمالي الطلاب الملتحقين	نوع التعليم العالي
54	318781	الجامعات الحكومية (تعلم تقليدي)
25.4	150345	الجامعات الحكومية (تعلم مفتوح)
0.6	3497	الجامعات الحكومية (تعلم افتراضي)
0.2	1248	المعاهد العلنا الحكومية (هبا - الفنون المسرحية- المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا)
6.8	40179	المعاهد التقانية (المتوسطة) (التابعة للجامعات الحكومية)
9.4	55846	المعاهد التقانية (المتوسطة) (التابعة للوزارات الأخرى)
3.6	21501	الجامعات الخاصة والأكاديميات
100	591251	إجمالي الملتحقين

(المصدر: الخطة الخمسية الحادية عشرة)

#### 4- التجديد في أنماط التعليم وبنيته:

إن تعزيز أنواع وأنماط التعليم العالي وتطبيقها في المجتمع السوري ونشرها من خلال عمل الحكومة السورية على وضع التوجهات السياسية وتنفيذها في إستراتيجية التعليم وبخاصة بعد صدور

العديد من المراسيم التشريعية التي تحقق رسالة التعليم العالي ومنظومته للإسهام في تنمية الكوادر، وتوليد فرص العمل والإسهام في التنمية الشاملة المستدامة. إذ بلغ "معدل الالتحاق بالتعليم العالي للمقبولين (العام والخاص والمفتوح) / (الشريحة العمرية عام القبول) للعام 2010 هو 28.8 %" (الخطة الخمسية العاشرة، 2010، ص4). إذ إن أنماط التعليم تعد أحد التجديدات التربوية والتي يمكن من خلالها مواجهة الأعداد المتزايدة على التعليم الجامعي للطلاب، وللحد من توجه الطلاب السوريين إلى الجامعات العربية والأجنبية وما ينجم عن ذلك من أعباء يتكبدها الاقتصاد الوطني، وكذلك بهدف تحقيق موارد ذاتية تعزز القدرة المالية وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي في الجامعات السورية.



الشكل (1-3) مراحل الإصلاحات المؤسسية لتطوير التكامل بين منظومة التعليم العالي والتنمية المجتمعية

المصدر: من إعداد الباحثة

## أ- التعليم الموازي:

لقد أصدر قرار مجلس التعليم العالي رقم 115 تاريخ 2002/8/7 الخاص بالتعليم الموازي "المتضمن الموافقة على قبول نسبة من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة السورية في التعليم الموازي في الجامعات السورية بدءاً من العام الدراسي 2002/ 2003 حددت النسبة حينها % 15 وقد تم رفعها إلى %20 كحد أقصى من عدد الطلاب المقرر قبولهم في كل كلية أو قسم أو فرع بموجب المفاضلة العامة" (سلوم، 2009، ص2) وعززت الحكومة في برنامجها التطويري على "زيادة نسبة المقبولين في التعليم الموازي من 10% إلى 15%" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص68). وتأكيداً لذلك فقد وضعت الأهداف الإستراتيجية والسياسات والأنشطة في الربع الأول لعام 2011 "بالموافقة على زيادة نسبة التعليم الموازي في المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الحكومية السورية بإذ أنه تصبح 30% بدلاً من 20%، بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم/357/ تاريخ 2011/8/10" (وزارة التعليم العالي، 2011، ص2).

## ب- التعليم المفتوح:

أصدر السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد المرسوم رقم /383/ تاريخ 2001/7/29 الخاص بنظام التعليم المفتوح المتضمن جواز قبول عدد من حملة الشهادة الثانوية أو شهادة معادلة لها في نظام التعليم المفتوح ولأهداف عديدة. وبناء على توجهات الحزب القائد في السياسة التعليمية في سورية وتنفيذ منهجية التطوير والنظرة المستقبلية للتعليم لتحسين نوعيته وإعداد اطر قيادية مؤهلة ومدربة والاستفادة من الخبرات وتجارب الدول الكبرى لتحقيق الخدمة لأكبر عدد من طلاب خريجي المرحلة الثانوية، وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، ودعمها بالقوانين والتشريعات اللازمة لتثبيته. ووفقاً لذلك كان لا بد من فتح آفاق جديدة للتعليم العالي في سورية وتطويره "ومن هنا بدأت الجامعات السورية وقطاع التعليم العالي في سورية تعتمد على أكثر من نظام تعليمي من أجل تعدد مصادر التمويل لهذا القطاع، فظهرت الأنظمة الخاصة، إضافة إلى التمويل الحكومي ومنها التعليم المفتوح، والجامعة الافتراضية، والجامعات الخاصة". (العمار، 2005، ص 2). كي يتناسب مع التقدم العلمي السريع والتراكم المعرفي الكبير الذي نعيشه هذه الأيام، لهذا "يعتبر الأخذ بهذا التنوع من التعلم مواكب للعصر ومسار لظروف الحياة التي نعيشها اليوم" (عفيفي، 2005، ص2). لذلك فإن تلك التغيرات توجه لتكون صالحة للحاضر والمستقبل باعتبار أن "نظام التعليم الجامعي المفتوح يعد من أبرز مظاهر التطور والتجديد التربوي الذي بدأت ملامحه تتبلور في العديد من الدول المتقدمة والنامية خلال العقود الثلاثة الماضية ، كأحد البدائل والصيغ الفعالة القادرة على توفير المزيد من الفرص التعليمية لقطاعات كبيرة لم يحالفها الحظ لسبب أو لآخر من الانتفاع من هذه الفرص من خلال مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية" (نوفل، 2003، ص 298). ووفقاً لكوران فإن "استراتيجيات التعلم الإلكتروني التي اعتمدها الجامعات ذات أهداف ثلاثة مشتركة توسيع نطاق الوصول إلى الفرص التعليمية ؛ وتحسين نوعية التعلم؛ وخفض تكلفة التعليم العالي" ( Szucs,2009,p1). إن الجامعات المفتوحة تتطور " باستمرار من خلال دمج النهج الجديدة التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع زيادة الأداء والتوافر والقدرة على تحمل التكاليف من

الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والطريقة التي تعمل بها قد تغير إلى حد كبير من خلال دمج عناصر التعلم الإلكتروني" (Игорь Николаевич, 2012, p1) لذلك فإنّ المراسيم التشريعية المنضمة إحداث كليات جديدة في التعليم العالي العام وربطه بالمفوضية الأوروبية، والتعليم الموازي والمفتوح، والجامعات الافتراضية والخاصة ، بقرار من وزارة التعليم العالي السورية التي تهدف إلى توفير الفرص التعليمية الجامعية وتعليم مستوى عالمي للطلاب في سورية. "واستجابة لهذه يقوم هذا النمط من التعليم الجامعي على فلسفة مرنة تعتمد مبدأ أن الإنسان يتعلم مدى الحياة، مما يتطلب توفير أشكال عديدة من وسائل التعليم التي تتناسب مع عمر هذا الإنسان الفرد ووضعه الاجتماعي ومهنته وموقع عمله ومكان سكنه وحتى ظروفه النفسية والاقتصادية ، كما أن إعداد وإدارة الموارد البشرية في جميع مجالات الحياة تتطلب سعي الدول للتوجه نحو التعليم الجامعي المفتوح الذي أخذ ينتشر ويتسع في دول عديدة" (دويكات، 2008، ص4) وقد عملت الحكومة السورية على "تصويب التعليم المفتوح من النواحي التعليمية والإدارية والتوسع فيه" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص68). وفي إطار تطوير التعليم المفتوح تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تنظمه من ناحية "الإدارة والأهداف وقواعد القبول والتسجيل والانتقال ونظام الامتحانات وقبول عدد من الخريجين في بعض درجات دبلوم وماجستير التأهيل والتخصص وإخضاع تأليف الكتب في التعليم المفتوح إلى قواعد تأليف الكتب الجامعية في الجامعات، وتقييم البرامج والاختصاصات المفتوحة، وافتتاح برنامج لتأهيل (60) ألف مدرس من مدرسي وزارة التربية، وافتتاح اختصاصات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل :التسويق والتجارة الالكترونية. ودراسات دولية ودبلوماسية - التأمين والمصارف - الإدارة والمحاسبة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بركات، 2007، ص9، 10). وتقدم الجامعة المفتوحة "خدمات مختلفة للطلاب مثل: المواد المطبوعة والتي تعتبر الوسيطة السائدة في التعليم المفتوح، ومواد سمعية وبصرية، وتسهيلات حاسوبية ذات اتصال أحادي الاتجاه" (شرف، 2006، ص39). إن مواكبة مسيرة التطوير التعليمي المفتوح كتوسيع لقاعدة التعليم العالي قد "أحدث تغييراً مهماً في فكرة التعليم التي تحولت من طريقة يقوم فيها المعلم بتلقين الدارس المحاضرات و الشروحات إلى طريقة يكون فيها للدارس الدور الأساسي معتمداً على جهده الخاص و قدرته الذاتية بينما يكون دور المعلم هو دور المشرف والمرشد مع مساعدة الدارس على تحفيز قدراته الخاصة" (خزام، 2003، ص 333) لقد حققت هذه التجربة:

- 1- إعادة تأهيل عدد من أصحاب الشهادات الثانوية أو المتوسطة أو الجامعية سواء باختصاصات جديدة أو بتجديد و متابعة الدراسة العالية.
- 2- كما حققت حياة علمية في المجتمع السوري بدلاً من بعض الخمول والكسل والتردد والدراسة عن جامعات خارج القطر للدراسة.
- 3- أوجدت فرص عمل جديدة لكثير من الأساتذة الجامعيين والاختصاصيين في شؤون العمل والإدارة الجامعية" (حلواني، 2003، 396). ويعد هذا نوع من التخطيط التي تسعى لتحقيقه الحكومة.

## ج- التعليم الجامعي الافتراضي:

انطلاقاً من نظرية التطوير والتحديث في التعليم العالي بمفاهيمه وآلياته لتتناسب مع متطلبات الاقتصاد القومي والسياسة التربوية افتتح السيد الرئيس بشار الأسد الجامعة الواقعية الافتراضية السورية رسمياً في 2002/9/2 كمؤسسة أكاديمية، تهدف إلى تأمين أرفع مستويات التعليم الجامعي للطلاب السوريين والعرب من مكان إقامتهم بواسطة الانترنت "وهي الجامعة (SVU) المعتمدة أو التي تخضع لإشراف حكومي كوزارة التعليم أو التعليم العالي، و التي تنقل جميع أو الجزء الأكبر من مقرراتها وبرامجها الدراسية بواسطة الإنترنت وتطبيقاتها على الشبكة العنكبوتية" (الصالح، 2007، ص 11). وباعتبار أن التعليم العالي قطاع استثماري وطني فإن الدراسات الإستراتيجية المتعددة التي انتهجتها الدول وجدت أن التعليم الافتراضي "يسهم في زيادة الدخل القومي، وتحقيق وفورات مالية حكومية عن طريق تخفيض الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة للجامعات والمعاهد العليا، و يخفض كثيرا من المصاريف وتكاليف التدريب التربوي، ويسهم في تنشيط الصناعات الإلكترونية ومواد التعليم الإلكترونية ومجالات الاستثمار التربوية الأخرى، ويوسع مجال الاستثمار التربوي غير الحكومي في مجال التعليم عن بعد" (شرف، 2006، ص 44، 45). وتتمثل رسالة التعليم الافتراضي في تقديم "مستوى عالمي لسوريا والطلاب العرب في منازلهم، عن طريق ابتكار بيئة تعليمية الكترونية مباشرة، تتضمن : درجات جامعية عبر الاتصال الإلكتروني المباشر (عن طريق الأقمار الصناعية والكمبيوتر والانترنت وشبكات المعلومات والاتصالات) من جامعات أمريكية وأوروبية ودولية معتمدة، ودرجات جامعية مجهزة ومعدة بواسطة نفسها" (البوهي، 2010، ص 19). ويجمع معظم المهتمين في تكنولوجيا المعلومات أن التعليم الافتراضي "يعني أساساً التعليم الإلكتروني المباشر عبر الانترنت و الأقراص الليزرية، من خلال استخدام التقنيات التي يوفرها الحاسب عن طريق بنيته القاسية و اللينة و ذلك لتوصيل المعرفة العلمية والتكنولوجية" (الشوا، 2003، ص 13). كما أعلنت وزارة التعليم العالي في سورية عن إطلاقها لدبلوم التأهيل التربوي الافتراضي بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم 6 تاريخ 2002/5/8 إذ "تتاط بالجامعة الافتراضية مسؤولية إدارة المواد الدراسية وتقديم مختلف أنواع المساندة في إنتاج المواد الدراسية المحوسبة، وكذلك تأمين المخدمات الضرورية لضمان الاتصال مع الأنترنت، إلى جانب إنشاء الجامعة الافتراضية، لا بد من وجود تسهيلات داعمة و كادر تدريسي والتي ربما تستغرق عملية بناء الكيانات اللينة للمواد الدراسية وقتاً طويلاً و جهداً كبيراً" (دياب، 2003، ص 32). وتعتبر الجامعة السورية الافتراضية الجامعة الوحيدة في المنطقة العربية التي تتلقى دعماً حكومياً يتمثل في سورية وتم الاعتراف بمساقاتها الدراسية من قبل وزارة التعليم العالي السورية، وكذلك العديد من الجامعات العالمية التي ترتبط معها الجامعة الافتراضية السورية بشراكات تعاون أكاديمي لتقديم خدمات التعليم عن بعد. "وفي تقريره لشهر سبتمبر 2004م، صنف مرصد التعليم العالي بلا حدود (OBHE, 2004) الجامعات الافتراضية في أربع فئات هي: الجامعات الهادفة إلى تصدير التعليم الجامعي، مثل جامعة المملكة المتحدة الإلكترونية، والجامعات الهادفة إلى توفير التعليم لمن حرّموا منه، مثل الجامعة التونسية الافتراضية، والجامعات الهادفة للبحث والتطوير في مجال المحتوى الرقمي والبرامج مثل الجامعتين الهولندية الرقمية

والفنلندية الافتراضية، وأخيراً، الجامعات الهادفة إلى تنمية قطاع الاقتصاد، من خلال التركيز على تخصصات تقنية المعلومات وإدارة الأعمال عن طريق التعاون والشراكة مع مزودي برامج التعليم العالي من خارج الدولة مثل الجامعتين السورية والباكستانية الافتراضيتين." (نقلاً عن الصالح، 15، 16، 2007). إذ أنه قامت الجامعة الافتراضية السورية بالتعاقد مع 400 جامعة عالمية في أمريكا وأوروبا تمنح شهادات في حوالي 300 اختصاص سواء في البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه. وتوفر للطلاب مكتبة الكترونية تضم حوالي 200 مليون. فلذلك أصبح التعليم الافتراضي محوراً للاهتمام العالمي باعتباره أحد المنافذ لحل مشاكل المهن المتجددة والتخصصات المعقدة والتدريب المستمر لإعادة التأهيل" (وزارة التعليم العالي، 2009، ص 3). ويرى عديد من الباحثين ومنهم جودارد ولورن فورد أن الجامعة الافتراضية "تعد رؤية جديدة لإتاحة التعليم العالي للكثيرين بالاعتماد على قواعد المعلومات بالشبكة العنكبوتية (الانترنت) والتي غيرت من الصورة التقليدية للتعليم العالي التي كانت تقرض على راغبي الدراسة به قيوداً منها الانتظام في الحضور والمصروفات الباهظة كما أنها تفرض على مؤسساته نفقات باهظة لتجهيزاته ومبانيه وإدارته" (البوهي، 2010، ص 9). وتلاحظ ( كريستينا ، 2004). وجونسون ( 2005 ) أربعة عوامل للتغيير في التعليم العالي من خلال "استخدام التعليم الافتراضي القائم على الإنترنت ومنها التغيرات الاقتصادية المترافقة مع انخفاض في الميزانيات والموارد المالية، والاتجاهات المجتمعية، والرغبة المتزايدة لزيادة فرص التعلم ، واتجاهات التوظيف والطلب عليه، والتدريب على أجهزة الكمبيوتر، وجميع هذه المتغيرات توفرها الجامعات الافتراضية بخلق إمكانيات جديدة للتواصل و خلق معرفة جديدة" (Abdoli Sejzi, Aris, Yahya, 2012, p565) إذ تسعى مؤسسات التعليم الجامعي "إلى إدارة ممارسات التعليم الإلكتروني بما يتناسب مع معايير الجودة للتعليم بصفة عامة والتعليم الإلكتروني بصفة خاصة، وتعمل على وضع معايير تمكنها من مراعاة جودة التعليم الإلكتروني في المؤسسة بما يتناسب مع الأسس المتعارف عليها للتعليم الجامعي، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات ومتطلبات هذا النمط غير التقليدي" (الحامد، 2010، ص 22). فقد شهد التعليم العالي في سورية قفزة نوعية بإحداث مؤسسات تعليمية خاصة. "كالتوجه نحو الجامعة الافتراضية الذي يعد نهضة و نقلة نوعية للتعليم الجامعي العربي في الألفية الثالثة، وقد أكدت الدراسات أن الجامعة الافتراضية بديل لحل مشكلات التعليم التقليدي" (العربي، 2011، ص 12).

#### د - التعليم الجامعي الخاص:

يعد التعليم الجامعي الخاص في سورية رافداً لمنظومة التعليم العالي فقد أجاز المرسوم التشريعي رقم 36 عام 2001 إحداث مؤسسات خاصة أو مشتركة في سورية "تسهم مع الجامعات والمعاهد الحكومية في تقديم التعليم النوعي والتميز في رفع مستوى التعليم العالي والدراسة العلمي وزيادة فرص التعليم الجامعي وتلبية حاجات التنمية الحالية والمستقبلية" (سلوم، 2009، ص 2). وتحقيقاً لمتطلبات الخطط التنموية للدولة وتعزيزاً للمشاركة المجتمعية في التعليم وتوسيعاً لفرص القبول الجامعي وتثويحه وضمن سياسة تلبية تزايد الطلب على التعليم العالي حددت الوزارة "المناطق الجغرافية ذات الأولوية في الترخيص لإحداث جامعات خاصة، من خلال التركيز على المناطق غير المخدّمة تعليمياً وخاصة

الريفية منها، ومراعاة البعد عن مراكز الجامعات الحكومية، والمؤسسات التعليمية فيما بينها، مع تجنب المواقع المقترحة ضمن الأراضي الزراعية أو ضمن الأنظمة البيئية الطبيعية، وحاليًا يبلغ عدد الجامعات المفتحة /9/ جامعات، بالإضافة إلى جامعتين محدثتين وغير مفتحتين، وهناك / 10 / طلبات إحداث جامعة مستكملة الأوراق وقيد الدراسة في مجلس التعليم العالي" (بركات، 2007، ص 6). ولعل تفسير الاتجاه نحو التعليم الخاص يعود لرؤى فرقاء ثلاثة فالفريق الأول يطرح التعليم الجامعي الخاص بأنه خارج الحرم الجامعي لعدم الاعتراف بها وطنياً أي أنه يتأرجح بين فكرة الرفض والتبني للتعليم الجامعي الخاص بسبب احتكار الحكومة للتعليم الجامعي من جهة والنظرة الدونية للتعليم الخاص من جهة أخرى ويقول حسان والعجمي في ذلك: "لم تكن هذه المؤسسات التعليمية معتبرة جزءاً من نظم التعليم الجامعي الوطني، و لم تكن شهادتها معترفاً بها كمكافئ للشهادة التي تمنحها تلك المؤسسات التعليمية للجامعات الوطنية" (حسان والعجمي، 2008، ص 8).

أما الفريق الثاني فيجد أن الجامعات الخاصة تعد نمطاً من أنماط التعليم الجامعي الحكومي وداعمة له ومكملة لمنظومته، كما أنها تحقق الأهداف المشتركة لاستثمار الموارد البشرية من خريجي التعليم الثانوي، وتستكمل الاختصاصات غير الموجودة في التعليم الحكومي، فوجود الجامعات الخاصة على أرض الوطن ذات اتجاهين أساسيين فهي تحد من هجرة الكوادر البشرية، وتستثمر الأموال داخل الوطن الأم وتحققهما في أن معاً. وهذا ما يؤكد أن وجود الجامعات الخاصة يزيد من " فرص الاستيعاب والحصول على الشهادات، باعتراف دولي، و التقليل من سفر الطلاب إلى الخارج، وما يرتبط بذلك من تكلفة وعناء ونزيف للاقتصاد من العملات الصعبة، وضياع وفساد وكذلك استيراد الألقاب العلمية، وذلك كله دون رقيب أو حسيب أو نقيب" (سعيد، 2003، ص 323). و بما أن الدولة تشرف على التعليم الجامعي الخاص وتضعه تحت رعايتها، وتنفذ عملية ربط التعليم الجامعي بخدمة المجتمع، ومشاركة كل من رجال الأعمال، والمؤسسات الخاصة للدعم التتموي بكل أنساقه كما أن جميع أنواع التعليم تحافظ على الهوية الوطنية.

أما الفريق الثالث فينظر بنظرة توفيقية بين الفريقين من ناحية شعار الاستثمار في التعليم ذي الرأسين (البشري والمالي)، ومجابهة التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الحكومي (الأعداد المتدفقة من خريجي التعليم الثانوي، والجزء الكبير الذين هم خارج أسواره وهذا ما "ورد في تقرير منظمة اليونسكو لعام 1995 عن التغير و التطوير في المجال التعليم العالي في انخفاض القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي تمثل حجر زاوية في تحديات التعليم العالي وأزماته والتي تقف عائقاً أمام تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية، فبالرغم من تزايد أعداد الطلبة فإن الدعم الذي ينال التعليم العالي يتناقص، فالهوة بين الدول المتقدمة و النامية في تزايد مخيف" (حسان، العجمي، 2008، ص 69، 68). وهذا ما استدعى من الدولة السورية العمل ضمن إطار التطوير والتحديث، ووضع موضع المسؤولية المجتمعية لكل من القاعدة إلى القمة " لما يتوقع لهذا النمط من التعليم العالي، من فوائد علمية، وتقانية وتعليمية وسياسية، تتمثل في تحقيق الأهداف والغايات المتعددة منها تحسين مستوى العمالة السورية المتعلمة، وزيادة القدرة على استيعاب التقانات الحديثة، والتطوير الكيفي للتعليم، وزيادة كفاءة أعضاء

الهيئة التدريسية الوطنية، والانفتاح على مراكز التعليم المتطور في العالم، وتمتين علاقات التعاون ، وإيجاد فرص مناسبة لتفعيل التواصل مع العقول، والمؤسسات العربية المهاجرة، والاستفادة من خبراتها، وتشجيع عودتها إلى وطنها" (سعيد، 2003، ص 324). وفي إطار تعزيز مساهمة الجامعات الخاصة في زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي. "فقد بلغت أعداد طلاب الجامعات الخاصة لعام 2010-2011: المستجدين 7200 طالب ، الإجمالي 29525 طالباً. وتخصيص نسبة قدرها (1%) من منح الجامعات الخاصة المقدمة لوزارة التعليم العالي سنوياً لصالح ذوي الإعاقة في جميع الكليات والاختصاصات بموجب قرار مجلس التعليم العالي /133/ تاريخ 2011 /1/30 "الخطة الخمسية الحادية عشر 2013، ص8). وتبين الخريطة في الشكل (1-4) الاستشراف المستقبلي للتعليم الجامعي الخاص والتخطيط لنشره في كافة المحافظات:



الشكل (1-4) خريطة منظومة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية  
(المصدر وزارة التعليم العالي)

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس التعليم كان قد "رسم بموجب قراره رقم /221/ تاريخ 2007/6/3 رؤية توسعية للجامعات الخاصة حدد فيها ما سمي بالمناطق التنموية التعليمية للترخيص شملت ثماني محافظات هي: اللاذقية وحمص وحماه والقنيطرة والسويداء ودير الزور والرقة والحسكة، وتم تحديد المناطق المستهدفة في كل محافظة" (استشراف الخطة الخمسية الحادية عشر 2013، ص8).

##### 5- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة بإقامة تحالفات وشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

تعد الجمهورية العربية السورية من الدول السبّاقة التي انفتحت على النظم التعليمية المتطورة باتجاهها نحو إقامة تحالفات وشراكات بين الجامعات، والمؤسسات الإنتاجية لتحقيق عملية الإخصاب الثقافي بالمجتمع السوري لرفده بالكفاءات المدربة وبالاختصاصات الجديدة. وفي ضوء ذلك عملت وزارة

التعليم العالي ضمن توجيه القيادة إلى تعزيز التعاون العربي والدولي إلى تأمين فرص قبول الطلاب السوريين الراغبين في الدراسة خارج القطر في إطار الاتفاقيات التي وقعت مع مختلف الدول ومنها "اتفاق مع هيئة الداد الألمانية للتبادل الأكاديمي لتأهيل معيدي الجامعات السورية وموفدي البعثات العلمية في الجامعات الألمانية والعقد الأساسي لإدارة مشروع بناء القدرات في التعليم العالي في سورية بين الوزارة والمجلس الثقافي البريطاني لتأهيل المعيدين وموفدي البعثات العلمية وبرامج تنفيذية لاتفاقيات التعاون الثقافي مع عدد من البلدان العربية والأجنبية ومذكرة التفاهم لتطوير قطاع التعليم العالي مع الاتحاد الأوروبي والتعاون مع الهند في مجال التقانات الحيوية تقانات المعلومات والاتصالات والحاضنات والحدايق التكنولوجية ومذكرة تفاهم بين وزارتي الصحة والتعليم في سورية وشبكة الاغا خان للتنمية جامعة الأغا خان لدعم قطاع التمريض في سورية" (وزارة التعليم العالي، 2009، ص9).

وهذا ما يؤكد أن " الترابط المتزايد بين البلدان والمناطق خلال السنوات الـ 50 الماضية أكد بأن العالم يحتاج كوادر تعمل عبر الحدود الوطنية، والظروف الخارجية الاقتصادية والقانونية واللغوية والسياسية ، والاجتماعية في استجابة للجامعات في جميع أنحاء العالم وقد تم تحديد المواقع بنشاط للعمل في بيئة عالمية تنافسية بشكل متزايد من خلال دمج عمليات التدويل في جميع جوانب العمليات" (J. Bradmore, 2007, p 86). وفي سورية تربط شبكة التعليم العالي الشبكات الجامعية والمعاهد ومراكز الأبحاث مع بعضها البعض ومع الانترنت". (اليونسكو، 2009، ص23). إن تطوير التعليم هو "عملية طويلة الأجل تتطلب تركيزاً بالأهداف والمثابرة في تنفيذها، والتطبيق من المعرفة المكتسبة من تجارب الآخرين . لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة ، بإصلاح ودمج ناجح للممارسات ولتحسين قدراتها وأساليب إدارة الأعمال ، وقد جربت العديد من الدول العربية مع أنواع مختلفة وأنماط من المؤسسات التعليمية. التي يجب مراجعة هذه الخبرات المشتركة بطريقة مفتوحة و توظيفها في الظروف المحلية ، لتعلم كيفية تنفيذ الإصلاحات بطريقة فعالة من إذ أنه التركيز على مواضيع التعليم و المسارات، والأخذ بالتجربة من الغرب بعين الاعتبار" (E I - Ba z 2009, p46). فقد نصت الخطة الخمسية العاشرة للتعليم العالي (2006- 2010) على مجموعة من المشاريع. كان أكبرها مشروع تطوير منظومة التعليم العالي فقد "تم توقيع اتفاقية تمويل المشروع مع المفوضية الأوروبية في سورية في شهر حزيران من عام 2007 لبرنامج مدته أربع سنوات وبميزانية قدرها عشرة ملايين يورو. سوف تتمكن وزارة التعليم العالي من خلال المساندة التي سيقدمها هذا المشروع من وضع إطار لخلق الظروف المناسبة لتحسين الجودة والكفاءة لقطاع التعليم العالي في سورية، وهذا بدوره سوف يساهم في تأسيس مصدر قوى بشرية واجتماعية لضمان النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي" (اليونسكو، 2009، ص32، 33). وترجم برنامج تمبوس لتطوير التعليم العالي في سورية عام 2003 ونفذ عملياً في سورية" 39 مشروعاً، تم إنهاء 30 مشروعاً منها، وبقيت 9 مشاريع قيد الإنجاز، كما أنه هناك تطلع إلى المزيد من المشاريع في المرحلة الرابعة من برنامج تمبوس في سورية، وذلك ضمن ثلاث اتجاهات أساسية تطوير المناهج على مستوى الكليات والإدارة الجامعية علاقة الجامعة مع المجتمع، ومن ضمنها تطوير هذه العلاقة بين خريجي الجامعة وما تتطلبه سوق العمل، فمعظم المشاريع التي يتم التقدم إليها تكون

ضمن هذه الاتجاهات الثلاثة" (ابوي، 2010، ص1). وذلك بغرض "ان يدرس الطلاب كيفية الحصول على المعرفة الحيوية والمتجددة في مؤسسات التعليم العالي ، وأن تتحدى عقولهم لتحقيق آفاق جديدة وطاقات موجهة إلى مسارات مفيدة للقيام بذلك" (E I – Ba z 2009,p44). فالدور الذي لعبه تمبوس" في كثير من الأحيان، أكبر من الإصلاحات الوطنية، وقد نجح البرنامج في تغيير المفاهيم والمواقف كما رفع مستوى المسؤولية في خدمات الجامعات؛ كما تم تعديل محتوى الدورات التعليمية وتجديدها وتطويرها، مع دعم تنقل المعلمين والطلبة، وتغيير العلاقات بينهم وبين الإدارة المركزية" (المجموعة الأوروبية، 2007، ص6).

#### 4.3.1. وظائف التطوير والتحديث في مؤسسات التعليم العالي في سورية:

إنّ السياسة تعني تحقيق الممكن، وتقضي الملائمة والتغيير المستمر لمواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات والتحديث لتحقيق وظائف التعليم العالي من تدريس أو أبحاث علمية أو خدمة المجتمع هي وظائف متداخلة بعضها ببعض وتتشرك في أهداف وغايات واحدة ، تهدف في النهاية إلى خدمة المجتمع وتطويره ومواجهة التحديات المستقبلية، وإبراز دور مؤسسات التعليم العالي في مجالات منها:

#### 1.4.3.1. مجال إعداد القوى البشرية:

تعتمد الجمهورية العربية السورية برامج التطوير والتحديث في التعليم العالي لبناء قوة العمل المنتجة في الدولة من القوى البشرية لتؤدي عدة مهام أساسية " في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير العقل النقدي الذي يساعد في عملية البناء والتطوير والتغيير المجتمعي والنهوض بالإنتاج والإنتاجية، ويرتقي أداء المجتمع عندما يتم استخدام الموارد بالشكل الأمثل عن طريق ربط التعليم بعملية التحول" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 704).

فالتعليم العالي يلعب "دوراً حاسماً في توفير رأس المال البشري من ذوي المهارات العالية وتعزيز البحوث الأساسية كما أن نوعية وأهمية التعليم العالي هو شرط أساسي للاستفادة الكاملة من رأس المال الفكري في العالم" (Council conclusions, 2011, p3). وهذا ما يفسر التوجه العالمي نحو إعداد القوى البشرية من خلال " نظم التعليم العالي التي تبني رأس المال البشري الذي بدوره يبني المؤسسات المجتمعية التي تعتبر عاملاً لا غنى عنه للتنمية". (Kapur, and Crowley, 2008, p1)

إنّ سعي وزارة التعليم العالي لتحقيق التكامل بين رأس المال المادي ورأس المال البشري وضمن التفاعل بين مجالات التعليم العالي الثلاثة وهي التعليم لإعداد القوى البشرية، والدراسة العلمي، وخدمة المجتمع التي تُعد من أهم منطلقات التعليم العالي. "إن التنمية البشرية (جوهرًا وموردًا) هي الرهان السوري لتحقيق موقع قدم فاعل ومتفاعل مع عصر المعرفة، من خلال إنتاج قوى عاملة ذات إعداد عال ومنافس إقليمياً ودولياً". (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص709، 708) وببين الجدول (1-2) المخرجات من القوى البشرية التي ترفدها مؤسسات التعليم العالي في سورية لسوق العمل عام 2010-2011:

الجدول (1-2) إجمالي خريجي التعليم العالي خلال الفترة 2010-2011

المجموع	اناث	ذكور	البيان	
١٤٥٠١	٨١٤٣	٦٣٥٨	دمشق	خريجي المرحلة الجامعية الاولى
٩٤٢٩	٤٦١٢	٤٨١٧	حلب	
٦٣٦٠	٣٨٠٠	٢٥٦٠	تشرين	
٤٧٠٠	٢٦٨٤	٢٠١٦	البعث	
٣٢١٨	١٧٨٧	١٤٣١	الفرات	
٣٨٢٠٨	٢١٠٢٦	١٧١٨٢	مجموع خريجي الجامعات الحكومية	
١٤٤	١٠٢	٤٢	الجامعة الافتراضية	
٩٤	٢٩	٦٥	المعاهد العليا	
٣٨٤٤٦	٢١١٥٧	١٧٢٨٩	مجموع خريجي المرحلة الجامعية الاولى	
٢٠٧٨	٩٧٦	١١٠٢	دمشق	خريجي الدراسات
١١١٢	٤٨٨	٦٢٤	حلب	
٧٦٠	٤٧٣	٢٨٧	تشرين	
٢٦٥	١٣٥	١٣٠	البعث	
٣٢	١٦	١٦	الفرات	
٤٢٤٧	٢٠٨٨	٢١٥٩	مجموع خريجي الجامعات الحكومية	
٢٠٨	١٢٠	٨٨	الجامعة الافتراضية	
١٩٠	٦١	١٢٩	المعاهد العليا	
٤٦٤٥	٢٢٦٩	٢٣٧٦	مجموع خريجي الدراسات العليا	
٩٤٨٥	٤٢٨٩	٥١٩٦	خريجي التعليم المفتوح	
٣٤٢٧	١١٠٠	٢٣٢٧	خريجي الجامعات الخاصة	
١٠٤٣٥	٥٢٠١	٥٢٣٤	خريجي المعاهد التقنية التابعة لوزارة التعليم العالي	
-	-	-	خريجي المعاهد التقنية التابعة لوزارات الدولة	
٦٦٤٣٨	٣٤٠١٦	٣٢٤٢٢	مجموع خريجي التعليم العالي	

## 1- مجال البحث العلمي ومكوناته:

أولت الجمهورية العربية السورية اهتماماً كبيراً في تطوير منظومة التعليم العالي والدراسة العلمي لتتمكن مخرجاتها من تلبية متطلبات التنمية الشاملة التي هي مؤكدة في رسالتها، باعتبارها منظومة تعليمية نوعية تسهم في تنمية الكوادر المتمتعة بحس المواطننة والقادرة على الإبداع ونقل المعرفة وتوطينها وتوليد العمل، والإسهام في التنمية الشاملة المستدامة " التي تحتل مكان الصدارة في المجتمع، وذلك لأنها تعد مراكز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة، والمنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتطوير، ويعد التعليم الجامعي هو الأساس الاستراتيجي لدفع حركة التنمية في المجتمع، والمدخل في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها"(جابر، مهدي، 2011، ص15). فالبحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها وهو "عنصر هام في إصلاح التعليم ، ولاسيما في المستوى الجامعي، ويجب أن يتضمن التركيز على البحث العلمي والإنفاق عليه، لأنه يؤكد الابتكار المستمر الذي يعزز نمو الاقتصاد والقيادة على الساحة العالمية (E I - Ba z 2009,p48). وهذا ما يؤكد تركيز الحكومة السورية على البحث العلمي باعتباره أساساً للمكانة والتميز، والانطلاق نحو التنافس مع الجامعات الأخرى إذ إن "البحوث الجامعية التي تنتجها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتميز في سلم تصنيف الجامعات محلياً وإقليمياً ودولياً، وبانتت تشكل هذه البحوث مصدراً مالياً مهماً لتمويل أنشطة الجامعات، والإسهام بحل المعضلات

العلمية والتقنية التي تواجهها، أو تعيينها على تحسين جودة منتجاتها وتحسين فرص تسويقها في الأسواق المحلية والدولية" (جربو، 2010، ص1). إنّ إضافة صفة (علمي) إلى الدراسة ليست مجرد إضافة لغوية بل هي أمر فلسفي وعلمي يؤكد المنهجية والطرق المتبعة لتنفيذه، وهذا منطلق وزارة التعليم العالي في رسم إستراتيجية العمل المستقبلي للبحث العلمي لتعزيز الأمن القومي ، ويسهم في البناء الحضاري والعمل على "ضرورة تفعيل البحث العلمي والتحول من ثقافة الكم إلى ثقافة الكيف ومن ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع" (علي، 2009، ص83). لذلك سعت الوزارة إلى تشجيع الباحثين وتعزيز المنهج العلمي في تفكيرهم ودفعمهم للعمل في مختلف فروع العلم والتقانة من خلال "فتح الجامعة لأبوابها وتشجع الأساتذة لحل قضايا المجتمع التي تحتاج استعمال المختبرات وتقديم تسهيلات للمؤسسات البحثية، والتوجه إلى القطاعات التنموية المختلفة (صناعية وزراعية) لتوفير حلول جذرية لمشاكلها في مدة زمنية معقولة، وبتكلفة واقعية ويجب على القطاعات التنموية أن تثق ثقة كاملة في قدرة الجامعة لمساعدتها لخلق حد يحفز على البحث" (الكبيسي، 2011، ص7). فالبحوث العلمية والتطويرية أهمية في إنتاج المعارف والعلوم الأساسية، وإعداد المتخصصين "يضاف إلى ما تقدم أنه يمكن للجامعة في الوطن العربي القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها، وتقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص، والمشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات وتنظيم الدورات التدريبية، ونقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية، وتأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب" (اسماعيل، جدعون، 2009، ص14).

إنّ البحث العلمي والتطوير كلمتان مترادفتان انطلقت منهما استراتيجيات التعليم العالي ضمن توجهات التطوير والتحديث لمنظومة التعليم العالي وفي السياسات المتبعة لتحقيقها ومن المعلوم أن سمات أي نظام مكونه من "ثلاثة عناصر رئيسة هي الأهداف التي هي استبصار للنتائج الممكنة في ظل الإمكانيات المتاحة، والوظائف من ضبط ورقابة ومواءمة وتحويل المدخلات إلى مخرجات. والمكونات من الغايات والأهداف التي تحدد وظائف النظام، وهذه الوظائف تحدد المكونات التي يتضمنها النظام وعلاقتها بعضها ببعض، فالعلاقات الدينامية تحول النظام من مجرد كينونات مستقلة إلى حالة من التكامل والتداخل" (الزامل، 2004، ص7). وقد حرصت الوزارة على التكامل في العمل على تأمين البنى التحتية المساعدة لمنظومات العلوم والتقانة الجديدة، وتوفير المناخ العلمي للفرق البحثية وربط العلم والتقانة بقضايا المجتمع، والتعاون مع الوزارات والمؤسسات، والمراكز البحثية القائمة في الوطن وخارجه لتحقيق شمولية المعرفة وأصالة الدراسة وهذا ما وظفته في الخطة الخمسية العاشرة إذ "تتطلب الرؤية المستقبلية للتعليم من منظور وطني وكوني لإصلاح النظام التعليمي والتربوي. وتعميق قيمة التعلم واعتماد مضامين جديدة للمعرفة وشخصية جديدة للمتعلم ولعملية التدريس. وأخذ موقع متقدم في الدراسة العلمي" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 708، 709). فتركيز الجامعات يجب ان ينصب على "البحث العلمي في البداية وهذا ما تدعمه حكومة الجمهورية العربية السورية للتعليم العالي والدراسات العليا من اجل ايجاد بيئة تعرف الإنتاج والتطوير كما تعرف كيف تتقدم في مختلف اتجاهاتها" (لال، 2010، ص4).

الجدول (1-3) مستويات التعليم العالي في إسكندرية

الطلاب								
مجموع إسكندرية ١٥ و ٥ ب و ٦	إسكندرية ٦		إسكندرية ٥ ب		المجموع إسكندرية ١٥		مجموع إسكندرية ١٥ و ٥ ب و ٦	مجالات الدراسة
	إناث	من الجنسين	إناث	من الجنسين	إناث	من الجنسين		
٤١٤٦٣	٥٥٨٧٥	٢٩	٥٤	٣٩٦٧٦	٥٢٣٣٤	١٧٥٨	٣٤٨٧	التربية
١٩٧٧	٣٣٥٢	٣	٩	١٨٩٠	٣٢٠٧	٨٤	١٣٦	الفنون والموسيقى
٨٠٠٨٣	١٢٢٢٠٨	٦١	١٦٣	٧٨٩٧٠	١٢٥١٥٢	١٠٥٢	١٨٩٣	الدراسات الإنسانية
٢٠٢٠٩	٣٥٠٢٣	٦٧	١٨٠	١٩٧٢١	٣٤٠٥٦	٤٢١	٧٨٧	العلوم الاجتماعية والسلوكية
٣٢٥٨	٧٣٥٠	٠	٠	٣٢٠٦	٧٢٦٦	٥٢	٨٤	الصحافة والإعلام
٢٠٩٠٧	٦٣٢٨٣	٤٩	١٧٩	٢٠٣٤٩	٦١١٦٤	٥٠٩	١٩٤٠	الاعمال التجارية و الإدارة
٣٥٤٢٠	٩٤٦٠٣	٣٥	١٨٢	٣٤٨٤٥	٩٢٧٨٠	٥٤٠	١٦٤١	القانون والعلوم السياسية والشرعية
١٦١١٦	٣٠٢٣٧	٤٥	١٠٩	١٥٥١٨	٢٨٩٥٣	٥٥٣	١١٧٥	علوم عدا المعلوماتية
٢٩٢٠	١١٤٩٢	٠	٠	٢٦٣٧	١٠٣٢٩	٢٨٣	١١٦٣	معلوماتية
٧٤٥٣	٢٦٦٦٠	٣	٣١	٧١٨٥	٢٦٠٢٢	٢٦٥	٩٠٧	الهندسة والصناعات الهندسية
١٠٨٣	٣٩٦٨	٤	١٦	٩٨٧	٣٧٣٦	٩٢	٢١٦	الصناعات الانتاجية والتحويلية
٨١٤٩	٢٠٩٨٩	٣٣	٧٥	٧٣٦٠	١٩٥٢٠	٧٥٦	١٣٩٤	الهندسة المعمارية والبناء
٦٢٩٨	١٤٦٤٢	٣٩	١٣٩	٥٦٤٦	١٣٣١٨	٦١٣	١١٨٥	الزراعة
١٨٧	١٨٢٧	٢	٩	١٨٠	١٧٨٥	٥	٣٣	الطب البيطري
١٥٦٠٥	٣٥٥٠٤	٣٧	١٢٧	١٤١٩٠	٣١٧٠٣	١٣٧٨	٣٦٧٤	الصحة
١٨٤٠	٣٥٢١	٠	٠	١٨٢٥	٣٤٧٣	١٥	٤٨	الخدمات الاجتماعية
٣٧	٣٦٣	٠	٠	٣٧	٣٦٣	٠	٠	خدمات النقل
٢٩	٥٧	٠	٠	٠	٠	٢٩	٥٧	حماية البيئة
٢٦٣٠٣٤	٥٣٦٢٥٤	٤٠٧	١٢٧٣	٢٥٤٢٢٢	٥١٥١٦١	٨٤٠٥	١٩٨٢٠	المجموع
١٥٦٠٠	٣٥١٤٧							برامج غير معروفة او غير محددة
٢٧٨٦٣٤	٥٧١٤٠١							إجمالي
الفريجين								
مجموع إسكندرية ١٥ و ٥ ب و ٦	إسكندرية ٦		إسكندرية ٥ ب		المجموع إسكندرية ١٥		مجموع إسكندرية ١٥ و ٥ ب و ٦	مجالات الدراسة
	إناث	من الجنسين	إناث	من الجنسين	إناث	من الجنسين		
٧٥١٥	١٠٧٣٤	١٨	٣٦	٦٥٨٨	٩٣٤١	٩٠٩	١٣٥٧	التربية
٢٥٦	٤٣٤	٠	٣	٢٥٢	٤٢١	٤	١٠	الفنون والموسيقى
٨١٢٣	١٢٣٤٦	١٤	٤٠	٧٩٨١	١٢١٠٥	١٢٨	٢٠١	الدراسات الإنسانية
٢١٤٩	٣٧٧٠	١٣	٣١	٢٠٩٦	٣٦٣٧	٤٠	١٠٢	العلوم الاجتماعية والسلوكية
٢٥٩	٤٩٠	٠	٠	٢٥٩	٤٩٠	٠	٠	الصحافة والإعلام
٢٥٦٢	٧٤٣٠	٤٩	١٧٩	٢١٥٩	٦٠٦٣	٣٥٤	١١٨٨	الاعمال التجارية و الإدارة
١٧٧٨	٥٢٣٠	٧	٣١	١٧٣١	٥٠٦٣	٤٠	١٣٦	القانون والعلوم السياسية والشرعية
١٥٠٤	٢٠١١	١٢	٢٤	١٣٨١	١٧٦٧	١١١	٢٢٠	علوم عدا المعلوماتية
٣٣٢	١٢٦٥	٠	٠	٣٠٢	١١٨١	٣٠	٨٤	معلوماتية
٦٥٤	٢٦٩٣	٢	١٤	٥٨٧	٢٤٨٩	٦٥	١٩٠	الهندسة والصناعات الهندسية
٦٧	٢٢٥	١	٣	٤٩	١٩٨	١٧	٢٤	الصناعات الانتاجية والتحويلية
٧٠٨	١٧٠٦	٤	١٣	٥٧٩	١٥٠٦	١٢٥	١٨٧	الهندسة المعمارية والبناء
٦٣٩	١٧٢١	٥	٣٨	٤٧٩	١٣٥٨	١٥٥	٣٢٥	الزراعة
٢٨	٢٥٢	٢	٥	٢٠	٢٢٣	٦	٢٤	الطب البيطري
١٨٥٣	٤٤٧٩	٧	٢٤	١٦٣٨	٣٨٠٥	٢٠٨	٦٥٠	الصحة
٣٥١	٥٢٣	٠	٠	٣٥١	٥٢٣	٠	٠	الخدمات الاجتماعية
٤	٢٩	٠	٠	٤	٢٩	٠	٠	خدمات النقل
٣	٥	٠	٠	٠	٠	٣	٥	حماية البيئة
٢٨٧٨٥	٥٥٣٤٣	١٣٤	٤٤١	٢٦٤٥٦	٥٠١٩٩	٢١٩٥	٤٧٠٣	المجموع
								برامج غير معروفة او غير محددة
٢٨٧٨٥	٥٥٣٤٣							إجمالي

يبين الجدول (1-3) مستويات التعليم العالي في إسكد، مؤشرات التعليم العالي في سورية للتوزيع النسبي للطلاب المقيدون حسب المستوى الدراسي في التصنيف الدولي المعياري للتعليم (المستوى ISCED) ونسبة الذكور لنسبة الإناث والنسبة الإجمالية، كما يبين الجدول توزيع طلاب وخريجي التعليم العالي على مستويات التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد) وطريقة التنظيم من جهة مجالات الدراسة.

حيث نلاحظ من الجدول أنّ عدد الطلاب الملتحقين بكل مجال من مجالات الدراسة نسبة للتصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد) معبر عنه كنسبة مئوية من مجموع الطلاب في التعليم العالي الذي يوضح تقييم مستوى تطوير التعليم العالي في ما يتعلق بمجموعة المجالات المتاحة والقدرة الاستيعابية لكل مجال بالإضافة إلى تفصيلات الطلاب إلى الموارد البشرية المؤهلة في اختصاصات مختلفة. لذلك عملت الحكومة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي:

- إعادة هيكلة كل من مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للمعاهد المتوسطة وتطوير اختصاصاتها.
- تطوير أنواع التعليم العالي العام (التعليم المفتوح، التعليم الإلكتروني..) ومتابعة إحداث مؤسسات التعليم الخاص ضمن أهداف وسياسات محددة وبالارتباط مع الجامعات العريقة في العالم...
- تحديث قانون تنظيم الجامعات وقانون التفرغ العلمي..
- وضع برامج تنفيذية لتطوير واقع المعاهد المتوسطة من النواحي العلمية والإدارية وبما يرتبط بحاجة المجتمع.
- التركيز على الجودة في التعليم.
- إعداد خريطة جديدة لمنظومة التعليم وتعميق استخدام الوسائط المتعددة والحاسب الآلية في العملية التعليمية.
- تطوير نظم الامتحانات و التقييم وتنوع آليات الاختبار واستمرارها للوصول إلى تقييم عادل ومتكامل.
- التركيز على أنواع متطورة ومتجددة من التخصصات الملبيه لاحتياجات التنمية...
- دعم وتعزيز أنشطة البحوث العلمية لاستكشاف الاختصاصات وتحديد محاور التقدم العلمي والثقافي والتوسع في إنشاء مراكز البحوث الوطنية، و مراكز البحوث في الجامعات، وتشجيع براءات الاختراع وتسجيلها على الصعيد الوطني والعربي والعالمي. (رئاسة مجلس الوزراء، 2003، ص55)

## 2- مجال خدمة المجتمع:

تشمل خدمة المجتمع في التعليم الجامعي بعداً مهماً من الأبعاد التي تضطلع به الجامعة إذ تعد الجامعة في مكانتها المؤسسية منظومة تدخل ضمن النظام العام في المجتمع، ولتحقق أهدافها وغاياتها يجب أن تتفاعل وتتبادل بمعطياتها مع متطلبات ومعطيات ومتغيرات المجتمع، لذلك يجب أن تكون الجامعة من خلال هذا المنظور الحديث لها نظاماً قائماً على انفتاح تام مع المجتمع وذلك بالتعرف على احتياجاته ومشكلاته التي يجب أن تأخذ بها الجامعة لحلها ومعالجتها عند تحديد أهدافها ورسم

سياساتها التعليمية وتنفيذها لوظائفها "وفي هذا السياق ووفق رؤية واسعة لمفهوم التعليم العالي - ومفهوم التعليم بشكل عام - يمكن القول بعلاقات ترابط عضوي بين التعليم والتنمية والتنمية عملية بناء قدرات الأفراد والمجتمع وتمكين الأفراد والمجتمع من الاستفادة من المعارف والعلوم من أجل استدامة شروط الحياة اللائقة للأفراد في المجتمع" (الصلاح، 2009، ص12).

إنّ علاقة التعليم العالي بالمجتمع تتأكد "بتعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في المجتمع ككل ، ومعالجة "مثلث المعرفة" التعليم والدراسة والابتكار وتشجيع الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل" (Tempus,2011,p6) وتؤكد عدد من الدراسات الفوائد التي تعود على المجتمع من الجامعة كدراسة /ألان وتشارلز وديوك وهارمون وغارليك ويريور وآخرين/ التي تنعكس على زيادة الإنتاج و نقل المعرفة إلى المجتمع، و النمو الاقتصادي الإقليمي، وربط المجتمع بالعالم، وتنمية رأس المال الاجتماعي، والتقدم نحو التنمية المستدامة في المنطقة، ورفاهية المجتمع وصحته ، وتنمية رأس المال البشري، وتنمية سمات المواطنة، وتعزيز الشركات والقطاع الخاص، وقيادة التغيير الاجتماعي (Wallis,2006,p 57) وتماشياً مع سياسة الدولة في تطوير خدمة الجامعة للمجتمع والارتقاء به وحل قضايا ومشكلاته من منطلق عضوية العلاقة بين الجامعة والمجتمع المتعددة الأبعاد " إذ إن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع ، مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور والتغيير، وإثبات دورها في تشكيل مكونات التنمية مراعية الواقع الاجتماعي واستجابة لمتطلبات المرحلة التي يجتازها المجتمع، كما أنها مستوحاة من تراثه وقيمة وتقاليد الحضارية" (الكبيسي، 2011، ص 8). هذا ويعمل نظام التعليم العالي في سورية على تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته من خلال البرامج الأكاديمية والبحثية التي تقدمها مؤسساته في مختلف التخصصات والنشاطات وهي في الوقت نفسه تقوم بتعديل وتطوير هذه البرامج باستمرار وفق التطور الدائم الذي يشهده التعليم العالي وذلك لتجويده "إن الدراسة العلمي إذا ما وجه التوجيه الصحيح فإنه يعمل على النهوض والرقى بمجالات عمل كل من المؤسسة الجامعية، والمؤسسة المجتمعية؛ بما يحدثه ذلك من أثر إيجابي وفاعل في إطار التنمية المستدامة التي تتأثر مباشرة بنتائج تلك الأبحاث إذا ما أحسن إجراؤه تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، ومن ثم إجراء التعديلات التطويرية عليه" (الأغا وآخر، 2010، ص11). فكل دولة تهيكّل التعليم العالي لأن يصبح قادراً على المنافسة وتمكناً من التفاعل الإيجابي مع معطيات المتغيرات العالمية مع المحافظة على الثوابت والقيم الاجتماعية لمجتمع إذ تتمثل مسؤوليات الجامعة بالتنمية الاجتماعية والتوجيه السياسي، والتوعية السياسية والاجتماعية والعلاقات العامة. والتنمية الثقافية للمجتمع.

يبين الجدول (1-4) المتغيرات الإجمالية والمؤشرات المادية الأساسية على مستوى الوزارات والجهات التابعة لها:

الجدول (1-4) المتغيرات الإجمالية والمؤشرات المادية الأساسية

على مستوى الوزارات والجهات التابعة لها

مخطط ومنفذ لعام 2011			منفذ لعام 2010	منفذ لعام 2009	منفذ لعام 2008	منفذ لعام 2007	منفذ لعام 2006	منفذ لعام 2005	الوحدة	الجهات والمؤشرات
%	منفذ لغاية الربع الرابع 2011	مخطط كامل عام 2011								
-	-	-	79	74	72	71	66	66	وحدة	الوحدات السكنية
-	-	-	45532	44899	39839	38594	36369	41513	سرير	الأسرة في الوحدات السكنية
-	-	-	47023	43986	40152	38209	35954	35518	طالب	الطلاب المقيمين في المدينة الجامعية
100	14	14	14	14	14	11	11	10	مشفي	المشافي التعليمية
100	4622	4622	4547	4427	4153	4148	3440	3786	سرير	الأسرة في المشافي التعليمية

### 2.4.3.1 الخصائص التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي:

1. التغيير الجزري والنوعي في كافة مكونات منظومة التعليم والتعلم في التعليم العالي واستحداث البرامج والبدائل الداعمة لتطوير تلك المنظومة.
2. التوجه نحو رفع مستوى الإدارة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة والتوجه نحو التغيير المؤسسي والسعي لتحقيقه ضمن برامج الإدارة الفعالة والتميز الموجهة بأدوات التطوير والتحديث لإحداث تغيير في البيئة الداخلية والخارجية.
3. انتقاد آليات ضبط جودة العمليات التعليمية والبحثية والأنشطة الأكاديمية المساندة وكذا ضبط جودة الأداء المالي والإداري.
4. التركيز على الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية (مخرجات التعلم) وعلى العمليات الفنية والإدارية المعززة لها.
5. دراسة حركة النظام التعليمي وتوجيه التفاعلات في المجتمع ووضع الخطط لتنظيمه وتطويره.
6. دراسة السياسة التعليمية لمرتكزات التعليم العالي في سورية بأبعادها واقتراح آليات تطويره.
7. دعم أنظمة وتقنيات المعلومات وتفعيلها في العملية التعليمية من خلال وسائل الاتصال لتصبح مكوناً رئيساً في تطوير مدخلات وعمليات التعليم العالي ومخرجاته.
8. تعزيز وتفعيل ازدواجية العمل لمؤسسات التعليم العالي كمؤسسات خدمية واستثمارية تقدم خدماتها في إطار التنمية البشرية بما يحقق تطور في مستويات أداء كل من الطلاب والعاملين بها، وخدمة المجتمع المحلي من خلال/ المشافي التعليمية، العمل المهني، التعليم المستمر/.
9. توظيف الأدوار المتعددة للجامعة كمركز للإشعاع الحضاري وتنمية الإبداع، والعمل على إدارة التعلم من أجل التمكن والإتقان والتحديث والتوجه نحو تفعيل آليات تنفيذ تعددية الأدوار في تطوير منظومة التعليم العالي.

10. التأكيد على معايير التقييم بالاتجاه نحو إدارة منظومة وسائل التقييم المختلفة التي تقيس منتجات التعلم في كافة جوانب التعلم.

11. تنمية تقنية التعلم الذاتي والتركيز على إدارة التغيير الجذري في أساليب وطرائق التدريس، والسعي لتحقيق التكامل بين مجال التخصص ومجال العمل.

"إن من المهم دعم الأهداف الاستراتيجية لخطط التعليم العالي، وربط النظرية الأساسية التي تقول إن التخطيط الاستراتيجي وتنفيذه بإعادة تصميم هيكلية التعليم العالي هو ما يعزز هذا الخيار، فوظيفة الدولة على المدى الطويل إدارة الموارد البشرية في كل كلية أو جامعة".

(James Herbert,2001,p18)

### 1.3.4.3. السمات التطبيقية لاستراتيجية التعليم العالي:

تتسم السياسات التطبيقية لاستراتيجية التعليم العالي وتطويره وتحديثه في سورية في النقاط الآتية:

1- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجات المناطق المختلفة.

2- تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.

3- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي.

4- إدراج إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي.

5- التوسع في برامج خدمة المجتمع التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وتطوير أطر التعاون بينهما.

6- دعم الدراسة العلمي وزيادة الاهتمام به والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.

7- الانفتاح على الخارج بزيادة البعثات إلى الجامعات الأجنبية.

8- تطبيق نظام الجودة على جميع برامج مؤسسات التعليم العالي.

### خلاصة:

إن إعادة قولبة السياسة التربوية في الجمهورية العربية السورية بخطتها واستراتيجياتها وبرمجتها بإطار الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث، لمواكبة التطورات التي تشهدها ميادين المعرفة. التي تبنتها الرؤية السورية في البرنامج الإصلاحي المطروح في محاولات تعزيز الديمقراطية في بنية النظام السياسي، بالمشاركة والتعددية السياسية، وحماية حقوق الإنسان، ومعالجة المشاكل الاقتصادية(بطالة وتضخم..). والعمل على الاستغلال الأمثل للمعلومات وصناعتها واستثمارها، والتقليص من الفجوة المعرفية والتكنولوجية، والقدرة على الحفاظ على الخصوصية الثقافية في ظل التطور السريع في الإصلاح التعليمي. في السياسة العامة في سورية واستراتيجيتها، وذلك ضمن إطار عقد جديد قائم على أساس النزاهة والمساواة والشفافية، لتشكل الإرادة السياسية والموارد البشرية والمالية وتصميم الخطط التي تقع ضمن عمل الحكومة الجديدة مما خلق نوعاً جديداً من القيادة وطريقة جديدة في عملية صنع القرار، وطرق جديدة في التوجه نحو التعليم العالي تخطيطاً وتنفيذاً، من أجل تحقيق نتائج إيجابية للبرنامج الإصلاحي على كافة أبعاد المجتمع السوري.

## الفصل الرابع

### الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي

#### تمهيد:

إن تحديد ومعرفة منطلقات التحديث والتطوير في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية للانطلاق نحو استثمار الثروة البشرية ببناء البنية الفلسفية المتغيرة للتطوير في منظومة التعليم العالي، وتبني استراتيجية تطويرية وبمنهجية الإصلاح والتطوير في مؤسساته ورفع نوعيتها بتطوير البنية السياسية في سورية، والمسؤولية في توفير التعليم، من خلال وضع الخطط التنموية الشاملة للتعليم العالي ووضع رؤية استراتيجية لتحقيق تطويره بإصدار المراسيم والقوانين الخاصة به، وتفعيل اللامركزية الإدارية في الإدارة الجامعية، وتوسيع شبكة الخدمات التعليمية في سورية مع زيادة الطاقة الاستيعابية لإكمال منظومة الجامعات الأم والإنفاق على تنمية الهيئة التعليمية، وتطوير العملية التعليمية من المناهج وأساليب التعليم والمتابعة والتقويم من أجل الاستشراف المستقبلي للسياسة الوطنية في التعليم العالي، وتحديد مميزات استراتيجية التحديث والتطوير للتعليم العالي بتقديم أداء الخطة الخمسية ونقد أدائها بالفكر المنهجي للسيد الرئيس بشار الأسد وحلها في سورية، بقراءة نقدية تطويرية لواقع التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

#### 1.4.1. أهمية الأخذ بأبعاد التطوير والتحديث في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

إنّ التركيز على التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية نابغ من أهمية دراسة مكوناته بمنظومته وإسهامه في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والقومية والإنسانية، فهو قمة السلم التعليمي ومجتمع المعرفة الذي يمد المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة، وهو مصدر القدرات التنموية علمياً وعملياً، ولذلك فقد استمدت أهمية الأخذ بأبعاد التحديث والتطوير في التعليم العالي في سورية من النقاط الآتية:

1- قدرة التعليم العالي على إصلاح بنيته وتطويرها من خلال الدعم السياسي والتنوع بمضامينه وبرامجه ويرمجه على إحداثيات تطويره منتهجة التحديث في صيغته المتبدلة ذات الأبعاد المدروسة لتحقيق الأفضل لذلك" فالمعرفة المطلوبة لضمان التطوير الأمثل للسياسات التعليمية هي اختبار مدى تماسك القيم والأهداف، والاعتماد على العقلانية، والتنبؤ بالنتائج المحتملة لتطويرات مختلفة للفعل، ومقارنة الكلفة بالعائد، وبناء معايير للبدائل الجيدة، وبناء نظام تغذية راجعة، وبرمجة عمليات منتظمة، والأفعال الضرورية لمتابعة السياسات التعليمية" (شحاتة، 2007، ص37، 36) لتحديث دور التعليم العالي وتطويره.

2- أهمية التعليم العالي وأنماطه الجديدة في عملية التعليم والتعلم وتجاوز المشكلات التي تعوق اللحاق بالتطور التكنولوجي الذي يحقق المستوى الأعلى من التقدم، والتطور ورفع الإنتاجية العلمية والتربوية والثقافية والمهنية وذلك لتحقيق التنمية الشاملة، والتوجه نحو "تنوع نماذج الجامعات، بالعدول عن النموذج التقليدي الذي يهدد التعليم الجامعي بالجمود، والتحول نحو نموذج الجامعة التنموية المنتجة التي تنظر من خلال علاقاتها الإقليمية بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية،" (وزارة التعليم العالي، 2013، ص1) فتطوير أنماط التعليم الجديدة (التعليم المفتوح والتعليم الموازي والجامعة الافتراضية) يوفر إمكانات تسجيل عدد كبير من الطلاب والحد من توجه الطلاب السوريين إلى الجامعات العربية والأجنبية وتحقيق موارد ذاتية.

3- قدرة التعليم العالي على مواكبة التغير المستمر في ميادين العلوم والتكنولوجيا وفي رفده بالتخصصات غير الموجودة من خلال سياسية التطوير والتحديث المتبعة في هيكلته وأنماطه الأخرى والتي تفرضها ضرورات العصر والمهن الجديدة المطروحة في سوق العمل وتزويده بما يناسبه من مهن جديدة. "وسبق لمجلس التعليم العالي أن اقر عام 2007 إحداث مشروع السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار واستراتيجيات تنفيذها بهدف معرفة الواقع الراهن للعلوم والتقانة في سورية وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات، وترجمة السياسات الوطنية إلى برامج ومشروعات قطاعية ووظيفية" (سيريا نيوز شباب 2011، ص1).

4- تأكيد المنهجية الجديدة للتعليم العالي على المتعلم وحرية لأنه يؤكد على تقنية التعلم الذاتي التي تساعد على الابتكار والإبداع وإحداث شخصية متفردة ومنتجة ولأن "التعلم الذاتي يستخدم أسلوب تعليم جديد يستجيب بمرونة وسرعة للتغيرات الاجتماعية، والأفكار والنظريات وأدوات التعليم. فالإنترنت مكن الطالب من الاتصال مباشرة مع مصدر المعلومات، والحصول عليها عند الحاجة دون الاتكال على الأستاذ ( Bin Habtoor, 2002, p85 )

5- يقدم التجديد في التعليم العالي افاقاً جديدة للتعليم ويساهم في تحقيق الجودة في منظومة العملية التعليمية العالية ككل وفي اللحاق بالثورة المعرفية والتهديد الناجم عنها وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويسهم في تحسين نوعيته وفي تلافى القصور والمشكلات التي يعاني منها التعليم العالي

6- التعليم العالي يحقق التعليم المستمر ويفعله لذلك فإنه لا بد من "استعمال التعليم المستمر بطريقة الاختصاصات المختلفة التي تجعل العالم العلمي على اتصال مع العالم الصناعي والتجاري كما انه استجابة لرغبة المجتمع في تمتين اقتصاده ورأسماله البشري" (C Susanne 2005, p4)

7- يسهم التعليم العالي بصيغته الجديدة باستثمار الموارد البشرية والتقليل من اغتراب تلك الكوادر، لأن "هجرة الكفاءات العلمية يمثل بفقدان الوطن لإمكانيات هذه الكفاءات التي تصب قدرتها في شرايين الدول الغربية لتتحول إلى إبداعات وتطوير للتقنيات وتشغيل أفضل للطاقات الإنتاجية لتستفيد منها الدول الغربية بالدرجة الأولى مقابل خسارة الوطن لأقدر كفاءاته وعلمائه فإنه يعوق عملية الإنتاج والتقدم ويبطئ حركة التنمية ويضعفها، كما يبطئ عملية الإنتاج والتقدم العلمي والتكنولوجي ويضيع على البلاد خسارة من الصعب تعويضها" (مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص7) وأهميته برصد

حاجات العناصر البشرية الذي يهدف إلى جعل المتعلم مواكباً للتطورات والمستجدات العلمية والثقافية والمهنية. "لقد أوجدت سورية الإطار التنظيمي لتقديم خبرات العلماء المغتربين لوطنهم الأم عن طريق إنشاء الروابط والجمعيات التي تنظم وبصورة دورية مؤتمرات نوعية يشارك فيها أهل الاختصاص في العلم كما كان لسياسة الاستيعاب المطبقة في سورية والتي وسعت قاعدة التعليم العالي. ووفرت فرص التعليم لجميع مستحقيه وفرضت التوسع في إنشاء وتطوير أقسام الدراسات العليا وإحداث جامعات (خاصة وحكومية) جديدة لتوفير العدد المطلوب من التخصصات اللازمة لسوق العمل المحلية والدولية كل ذلك حد من ظاهرة الهجرة واستقطب الكثير من الأدمغة الوطنية المهاجرة." (وزارة التعليم العالي).

8- يسهم التطوير والتحديث في حل المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي من جهة نظام القبول في المرحلة الجامعية والماجستير، المناهج، الإدارة وسائل البحث ومستلزماته، التمويل طرائق التدريس، الكادر التدريسي، التدريب، الخطة التدريسية، التنسيق بين الجامعات ربط البحوث بحاجات المجتمع، ربط الجامعة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. "ومن العناصر الهامة في الرؤية للتطوير في التعليم العالي، إجراءات التقويم المؤسسي والأكاديمي بهدف تحسين الكفاية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي من جهة البرامج وأساليب التدريس ونوعية المدخلات وزيادة التنوع في التخصصات بما يواكب الخطط التنموية ويستجيب لمتطلبات سوق العمل." (إسماعيل وآخرون 2009، ص 6)

#### 2.4.1. مبررات الأخذ بأبعاد التحديث والتطوير في التعليم العالي في سورية:

قامت الجمهورية العربية السورية بالدراسة المنهجية والمنظمة القائمة على معطيات ودلائل علمية على الأخذ بتطوير التعليم العالي بأبعاده وتحديثها في سورية وانتهاج مبررات عديدة ذات مرتكزات تنطلق منها وهي:

1- التزايد السكاني أكثر من الموارد المتاحة، و اختلاف توزيع السكان وتغير التركيبة السكانية من الفئة العمرية الملتحقة بالتعليم العالي في سورية ليصبح مسؤولية الجميع، لأن الوضع السوري يمر بما يعرف بمرحلة الانتقال الديموغرافي وهي مرحلة يمكن أن تكون إيجابية ويمكن أن تكون سلبية . كما أنها المرحلة التي مرت بها معظم البلدان المتقدمة في بداية مراحل النمو والتي تتميز بحدوث "انخفاض في معدل نمو السكان بعد أن يكون قد وصل ذلك المعدل إلى أعلى مستوى له. وفي سورية وصل معدل نمو السكان السنوي إلى مستوى مرتفع جداً تجاوز (3%)، ثم بدأ في التراجع حتى وصل إلى (%) (2.45). وقد تزايدت معدلات البطالة ، وكانت عبئاً على الاقتصاد السوري مما أدى إلى تزايد النمو غير المتوازن في سورية وحدوث هجرة داخلية من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً وحدوث توسع عشوائي في محيط المدن التي تستقطب الحجم الأكبر من السكان ، والهجرة من شمال سورية إلى العاصمة والجنوب والتوسع في محيط العاصمة" (الرداوي، 2013، ص14). ومن المعروف أن كثافة السكان ونوعياتهم ومستوياتهم لها تأثيراتها على معدلات النمو والتطوير والتغير في المجتمع ولها أثر سلبي على التعليم والنظام التعليمي لذلك فإن تطوير منظومة التعليم العالي، والارتقاء بها يعد عنصراً مهماً في التنافسية الدولية، و مدخلاً للاستقطاب العالمي في عالم يتسم بالتغير المستمر في البنى المعرفية ومفرداتها. و"في ظل مجتمع معرفي قادر على توظيف العلوم والمعارف والتكنولوجيا الحديثة

لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها وعلى التطوير المستمر لأدوات قياس أداء الطالب وجودة أداء المنظومة التعليمية كاملة ومن خلال نظاماً للاعتماد يجمع التخاطب الاجتماعي العالمي المعاصر على أن التعليم الجامعي سيكون ميداناً تنافسياً بين القوى العالمية، وخصوصاً في عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل والترابط بشكل متزايد" (شعبان، حسن، 2006، ص1). ويؤكد خبراء الاقتصاد في البنك الدولي على أن "توسيع التعليم العالي قد تعزز بشكل أسرع للحاق بركب التطور التكنولوجي وتحسين قدرة البلد على تحقيق أقصى قدر لها من الناتج الاقتصادي (Bloom, Canning, and Chan, 2006, p2). لذلك طرح مبدأ الشراكة التربوية التي تزوج بين التعليم العام وأنماط جديدة من التعليم المفتوح والموازي والافتراضي والخاص لذلك فإن السياسة المتبعة في سورية قائمة على دراسة" الزيادة المطردة في عدد السكان والتغيرات المستمرة في التركيب العمري للسكان في سورية وتوسع الحجم النسبي لشريحة الشباب بشكل غير مسبوق، والمتوقع استمراره خلال العفدين القادمين مع الانفتاح الكامل للنافذة الديمغرافية". (وزارة التعليم العالي، 2013، ص1).

2- التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي العالمية والعربية تهديدات بالغة الخطورة نشأت عن المتغيرات التي غيرت شكل العالم وأوجدت نظاماً عالمياً جديداً يعتمد العلم والتطوير التكنولوجي المتسارع أساساً، ويستند إلى تقنيات عالية التقدم والتفوق، الأمر الذي لا يدع مجالاً للتردد في البدء ببرامج شاملة للتطوير والتحديث تضمن لمؤسسات التعليم العربية القدرة على تجاوز مشاكلها ونقاط الضعف فيها (مذكور، 2000، ص77). "ضرورة مجارة التعليم العالي للتقدم السريع والتغير السريع في ميدان العلم والصناعة خاصة". (وزارة التعليم العالي، 2013، ص1) إن "التقدم التقني الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته" (باكير، 2013، ص3). إذ أن مهمة "التعليم العالي ليس فقط تطوير المعرفة وتدريب المتخصصين و لكن أيضا نقل الحضارة و بناء صرح للمعرفة، ولذلك فان المهمة العظمى للتعليم العالي هو إنجاز نوع من التكامل في كلتا الحالتين من المعرفة ( المعرفة الخاصة والمعرفة العامة للعالم ككل ) وأن يفعل ذلك على أسس وقواعد عالمية" (عامر، 2008، ص202).

3- التغيير في مفهوم العمل إذ تطرح قضية ربط التعليم العالي بعالم العمل مجموعة من القضايا والإشكاليات التي تتطلب النظر فيها بشكل علمي وموضوعي ، وخاصة في المنطقة العربية إذ يلاحظ ذلك الانقسام والضعف بين الجانبين بشكل واضح مما يجعل قضية موازنة قطاع التعليم لمتطلبات سوق العمل محورياً أساسياً للجدل ضمن "التغييرات في طبيعة العمل، والحاجة المستمرة لمعرفة جديدة والتطبيق لها وهي بحاجة للمزيد من قوى السوق الذي يتطلب خريجين ليس فقط خاضعين للتدريب المتخصص أو التعليم التكويني ، ولكن أيضا أن يكونوا مجهزين بمهارات التفكير والاتصال" (UNESCO, 2010, p8-9). فالتغيير في سوق العمل والخلل بين العرض والطلب أدى إلى " التغيير في تركيب المهن والوظائف وما يتطلبه ذلك من مستويات مختلفة من المهارات والمهن والخبرات

الضرورية لمواكبة التطور في بنية سوق العمل. وبرز التخطيط الاقتصادي وتنامي الحاجة إلى التخطيط التعليمي لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري". (وزارة التعليم العالي، 2013، ص1). وهذا بحاجة إلى عمالة تجيد المعرفة التخصصية لذلك "يتوجب تطوير التعليم العالي من أجل توفير قوة عمل عالية التأهيل متعددة المعارف ومهنية قادرة على نقل الاقتصاد الوطني إلى عصر العولمة والمعرفة والتنافسية الحادة والانفتاح على الاقتصاد العالمي" (الخطة الخمسية العاشرة ، 2006 ، ص709).

4- التوجه العالمي لتغيير النظم الإدارية من نظام الجودة إلى الهدنة إلى الحوكمة لتطوير التعليم العالي باستخدام معايير قياس تتماشى مع المعايير الدولية وذلك "لتحسين مستوى التعليم العالي في إطار مواز تتابع وزارة التعليم العالي وضع سياسة تعليمية متطورة تقوم على توفير الربط المحكم بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد الوطني ومواكبة عملية التقدم العلمي والتقني، وذلك بالعمل على تحسين مستوى التعليم العالي والاهتمام بجودته وإحداث أنواع متطورة من التخصصات الجديدة، وتوفير المواصفات المطلوبة بالخريجين الجامعيين والمتمثلة بالمرونة والتكيف مع احتياجات سوق العمل، وتنمية موهبة التحليل وتعزيز روح الإبداع، وتحمل المسؤولية". (وزارة التعليم العالي، 2009، ص2). إن إعادة هيكلة الإدارة التعليمية على "مستوياتها المركزية والمحلية ليأخذ تقسيم العمل والإطار التنظيمي والوظيفي والتمويلي والبناء المدرسي للمؤسسة التعليمية على مستوياتها الهرمية المختلفة تصوراً جديداً بعلاقتها بالمجتمع وباللامركزية ويسوق العمل وبمستقبل الاقتصاد الوطني ومتطلباته، وبالعالم الجديد للمعلوماتية وقنوات التعلم، وبالتعريف الجديد للتعلم وعلاقته بالمعلم وبعملية التعلم وبانفتاح المدرسة على الخارج" (الخطة الخمسية العاشرة ، 2006 ، ص709).

5- الاتجاه نحو التميز والتطوير في ضوء مؤشرات تتناول الجوانب النوعية في تطور التعليم العالي في سورية من مثل سياسات التعليم العالي، وأهدافه ومستوى الإنفاق عليه، وتطور مناهجه وأساليبه ونوعية الطلبة، والهيئة التدريسية المنتمية إليه ونوعية إدارته... الخ. ازدواجية العمل في تحديث الدولة و تحديث التعليم.

6- عدم القدرة على تجنب التحديات التي فرضتها العديد من المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية، والتي يمكن اختزالها في العولمة والتقانة العالية والانفتاح الإعلامي والانفجار المعرفي والمعلوماتي، والتكتلات الاقتصادية والثقافية "لقد أحدثت ما بعد الحداثة موجات متزايدة من التغيير والاهتزاز في النظم الدولية والايكولوجية والديموغرافية والكونية، كما أحدثت تغيرات جوهرية في نظم العمل والتشغيل بالإضافة إلى تغيرات وأزمات تنموية وبيئية متفاقمة لا بد أن ينعكس بالضرورة على منظومات المجتمع الأساسية وفي مقدمتها التعليم" (سمير، 2013، ص67). وبذلك نجد أن جهود التطوير لمؤسسات التعليم العالي ذاتها مستمرة من خلال العديد من البرامج والمبادرات الموجهة إما إلى التطوير الشامل أو الجزئي لعناصر رئيسية في المنظومة التعليمية. ولعل أكثر قطاعات المجتمع ارتباطاً بالتحديات العلمية والتقنية هو القطاع التعليمي لاسيما الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، الذي يقع على عاتقها، بحكم وظائفها "بتأهيل الكوادر العلمية والمهنية المؤهلة وبتكثيف الجهود في مجالات

البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، والقيام بدور أساسي في عمليات توطين التقنية في المجتمع فتحقيق الهدف، المتعلق بالتطبيقات التقنية والمعلوماتية المتقدمة، مرهون بشكل أساسي بإدخال تقنية المعلومات في جميع مراحل النظام التعليمي، وفي المجالين الإداري والتعليمي مما سيمثل دعامة أساسية لبناء المجتمع المتعلم القادر على مجاراة عصر التقنية والمعلومات، واستثمار جوانبها الإيجابية" (صائع، 2005، ص 7) ولما كانت الجامعات من أكثر النظم التعليمية حساسية نحو التغيرات والتطورات العالمية والمحلية أصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في جسد هذه المنظومة التعليمية هو السبيل للارتقاء بجودة التعليم العالي "لذلك قامت الوزارة بتأمين مستلزمات الجامعات لتدريس المعلوماتية من مدرين وأجهزة ومطبوعات كما تم إحداث المعاهد المتوسطة التي لا توجد فيها، كذلك أقسام المعلوماتية في كليات العلوم وأقسام الهندسة المعلوماتية في كليات الهندسية الميكانيكية والكهربائية في الجامعات الأربع، وقامت الجامعات بإنشاء شبكة معلوماتية للأغراض الإدارية. وتم تجهيز مخابر المعلوماتية بالحواسب وتوابعها تجهيزاً كاملاً وربطت الوزارة والجامعات بشبكة الإنترنت منذ آذار 1998 وفتحت خدمة البريد الإلكتروني للخدمات الإدارية والبحثية." (بركات، 2007، ص 5).

### 3.4.1. منطلقات الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي من عام 2000 إلى

عام 2010:

#### 1.3.4.1. استثمار الثروة البشرية:

إن المنتبغ للقرارات الصادرة عن السياسة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية يدرك بوضوح الإيمان الراسخ لدى القيادة بأن الثروة البشرية هي أهم الثروات وأفضلها مجالاً للاستثمار والعائد، ولعل أبرز ما يلحظ على هذه القرارات هو شموليتها لمؤسسات التعليم العالي، وتركيزها على الرؤية المستقبلية لبناء الإنسان القادر على المشاركة في شتى مجالات التنمية المعتر بعقيدته وهويته الحضارية وانتماؤه الثقافي، بالإضافة إلى التوجيه المستمر لهذه القرارات نحو تحقيق التطوير الشامل لمؤسسات التعليم العالي من خلال التنسيق والتكامل المشترك بين القطاعات الأخرى إذ أن " التعليم العالي يعتبر شكل مهم من أشكال الاستثمار في تنمية رأس المال البشري الرئيسي لذلك يتوجب دفع مؤسسات التعليم العالي على تشكيل رأس المال البشري من خلال التعليم والبحث، وبناء قاعدة معرفية ونشرها في مجال التنمية" (Bunoti, 2010, p2).

ويعد رأس المال البشري مصدرًا قابلاً للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال. " فالعنصر البشري هو مصدر الأفكار والأداة الرئيسية في تحويل التحديات إلى قدرات تنافسية، فهو العنصر الحاسم لتطوير الأداء وهو استثمار وتنمية قدرات الأفراد" (الوُعْتَيْبِي، 2010، ص 45). ويدل ذلك على أن تطوير التعليم العالي وتحديثه يأتي من استثمار مؤسساته للموارد البشرية التي تؤهلها، وترفدها لخدمة المجتمع وتنميته "وبالتالي فإن أي بعد تنموي للمجتمع يتطلب بادئ ذي بدء إلى جانب العوامل المادية والموارد الطبيعية تنمية بشرية تولى تطوير منظومة التعليم اهتماماً كبيراً من خلال العمل على تهيئة جيل مبدع، قادر على مواصلة ابتكارات العلوم والتقانة، جيل يمتلك

المهارات والقدرات التي تجعله قادراً على مواجهة التحديات، وإيجاد الحلول للمعوقات التنموية، واكتشاف الوسائل والسبل التي تتجاوز هذه المعوقات وتحول الصعوبات إلى فرص تنموية مستقبلية" (وزارة التعليم العالي، 2009، ص1) "والدراسات الأخيرة أثبتت أن العائدات المجتمعية الهامة ترتبط بالفعل باستثمارات تبلغ التعليم العالي .

"(Koehn and Montague W. DemmenT,2010,P3). ويورد تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية ما نصه " أن مستقبل الأمة العربية في المدى القريب والبعيد يتوقف على هذا التعليم -أي التعليم العالي- باعتباره السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج وأداة تجديد الثقافة " (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص27). لذلك "يتوجب تطوير التعليم العالي من أجل توفير قوة عمل عالية التأهيل متعددة المعارف ومهنية قادرة على نقل الاقتصاد الوطني إلى عصر العولمة والمعرفة والتنافسية الحادة والانفتاح على الاقتصاد العالمي. (الخطة الخمسية العاشرة، 2010، ص709). وتشير الأدبيات إلى أن "البلدان التي تمتلك رأساً مالياً بشرياً مرتفعاً تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وذلك باعتبار أن التقانة نمطياً تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري، بينما لا تخضع البلدان ضعيفة التقانة وضعيفة الموارد البشرية لزيادات ذاتية في الإنتاجية والنمو "ويتفق أيضاً مع المرين كثير من القادة السياسيين أن تنمية الموارد البشرية هي المفتاح لمستقبل التعليم العالي وخاصة من أجل إنتاج قوة عمل فنية وصناعية وإدارية " (عامر، 2008، ص192) وقد أجمعت الدراسات التحليلية لبعض الاقتصاديين مثل شولتز ودينسون وبيكر وغيرهم على "أن التعليم يمثل أحد الوسائل الهامة في تكوين رأس المال البشري وإعداده وتطويره ؛ وإن رأس المال البشري بما يمتلكه من قدرات وإمكانات هو أكثر رؤوس الأموال عطاء وإنتاجية " (نقلاً عن زيدان، 2011، ص2). ويعتبر المجلس الأوروبي أن مؤسسات التعليم العالي "لديها ثروة من الإمكانيات العلمية والتعليمية ، ولكن لا يتم استغلالها بشكل كاف، والتي تعود لعمليات الإدارة الاقتصادية والمجتمع و رجال الأعمال " (Bileviciute, Zaleniene, 2013,P2). وفي ضوء ذلك فقد أكدت الحكومة في خطتها على أولوية تنمية الموارد البشرية " كأساس لإحداث التحولات اللازمة في الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وعلى ضرورة اقتران تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرسومة في الخطة بجملة من البرامج لتطوير الموارد البشرية على مستوى القطاعين العام والخاص والارتقاء بنوعية العنصر البشري واستثمار رأس ماله بالشكل الأمثل ( الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص1). ويؤكد ذلك تقرير المجموعة الأوروبية على أنه "في سورية، كما في غيرها من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نتج عن التوسع السريع في أعداد طلاب المدارس والجامعات توسع كبير في حجم وجود رأس المال البشري"(المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني، 2006، ص5). وبناءً على ذلك وضعت الخطة الخمسية العاشرة "برنامجاً لتنمية الموارد البشرية تشارك فيه القطاعات كافة انطلاقاً من أن الاهتمام بتنمية رأس المال البشري، وإعداده بالشكل السليم والمطابق لمتطلبات سوق العمل، وتوفير بيئة إبداعية وتمكينية هي من أهم أبعاد التنمية البشرية ( الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص1). والهدف من ذلك النهوض بالفرد والمجتمع السوري وتقديمه.

#### 1.2.3.4.1. بناء البنية الفلسفية المتغيرة للتطوير في التعليم العالي:

إن أحد الجوانب الرئيسية للفلسفة استجابتها العقلية لجملة المتغيرات التي تحدث في المجتمع في أسسه وركائزه الأساسية فنقوم بدورها الفاعل من جهة التوجيه والتغيير في الفكر وفي تركيبة المجتمع بنيوياً وثقافياً. ويؤكد هوسرل HosrI: "إن الفلسفة كانت تمثل على الدوام تلك الرغبة الثابتة للإنسانية من أجل المعرفة الخالصة والمطلقة" (نقلاً عن مصطفى، 2013، ص79) وهذا ينعكس بدوره على منظومة التعليم العالي ونجاحها إذ تستكمل مسيرة الجدل والفعل بتغيير وتطوير البنية الفلسفية للمنظومة وأركانها انطلاقاً من "فلسفة تربوية تكون مرنة -إلى حد كبير- حتى تستطيع مراعاة التناقضات الجارية في النسيج المعياري للمجتمع، وتوفير الفرص المناسبة لجميع الأفراد حتى يستطيعوا قبول التغيرات المستقبلية، ومن ثم فإن المهمة الأساسية لفلسفة التربية يجب أن تتبلور في ظل ظروف التغيير التكنولوجي والاجتماعي السريعين في تحقيق الموازنة بين غرس الثقافة التقليدية للمجتمع، وبين تنمية قابليات التجديد والتغيير لدى الناشئة." (جيدوري، 2009، ص128). والانطلاق نحو إصلاح وتطوير التعليم العالي بأبعاده وتحسين فاعليته في البناء والتقدم على مستوى الفرد والمجتمع والدولة ، وإدخال تغييرات رئيسية على الأهداف في جوانب أبعاده قاطبة ، ودراسة الحاضر والواقع المجتمعي القائم بأوضاعه ومتغيراته ومتطلباته المستقبلية مع التوازي والتفاعل مع المتغيرات المعرفية والقيمية والحضارية للعالم وتترجم هذه بالسياسة التربوية الموضوعية في استراتيجية قائمة على دراسة الماضي وسلبياته ورؤية للحاضر واستشراف للمستقبل وتنفيذه ، وهذه النظرة المستقبلية تتطلب إصلاح التعليم الجامعي بكل عناصره وإبعاده. وهذا ينطبق مع الحقيقة التي تقول: "إن فرض الإصلاح أو التطوير من أعلى والذي مغزاه أن إصلاح التعليم تجدي فيه صيغة علوية متسلطة، إذ يقوم من هم في قمة السلطة التشريعية، أو من هم في قمة السلطة التعليمية، أو كلاهما بوضع استراتيجية إصلاح التعليم، ورسم خطة هذا الإصلاح، وتحديد إجراءاتها ثم يوجهون مرئياتهم للإصلاح في صورة قوانين ولوائح وتعليمات، إلى من هم في وسط البناء التعليمي ومن هم في قاعدته، ليقوموا بتنفيذها ويتولى أهل القمة متابعتهم، ومراقبة أدائهم ومحاسبتهم" (الأسدي، 2009، ص11، 12). وهذا ما يؤكد على أن الانطلاق من بنية الفلسفة التربوية ذات التوجهات التطويرية والمرجعيات المتنوعة القائمة على التجدد والإصلاح القيمي والحضاري الذي يترجم بالتعليم المنبثق عنها بخاصة التعليم الجامعي وذلك من خلال:

1- الطرائق والأساليب الخلاقة المفعلة في التعليم العالي. التي لا تزال أحد المشكلات والتحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي "باتباع الطرق التقليدية في التدريس والمحاضرات وعدم اعتماد التعليم المعتمد على البحث والمشاركة من أجل زيادة التحصيل المعرفي وتطوير العقل النقدي لدى الطالب." (الخطة الخمسية العاشرة 2010، ص704)

2- رسم السياسات التربوية وتحديد أهداف التربية وأغراضها وفق عالم التقنيات والتكنولوجيا وتطوير فلسفة هذا التعليم وأهدافه.

3- مواكبة الجديد بالمناهج وتغييرها.

4- نشر الثقافة عبر التأثير التربوي المتوازي مع التطور والتغيير الحاصل في المجتمع.

5- الانطلاق نحو عالم المهن المتجدد بالمرجات المتناسبة مع كينونته المتغيرة، ومواكبتها لسوق العمل. وهذا ما يؤكد على "تراجع معدل النمو في إجمالي العرض من قوة العمل إلى نحو 3.19% وسطيا وسنويا للفترة ( 1991-2000) ، إلا أن معدل نمو المشتغلين لم يتجاوز 2% سنويا. ويتضح من بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام ( 2000- 2007) ، أن قوة العمل كانت خلال الفترة (2000- 2007) تنمو بمعدل وسطي سنوي يقارب 0.58% في حين أن القوة البشرية كانت تنمو خلال نفس الفترة بما يعادل 2.2% سنويا ، وهذا ما انعكس بتزايد حجم البطالة واتساعها. وحسب مسح سوق العمل الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء عام 2003 بلغ حجم البطالة 11.7% من إجمالي قوة العمل" ( الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص1).

والتعليم الجامعي عبارة عن منظومة متكاملة لها مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها تحتاج إلى تخطيط وتنظيم وإدارة لها استراتيجية، وأهداف وعمليات منظمة تسعى في مجملها إلى تحقيق الهدف الأسمى، وهو إيجاد مخرجات فاعلة قادرة على خدمة السوق المحلية والمنافسة العالمية في شتى المجالات "وبالرغم من النجاحات التي تحققت في مجال التعليم بكافة مراحله إلا أن هذا القطاع يعاني من مشكلات كثيرة تتمثل في انخفاض كفاءته الاقتصادية على جميع المستويات مما يتسبب في هدر واسع بالإضافة إلى تدني الإنتاجية الفعلية للقوى البشرية العاملة فيه، وضعف تأهيلها ونمطية أدائه والتضخم البيروقراطي، وضعف الرقابة على الجودة، واقتصاره على تقديم التعليم كخدمة، وعدم استخدام الأساليب التعليمية الحديثة، والاستفادة من التكنولوجيا والمعلوماتية وبما يتطابق مع التطورات في هذا الميدان، وقد نجم ذلك عن عدم التنسيق بين الجهات المسؤولة عن هذا القطاع وغياب الرؤية والاستراتيجية للنهوض به، لذلك ستحتاج سورية، في ظل التوجه الاقتصادي الجديد الذي يتطلب مخرجات تعليمية متميزة ومتغيرة، إلى استراتيجية جديدة لقطاع التعليم بكافة مراحله باعتباره أحد المحركات الأساسية لعملية التحول." (الخطة الخمسية العاشرة 2010، 703).

إنّ التأكيد على إحداث نقلة نوعية في عمليات التعليم العالي ومساراته، وتوجيه أهدافه وسياساته، يمثل المنطلق الرئيسي لتحقيق الإصلاح المجتمعي وبناء التنمية الإنسانية على المستوى الوطني.

#### 3.3.4.1. تبني استراتيجية تطويرية للتعليم العالي:

تتميز استراتيجية تطوير وتحديث التعليم بطبيعة ديناميكية تتطلب إعادة النظر، ومراجعة أولويات كل فترة. ورغبة في تحقيق التعاون، والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والدولية من أجل رفع كفاءة مخرجات التعليم العالي، فقد عملت القيادة إلى تبني استراتيجية قائمة على نهج وفكر للحدثة انطلاقاً من الأسس، والمرتكزات والانجازات للحركة التصحيحية. ومتابعة التحديث بالنهج الواضح في المسيرة التنموية الداخلية بقيادة الرئيس بشار الأسد في سورية من جهة ومواكبة التطورات والمستجدات العالمية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية من جهة أخرى. وإدراكاً من سيادته للتحديات العميقة التي تواجه المجتمع السوري وثقل المسؤولية تجاهها سواء الثقافية منها أو ما يمس الهوية والذات الوطنية، أو التحديات العلمية وحدائتها في المجالات الفضائية والاتصالات والهندسة الوراثية، أو التحديات التقنية والقضايا الاقتصادية التي أفرزتها العولمة الاقتصادية فقد ذكر القائد الرئيس بشار الأسد

أننا "بحاجة إلى استراتيجيات اقتصادية...اجتماعية....علمية وغير ذلك تخدم التنمية والصمود في آن واحد.(تقرير وزارة التربية،2001، ص4).

وتؤكد نتائج الدراسات على أن جميع الجامعات تحتاج إلى النظر بالمفاهيم في الخطط الاستراتيجية، في ضوء الاستراتيجيات المقترحة، سواء استراتيجياتها الخاصة بالجامعات الحكومية التي تعتمد على جذب ورضا من الطلاب الأكثر قدرة ونتائج البحوث المتميزة ، والتوظيف و الإبقاء على الموظفين الأكفاء، وتعزيز الجودة في جميع مساعيهم، وتوفير المصادر من المستويات المناسبة من التمويل الخارجي، والنمو والتنمية للجامعة"(J. Bradmore , 2007,P105). وفي ضوء ذلك يقوم التخطيط الاستراتيجي على أربعة عناصر مهمة وهي:

أ. **المستقبلية** في اتخاذ القرارات: أي أن الاستراتيجية عملية منظمة لتحديد الفرص والمخاطر المستقبلية، والتي من خلالها تمتزج مع المعلومات ذات العلاقة، وتعطي المؤسسة الأرضية الملائمة لاتخاذ القرارات المتعلقة باستكشاف وتجنب المخاطر، وبذلك فإن هذا العنصر يمثل تحديد الأهداف المستقبلية وكيفية تحقيقها.

ب. **العملية**: فالتخطيط الاستراتيجي هو العملية التي تتضمن التحديد المسبق لأنواع الجهود التنظيمية المطلوبة، متى يتم اتخاذها، ومن يقوم بها؟ والعملية مستمرة نظراً للتغيرات المستمرة في البيئة الداخلية والخارجية.

ج. **الفلسفة**: فالتخطيط الاستراتيجي هو اتجاه وطريقة في الحياة، وثقافة واقتناع ينبغي توفره لدى القائمين عليه.

د. **الهيكلية**: يربط التخطيط الاستراتيجي بثلاثة أنواع من الخطط مع بعضها وهي الخطط الاستراتيجية، والخطط أو البرامج متوسطة المدى، والخطط أو البرامج قصيرة المدى وهذا يتطلب إيجاد علاقة هيكلية تربط الأنواع الثلاثة ، وهذه الهيكلية تساعد الإدارة العليا على تحويل خطتها الرئيسية إلى قرارات محددة باتجاه تحقيق الأهداف النهائية"(الدجني، 2006، ص33). فلم يعد تطوير التعليم الجامعي "مجرد خيار يمكن تجاوزه ، بل أصبح ضرورة حتمية في ظل الانفجار المعرفي، والسكاني، والثورة التكنولوجية التي جعلت من العالم قرية صغيرة لا مكان فيها لمن لا يتجاوب مع هذه التطورات"(النصير، 2009، ص8). لذلك فإن " الاهتمام الذي يوليه السيد الرئيس بشار الأسد لقطاع التعليم العالي نابع من إيمان سيادته بأن التعليم العالي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي، لذلك لابد من تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لتتمكن مخرجات هذه المنظومة من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باحتياجاتها المتغيرة والمتعددة ومن مجابهة التحديات المختلفة".(وزارة التعليم العالي، 2007، ص1).

#### 4.3.4.1 تطوير البنية السياسية في سورية:

إنّ استراتيجية التحديث والتطوير ليست سوى خلاصة للتصورات المطلوبة لتطوير آلية العمل لدى الدولة وتشريعاتها وأن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى جهد ووقت وتعاون وحوارات موسعة تشمل كافة النواحي، والفعاليات المجتمعية، وتنطلق من منظور الشمول لتحقيق التنسيق والتفاعل والتعاون ومن مدخل الالتزام الذي خلقته الحاجة العامة للإصلاح، والتي أدركتها وتبنتها القيادة السياسية العليا فقد

بدأت الجهات المتعددة في الدولة والمجتمع بالعمل على عدة جهات وطورت من مفاهيم واتجاهات وآليات العمل فيها وبخاصة الديمقراطية منها ضمن التوجهات الجديدة لتطوير البنية السياسية في سورية. وهذا ما ركز عليه السيد الرئيس في خطابه قائلاً: " انطلاقاً من قناعتنا بضرورة إفساح المجال واسعا أمام الجميع لممارسة دوره... وإغناء لمناخ الحرية والديمقراطية... فإننا نؤمن بأن الديمقراطية ليست جانباً واحداً فقط... وإنما هي مجموعة متكاملة من الجوانب التي تحتاج إلى التطوير معاً... بما يستجيب لخصائص الشعب واحتياجاته... وهي ليست هدفاً بحد ذاتها بل أداة من أجل التطوير والازدهار. لذلك فإننا نتطلع إلى انجاز عدد من الخطوات التطويرية في المرحلة القادمة التي نراها في غاية الأهمية في تدعيم بنائنا الوطني. (الأسد، 2007، ص 5). إن قراءة الفكر الديمقراطي من منظور ما قدمه السيد الرئيس بشار الأسد الذي أكد أن "الديمقراطية هي واجب علينا تجاه الآخرين قبل أن تكون حقاً لنا فالفكر الديمقراطي هو الأساس .. والممارسات الديمقراطية هي البناء" .. وهنا ربط الرئيس بين الفكر والممارسة.. بين المعرفة الفكرية، وتمثلها التطبيقي فلا فائدة في السياسة، والحياة، والمجتمعات لفكر لا يقارب النسق الاجتماعي، ويساعد في تغييره وبنائه" (مصطفى، 2009، ص 14). ويؤكد الخلايله في كتابته عن صفات قيام الدولة التي تقوم بالتحديث السياسي بأنه " لا يمكن إقامة الديمقراطية أو نجاح التحديث في أي بلد، ما لم يكن نظام الحكم فيها علمانياً ورأسمالياً ، ولهذا فلا يمكن إقامة الديمقراطية إذا اتبع البلد نظاماً اقتصادياً غير رأسمالي ، أو إذا حكمه نظامٌ سياسيٌّ منبثقٌ عن الدين كالنظام السياسي الاسلامي بحسب كتابات الغربيين " (الخلايلة، 2012، ص 31). وهذا ما أكده أغلب المحللين من علماء الاجتماع السياسي، إذ استقروا في علم الاجتماع على مقولة مؤداها "أن استقرار وازدهار أي مجتمع إنما يعتمد على عاملين هما: العدالة الاجتماعية، والديموقراطية السياسية، ولقد بدأت الثورة الديموقراطية تجتاح مجتمعات شرق أوروبا وشرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، ومجتمعات أخرى من دول العالم الثالث، هذا بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي سابقاً. وترتب على ذلك مسؤولية أكبر أُلقيت على عاتق الأنظمة التعليمية بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة في توفير أكبر قدر ممكن من الفرص التعليمية لأفراد المجتمع من مختلف الشرائح الاجتماعية" (مصطفى، صبحي، 2010، ص 255). وقد جاء هذا نتيجة لفكر جديد رافق المراحل السابقة من الحياة السياسية وهذا يؤكد عند "تسلم الرئيس حافظ الأسد المسؤولية بمشروع سياسي واضح أقنع به أحزاباً وشرائح سياسية وشعبية واسعة، فقام تحالف باسم الجبهة الوطنية التقدمية أضفي شرعية نسبية على عمل الأحزاب التي وقعت على ميثاق هذه الجبهة. وكان قيام هذا التحالف مؤشراً على بدء شكل من أشكال الاستقرار السياسي في سورية لعبت فيه عوامل كثيرة أدواراً مختلفة، مستنداً إلى شرعية دستورية عبر إقرار دستور دائم للجمهورية العربية السورية، حدد مبادئ الحكم الأساسية والحقوق العامة للمواطنين، وجعل من فكرة المشاركة الشعبية تمتد وتتسع أفقياً وشاقولياً على مستوى البلاد ولا سيما في السنوات الأولى التي تلت الحركة التصحيحية. مدفوعة من جهة بثوابت صاحب هذا المشروع السياسي الجديد، كنوع من تقديم الردود المناسبة على جملة العناصر الداخلية والخارجية الطارئة، والتي كانت تستوجب تقديم رد عملي وفكري لمواجهة" (غانم وأخرون، 2003، ص 5، 3). وطورت بعدها المنهجية الفكرية

الدولة والحزب المتمثلة "بعقيدة البعث التي نتصف بالتحديث، والتطوير اللازمين بالتأكيد على التمسك بمنهج التعددية الاقتصادية، والسياسية، وتطويرها لتوسيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والعمل الوطني المشترك، وضمانة الصمود والاستقرار الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي، تعزيزاً لمبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع". (عز الدين، 2007، ص4).

فالتحول القائم على التحديث والتطوير، وانتقال الأثر وفاعلية المشاركة في التعليم العالي وهذا ما أكدته دراستي "برادلي" Bradley's (2003)، وماركنسون Marginson (1998) بإعادة صياغة الجامعات لمهامها بطرق الهجين (المشاركة). مقتنعان بأنه يمكن أن يكون هناك عودة إلى عصر مشاركة الحكم. بالرغم أنها مهمة صعبة، وأشاروا إلى أن هذا من شأنه أن ينطوي بالتأكيد على عنصرين هما: إنشاء تآزر أكثر فعالية بين الجوانب الأكاديمية والشركات من الجامعات، والاعتراف أن السبل لبناء علاقات فعالة بين الجامعات و الحكومات إذ يمكن للجميع العمل معا لتحقيق الأهداف التي ينبغي أن تكون متبادلة إلى حد كبير". (J. Bradmore, 2007, p.95). فالمشاركة المجتمعية هي "الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية. ويتحقق من هذه المشاركة استيفاء احتياجات المشاركين من ناحية، وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى" (لدليل المتدرب، 2008، ص6). وهذا ما ركز عليه السيد الرئيس بشار الأسد بقوله: "قمنا بإنجاز عدد من الخطوات لتطوير البنية السياسية.. من خلال تطوير تجربتنا الديمقراطية باتجاه توسيع المشاركة السياسية.. واتاحة المجال لكل الطاقات الوطنية للإسهام في البناء الوطني. إذ أنه تم تطوير ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية وتفعيل عملها.. وافساح المجال واسعا أمام الأحزاب الجبهوية لممارسة دورها في قيادة الدولة.. فتم اصدار صحف خاصة بها وفتحت فروع لها في المحافظات.. كما انضم إلى الجبهة أحزاب جديدة أسهمت في اغناء تجربتها . وكانت قرارات المؤتمر القطري العاشر للحزب.. بتوسيع المشاركة السياسية وصدار قانون للإعلام ومكافحة الفساد. بطبيعة الحال.. ان هذه الخطوات في مجال التطوير السياسي" (الأسد، 2007، ص4). وهذا ما يوجه إليه العالم العراقي عبد الجبار عبد الله في آلية العمل لتحديث التعليم العالي من منظور المشاركة السياسية في صنع القرار بقوله "علينا التأسيس لعلاقة جدية مسؤولة بين الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وشركات ومؤسسات البناء وإعادة الإعمار والعمل العام بأشكاله... وتلك مهمة حيوية ينبغي أن يدركها المثقف والمتخصص الأكاديمي ولابد لهما هنا من تذكر ما للغة التفكير البياني لا البرهاني من سلطة على العقل البشري وعلى وعينا الجمعي في بلداننا في المرحلة الراهنة؟! ومن ثم توظيف الآليات المناسبة التي تؤهل لتوظيف الإبداع الأدبي والخطاب الثقافي المجاور للتعليم العالي والبحث العلمي في مهمة تعزيز ما نؤسس له من حياة متنورة جديدة وهذه إشارة مخصصة بخطاب الإبداع الأدبي الجمالي منه بوجه التحديد من دون إلغاء أو تقليل من شأن خطاب النقد والمعرفة العلمية وبقية الخطابات المعرفية المتنوعة الغنية" (عبد الله، 2011، ص90).

إنّ مستقبل التعليم الجامعي في سياق التحول الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية في التعليم يتوقف إلى حد بعيد على دور الجامعة النوعي في اكتساب وإنتاج وتوطين ونشر المعرفة وذلك من خلال تطوير البنية السياسية للتعليم العالي عبر التشريع المنطلق من المشاركة والشفافية والمتابعة لتحقيق الأمن القومي القائم على:

- 1- السعي لتحقيق هدف مشاركة الرأي العام في عملية تطوير التعليم العالي.
- 2- التوجه نحو تحقيق هدف شفافية سياسة تطوير التعليم العالي والتغيير الجوهرية في واقعه من خلال طمأنة الرأي العام على نجاح عملية تطوير التعليم الجامعي.
- 3- المتابعة بتحقيق هدف التعديل والمراجعة المستمرة لعملية تطوير التعليم العالي من تعديل القوانين والقرارات واللوائح الناظمة لها.
- 4- العمل على تحقيق هدف التقييم الدائم لمدى نجاح عملية التطوير في التعليم العالي.

#### 5.3.4.1. وضع الخطط التنموية الشاملة للتعليم العالي لتحقيق التطوير:

إنّ الخطة التنموية الشاملة في سورية تقوم على عدة ركائز في التعليم العالي كوضع قوانين جديدة للاستيعاب الجامعي وربط الخريجين بسوق العمل، وفتح اختصاصات جديدة وتطوير أنواع التعليم العالي العام ودعمه، وهذا ما أكد عليه السيد الرئيس عقب أدائه القسم الدستوري لولاية دستورية جديدة في مجلس الشعب على التطورات المستجدة في التعليم العالي بقوله: "وعلى المستوى الجامعي افتتحنا العديد من الجامعات العامة والخاصة والافتراضية والتعليم المفتوح... كما تم افتتاح عدد كبير من الكليات في مختلف المحافظات... وكذلك العديد من مراكز الدراسات التخصصية . أيضا بالنسبة لكليات وزارة التعليم العالي.. افتتحنا 50 كلية في سورية استوعبت مئة ألف طالب جامعي إضافي... بالإضافة للجامعات الخاصة وعددها حوالي 8 وهناك جامعات خاصة في طريقها إلى الإنشاء" (الأسد، 2007، ص6). وهذا كله لدعم مؤسسات التعليم العالي بالاستراتيجية السورية التي من أهم محاورها استثمار الموارد البشرية والمالية في الوطن الأم، من دون أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها عن نشر وتجويد التعليم العالي بنماذج المتنوعة. وقد شدد على ذلك "ما جاء في البيان الوزاري المقدم لمجلس الشعب فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي بضرورة العمل لإعادة هيكلة كل من مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للمعاهد المتوسطة وتطوير اختصاصاتها". (تقرير رئاسة مجلس الوزراء، 2003، ص31). يلخص إيدجارفور القول: إن النجاح والفشل في التطبيق العملي للإصلاح التربوي يتعلقان بمدى التشجيع من القمة، وإلى أي درجة يكون هناك مشاركة من القاعدة إذ إن التشجيع من القمة يساعد على تهيئة الجو المناسب للتغيير الجذري حتى ولو كانت التدابير الأولى للإصلاح غير كافية ودور قادة التعليم هو توفير الوسائل الكفيلة لدعم الحركة الإبداعية، وتوعية المجتمع عن طريق القيام بحملات إعلامية لشرح المقصود بالإصلاح وقد أثبتت التجارب أن الإصلاح في مجال التعليم لا يكون عندما لا يكون له فاعلية، فإن السبب في ذلك يرجع في أغلب الأحيان إلى عدم التفاهم، وقلة التنسيق بين التعليمات الواردة من القمة والمبادرات الآتية من القاعدة وينطبق هذا على المعلمين والإداريين فإذا لم يكن لهم رأي في عملية التجديد والإصلاح فإنهم يحسون بأن هناك شيئاً من الاستبداد

بالرأي القائم على عدم الثقة بهم وفي قدراتهم" (جلس، 2011، ص47). وهذا يتطلب نظرة جديدة تماماً للتعليم، وما يجب أن يكون عليه، ونظراً لكل ما سبق ولتزايد العولمة الاقتصادية وإعادة الهيكلة في النظم السياسية والاقتصادية العالمية ومتطلبات المعرفة والمعلومات، فإن الاحتياجات التعليمية على جميع مستوياتها (من ناحية بيئتها، ووظيفتها، والمناهج الدراسية، والمداخل) قد تغيرت ولاسيما مستوى التعليم العالي. (باكير، 2013، ص4) فمستقبل التعليم الجامعي في سياق التحول الاجتماعي وتعزيزه للديمقراطية يتوقف إلى حد بعيد على دور الجامعة النوعي في اكتساب وإنتاج وتوطين ونشر المعرفة. والتوجه بالتعليم العالي نحو الانفتاح على النظم الغربية والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.

#### 1.4.3.6. إصدار المراسيم والقوانين الخاصة بالتعليم العالي:

إنّ وعي القادة بضرورة توفير بيئة تشريعية تساعد على تحقيق الغاية الفعلية لعملية التطوير التي تحتم على السلطة التشريعية، استحداث تشريعات جديدة قائمة على مراجعة التشريعات الحالية، للوقوف على مواطن الضعف فيها ، ومن ثم تعديلها بما يتماشى ومتطلبات تطوير منظومة التعليم العالي وتطويرها متضمنةً أمرين معاً الأول مطلب التغيير بناءً على مستجدات جديدة تقتضي ضرورة هذا الاستحداث، متغيرات جديدة أكانت متغيرات محلية، أم إقليمية، أم دولية، تستدعي تقديم تشريعات ناضجة له، والثاني أن وضع التشريعات القائمة لا تكتسب الصفة المطلقة فهي قد لا تصلح في مجملها، أو أجزاءها للتطبيق بل تخضع لضرورة التعديل. مع الأخذ بعدة مبررات لصياغة إطار تشريعي جديد للتعليم العالي منها: تطورات ومتغيرات في البنية الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم العالي، ومتطلبات التغيير التي تقع ضمن عوامل كثيرة تنضوي تحت مسمى التطوير والتحديث بناء على دراسة قائمة على أن أي تطوير تابع للتحديث في مقومات النظام السياسي ، والنظام الاقتصادي، والحراك الاجتماعي في الدولة السورية يتبعه التنوع ، والتوسع في منظومة التعليم العالي. "لقد ساعد تحليل الوضع الراهن هذا في تحديد التوجهات الإستراتيجية لعملية التخطيط ورسم ملامح الرؤية الإستراتيجية المنشودة للتعليم العالي التي يجب أن تسير وفق مبادئ وتوجهات منها. التوسع النوعي في الجامعات بدلاً من/على التوازي مع التوسع الكمي." (وزارة التعليم العالي، 2013، ص1) كما أن مطلب التطوير يستدعي القدرة على المنافسة بين الجامعات العربية والعالمية من خلال الاتفاقات الدولية، وتفعيل دور المؤسسات الجامعية كمراكز بحث وتطوير، لها الريادة في برامج التنمية، وتحقيق متطلبات تقييم الأداء وضمان الجودة وتطبيقها، و تعزيز أنواع وأنماط التعليم العالي. فقد عملت الحكومة على وضع التوجهات السياسية لاستراتيجية التعليم العالي موضع التنفيذ وبخاصة بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 26 - 2001 للجامعات الخاصة والقرار الوزاري رقم 89-2002 بشأن نظام التعليم المفتوح والرسوم التشريعي رقم 6 - 2002 المتضمن إحداث الجامعة الافتراضية السورية . وفتح آفاق جديدة للتعليم العالي في سورية وتطويره بناء على توجهات الحزب القائد في السياسة التعليمية في سورية وتنفيذ منهجية التطوير، والنظرة المستقبلية للتعليم لتحسين نوعية التعليم وإعداد اطر قيادية مؤهلة ومدربة له، والاستفادة من الخبرات وتجارب الدول الكبرى لتحقيق الخدمة لأكبر عدد من طلاب خريجي المرحلة

الثانوية، وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع ودعمها بالقوانين والتشريعات اللازمة لثبتيته ودعمه وذلك عملاً بدعوة السيد الرئيس بشار الأسد بأنه "على مستوى التأهيل والتدريب.. تم افتتاح العديد من المعاهد العامة والخاصة.. وفي مقدمتها المعهد الوطني للإدارة العامة... والمعهد العالي لإدارة الأعمال... وبذلت جهود كبيرة من أجل تطوير الموارد البشرية والاستثمار فيها... وتمت الاستعانة بالخبرات الدولية في هذا الشأن... ونعمل لكي يتحقق المزيد إذ أنه يصبح التأهيل المستمر عنواناً أساسياً في خططنا الحكومية" (الأسد، 2007، ص7). فالتجديد والإصلاح في النظم التعليمية "لا يكون إلا بإصدار القرارات والقوانين بل ومشاركة العاملين في النظام التعليمي فاعلة إذ يجتمع للتشاور والحوار كل من له علاقة بالتعليم كالتلاميذ- أولياء الأمور-المعلمين- رجال التربية والتعليم" (حلس، 48، 2011). بناء على ذلك وعلى ما ورد في البيان الوزاري المقدم لمجلس الشعب فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي تم تحديث قانون تنظيم الجامعات /المقرر بالقانون رقم 6 للعام 2006، وقانون التفرغ العلمي /رقم 7 للعام 2006 / ، ووضع برامج تنفيذية لتطوير واقع المعاهد المتوسطة من النواحي العلمية والإدارية بما يرتبط بحاجة المجتمع، والتركيز على الجودة في التعليم، وإعداد خريطة جديدة لمنظومة التعليم وتعميق استخدام الوسائط المتعددة، والحاسب الآلية في العملية التعليمية، وتطوير نظم الامتحانات والتقييم /بقرار مجلس التعليم العالي رقم 79/ وتتبع آليات الاختبار واستمرارها للوصول إلى تقييم عادل ومنكامل، والتركيز على أنواع متطورة ومتجددة من التخصصات الملبيه لاحتياجات التنمية. ودعم وتعزيز أنشطة البحوث العلمية لاستكشاف الاختصاصات، وتحديد محاور التقدم العلمي والثقافي والتوسع في إنشاء مراكز البحوث الوطنية وإصدار /المرسوم التشريعي رقم 49 للعام 2009 القاضي بإحداث صندوق للبحث العلمي والتطوير التقاني/، ومراكز البحوث في الجامعات، وتشجيع براءات الاختراع وتسجيلها على الصعيد الوطني والعربي والعالمي. (تقرير رئاسة مجلس الوزراء 2003، ص31، 32). بالإضافة إلى جملة من القرارات والقوانين الخاصة بـ:

- 1- تطوير سياسة القبول وتحديثها.
- 2- تعيين الخريجين الاوائل كمعيدين استناداً إلى المرسوم التشريعي الخاص بهذا الشأن.
- 3- القانون الخاص بالإيفاد للبعثات العلمية، وتعديل النظام المالي لها.
- 4- القوانين الناظمة لأنماط التعليم العالي وتجديدها.
- 5- تعادل الشهادات الجامعية الصادرة عن الجامعات غير السورية باعتماد اسس جديدة للالتحاق بالدراسة خارج القطر "اجراء الامتحان التقويمي الوطني مرتين سنوياً لتعادل الشهادات الطبية الصادرة من الجامعات والمعاهد غير السورية وانشاء قاعدة بيانات خاصة بالجامعات غير السورية المعترف بها لدى الوزارة لأكثر من 5000 جامعة عربية واجنبية ونشرها ورقياً و إلكترونياً على الموقع الالكتروني للوزارة وتعميمها بما يمكن الطلبة الدارسين خارج القطر، وجميع الجهات المعنية من الاستفادة منها" (وزارة التعليم العالي، 2009، 2)
- 6- قوانين خاصة بالبحث العلمي والترقي لأعضاء الهيئة التعليمية.

7- إن العمل على تطبيق القوانين والتشريعات النافذة بخصوص تطوير التعليم العالي، ومناقشة الإشكاليات المعوقة لعملية تحديث التعليم العالي، ووضع الأطر القانونية والادارية لمعالجتها. بإعادة النظر في القوانين، والقرارات المنظمة لعمل مؤسسات قطاع التعليم العالي ووضع تصورات لتعديل اللوائح المنظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريس، والامتحانات والتأديب والدراسات العليا والتأليف والنشر، وغيرها من اللوائح المتعلقة بالقطاع

#### 4.4.1. التحديث في الأبعاد التربوية للتعليم العالي وتطويرها في الجمهورية العربية السورية:

##### 1.4.4.1. التحديث في بنية التعليم العالي وتفعيل اللامركزية الإدارية في الإدارة الجامعية:

إن الانطلاق نحو الإصلاح في بنية التعليم العالي، وتطويره القائم على التنوع والمرونة لتحسين جودة العملية التعليمية وتبني مفهوم الإدارة اللامركزية، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية مُنطلقة من التغيير في إدارة مؤسسات التعليم العالي، وضمن منهجية التحديث القائمة على دراسة عوامل عديدة لتسهيل العمل الإداري، والتخفيف من الإدارة المركزية، والتحرر من البيروقراطية الادارية وذلك من خلال تفويض رئيس كل جامعة بالعمل على تنفيذ صلاحياته دون الرجوع إلى الوزارة وبالتالي إعطاء لبعض من اختصاصاته للعمداء ورؤساء مجالس الأقسام والإدارات وذلك للمتابعة، وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وتنفيذ خطوط الاستراتيجية للجامعة وجلب الموارد لها "فاللامركزية في التعليم تتيح الفرص للمسؤولين عن التعليم التركيز على مهام التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها، مع إتاحة مساحة من الحرية والتفويض للسلطات المحلية للتعاون مع مجتمعها المدني المحلي في إدارة وتنظيم التعليم في ظل التوجه نحو مجتمع المعرفة ولتحسين جودة التعليم" (محمد، 2009، ص 4). ولذلك فإن العمل على "إصلاح بنية التعليم العالي عن طريق إقامة بنية للتعليم العالي تتميز بالتنوع والمرونة، وتتطلب المرونة أن يفسح المجال للالتحاق والعودة إلى مؤسسات العليم الجامعي والعالي دون قيود جامدة، كما تقتضي ان تخضع هذه المؤسسات والبرامج التي تقدمها إلى التقويم والمراجعة المستمرة أما التنوع فيستوجب الاهتمام بمجالات العلوم والتكنولوجيا التي لا تحظى بالأولوية المناسبة في نسق التعليم القائم حالياً، ويتوجب الإصلاح إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تدريب العاملين والبحث والتطوير" (تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2003، ص 122). إن التوجه برأي السيد الرئيس إلى "تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تتكامل مع الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية في خططنا الراهنة بما يضمن في النهاية الكفاية التنموية الشاملة على صعيد كل منطقة ومحافظة وبشكل متكامل ومتناسق مع باقي مناطق ومحافظات القطر" (الأسد، 2007، ص1). فالمؤسسات الجامعية تصبح "أقل تشدداً وأكثر مرونة في محاولة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين والاقتصاد العالمي، لذا فإن البرامج الجامعية المقدمة ينبغي أن تكون متكيفة لتعكس هذه المعرفة، وربطها بمتطلبات التعليم والتعلم، عن طريق خلق المعرفة الجديدة ورأس المال البشري من خلال التعليم والأخذ بنظام الجودة والاعتماد لضمان جودة البرامج

الأكاديمية والتربوية بما يتماشى وظروف كل مجتمع." (باكير، 2013، ص4) وهذا مبرهن بوضع كل جامعة استراتيجية خاصة بها وتسعى من أجل تحقيقها إذ تعمل بشكل ربعي ورصد ما تحقق خلال ذلك والصعوبات التي تواجهها لذلك فهي "من ناحية المبدأ، تمثل إطاراً مرناً يمكن الكليات والأقسام الإدارية من صياغة خطط العمل الخاصة بهم وتقدير الموارد البشرية والمادية اللازمة. لقد تم تبني الخطة الإستراتيجية من قبل مجلس الجامعة في تشرين الأول 2007 . وبدأت الجامعة فعلياً بتطبيق بعض بنودها" (جامعة دمشق، 2009، ص1). وينبغي أن نؤكد في هذا الصدد على أهمية ضبط "مسألة الجودة النوعية في الإدارة، والتي من بين أهم عناصرها التوجه نحو اللامركزية، وتطبيق مبادئ المساواة، والتركيز على الإنتاج والإنتاجية، وتنمية مهارات إدارة الوقت، وتوظيف التكنولوجيا، وتوسيع المشاركة في صنع القرار، وفتح قنوات الحوار بين مستويات القيادة الإدارية التربوية" (السنبلي، 2002، ص185، 186). إن اعتماد اللامركزية الإدارية للجامعات، وخاصة في القطاع الحكومي، لا بد أن يعزز من استقلاليتها، واقتربت اللامركزية الإدارية بما بات معروفاً بإدارة الجودة الشاملة التي تتحقق بالممارسة والتطبيق الفعلي والتركيز على الأوجه الإيجابية لأساليب الإدارة التي تسهم في تحسين التعليم وتطويره " (اسماعيل، جدعون، 2009، ص12) لذلك فإن "القيام بمراجعة شاملة لإدارة الجامعات وبنية اتخاذ القرار بعلاقتها بوزارة التعليم العالي من أجل وضع نظم جديدة للاستقلالية وللمساواة وتوزيع المسؤوليات ويهدف تحسين الفاعلية التنظيمية" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص720). وتتحقق اللامركزية من خلال:

- 1- تحقيق الشفافية.
- 2- تمويل جديد للتعليم العالي الحكومي لدعمه وتطويره والتخفيف من الأعباء المادية وتحديث مكوناته.
- 3- دعم البحث العلمي
- 4- تطوير أعضاء الهيئة التعليمية وتدريبهم على الطرائق الحديثة في العملية التعليمية.
- 5- تفعيل الدور السياسي للجامعة، والمشاركة في صنع القرارات في السياسة التربوية المتبعة.
- 6- تطبيق الجودة بالجامعة.
- 7- السعي لوصول الجامعات في سورية كترتيب لها على الخريطة العالمية.
- 8- التطوير لكليات الدراسات النظرية وتحديثها..
- 9- إعادة هيكلة النظام الإداري.
- 10- التوسع في شبكة الخدمة للمجتمع السوري من خلال المستشفيات الجامعية ودعمها وتطويرها.
- 11- تطوير العمل المهني وربط الجامعة بمؤسسات المجتمع.
- 12- زيادة الدعم المادي للطلبة من خلال صندوق التسليف الطلابي ورعايتهم أثناء الدراسة وتأهيلهم لسوق العمل.
- 13- اعتماد التجديد في السياسات التعليمية للتعليم العالي وصياغة استراتيجية وطنية لتطويره .

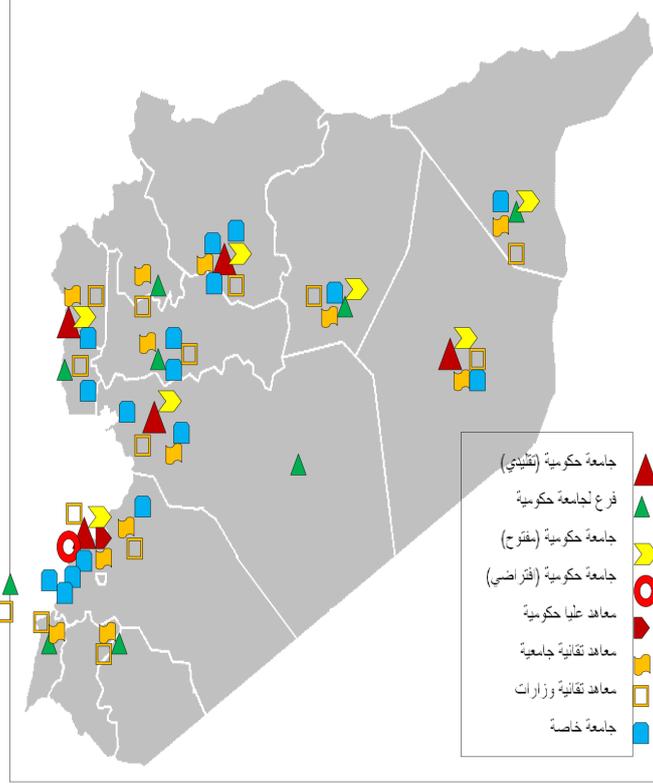
#### 2.4.4.1. توسيع بنى التعليم الجامعي كشبكة خدمية في سورية:

توظف السياسة التربوية السورية كسلسلة تنفيذية لاستراتيجية انتشار الجامعات الهادف إلى توفير خدمات التعليم العالي، وتقريبها لطالبي التعليم العالي، ودعم التقارب الجغرافي بين مؤسسات الجامعة الواحدة، واعتماد مبدأ تعدد التخصصات، ولتخفيف العبء على الجامعات الكبرى، وتحقيق مرونة التسيير والإشراف باعتماد اللامركزية في الإدارة والتصرف، والإسهام في الوصول إلى توزيع جغرافي أمثل للجامعات؛ "لتخفيف العبء الاقتصادي عن أهالي المحافظات النامية تعليمياً وتجنباً أبنائهم الطلاب أخطار وتكاليف السفر. وتخفيف العبء الإداري والضغط الناجم عن الطلب المتزايد على القيد في الجامعات الحكومية الحالية بما يفوق طاقتها الاستيعابية" (الخطة الخمسية العاشرة 2006، 717) فالتوازن في انتشار الجامعات أفقياً لمعالجة الصعوبات الناجمة عن النقص في الإمكانيات البشرية والفنية بها وتأثيراتها على جودة مخرجاتها مع المحافظة على توفير الخدمات التعليمية لمرحلة التعليم العالي وتمكين القادرين ذهنياً عليها من الحصول على هذه الخدمات. لأن زيادة التوسعات والإحداثيات لزيادة التوزع الجغرافي في التعليم العالي على مستوى القطر كليات... برامج.. تعليم مفتوح جامعات خاصة بما يخفف العبء على المواطن والاهتمام بالمستوى التعليمي والمناهج بما يحقق مستوى عالياً من الجودة في التعليم ومستوى الخريجين تنفيذاً لما ورد في الخطة الخمسية العاشرة للوزارة. بخدمة " المناطق الريفية والمحافظات الأقل نمواً خلال سنوات الخطة للتغلب على حالة العجز الكبير في الموارد البشرية المدربة فيها أو الحد منها وذلك لدعم الجهود القائمة للنهوض بتلك المناطق. (الخطة الخمسية العاشرة 2006، ص1). والتي تتمثل بجملة من الآليات من:

#### أ- إنشاء جامعات تكمل منظومة الجامعات الأم:

إنّ تطوير أنماط التعليم الجديدة (التعليم المفتوح والتعليم الموازي والجامعة الافتراضية) وإبلاؤها اهتماماً خاصاً بهدف زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وتوفير إمكانات تسجيل عدد كبير من الطلاب المقبولين في الجامعات والمعاهد المتوسطة لقاء أقساط سنوية معقولة وذلك للحد من توجه الطلاب السوريين إلى الجامعات العربية والأجنبية وما ينجم عن ذلك من أعباء يتكبدها الاقتصاد الوطني وأصحاب العلاقة من ذوي الطلاب، وكذلك بهدف تحقيق موارد ذاتية تعزز القدرة المالية على الوفاء بمتطلبات الخطة الخمسية العاشرة في مجال التعليم العالي. " (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 719). وقد وصف بارنيت التنوع في زيادة الطلب في أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء العالم "بالتحول من نظام يتمتع به عدد قليل إلى نظام فيه نسبة كبيرة من السكان، والتحول من التعليم العالي والذي كان أساساً جزءاً من الجهاز الثقافي للمجتمع إلى أكثر من ذلك بكثير إلى جزء من الجهاز الاقتصادي للمجتمع، والتحول من ثقافة تتميز قبل تشكل النماذج التعليمية لأحد المشاريع التي تهيمن عليها السياسات العامة والاستراتيجية. واقترح بارنيت نظاماً لتصنيف نظم التعليم العالي العالمي من ناحية معدلات مشاركة الأفراف العمرية ذات الصلة. واصفاً أنظمة التعليم العالي إما بالنخبة، أو بالشامل، أو بالعالمية " ( J. Bradmore, 2007, p11). كما خلصت دراسة أجراها ميلر إلى وضع

سنة سيناريوهات مستقبلية للتعليم العالي هي "سيناريو الجامعات التقليدية، وسيناريو الجامعات التجارية الخاصة، وسيناريو لجامعات السوق الحر، وسيناريو التعليم عن بُعد والتعليم المفتوح، وسيناريو الشبكة العالمية للمؤسسات التعليمية، وسيناريو تنوع التعليم لوضع تصورات بديلة لجامعة المستقبل المتميز." (نقلاً عن بركات، عوض، 2011، ص4، 5)



الشكل (1-5) خريطة التوزيع الجغرافي للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية

## ب. التوسع الأفقي والتوسع الرأسي في التعليم العالي:

تسعى السياسة التربوية في الجمهورية العربية السورية إلى التوسع الرأسي بغية الربط المفصلي بين الأنواع التعليمية المختلفة وربط التعليم الجامعي بالتعليم ما قبل الجامعي. كما تسعى على نفس الوتيرة بالتوسع الأفقي لربط كل أنواع التعليم المختلفة بمتطلبات المجتمع وحاجاته، إيماناً منها بتكاملية النظم كافةً لتحقيق عملية الشمول في تنفيذ السياسة التربوية في سورية التي تتصف بالمرونة والعمومية والديناميكية ذات الطبيعة التفسيرية والتوجيهية وما يليها من إجراءات لمستوى التخطيط وتحديد للاستراتيجيات أو العمل على مستوى التنفيذ والبرامج الإجرائية والزمنية تحت لواء التطوير والتحديث وتوجيهها للربط بين كل النظم التعليمية.

لقد تطلب اعتماد التوسع الأفقي في الإحداثيات لمواجهة زيادة الطلب على التعليم العالي، ولذلك فقد تم افتتاح كليات جديدة في المحافظات، إذ أزداد عدد الكليات المفتوحة من 51/ عام 1999 - 2000 إلى 100/ عام 2006-2007 موزعة وفي الجدول التالي:

الجدول (1-5) التطور الكمي للجامعات السورية

الجامعة	المحافظة	2000		2007	
		كليات	أقسام	كليات	أقسام
دمشق	دمشق	14	102	16	114
	درعا	-	-	3	4
	السويداء	-	-	3	4
حلب	حلب	13	70	19	103
	إدلب	-	-	4	4
تشرين	اللاذقية	12	70	15	97
	طرطوس	-	-	4	7
البيعث	حمص	9	40	15	61
	حماة	2	9	5	15
الفرات	دير الزور	1	9	8	16
	الحسكة	-	-	4	4
	الرقبة	-	-	4	4
المجموع		51	300	100	433

### ج - توسيع قاعدة التعليم العالي:

تتوجه الحكومة السورية لافتتاح المزيد من الكليات ونشرها في جمع المناطق في الخطط الخمسية لتطبيق منهجية التطوير وتنفيذها بخطة القبول الجامعي، ونظام المفاضلة الهادف إلى زيادة نسب الالتحاق في الجامعات السورية في كل عام. ومن الجدول (1-5) نلاحظ التطور الكمي للجامعات على أكثر من عقد، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم العالي. وهذا أحد المؤشرات/ توسيع قاعدة القبول، افتتاح الكليات/ للتطوير في التعليم العالي وتحديثه فقد بلغت عدد الكليات المحدثّة خلال عام 2005-2006 /35/كلية، بالإضافة إلى إحداث جامعة الفرات عام 2006. كما تم التركيز على توفير مستلزمات الكليات المحدثّة في المحافظات لتشكل نواة لجامعات حكومية بهدف إحداث 6/جامعات حكومية جديدة وفقاً للخطة الخمسية العاشرة.

الجدول (1-6) أعداد الكليات في الجامعات السورية للعام الدراسي 2012/2013

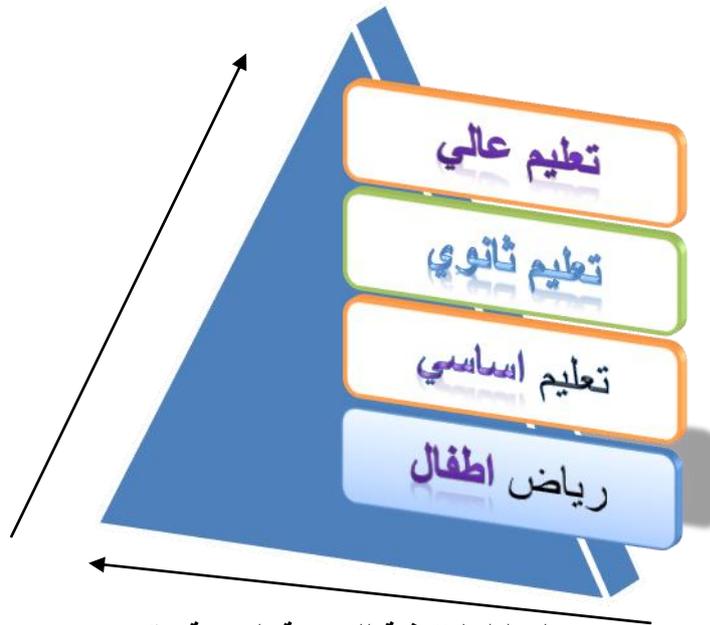
الجامعة	المحافظة	أعداد الكليات المفتوحة	أعداد الكليات غير المفتوحة	إجمالي عدد الكليات
دمشق	دمشق	18	-	18
	درعا	6	-	6
	السويداء	5	1	6
	القنيطرة	5	-	5
	المجموع	35	1	35
حلب	حلب	20	-	20
	إدلب	8	-	8
	المجموع	25	-	28
تشرين	اللاذقية	16	-	16
	طرطوس	8	-	8
	المجموع	23	-	23

16	1	15	حمص	البعث
10	-	10	حماة	
2	-	2	تدمر	
28	1	27	المجموع	
12	-	12	دير الزور	الفرات
8	-	8	الحسكة	
5	-	5	الرققة	
25	-	25	المجموع	
140	2	138	إجمالي عدد الكليات	

المصدر وزارة التعليم العالي

يتبين من الجدول أعداد الكليات المفتوحة في الجامعات السورية (138) كلية ضمن الخطة الإستراتيجية الموضوعة مقابل كليتين غير مفتحتين. وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية الثاني إلى معوقات التوسع بأنه "على الرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام ما زال متواضعاً مقارنة بإنجازات دول أخرى بعضها ينتمي للعالم النامي، من تناقص الإنفاق على التعليم، تدهور نوعيته، التكدس المخيف للطلاب بجامعاتنا، إذ جاء التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعيته وجودته" (العبي، 2004، ص4).

### التدرج الهرمي من قاعدة الهرم إلى قمته 1



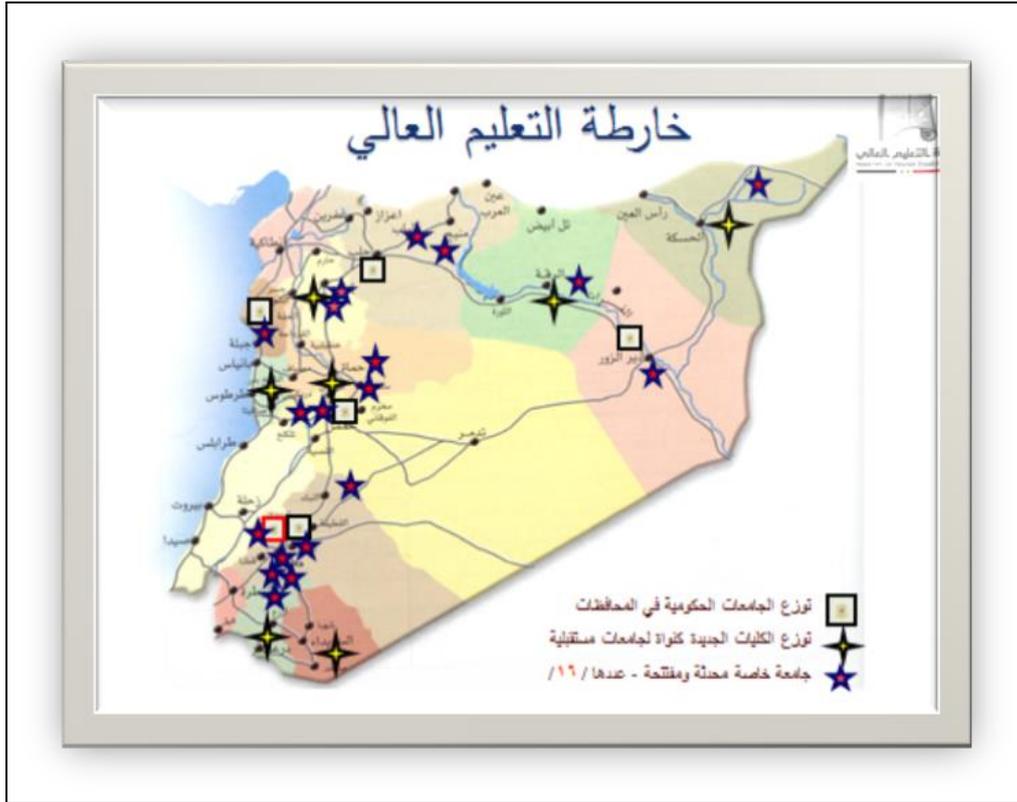
### الخطط التنفيذية للسياسة التربوية 1

الشكل (1-6) علاقة القاعدة بالقامة (المصدر: من إعداد الباحثة)

ويتبين من الشكل توجه الدولة لتعزيز الخطط الوطنية من ناحية عملها على تحقيق عملية التكامل بين أنظمة التعليم ما قبل التعليم الجامعي والجامعي، واستكمالها في المراحل العليا في الماجستير والدكتوراه وبرامج التدريب المهني.

إذ يتكامل التوسع الأفقي في الجمهورية العربية السورية وفق منظورين مترابطين مع بعضهما البعض إن كان في الجامعات أو في ما تستوعبه من الطلاب انطلاقاً من المبادئ المحددة في الدستور التي تتمحور حول ترسيخ المبادئ الوطنية والإنسانية والديمقراطية ومجانية التعليم. لذلك فقد حققت سورية نجاحاً كبيراً في تطوير البنية الأساسية التعليمية، وفي إتاحة التعليم للجميع وتوفير فرص متكافئة بين الذكور والإناث، والتوافق مع المعدلات العالمية نسبياً إذ "تطلب هذا البرنامج دراسة معمقة تأخذ بالاعتبار محاور تطوير التعليم العالي الأخرى وتتكامل معها. بوضع سياسة وطنية للقبول الجامعي تستند إلى التوقعات المستقبلية المستمدة من خطط التنمية الاقتصادية بعد تحويلها إلى أرقام تتعلق بفرص العمل وتهدف إلى توفير إمكانات استيعاب الأعداد المناسبة من الطلاب موزعة توزيعاً أمثل على جميع الاختصاصات، وتلبي حاجات التنمية وتسهم في معالجة العمالة الفائضة في أوساط الخريجين الجامعيين" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 719). إن "هذا النهج يربط تحديث التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وربط أهداف الاقتصاد بالمعرفة من جهة أخرى" (Vassiliou, 2011, p10). ولذلك فإن إحداه "التوسع الأفقي في الجامعات الحالية بإحداث فروع لها في المحافظات النامية تعليمياً" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص 68). وذلك من أجل تحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي "الذي تقل نسبته في سورية عن 20% إلى عدد أفراد الفئة العمرية المقابلة في حين أن هذه النسبة تتراوح في البلدان المتطورة بين 60-80%. الإسهام في الوصول إلى توزيع جغرافي أمثل للجامعات تخفيف العبء الاقتصادي عن أهالي المحافظات النامية تعليمياً وتجنّب أبنائهم الطلاب أخطار وتكاليف السفر تخفيف العبء الإداري والضغط الناجم عن الطلب المتزايد على القيد في الجامعات الحكومية الحالية بما يفوق طاقتها الاستيعابية" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 719).

كما تبين الخريطة في الشكل (1-7) توزع مؤسسات التعليم العالي بحسب أنواعها (الحكومية والخاصة) على محافظات القطر بهدف زيادة التوسعات والاحداثيات لزيادة التوزع الجغرافي في التعليم العالي على مستوى القطر كليات. برامج. تعليم مفتوح جامعات خاصة بما يخفف العبء على المواطن والاهتمام بالمستوى التعليمي والمناهج إذ "تفرض هذه التحولات على التعليم الجامعي ضرورة استيعاب كل الراغبين في الالتحاق به، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التوسع في التعليم الجامعي الحالي، والأخذ بصيغ تعليمية موازية مثل: التعليم المفتوح، ونظام الساعات المعتمدة، والتعليم المتناوب الذي يجمع بين العمل والدراسة، مع ضرورة الالتزام بالشروط والمواصفات التي تميز الدراسة في هذه الصيغ عن الصيغة التقليدية" (عشبية 2007، ص 14). بما يحقق مستوى عالياً من الجودة في التعليم ومستوى الخريجين تنفيذاً لما ورد في الخطة الخمسية العاشرة للوزارة.



الشكل (7-1) توزيع مؤسسات التعليم العالي بحسب أنواعها

ولتكتمل بذلك منظومة الجامعات الحكومية خلال العشر سنوات فضلاً عن التوازن الجغرافي حسب الحاجة والكثافة السكانية وتوضح الخريطة ذلك.

ومن المرامي الكمية الأساسية للتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية:

1- تطوير الجامعات والتعليم المفتوح على مستوى المحافظات لترتفع معدلات القبول من 17% إلى 25%.

2- إنشاء 6 جامعات إقليمية بالتوافق مع خطة التنمية الإقليمية المتوازنة

3- وضع آليات تنسيقية لعمل الجامعات الإقليمية (( الخطة الخمسية العاشرة 2006، ص 716).

الجدول (7-1) يبين التراكم الكمي للجامعات الحكومية وتطورها

البيان	2005	2009	2010
عدد الجامعات الحكومية	4	5	5
عدد الجامعات الخاصة	10	13	16
عدد فروع الجامعات الحكومية	0	7	7
عدد الكليات	63	112	113

يتبين من الجدول (7-1) تطوير سياسة القبول في التعليم العالي بالتوازي مع توسيع قاعدة التعليم العالي والتوسع الأفقي للجامعات بهدف افتتاح المزيد من الكليات ونشرها في جمع المناطق وتطوير وتنفيذ خطة القبول الجامعي وتغيير نظام المفاضلة في كل سنة من سنوات الخطة.

## ج - الناحية الكيفية:

تعمل الحكومة السورية على التوازن بين الجانبين الكمي والكيفي في التعليم العالي والتحرك نحو نوعية التعليم بالتوسع في البرامج بما يتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلبات التنمية، وإعادة تخطيط المناهج لتكون أكثر كفاءة، وتقنين القبول بصورة مثلى، مع الاهتمام بجانب البحث العلمي وتشجيع الأساتذة، وتأهيلهم وحثهم على الاستفادة من وسائل الاتصال، وتقنيات العصر الحديثة، وكذلك الاهتمام بمبدأ المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي، والقطاع الخاص وتشجيع التعليم الأهلي، والتوسع في استثماره، وأن تنتم المناهج والبرامج التعليمية في المرحلة الجامعية بالمرونة والتنوع، وأن تتفرد كل جامعة وكل كلية بأساليب تعليم مختلفة تميزها عن غيرها، وتعكس شخصيتها المستقلة، وهذا التوجه نحو "التغيير الكامن من سمات النوعية، بإدخال الجديد من المهن، وإدارة خلاقية، وإعادة تدريب الموظفين وتحديث المعايير التعليمية اللازمة للجامعات، وتطوير الجامعات جنباً إلى جنب مع أصحاب رأس المال، ودراسة التطورات الإقليمية، وإعداد المتخصصين من الموارد البشرية،

(Т.Л. Ищук,2011,p52). ويتطلب ذلك اختياراً أفضل لأكفأ العناصر من أعضاء هيئة

التدريس والباحثين القادرين على استخدام البحث العلمي لإحداث مزيد من التطوير والتقدم، وتعزيزاً دائماً لقدراتهم العلمية من خلال التدريب والاتصال الوثيق مع الجامعات المتقدمة، بالإضافة إلى نظم مبتكرة للاختيار والتعيين والترقية والتقييم تطبق في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي بإذ أنه تعطى الأولوية للكفاءة، وتضمن الحرية للمؤسسات التعليمية في استمرار الأكفأ، والأكثر تميزاً ويتم وضعها بالتنسيق بين الحكومة، وأعضاء هيئة التدريس.

### 1.3.4.4. زيادة أعداد الطلاب بتوسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي :

إنّ سياسة القبول المطبقة في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، والإجراءات اللازمة لزيادة طاقتها الاستيعابية بالتخطيط للتوسع في قاعدتها رأسياً وأفقياً نظراً "لوجهات النظر التي تختلف إلى حد كبير لأسباب هذا التوسع السريع، وفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية ، أدى إلى وضع الأولوية في زيادة الإنفاق على التعليم العالي في بعض البلدان ليس فقط ليحفز النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً في الاقتناع بأن الحكومات لديها دور تلعبه في خلق الفرص الاجتماعية والمساواة،

( J Bradmore,2007,p158). وتتوقف عملية القبول الجامعي في التعليم العالي على "العلاقة

القائمة بين التعليم الثانوي والتعليم العالي، وهي آلية قبول الطلاب في الجامعات والمعاهد السورية حسب ترتيب درجات النجاح في الشهادة الثانوية بفرعها العلمي والأدبي (القرار رقم 120 ، مجلس التعليم العالي)، وتسلسل الرغبات في بطاقة المفاضلة التي اختارها الطالب وفق الحدود الدنيا من الدرجات المعلن عنها للتقدم إلى المفاضلة (ابراهيم،2013، ص 74) إن التوجه نحو " زيادة فرص التعليم ، وتوسيع إمكانية الوصول إلى التعليم العالي للجميع، وتحسين استخدام الأهداف الرئيسية للتعليم العالي وتوظيفها في زيادة سياسة القبول الوطني " (Vassiliou,2011,p11). وقد أكد سيدلاك Sadlak (1998) أن كل المجتمعات، سواء كانت "حديثة أو معاصرة، ما بعد الصناعة أو النامية، تعاني من

زيادة الطلب على الحصول على التعليم العالي ، وهناك أربع قوى رئيسية دافعة للتوسع السريع في التعليم العالي عالمياً تم تمييزها أولها تسريع وتيرة نشر المعرفة العلمية التي دفعت الناس إلى معرفة وفهم أكثر، وفكرة أن التنمية الاقتصادية الوطنية تعتمد كثيراً على رأس المال البشري كما هو الحال في الطبيعية الموارد، وتراكم رأس المال، وتوافر العمالة" (J. Bradmore,2007,p12)

وتعتمد سياسة القبول المتبعة في الجامعات السورية على نتائج امتحان الثانوية العامة حسب المعدلات والحصص التي تمنح لفئات معينة ولخريجي المناطق الأقل نمواً واستراتيجية قائمة على: تحديث المعايير: إن تحديد شروط القبول ومعدلاته بناءً على الزيادة المطردة لأعداد الطلبة المقبولين للأخذ بالمعايير التعليمية الجديدة والسعي لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وتحسين جودته وتقليل تكلفته وفتح أسواق جديدة له تترجم بالتخطيط الاستراتيجي لتطويره وتحديثه.

وتبين الجداول الآتية تزايد أعداد الناجحين في الثانوية العامة من الأعوام 2000-2010 خلال العشر سنوات الماضية وبحسب الخطة يزداد عدد الطلاب المقبولين 3% سنوياً وذلك نتيجة لعاملين أساسيين تتبع منهما الزيادة السكانية، والطلب الاجتماعي للتعليم العالي الذي يضمهما التوجه السياسي الذي تنفذه الحكومة. ورغم التوسع المزدوج في سياسة القبول وسياسة التوسع إلا أنها لا تزال دون المأمول وهذا ما تؤكد دراسة مبيض وكيلاي إذ أكدوا على أنه "لا يزال معدل القيد الإجمالي متدنياً في التعليم الجامعي رغم ارتفاعه من ( 9.6%) (1.13%) بين عامي 1994 و 2005 بالرغم من التأكيد عليها في الخطتان وبخاصة الخطة الخمسية العاشرة (بالارتباط بالهدف 1) بتحقيق هدف التعليم العالي في خدمة المجتمع، والاقتصاد الوطني في تطوير وتنفيذ خطة قبول جامعي، ونظام مفاضلة تهدف إلى زيادة الالتحاق بمعدل نحو 3% من نسبة الطلاب الحاليين في كل عام حتى عام 2010.

الجدول (1-8) يبين مؤشر نسبة عدد الطلاب في كل كلية إلى إجمالي طلاب الجامعات

نسبة طلاب الكلية/ إجمالي طلاب الجامعة*100									الكليات
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
3.25%	3.14%	3.30%	3.24%	3.32%	3.41%	3.87%	4.08%	4.63%	الطب البشري
1.19%	1.08%	1.19%	1.16%	1.17%	1.29%	1.43%	1.63%	1.96%	طب الأسنان
1.50%	1.31%	1.32%	1.31%	1.29%	1.42%	1.56%	1.69%	1.74%	الصيدلة
3.20%	2.59%	2.29%	2.31%	2.31%	2.65%	2.86%	3.09%	3.43%	الهندسة المدنية
1.25%	1.18%	1.01%	1.08%	0.98%	1.08%	1.19%	1.31%	1.40%	الهندسة المعمارية
5.96%	5.72%	5.30%	5.78%	6.21%	6.81%	6.94%	6.74%	6.92%	الهندسة الكهربائية و الميكانيكية
0.99%	0.94%	0.96%	1.05%	1.17%	1.37%	1.34%	1.41%	1.31%	الهندسة المعلوماتية
0.75%	0.70%	0.61%	0.59%	0.63%	0.73%	0.79%	0.86%	0.94%	الهندسة البترولية والكيميائية
0.89%	0.90%	0.64%	0.56%	0.43%	0.25%	0.16%	0.00%	0%	الهندسة التقنية
0.06%	0.03%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0%	هندسة الاتصالات
2.55%	2.66%	2.74%	2.83%	3.12%	3.42%	3.60%	3.61%	3.47%	الزراعة
0.48%	0.56%	0.57%	0.60%	0.66%	0.75%	0.82%	0.88%	0.85%	الطب البيطري
8.78%	8.97%	9.11%	8.56%	8.56%	8.06%	7.86%	8.46%	8.68%	العلوم

%6.46	%7.22	%7.68	%7.86	%8.18	%8.52	%8.15	%7.89	%7.64	الاقتصاد
38.30	%38.88	%40.07	%40.24	%39.22	%37.98	%36.24	%34.71	%34.17	الآداب
%9.71	%9.68	%9.01	%8.32	%7.78	%7.75	%6.87	%6.50	%5.13	التربية
%9.26	%9.17	%9.28	%9.80	%10.31	%9.73	%11.39	%12.24	%12.49	الحقوق
%3.15	%3.52	%3.48	%3.51	%3.57	%3.74	%3.85	%3.76	%3.99	الشرعية
%0.28	%0.25	%0.23	%0.23	%0.26	%0.24	%0.24	%0.23	%0.23	العلوم السياسية
%0.52	%0.48	%0.40	%0.36	%0.33	%0.37	%0.42	%0.47	%0.54	الفنون الجميلة
%0.65	%0.25	%0.15	%0.11	%0.12	%0.13	%0.13	%0.12	%0.12	التمريض
%0.06	%0.07	%0.07	%0.07	%0.06	%0.04	%0.02	%0.00	%0	التربية الموسيقية
%0.34	%0.31	%0.24	%0.22	%0.21	%0.24	%0.27	%0.32	%0.36	التربية الرياضية
%0.26	%0.26	%0.25	%0.14	%0.08	%0.00	%0.00	%0.00	%0	العلوم الصحية
%0.17	%0.13	%0.10	%0.07	%0.04	%0.00	%0.00	%0.00	%0	السياحة

المصدر وزارة التعليم العالي مديرية التخطيط ودعم القرار.

يتبين من الجدول أن هذه الأرقام مؤشر على الزيادة المطردة من عام لآخر لأعداد خريجي الثانوية العامة ، وهذا مؤشر آخر يدل على زيادة العبء على الطاقة الاستيعابية للجامعات من جهة، ومن جهة أخرى يدل على "التصحر العلمي أي أن العلوم الإنسانية تكتظ بأكثر عدد من الطلبة"، ومن خلال الجدول ومن الدراسة التي قدمت "سوريا: بين عامي 1999 و 2008 ازداد عدد الطلاب الناجحين في الشهادة الثانوية من الفرع الأدبي بنسبة. ( %286 مقابل زيادة بنسبة 43 % للناجحين من الفرع العلمي" (اليونسكو، 2009، ص49)

ويبين الجدول التالي مؤشرات الالتحاق بالتعليم العالي في الخطة الخمسية العاشرة بالنسب

المئوية، وهذه المؤشرات تدل على تزايد الإقبال على التعليم الجامعي بشكل مطرد:

2011-2010	2010-2009	2009-2008	2008-2007	2007-2006	2006-2005
%22.7	% 23.66	%25.6	%25.13	% 25.63	%20.01

وهذا يؤكد على أن " التعليم العالي في سورية قد مر خلال العقود الماضية بمراحل هامة من ناحية التوسع الكمي نتيجة قرار الاستيعاب والتنوع في مجالات التخصص عن طريق زيادة وافتتاح مرحلة التعليم المتوسط. ولقد شكلت هذه الإجراءات خطوة كبيرة وفق مبدأ ديمقراطية التعليم و إتاحته لكل مواطن و تلبية حاجة السوق لاختصاصات جديدة إلا أنها في الوقت نفسه لم تخل من المشكلات ومتاعب وانتقادات تركزت على عدم توفير مجالات البحث العلمي والتجهيزات اللازمة والمتطلبات المادية التي يحتاجها الأساتذة و الباحثون" (حلواني، 2003، ص395). وقد ذكر "تيتشler ( Teichler 1998) أنه من الصعب القول ما إذا كانت هذه القوى الدافعة للتوسع السريع في التعليم العالي تتبع في المقام الأول من السياسات الحكومية أو احتياجات المستهلك. ( J. Bradmore,2007,p15).

. تطوير المعاهد المتوسطة والعليا:

تتوجه الحكومة السورية ضمن النهج التطويري لتحديث المعاهد المتوسطة والعليا في أهدافها وطرق عملها وتبعتها الإدارية والعلمية "لقد أثبتت تجربة المعاهد العليا و المتوسطة الملحقة إدارياً بالوزارات و الإدارات المتخصصة الكثير من النجاح و ضرورة إعادة النظر في طريقة القبول. من جهة عدم اشتراط حداثة الثانوية العامة و إمكانية إعطاء درجات إضافية لأبناء العاملين من أصحاب

الاختصاص في الوزارات التي تتبع لها هذه المعاهد، وعدم التقيد بتحديد سنوات الدراسة بأربع سنوات حرصاً على تعادل الشهادة الجامعية العادية، والبحث عن اختصاصات عملية وتطبيقية تحتاجها الإدارات ذات العلاقة" (حلواني، 2003، ص396). وهذا ما ورد في استراتيجية التعليم العالي للنهوض بالمعاهد المتوسطة (بالارتباط بالهدف 7) إذ إن المعاهد المتوسطة تستقطب أكثر من 40% من إجمالي المقبولين في التعليم العالي من حملة الثانوية العامة، الأمر الذي يعبر عن أهمية الدور الذي تؤديه هذه المعاهد في توفير الأطر البشرية التخصصية اللازمة لتلبية حاجات التنمية الشاملة ورفع قطاعاتها المختلفة بقوة عمل مؤهلة، ومزودة بالمهارات المطلوبة. لذلك وضعت الوزارة البرامج التنفيذية في إطار الخطة الخمسية العاشرة لتعزيز مقومات تطوير التعليم المتوسط وتحديثه في المجالات الآتية:

- تحسين مستوى ونوعية التعليم المتوسط بما يواكب التطورات العالمية، ويلبي حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي.
  - إعادة النظر بالاختصاصات المتوفرة في المعاهد بهدف إحداث اختصاصات جديدة والتوسع بصورة خاصة في إحداث معاهد معلوماتية جديدة في جميع المحافظات.
  - تطوير الخطط الدراسية والمناهج وتعزيز الجوانب العملية والتطبيقية فيها، على أسس وقواعد معاصرة، بهدف إكساب الخريجين مجموعة متكاملة من المعارف والمهارات المعززة بالمقدرة اللغوية، وتمكينهم من استخدام التقانات المعاصرة في مجال اختصاصهم، وذلك لتوفير قوة عمل تخصصية تمتلك القدرة على التكيف، وتلبي متطلبات سوق العمل واحتياجات المشاريع الإستراتيجية للتنمية.
  - الارتقاء بمستوى أعضاء الهيئة التعليمية والمدرسين في المعاهد من خلال خطة عمل تنفيذية تتضمن إقامة دورات محلية لرفع مستوى تأهيلهم العلمي والتقني واللغوي وتنطوي على نظام تقييم معاصر لأدائهم التدريسي.
  - توفير المستلزمات المعاصرة للتعليم والتدريب بما في ذلك المستلزمات الحاسوبية.
  - تطوير التعليم الموازي في المعاهد المتوسطة بهدف تأمين موارد ذاتية للإسهام في تطوير التعليم المتوسط والنهوض بالمعاهد وتحديثها.
  - التوسع في أبنية التعليم المتوسط بما يتوافق وخطط التطور.
  - تحديث التشريعات الناظمة للتعليم المتوسط" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص727).
- ونظراً لأهمية المعاهد المتوسطة، الذي يبلغ عددها /192/ معهداً موزعة في جميع المحافظات /35/ معهداً ينبع لوزارة التعليم العالي و/157/ معهداً ينبع لـ 17 جهة. فقد اعتمدت الوزارة سياسة صريحة لتطوير أداء هذه المعاهد وقامت بتشكيل لجنة وطنية لدراسة الوضع الراهن للمعاهد ومتابعة ما تم تنفيذه من قرارات القيادة القطرية المتعلقة بتطوير المعاهد، وتحديد المحاور الأساسية لتطوير المعاهد ووضع برامج تنفيذية وخطط زمنية لها ووضع آليات للاستفادة من مشاريع الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتطوير المعاهد في وزارة التعليم العالي، إذ أنه تشارك الوزارة بمشروعين مع الاتحاد الأوروبي، وعقد المؤتمر الوطني لتطوير المعاهد المتوسطة في الجمهورية العربية السورية.

الجدول (1-9) نسبة طلاب ومستجدي وخريجي المعاهد إلى طلاب ومستجدي وخريجي الجامعة

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الطلاب	13.7 %0	15.26 %	15.09 %	14.59 %	12.58 %	11.83 %	11.90 %	12.31 %	10.49 %
المستجدين	33.8 %7	38.95 %	34.10 %	33.95 %	25.86 %	26.05 %	26.31 %	28.57 %	15.07 %
الخريجين	28.0 %1	29.52 %	24.99 %	24.03 %	27.00 %	27.00 %	26.31 %	16.80 %	

المصدر: وزارة التعليم العالي.

إنّ رصد مسيرة التجديد في السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة السورية أيضاً في التعليم العالي والمتمثلة في العمل على نشر التعليم العالي آخذةً بعين الاعتبار موضوع التوازن البيئي بغض النظر عن كم الإنفاق الذي يتطلبه ذلك، معبرةً عن رؤيةٍ أوسع ومحاولاتٍ مخلصّةٍ للتطوير.

#### 1.4.4.4.1. الإنفاق وتطوير التعليم العالي:

إنّ تطوير التعليم العالي والانطلاق نحو التحديث يستلزم مراجعة أسس تمويله لتحقيق أهداف التطوير كاملةً لذلك سعت الحكومة "لتطبيق استراتيجية جديدة للإدارة المالية تتضمن أوجهاً جديدةً للاعتماد على الذات واسترداد التكاليف والشراكة في الإنفاق ووضع بدائل للحد من التكاليف مع الحفاظ على النوعية وذلك من أجل ضمان تسيير مالي كفاء للموارد المتاحة، وتلك المطلوبة في عملية التطوير خلال الخطة الخمسية العاشرة". (الخطة الخمسية العاشرة، 2006)، وقد أفردت له في قانون تنظيم الجامعات في سورية تحت بند "النظام المالي للجامعات من المادة 189-193 يكون لكل جامعة موازنة خاصة بها تطبق عليها أحكام القوانين واللوائح المالية النافذة في مالم يرد فيه نص خاص في قانون تنظيم الجامعات وفي هذه اللائحة" (قانون تنظيم الجامعات، 2006، ص24). ولتعزيز وتفعيل الإدارة اللامركزية في التعليم العالي دعمته قانونياً ومالياً من منطلق معرفة الحكومة بأن "التطوير والتحديث داخل النظم التعليمية يتطلب إمكانات مادية لذا فإنه من الضروري حصر وتوفير هذه الإمكانيات ليس فقط لبدء مشروع وإنما لاستمرارية العمل في المشروع فالتطوير داخل النظام ليس لفترة زمنية قصيرة ثم تنتهي، وإنما يجب أن تستمر بالقوة نفسها والحماس الذي بدأت به حتى نجني ثمارها" (جلس، 2011، ص48). لذلك كان هناك الكثير من الاجراءات لدعم التعليم العالي الحكومي منها:

1. تشجيع انماط التعليم الجامعي المختلفة

2. استقطاب موارد للجامعة.

3. تفعيل الاتفاقات الدولية بين الجامعات

4. تشجيع التخصصات النادرة بالجامعة

وهي من النقاط الهامة والحيوية التي يجب ان يكون لها مجموعة عمل ودعم الياتها بنبني خطط طموحة لصالح الجامعة والبحث العلمي. كما أشار يورديس حول تمويل التعليم العالي، إذ يركز في المقام الأول على زيادة التمويل العام للتعليم العالي ؛ ومنح مزيد من الحكم الذاتي للمؤسسات لإدارة الموارد المالية؛ وتشجيع تنويع مصادر التمويل، فضلاً عن إقامة شراكات مع معاهد البحوث، الشركات

والسلطات الإقليمية" (van Vught,2010,p13) من خلال "تطبيق استراتيجية جديدة للإدارة المالية تتضمن أوجهًا جديدة للاعتماد على الذات واسترداد التكاليف والشراكة في الإنفاق ووضع بدائل للحد من التكاليف مع الحفاظ على النوعية وذلك من أجل ضمان تيسير مالي كفاء للموارد المتاحة، وتلك المطلوبة في عملية التطوير خلال الخطة الخمسية العاشرة" (الخطة الخمسية العاشرة،،2006،ص 719). إن توفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف تقع على عاتق الحكومة في تطوير خطط التعليم العالي، وتأمين الموارد الكافية لدعمه من خلال الالتزام بالبرنامج السياسي في آلية العمل التي تقدمها وزارة التعليم العالي والجهات الأخرى (رئاسة مجلس الوزراء، وهيئة التخطيط). "يجب على كل مؤسسة تطوير وتنفيذ استراتيجية للدعم وتحسين مستمر بتكريس المستوى اللازم من الاستثمار في الإنسان والموارد المالية والبحوث لهذه المهمة" (European Commission ,2013,p27). إن اعتماد آليات جديدة للإدارة المالية في الوزارة تعتمد نموذج موازنات الإنفاق متوسط المدى، وتأمين مستلزمات تطبيقها:

- 1- الانتقال التدريجي لتطبيق موازنة (البرامج والأداء، الإنفاق متوسط الأجل) بالتعاون مع وزارة المالية.
- 2- تعزيز العمل لإعداد موازنة وفق نموذج البرامج والأداء افتراضية لكافة الجهات.

- 3- بناء قدرات العاملين على مديريات التخطيط والمالية لتطوير الإدارة المالية لقطاع التعليم العالي" (وزارة التعليم العالي،2012،ص 12). إن دراسة نقص التمويل التي تواجه العديد من مؤسسات التعليم العالي واعداد الحول لها والتوجه نحو "العناصر الرئيسية في الحد من فجوة التمويل في مؤسسات التعليم العالي من خلال دراسة تبين ما هو مطلوب وما هو واقع، والرسوم التي يدفعها الطلاب وبرامج الدعم ، والتركيز على تمويل "المخرجات بدلا من المدخلات"، وذلك باستخدام محدد للأهداف والمؤشرات بوضوح جنبا إلى جنب مع المقاييس الدولية" (Vassiliou,2011,p11). إن التطور في منظومة التعليم العالي المترافق مع تطور العلوم، والتغيرات الدولية المستمرة والتحول وفقاً لها، وتوظيفها في تحسين نوعية التعليم والتعلم في الخطط الخمسية.

#### 1.4.4.5. المناهج وأساليب التعليم:

إنّ تبني استراتيجية واضحة لتطوير برامج ومناهج التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية لتحقيق الأهداف المجتمعية المرجوة منها، ومواكبة الجديد في العلم والتكنولوجيا، واتخاذ القيادة عدة اجراءات "لاستحداث تنظيم مؤسسي وآلية جديدة بأن تخضع المناهج الدراسية الجامعية إلى عملية مراجعة دورية وحية وذلك بهدف مواكبة الجامعات لاحتياجات المجتمع، والتزود بالمستحدثات على المستوى الدولي، على أن يكون هنالك مخطط لمدة 5 سنوات للقيام بالبحوث والدراسات وعقد الندوات وتشكيل لجان التطوير، وتوسيع استخدامات الانترنت كمصدر إضافي ورئيسي للمقررات الدراسية، وتشخيص مصادر ومضامين المعرفة التي يمكن أن يحصل عليها الطالب" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006،ص721). إلا أن هناك "عوامل عديدة للنجاح في تطوير المناهج رؤية واضحة، استراتيجية وهدف محدد، وتطوير الامكانيات البشرية (الإبداع التقني)، ومواكبة التطورات في طبيعة العمل والتطور المهني، الاستجابة للتغيرات في الاقتصاد، والزراعة، والثقافة والتعليم، والتوازن ما بين المواضيع النظرية والتطبيقات العملية، وتوافر لوجيستي مناسب (الوصول غير المقيد إلى تقنيات التعليم المرتكزة

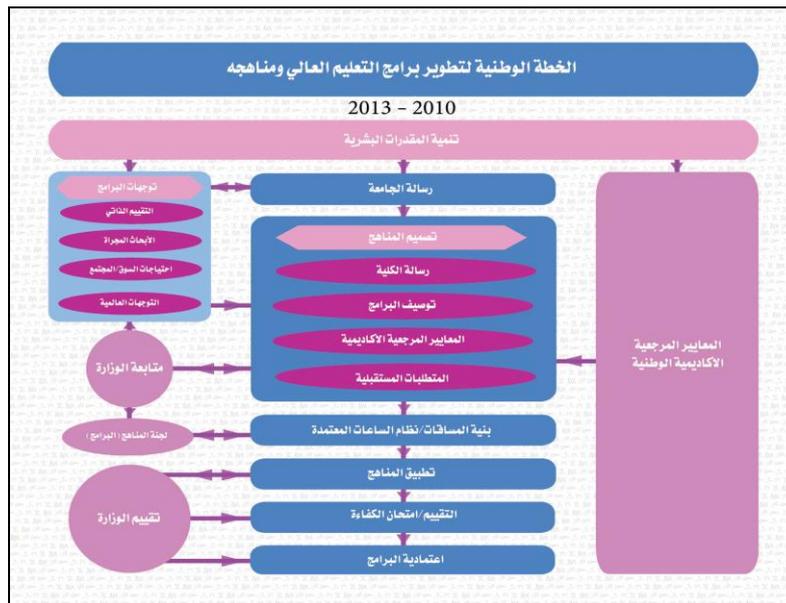
على الحاسوب، واستخدام البريد الإلكتروني) (بياعة، 2007، ص4). ولأن محدودية التعليم العالي تنتافي مع السعي لإقامة مجتمع المعرفة، ونشر التعليم العالي مع مراعاة ألا يكون التوسع فيه على حساب نوعيته، هذا بالإضافة إلى ضمان توافر الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لتعليم عالي متميز ولدعم جهود بحث وتطوير راق في مؤسسات التعليم العالي السورية وفي مقدمة هذه توفير المكتبات الحديثة والمختبرات الجيدة التجهيز وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة وتحسين الوضعية المادية لهيئات البحث والتدريس وتطوير قدراتهم المعرفية عبر تطوير المناهج التعليمية، وأساليب التدريس والتقييم المساعدة على التفكير النقدي، والإبداع. إن الانطلاق نحو تطوير المناهج الدراسية من خلال "التكيف، وتحديث وإعادة هيكلة المناهج الحالية مع التركيز على المحتوى، الهيكل وأساليب التدريس واستخدام مواد تعليمية جديدة، ووضع برامج الدراسة؛ وإقامة صلات مع سوق العمل" (Tempus,2011,p6). وقد جسدت الحكومة السورية ذلك في أدائها لأعمالها من خلال "تحديث الخطط الدراسية و المناهج و تطويرهما وفق القواعد والأسس التي استقرت عليها الدراسات المعاصرة بما يواكب آخر التطورات الأكاديمية، و يلبي حاجات التنمية الشاملة ويرفد قطاعاتها المختلفة بقوة عمل إنتاجية مؤهلة تأهيلاً عالياً ومزودة بالمهارات المطلوبة وبالمرونة و القدرة على التكيف و الإبداع وتحمل المسؤولية و ذلك في إطار توجيهات الخطة الخمسية العاشرة الأمر الذي يسهم مباشرة في معالجة موضوع العمالة الفائضة في أوساط الخريجين الجامعيين" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص720). لذلك فقد وضعت «الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه»، والتي أتت استجابة لمتطلبات النقلة النوعية التي تشهدها منظومة التعليم العالي السورية على جميع الصعد وفقاً للمؤشرات الكمية المعروفة، والنوعية المتمثلة بالحاجة المتزايدة إلى مواكبة الثورة المعرفية وحركة النمو العالمية التي تجتاح المجتمعات كافة، في المجالات العلمية والتقانية والاقتصادية والاجتماعية. بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم / 206 / تاريخ 7 / 2 / 2010 م، إذ هدفت إلى إحداث نقلة نوعية في مخرجات التعليم من خلال إجراء تطوير نوعي وشامل في مناهجه لتستطيع بكل كفاية واقتدار تحقيق سياسة وأهداف التعليم على نحو تكاملي يجمع الأبعاد المعرفية والمهاراتية اللازمة لكل تخصص، إلى جانب تعزيز قيم المواطنة الصالحة والعمل المنتج والمشاركة الفاعلة في تحقيق برامج التنمية والمحافظة على أمن وسلامة البيئة وصحتها، وها هي المرحلة الأولى من هذه الخطة التي خصصت لبناء واعتماد وإشهار المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية ( NARS ) لجميع الاختصاصات تترجم هذه الأهداف كخطوة أساسية لإعادة النظر في المناهج الخاصة بجميع البرامج الدراسية، بما يتوافق مع القيم والثوابت التي نصت عليها السياسة الوطنية للتعليم في الجمهورية العربية السورية" (NARS,2011,p7). وهذا ما يؤكد على سياسة الإعداد للمخرجات ذات المواصفات والمهارات العالمية التي تتطلبها أسواق العمل الجديدة. وهذا يتضمن عدة عمليات منها:

- 1- توفير الكتاب الجامعي باللغة العربية في مختلف التخصصات، وتشجيع حركة الترجمة والتأليف لتوفير المراجع المناسبة لتعميق معارف الطلبة وتطبيقها في تطوير العمل، والحرص على تعريب المناهج بما يضمن الأصالة في اكتساب وتوطين ونشر المعرفة.

2- الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة، والوسائل التعليمية في مختلف الجامعات السورية.

3- ردد الجامعات السورية بالمكتنات الالكلرونفة والمكئبراء ولفنفاء المعلوماء والاءصال المكللفة اللالزماء للاءلعم عال ممفزم ولءعم البءء ولاءوره فف مؤسساء الاءلعم العالف وهءا ما فؤكء أن ءطوير المناهء الاءلعمفة وأسالف الاءرفس والءقوفم فؤسس لبلئاء ءطويرفة ءمكفنه للاءلعم العالف والاءلعم ما قبل الءامعف لءمان الءكامل والءسلسل المنطقف للمعرفة. وفءطلب ذلك بالءرورة ءلرر الاءلعم الءامعف من الأنماط الءقلفءفة القاءمة الآن سواء ففما فءءلق بالمناهء أو بعض المقرراء أو بعض طرق الاءرفس مع اءساع النظر فف ءصور أهءاف الءامعة إء ءضف على الاءلعم الءامعف طابعاً ءقافياً إنسانياً نابعاً من الءجربة الءاصة ومن الاءصال بالءقافاء العالففة المكللفة. وءواجه الأمة العربفة وهف فف مطلع القرن الءاءف والعشرفن العءفء من الءءفاءء الءولفة والاقلفمفة والمكلففة ، والءف ءجعل من الءطوير ءفباراً اسءراءفجياً لا بءفل عنه فالأمة العربفة لا ءعفش بمعزل عن الءول الأءرى بل ءعفش منفاءة على العالم كله بما لها من ءراء ءقافف وءضارف فؤهلها للانفاءء على ءقافاء العالم والءكفف مع مءغفرائه" (عامر، 2008، ص195، 194). وبناءً علىه، فكون المطلوب من برامء الاءلعم العالف أن ءقءم مناهء ءجعل من الممكن:

- 1- ءزوفء المءءمع بءاءاءه من القوف العاملة المؤهولة والمءرفة بما فءناسب وطبفة المءغفراء المهنة.
- 2- ءرفب الطلاب على ممارسه الأنشطة الاجءماعفة المكللفة.
- 3- ءكون الفكر الواعف لمساكل المءءمع عامة والبلئاء المكلففة الءاصة.
- 4- رفب الءامعات بالمؤسساء الإنءاءفة فف علاقه مءبءالة.
- 5- الرفب بفن نوعفة الأباءء العلمفة ومساكل المءءمع المكلف واحءفاءه.
- 6- ءللل وءناءء الأباءء وءسفرها للاسءفاة منها فف المءءمع.
- 7- إءراء الأباءء الببئفة الشاملة الءف ءعالء بعض المشكلاء المءءاءلة.
- 8- ءرفبفة من أجل الءءمفة المسءمامة" (اسماعفل، ءءعون، 2009، ص19).



الشكل (1-8) فوضء الءطء الوطنفة لبرامء الاءلعم العالف ومناهجه(نارس)(المصدر وزارة الاءلعم العالف)

#### 6.4.4.1. تطوير العملية التعليمية:

إنّ وعي القيادة بما يحمله البعد السياسي والعالمي من مضامين للعملية التعليمية، المتمثلة بالتوجهات القيادية للسيد الرئيس التي طرحها في كلمته عقب أدائه القسم الدستوري لولاية دستورية جديدة " قمنا بخطوات واسعة في مجال تطوير نظامنا التربوي والتعليمي.. عبر اقرار خطة متكاملة تهدف إلى تطوير العملية التربوية.. بكل أبعادها.. ومعالجة أوجه القصور فيها وتجويد مخرجاتها.. وإحداث قفزة نوعية في المناهج ورفد قطاع التربية بالإمكانات اللازمة من الناحية المادية"(الأسد،200). يرى أندرو تايلور A. Taylor أن "التجديد والتطوير في مجال التعليم أصبح ضرورة ملحة بسبب ما حدث من تغير في البنيات الاجتماعية والاقتصادية وثورة المعلومات التقنية، إضافة إلى زيادة الوعي بين الأمم مما جعل التربية اليوم تتخذ أبعاداً جديدة وتتخطى ميدانها التقليدي ويحدد تايلور أن أهم عناصر نجاح عملية الإصلاح التربوي داخل المدارس الدافعية على مستوى قادة التعليم، وعلى المستوى الإجرائي".(جلس،2011،ص48). ففيها يتم إعداد المتعلم إعداداً شاملاً متكاملًا ليمارس دوره في تطوير حياته والبيئة المحيطة به "إن بيئتنا التعليمية تتطلب التخطيط الذي يساهم في التطوير والتغيير داخل تلك المؤسسات التعليمية في الوقت المناسب، وكذلك تطبيق أساليب التعليم والتعلم التي تساهم في تطوير قدرات المتعلمين بما يحقق النهضة الشاملة للبلاد"(العطوي، 2005،ص2) فالحاجة الملحة إلى إدخال الكثير من التطوير على مسيرة التعليم استجابة للكثير من التغيرات في مقومات النظام السياسي والنظام الاقتصادي والحراك الاجتماعي. من خلال العديد من البرامج والمبادرات الموجهة إما إلى التطوير الشامل أو الجزئي لعناصر رئيسية في المنظومة التعليمية. في مؤسسات التعليم العالي والتنوع والتوسع فيها وهذا مرتبط بالهدف /4/ في "توفير البنى والبيئة التمكينية ومستلزمات العملية العلمية والتعليمية والبحثية وتقاناتها الحديثة إذ لا يمكن للوزارة أن تحقق أهدافها في تطوير التعليم العالي والنهوض بالجامعات ما لم تعمل على توفير البنية التحتية والبيئة التمكينية اللازمة لدعم عمليات التعليم والتطوير المعرفي ووسائلها التقنية المعاصرة من خلال:

1. تنفيذ تعددية المراجع العلمية لكل مقرر إضافة للكتاب الجامعي المقرر.
2. تطوير الكتاب والمرجع الجامعي والارتقاء بمضمونه العلمي وتأمينه في الوقت المناسب.
3. تطوير المخابر وتحديثها وتزويدها بالتقانات المعاصرة وتأمين حاجاتها من الأجهزة الحديثة، وتدريب العناصر اللازمة لتشغيل هذه الأجهزة وصيانتها.
4. تطوير المكتبات الجامعية وتحديثها وربطها بقواعد البيانات العالمية وتزويدها بالوسائل الالكترونية الحديثة.
5. التوسع في الأبنية الجامعية بما يتوافق وخطط التطوير.
6. وضع خطة لتعميم استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدريس الجامعي واعتبار ذلك كمحرك أساسي لتطوير الكفاءة والفاعلية والإنتاجية العالية، كما ستتضمن الخطة اعتماد تلك الاستخدامات في العمليات الإدارية للوزارة والجامعات ولنظم القبول والتسجيل وبرمجة الميزانيات وسجلات الموارد البشرية والمواقع الالكترونية لتزويد الطلبة بالمعلومات.

7. تطبيق برنامج شامل مدعوم بالتسهيلات اللازمة لتطوير نوعية الحياة في الحرم الجامعي من الجوانب البيئية والاجتماعية والصحية والنفسية والجمالية والثقافية والرياضية والترفيهية والأمنية وذلك من أجل تحسين خبرات الطلبة، ورفع مستوى معنوياتهم وإنتاجيتهم، ومساعدة الأساتذة على تحسين القدرات المؤسسية والأماكن اللازمة لعملهم. وسيتم بهذا الصدد استحداث عدة مراكز تطويرية لتنفيذ هذا البرنامج الشامل.
8. إحداث مواقع الكترونية لتزويد الطلبة بالمعلومات.
9. وضع برنامج خاص بتطوير المستشفيات والمراكز الطبية التعليمية وتحديثها وتحسين أداؤها في مجالات التأهيل والتدريب والرعاية والخدمات الصحية والفندقية وإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية وتفعيل التعاون مع المراكز الطبية المحلية والعربية والدولية. ("الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص723).. "قال تحديث والتطوير في برامج وخطط التعليم العالي لا بد أن يركز حول كيفية التحول بالمجتمع من مجتمع معلومات إلى مجتمع معرفي يستجيب لمتطلبات سوق العمل. ولمقاربة هذا الموضوع لا بد من وضع رؤية واضحة لمؤهلات الخريج لبناء وتطوير المناهج الجامعية، وتحديد المؤهلات المطلوبة للأستاذ الجامعي، وتطوير البيئة الجامعية، بما فيها الخدمات العلمية والإدارة" (اسماعيل، جدعون، 2009، ص8). والآن في ظل التطورات والتغيرات الجارية أصبح مطلوباً من العملية التعليمية أن تعمل على بناء الإنسان المبدع القادر على مواجهة هذه التطورات والتغيرات، ومن ثم لا بد من تطوير هذه العملية، وتبني الجديد في هذا المجال. "مما يستوجب أسلوباً في التعليم يركز على الكيف أكثر من مجرد الكم و إتقان المهارة، ويركز على تمكين الفرد من اختيار العمل المناسب لقدراته، والتكيف مع الظروف المتغيرة، وينتظر من الجامعات أن تشارك بصورة أساسية في هذا الجهد إذ تحقق أهداف خطط التنمية" (عامر، 2008، ص206، 205). ولقد أدى ذلك إلى تغيير مكونات المجتمع التقليدي وطبيعة الاقتصاد وعمليات الاتصال فيه لتعتمد كلها على المعرفة واستخدام شبكة الانترنت، وقد فرض ذلك تحدياً على أن تعيد الجامعات التقليدية تقييم منطق وجودها سواء في أداء العملية التعليمية، أو في إجراء البحوث، أو في الإدارة، أو فنون المكتبات الرقمية" (بركات، عوض، 2011، ص5) لذلك لا بد من تعزيز الأداء النوعي للعملية التربوية في الجامعات السورية والتي تنعكس بدورها على صقل وتطوير متطلبات سوق العمل المتجددة التي "تحول النظرة إلى التعليم من خدمة استهلاكية إلى توظيف مثمر لرؤوس الأموال" (وزارة التعليم العالي، 2013، ص1). فأنشطة تطوير العملية التعليمية بإعداد المقررات التعليمية والكتب والمؤلفات الدراسية، وإنتاج المقررات والامتحانات، وتطوير طرق التدريس، وإدماج تكنولوجيا الاتصال في العملية التعليمية، واستخدام استراتيجيات مختلفة في التعليم والتعلم من شأنه أن ينعكس على مؤسسات التعليم العالي.

#### 7.4.4.1. تنمية الهيئة التعليمية:

يعد الارتقاء بالمستوى العلمي والتقني واللغوي والتأهيل التربوي لأعضاء الهيئة التعليمية من أبرز مقومات تحديث التعليم العالي وتطويره والنهوض بالجامعات في إطار مبدأ الجودة والاعتمادية الأكاديمية التي تستند إلى تقويم ذاتي مستمر للعملية العلمية والتعليمية والبحثية في الجامعات في ضوء معايير معتمدة للجودة والامتنياز الأكاديمي، كما لا يمكن تحقيق الوزارة لأهدافها ما لم تتوفر البيئة التحتية الفنية اللازمة لدعم عمليات التعلم والتطوير المعرفي، وما لم تتوفر قاعدة من الموارد مساندة للتنفيذ" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 719). فالهيئة التعليمية هيئة أكاديمية يجب أن تكون معدة إعداداً جيداً، ولديها الاستعداد للتنمية العلمية المستمرة، وفق معايير دقيقة تأخذ في حسابها الجوانب النفسية والاجتماعية، والقدرة على العطاء، وتزويدهم بالجديد في مجال تخصصاتهم "فمن المؤهلات والخصائص المطلوبة للأستاذ الجامعي سعة الاطلاع على العلم والمعرفة في مجالات متعددة، والتمكن من المادة وأساليب تدريسها، وربط المادة العلمية بواقع الحياة، إضافة للكفايات في البعد الشخصي أهمها: التوازن في الردود الانفعالية، والالتزام بالنظام" (اسماعيل، جدعون، 2009، ص 15).

لذلك وضعت خطط تنفيذية للارتقاء بالمستوى العلمي واللغوي والتأهيل التربوي لأعضاء الهيئة التعليمية وانعكاسها على المؤسسة الجامعية وتأخذ بالحسبان ما يلي:

1- الحفاظ على نسبة أستاذ / طالب إذ تكون بحدود 40/1 في الأقسام الأدبية و20/1 في الأقسام العلمية، والتمسك ببرنامج صارم وفق المقاييس الدولية مبني على دراسة وتحليل الأعباء التدريسية من أجل أن نضمن بأن الأستاذ الجامعي يوزع وقته بين التدريس وتقديم الاستشارات والإرشاد للطلبة والبحث العلمي، وبأنهم قادرون على توفير تعليم ذي نوعية عالية (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 722). والجدول (1-10) يبين ذلك هذا مؤشر يدل على عدة متغيرات دالة على ازدياد نسبة الطلاب واستيعاب الكليات في السبع سنوات وتطوير في نظام القبول للطلاب والنهوض بالجامعات وافتتاح كليات جديدة وزيادة الموفدين لرفدهم في الجامعات.

الجدول (1-10) مؤشر يبين عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسية في كل كلية

نسبة طلاب كل كلية/ أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية								الكليات
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
11	11	9	8	7	7	8	10	الطب البشري
11	13	10	8	9	9	9	14	طب الاسنان
17	22	16	13	16	18	18	22	الصيدلة
13	9	12	11	11	11	9	14	الهندسة المدنية
13	11	12	11	10	12	8	11	الهندسة المعمارية
14	15	15	16	15	16	13	15	الهندسة الكهربائية والميكانيكية
12	16	18	20	23	25	25	58	الهندسة المعلوماتية
10	13	10	9	11	12	14	6	الهندسة البترولية
37	29	33	29	34	0	0	0	الهندسة التقنيّة

11	0	0	0	0	0	0	0	هندسة تكنولوجيا الاتصالات
8	9	9	9	8	7	6	10	الهندسة الزراعية
14	17	16	15	18	18	21	24	الطب البيطري
24	25	19	17	15	19	14	15	العلوم
53	58	55	50	45	43	36	43	الاقتصاد
109	116	93	88	76	73	66	71	الآداب
69	77	60	59	48	47	37	45	التربية
134	136	124	137	109	140	149	165	الحقوق
158	161	182	179	146	141	146	153	الشريعة
17	18	18	18	17	16	16	15	العلوم السياسية
15	14	12	12	9	11	10	13	الفنون الجميلة
9	26	15	12	9	9	8	10	التمريض
9	27	18	13	7	2	0	0	التربية الموسيقية
29	29	35	6	16	17	18	33	التربية الرياضية

المصدر: هيئة تخطيط الدولة.

2- وضع نظام للتطوير العلمي والتقني والمهني من خلال إقامة دورات تأهيل محلي لرفع القدرات العلمية والتقنية لأعضاء الهيئة التدريسية، يتوج هذا النظام بخطة تأهيل خارجي من خلال اقامات علمية في بلدان متطورة. (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص722). إن أهم ما يتعلق بهذا المجال ضرورة تنمية أعضاء هيئة التدريس بعد التأكد من اختيار الكفايات والكفاءات القادرة على التواصل مع الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي. و يفترض في أعضاء هيئة التدريس " أن يتمتعوا ببصيرة نظرية؛ وذلك لتمكين أستاذ الجامعة من التدريس في ضوء أهداف واضحة المعالم والصياغة، وفي ضوء فهمه لخصائص طلابه النفسية والاجتماعية وشروط وكيفية تعلمهم وخطوات التدريس وأساليب التعامل معهم والاتصال بهم أهمية خاصة في نجاح العملية التعليمية الجامعية. فتنمية المعلم الجامعي مهنيًا تفيد في شحذ قدرته على اتخاذ القرار السليم، وذلك لأن عملية التنمية المهنية للمعلم تلقي الضوء على أدواره التدريسية والبحثية وتوضيح أهدافهم مما يقلل من نسب الهدر التربوي. (الأغا و آخر، 2010، ص10).

3- إعادة النظر في مناهج دورات التأهيل التربوي لتواكب مستوى المناهج المطبقة في الجامعات الرائدة، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات الظروف المحلية، والتركيز بشكل خاص على الأساليب والتوجهات التربوية المعاصرة في أصول التدريس الجامعي (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص722).

4- الاستمرار في إقامة دورات متنوعة المستوى لرفع القدرة اللغوية وبصورة خاصة في اللغة الانكليزية واعتماد نظام لتقويم الكفاءة العلمية والتقنية واللغوية والأداء التربوي لأعضاء الهيئة التدريسية لقياس الأداء التربوي من أجل الحفاظ على مستوى نوعي من قوة العمل الجامعي، والترويج لثقافة الأداء الراقى والالتزام الفردي واحترام قيم مهنة التدريس الجامعي. وتأهيل الباحثين وأعضاء الهيئة التعليمية والارتقاء بمستواهم العلمي والتقني واللغوي وتحفيزهم وتوفير المستلزمات المادية والتجهيزات للبحوث المسجلة

ورسائل الماجستير والدكتوراه وإيفاد عدد من أعضاء الهيئة التدريسية بمهمات للبحث العلمي للارتقاء بمستواهم" (وزارة التعليم العالي، 2002، ص7).

5- استحداث جوائز الاستحقاق الوطني الممنوحة من قبل رئيس الجمهورية للأساتذة المبدعين والمكرسين جهودهم للنهوض بحقول اختصاصاتهم وبخدمة المجتمع والاقتصاد الوطني.

6- القيام بدراسة موسعة لإعادة النظر بأوضاع أعضاء الهيئة التعليمية من ناحية الأعباء التدريسية ومقدار الحوافز المادية والحوافز المعنوية والحرية الأكاديمية والعلاقة مع الطلبة ومدى إتاحة المصادر المعرفية والاتصال بالجمعيات العلمية الدولية. (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص722).

ومن المؤكد أن أحد المرتكزات الأساسية لتطوير وتحديث التعليم العالي "يعتمد على مدى ما يتوافر له من عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس فلا كيان لمؤسسات التعليم الجامعي بدون الهيئات التدريسية، فهي حجر الزاوية للجامعة، بل إن نظام التعليم الجامعي يقوم برمته على أكتافه، فالعمل الأساسي للأستاذ الجامعي هو التدريس وما يتصل به من لقاء الطلاب في قاعات الدراسة وخارجها وإعداد المحاضرات والاختبارات وقراءة الأبحاث والقيام بها إذ يمثل البحث العلمي الركيزة الأساسية في نشاط مؤسسات التعليم الجامعي" (جابر، مهدي، 2011، ص18). فالعمل على تنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا ذلك من خلال تفعيل دور الجامعات في إعداد البرامج والخطط اللازمة لهذا التطوير.

#### 1.4.5. مميزات الأبعاد التربوية لاستراتيجية التطوير والتحديث في التعليم العالي:

عملت الحكومة في الخطط الخمسية التاسعة والعاشرة على نقلة نوعية في إصلاح نظام التعليم العالي "بمعالجة أوضاع التعليم وسياسة القبول بالجامعات وإحداث جامعات خاصة" (تعميم القيادة القومية لحزب البعث، 2001، ص16). وهذا ما يؤكد على أن الخطط "ستحدد الإستراتيجية بإعطاء هذا المستوى من التعليم المتقدم دوره الأساسي في عملية التحول المجتمعي وتحقيق الرؤية المستقبلية (سورية 2025)، وأن تكون الجامعة من بين المحركات والقوى الدافعة لوضع الاقتصاد الوطني على أعتاب الثورة الرقمية، واقتصاد المعرفة، وإعداد قوى عاملة بمهارات وقدرات جديدة ومختلفة، وبإيجاد علاقة جديدة وقوية بين البحث والتطوير، واحترام العمل العلمي وضمان الحريات الأكاديمية" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص718).. تميزت الخطط الخمسية التاسعة والعاشرة بعدد من الميزات من أهمها:

#### 1- النقلة النوعية من سياسة الباب المفتوح إلى سياسة المعايير:

لقد شهد التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية خلال العشرة أعوام 2000-2010 قفزات هائلة وتطورات كبيرة، شملت جميع جوانب العملية التعليمية سواء من ناحية الكم أو من ناحية الكيف، ويتمثل ذلك في الخطة الخمسية التاسعة تحولاً جذرياً في بنية التعليم العالي، وتعد نقلة نوعية من سياسة الباب المفتوح التي كانت تتطلبها تلك الفترة إلى سياسة المعايير وفتح أبواب جديدة لدعم التعليم العالي الحكومي، والاخذ بالاتجاهات العالمية الجديدة.

## 2- الأبعاد الموجهة:

تُوجه إستراتيجية التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية لاستخدام الموارد المتوفرة والإمكانات المتاحة لتحقيق الأبعاد القومية والعروبية والإنسانية، وحرصها في مؤسسات التعليم العالي، معتمدةً على مؤشرات كمية وكيفية ترتبط بالأوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية في سورية، ودراسة العلاقات بينها بما يُمكن من بناء فرضيات وتنبؤات للمستقبل في سورية.

### 3- التطوير في النهج والتحديث في الطرق:

تستند سياسة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية إلى أسس التطوير والتحديث القائمة على البحث والدراسة لإنجاز هذا التطوير ودفعه إلى الأمام بخطى ثابتة وأهداف واضحة بعناصر الرؤية المستقبلية للفكر الحدائهي القائم على:

- 1- أن يعزز المجتمع السوري مسيرته الديمقراطية والقائم على أساس دولة المؤسسات والقانون والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان انطلاقاً من الواقع السوري.
- 2- أن يطور موقعه القومي في النظام العربي كقوة إقليمية فاعلة داعماً للقدرات والإمكانات الاقتصادية والسياسية والأمنية وإيصاله إلى موقع الكتلة المؤثرة في إطار التكتلات الإقليمية والعالمية الأخرى.
- 3- الانفتاح على الخارج وتعزيز الموقع الدولي وفق الوعي بالمصالح الكونية المشتركة، وإدراك للمصالح الوطنية والأمن القومي والروابط الاقتصادية والسياسية.
- 4- النهوض بمستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين ومقابلة حاجاتهم المتجددة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة الفاعلة للجميع.

5- التنوع بمصادر الاقتصاد الوطني والتحول نحو التنافسية العالمية.

6- تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والنوعية في البنى التحتية. ويكون ذلك مع التوجه "للتسلح بثقافة حية وفاعلية قائمة على الثقة العالمية بالذات الوطنية والقومية. وإنجاز التنمية القائمة على التقنية الحديثة والمعرفة والارتكاز على رصيد عال من رأس المال البشري والفكري، والاستناد إلى منظومة مؤسسية فاعلة وبيئية تمكينية صلبة". (رئاسة مجلس الوزراء، 2003، ص150 )

### 4- رصد الإحداثيات والتغير معها واعتمادها إستراتيجية النمو المستدام:

لعل إحداثيات التغير في البيئة الديمغرافية والاقتصادية في سورية من أسباب النظر في سياسات التعليم العالي. ومن إدراك البعد السياسي والاستراتيجي لمنظومة التعليم العالي وتطويرها وتحديثها نظراً للأهمية التنموية ذات الأبعاد المفصلية للأنساق المجتمعية جميعها، وهذا دليل على اهتمام القيادة في سورية الموضوع المؤطر بالخطة والإستراتيجية التي تنفذها المعززة بمراسيم وقوانين وتجديدات مواكبة إلى حد ما الانفجار المعرفي والسكاني في سورية بناءً على بنية منينة وضعت لهذه السياسات المتبعة والمتطورة بحسب المتغيرات المتداخلة والداخلية على المجتمع السوري ومتطلباته. لذلك فإن " إستراتيجية النمو المستدام على استثمار في الإنسان من خلال الاستثمار في التعليم بكافة مراحلها وفي صحة السكان، وفي توفير الشروط الملائمة للسكن بالإضافة إلى تأمين البنية التحتية المناسبة لتوفير حياة

كريمة للمواطنين مما يقود إلى جيل قادر على العطاء وزيادة الإنتاجية" (رئاسة مجلس الوزراء، 2005، ص 13، ص 8).

#### 5- التخطيط الاستراتيجي واعتماد نهج التخطيط التأشيرى:

تشمل التوجهات الإستراتيجية للخطة التاسعة الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي والتحديات، والتي واجهتها والأهداف العامة والأسس الإستراتيجية للخطة العاشرة انتهجت في التخطيط للتنمية يتضمن استراتيجية ذات أفق زمني بعيد المدى، يحدد الإطار العام الذي تتواصل في داخله خطط التنمية المتعاقبة، وفي الوقت ذاته تستند إلى مسارات التخطيط، وتجاربه السابقة في حشد الإمكانيات للتعامل مع مدة قادمة. وبهذا تأتي خطة السنوات الخمس تطوراً مرحلياً للخطة السابقة، وتمهيداً للخطة الآتية، الأمر الذي يحفظ للتخطيط التنموي انتظامه، ويتيح فرصاً جيدة لتحقيق أهداف التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وهكذا تأتي الخطة تكريساً لسمة الاستمرار والتواصل في نسق الخطط التنموية، والحفاظ على المرونة والفاعلية في الاستجابة لمقتضيات الواقع المحلي والإقليمي والدولي ومستجداته. من جانب آخر، "ستعمل الخطان القادمتان على تطوير مؤسسات التعليم العالي وتحديثها بما يضمن توفير رأسمال فكري ومعرفي وقوى عاملة مدربة تدريباً عالياً، يطابق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحولت المقبلة التي تتطلب الميزة التنافسية والإنتاجية العالية" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 709). واعتماد التخطيط التأشيرى لتوجه الدولة النشاط الاستثماري ونشاط السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب في السوق لتحديد التوزيع الأكثر كفاءة للموارد والنشاطات الاقتصادية.

#### 6- التقويم الربعي والرؤية البعيدة المدى:

إنّ اتخاذ خطوات القرار الاستراتيجي الاستشرافي القائم على التقويم الربعي للخطة الخمسية الموضوعية، والتي تعدل ضمن نطاق المرونة والشفافية ومدى التطبيق القائم على مراجعة أداء الخطة الخمسية الموضوعية وتحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها، وتحليل عناصر القوة والضعف والفرص المتاحة والمعوقات والتهديدات، والخروج بتقدير موقف استراتيجي يؤدي إلى اتخاذ قرار استراتيجي سليم، بما يضمن تحقيق مستويات جيدة من الأداء والاستقرار والتطور في العملية التربوية والرؤية الاستراتيجية على مستوى الدولة إذ تؤكد المصلحة القومية، والأهداف تتحقق على المدى القريب - المتوسط - البعيد إذ تتضمن السياسات التنفيذية ذات العمل الربعي في توسيع الوصول إلى فرص التعليم العالي لكل فرد، إذ يشكل ذلك أولوية وطنية لتطوير الاقتصاد الوطني، ويمكن لذلك كله أن يساعد النظام التعليمي والتربوي على مواجهة التحديات المرتقبة والمتمثلة "بنوعية التعليم، والعولمة، ومجتمع المعلومات، والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة الصالحة وتوسيع المشاركة، والتنوع المؤسسي المرن والمنكيف، والميزة التنافسية والمعايير العالمية للمهارات، والتعلم مدى الحياة، وإعداد المدرسين وإعادة تأهيلهم، ومساعدة الاقتصاد الوطني في تحقيق النقلة النوعية المطلوبة، والتكيف للمتطلبات الجديدة لسوق العمل، والتوازن في التنمية الإقليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتوليد فرص العمل" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص 709). لذلك فإن إعداد الخطط

الحالية والخطط القادمة يجب أن يجري في إطار رؤية كلية وشاملة لمستقبل المجتمع والاقتصاد السوري خلال العدين القادمين.

#### 7- استخدام النمذجة لتحليل النمو والاستثمارات:

اعتمدت الخطة على النمذجة الرياضية والقيام بإسقاطات للمؤشرات الرئيسية (معدل النمو، الاستثمار، التشغيل، والمؤشرات الأخرى ذات العلاقة) وذلك من خلال البرمجة المالية والنمذجة الكلية. وقد تم لهذا الغرض تصميم ثلاثة مشاهد أساسية لمستقبل النمو وتوقعاته: 1- المشهد الخطي وبفرضية استمرار الأوضاع والوتائر الحالية وعدم القسدي لإعادة هيكليّة وإصلاح الاقتصاد الوطني - 2- المشهدان الآخران المرتبطان بجملة متغيرات نوعية وكمية وبطبيعة الأمن والاستقرار في المنطقة وينقلبات أسعار النفط على المستوى الدولي، إذ أنه يتوقع المشهد نمواً اقتصادياً بمعدل 7% سنوياً، في حين يتوقع المشهد الآخر الأقل تفاؤلاً بنحو 5%.

#### 8- اعتمادها النهج التشاركي في صياغة الأهداف و السياسات:

بمعنى أن التزام المنهج التشاركي في الخطة الحالية، نتيجة أهدافها التحولية التي تتطلب الحوار، وتحقيق الإجماع الوطني حولها. وفي هذا السياق شهدت المراحل التحضيرية لإعدادها مناقشات موسعة للتنظيمات الشعبية المختلفة ولأجهزة الدولة التنفيذية والسلطة التشريعية وممثلي القطاع الخاص وشرائح المتقنين.

#### 6.4.1. نقد أداء استراتيجيات الخطط الخمسية بالفكر المنهجي للسيد الرئيس بشار

الأسد وكيفية حلها في الجمهورية العربية السورية:

#### 1.6.4.1. نقد أداء البرنامج الإصلاحي في سورية:

يقول عز الدين "يتوجه السيد الرئيس في خطابه نحو أهم رافعة في نمو الأفكار، وطرائق العمل- نحو العملية النقدية، فالنقد لغة الحوار الأكثر قدرة على الوعي المتجاوز، كما يمثل أهم أسلوب من أساليب المساءلة الأنجع- ودونه لن تبقى بيدي أية قيادة كانت إرادة التصويب، والترشيد، والمحاسبة فاعلة"(عز الدين، 2007، ص5).

وضمن هذا التوجه ومن إدراك القيادة السورية أن من متطلبات التطوير والتحديث ومن المعايير الأساسية للتقدم مراجعة أداء الخطط الخمسية لرصد حركة النظام التعليمي ومدى تقدمه وتقويمه وتحديد المزالق والصعوبات، من خلال تحليل نظم و سياسات التوجهات للقيادة السورية نحو التعليم العالي لبناء إستراتيجية تتماشى مع الاتجاهات و التطورات الحديثة وإيصال الخدمات التعليمية، وقد ذكر السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في دوره التشريعي الثامن 2003 نقداً ببناءً لأداء الحكومة والمزالق التي تعرضت لها في ترجمة نظرية التحديث والتطوير ومصطلحاتها في الجمهورية العربية السورية بـ :

1. الاختباء خلف التطوير والتحديث وتحويل الضار بالبلد وعده تطويراً وتحديثاً.
2. الخطأ في رفع خطاب القسم كعلم وخطة تنفيذ بينما هو منهج تفكير وآلية من يفكر.

3. الاعتماد على خطة للتنفيذ وليس خطط للتنفيذ ترتبط بزمن أم لا .
4. فهم الشفافية كأقنعة واختباء وليس وضوحاً وصدقاً.
5. الفهم الخاطئ للديمقراطية كتهجم على التاريخ وعلى الرموز الوطنية ومساساً بالوحدة الوطنية وليست صناعة وطنية.
6. النظرة للموضوعية للجانب الذي يروونه هم كل الموضوع وليس رؤية الموضوع من كل جوانبه ليكون موضوعياً.
7. المسؤولية وموقع من يتحملها ويتفهمون القوانين ويشرفون على تنفيذها. إصدار القوانين والتشريعات التي لم تطبق بشكلها الأمثل ومعرفة أنها مطابقة لأهداف القوانين وأن نتائجها تنعكس على حياة المواطنين.
8. ضعف الإدارة التي لم نحقق من خلالها الغاية والسبب من التطوير.(الأسد، 2003، ص12،14،15،13)

ومن التحديات التي واجهتها وزارة التعليم العالي في التنفيذ:

- 1- العقلية الذهنية المغلقة في مقاومة التغيير والخوف من كل جديد بغض النظر عن المستوى الإداري.
- 2- الترهل الإداري وضعف الإحساس بالمسؤولية.
- 3- الروتين والبيروقراطية في أداء العاملين لواجباتهم الوظيفية وعدم الرغبة في تغيير العادات.
- 4- غياب وضع برامج تأهيل وتدريب وتطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية يؤدي إلى قصور في الأداء والإنتاجية، وضعف في تقديم الخدمات بالجودة المطلوبة، وعدم وجود حوافز لاستمرارية التقدم في العمل.

5- ضعف الحافز المادي" (وزارة التعليم العالي، 2010، ص3).

ويبين الجدول (1-11) توصيف الخطة الخمسية التاسعة المستهدف والمحقق منها بالأرقام لتكون بنية للخطة الخمسية العاشرة:

الجدول (1-11) مراجعة أداء التعليم العالي في الخطة الخمسية التاسعة

التوصيف	عام 2000	المستهدف لعام 2005	المحقق عام 2005
عدد الطلاب في التعليم الجامعي	155137	321000	234039
عدد الطلاب في المعاهد المتوسطة	22666	47000	34138
عدد الجامعات	4	6	6
عدد الكليات	50	64	91
عدد المعاهد	26	31	35
نسبة الالتحاق في التعليم العالي	0	0	17%
عدد أعضاء الهيئة التدريسية	4833	0	5311
عدد الطلاب في الدراسات العليا	8195	10850	8765

المصدر الخطة الخمسية العاشرة

ويوضح الجدول الآليات التنفيذية للخطة الاستراتيجية والاستثمارية والإنتاجية وخطة التطوير للعام الدراسي 2000-2005 المنسجمة مع أهداف وسياسات واستراتيجيات الخطة الخمسية التاسعة عبر

الاستمرار بالعمل على التوسع الأفقي للجامعات في المباني، وتأمين الكوادر البشرية للجامعات الحكومية، وتطويرها الكمي والنوعي والثغرات التي وقعت وتحديد نقاط الضعف للعمل ضمن المؤشرات المأخوذ بها في الخطة الخمسية العاشرة. وتلاحظ الباحثة من خلال تتبعها للخطط الخمسية للتنمية أن التعليم يعد من الأولويات الأساسية في تلك الخطط بزيادة الاعتمادات المالية للتعليم الجامعي في خططها الخمسية، وزيادة مؤسسات التعليم ، وزيادة عدد الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم، وزيادة أعضاء هيئة التدريس. لذلك فإن الانطلاق من الدراسة الحالية للتعليم العالي لتبيان مظاهر النقص في بناء ومحتواه وأهدافه ومدخلاته ومخرجاته وفي إظهار مدى ما تحقق من كفايته الداخلية والخارجية ، وفي اعتماده على الكم بدل الكيف بهدف تطوير وتحديث التعليم العالي و تجويده.

#### 2.6.4.1. تقديم اداء الخطة الخمسية العاشرة بالفكر المنهجي للسيد الرئيس بشار الأسد ونقدها:

يؤكد السيد الرئيس بشار الأسد في وضع النقاط الأساس لعمل الحكومة خلال الأعوام 2000-2007 وما حققته تلك الفترة من نواحي:

**دراسة الواقع بين المنجز والمأمول:** لقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد أن وضع ودراسة الأداء لعمل الحكومة الخمسي بين ما نفذ وما هو قائم وما مهد له الطريق في المستقبل وذلك من خلال:

- 1- تلافي جميع الثغرات وتجاوز عوامل القصور في الأداء.
- 2- الطموح الواسع لتحقيق التنمية والازدهار في مختلف جوانب الحياة.
- 3- إن طبيعة الواقع يعد المعيار الثاني الذي وضعه السيد الرئيس لمسيرة التطوير والتحديث.

**مدى تقدم البرنامج الإصلاحي:** إن وضع برنامج إصلاحي ودراسة ما حققه على كافة الأنساق والتقدم الذي أحرز من خلال الأسس التي وضعت في سياسة التطوير والتحديث وهذا ما أورده السيد الرئيس بشار الأسد بعرض ما نفذ بالنقاط الآتية:

1- إشراك جميع الشرائح الاجتماعية والهيئات الوطنية بالمشروع التنموي في الخطة الخمسية العاشرة وتطبيقها.

2- وضع إستراتيجية تطوير شاملة ومتكاملة وتنطوي على برنامج إصلاحي متدرج يعبر عن:

- أ- الرؤية التنموية الوطنية لكل مناحي حياة المجتمع ومفاصل العمل فيه.
- ب- تلازم وتكامل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وغيرها من المجالات.
- ج- المسار الواضح ووضع التوجهات المدروسة على مختلف المستويات.
- د- الأداء الجماعي المتسق باتجاه تحقيق الأهداف التنموية.

#### 3.6.4.1. وضع الأسس لمستقبل سورية:

إن من يضع برنامجاً للتطوير والتحديث لا بد له من استشراف المستقبل بناءً على ما هو قائم من (ماضي وحاضر) وهذا ما أوضحه ووضع أسسه السيد الرئيس بشار الأسد في المرحلة القادمة لبناء أجيال الأمة في:

- 1- وضع مرتكزات العمل الوطني.
  - 2- تكثيف جميع الإمكانيات لإنجاز مهام المستقبل.
  - 3- وضع قضية البطالة التي تؤرق الأجيال الشابة في أولويات الاهتمام في المرحلة القادمة.
  - 4- إبلاء الأجيال الناشئة كل الاهتمام والرعاية عبر:
    - أ- تحصيلهم مادياً ومعنوياً
    - ب- الاهتمام بمستقبلهم العملي والمهني
    - ت- بتنشئتهم وثقافتهم وتعليمهم.
    - ث- الانفتاح الإيجابي والبناء.
    - ج- ترسيخ الملامح العربية الأصيلة في شخصيتهم
- 4.6.4.1. تجاوز المعوقات البيروقراطية:**

إنّ تقدم الدولة وتطورها قائم على دعم الاقتصاد الوطني والاستثمار في موارده سواء البشرية أم المادية. وقد حدد السيد الرئيس الإجراءات المتخذة لذلك بـ :

- 1- تطوير القوانين الناظمة للاستثمار وتشجيعها وتنويعها وتقديم التسهيلات .لها
- 2- التوجه نحو القطاعات الواعدة في الدولة ، وتجاوز جميع المعوقات البيروقراطية التي تمنع ذلك.
- 3- اعتماد التخطيط الإقليمي في السياسات التنموية.
- 4- وضع خارطة اقتصادية واجتماعية وتعليمية واستثمارية واضحة.
- 5- توجيه المشروعات المستقبلية في ضوء دراسة الاحتياجات من جهة والمهام الوظيفية لمناطق القطر المختلفة من جهة أخرى.

ويؤكد السيد الرئيس بشار الأسد على العبرة في التنفيذ وعلى العمل لتحويل كل هذه المشروعات إلى أمر واقع على الأرض إذ وصلت " قيمة المشروعات الموافق عليها حسب قانون الاستثمار إلى 470 مليار ليرة سورية وفي القطاع السياحي مئة مليار ليرة سورية" (الأسد،، 2007، ص 13،14).

**5.6.4.1. المركزية:**

إن تطوير مؤسسات الدولة من خلال إعادة النظر في الهيكلية الإدارية وأساليبها وهندرتها للتناسب في تشكيلها مع التوجهات العالمية لنظريات التحديث واستكمال النهضة التنموية لسوريه عبر ما ذكره السيد الرئيس وأكد عليه وذلك من خلال:

- 1- تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تتكامل مع الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية في الخطط الراهنة.
- 2- ضمانة الكفاية التنموية الشاملة على صعيد كل منطقة ومحافظه.
- 3- التكامل والتنسيق مع باقي مناطق ومحافظات القطر.
- 4- التقسيم الإداري للمنطقة بالمعنى الأوسع.

#### 6.6.4.1. متابعة عملية التطوير الإداري:

إنّ إغفال مفهوم تطور النظام الإداري ومصطلحاته التي تحث على الأخذ بطرائق تحديثية للإجراءات الإدارية والقانونية والوعي والتتقيف بالنظريات الإدارية الحديثة لتفعيلها في العمل المؤسساتي، وهذا ما وجه إليه السيد الرئيس الإداريين للانطلاق نحو التطوير الإداري. والتمكن من آلياته وأن تكون في مقدمة الأولويات ما يلي:

1- التطوير الإداري هو الخطوة الأولى باتجاه أي تطوير اقتصادي في البلاد.

2- متابعة عملية التطوير الإداري.

3- أتمتة الأعمال.

4- نشر الثقافة الإدارية الصحيحة.

5- ايلاء التأهيل والتدريب العناية اللازمة.

6- إرساء قواعد للشفافية والكفاءة. "(الأسد، 2007، ص 13، 14).

إنّ تقويم أداء الخطط الإستراتيجية من قائد الدولة واتخاذ القرارات الجوهرية التي تحدد ملامح المستقبل وبخاصة مؤسسات للتعليم العالي، ووضع الخطط اللازمة لإنجاز الأهداف والأغراض وحل القضايا من خلال معرفة سيادته بأن التحليل يعطي القدرة على التنبؤ والتوافق بين الإمكانيات والفرص المتاحة، وتحديد مساهمة سيادته في تقييم تلك القدرات والإمكانيات المادية والبشرية، ودراسة مشكلاتها، وحلها قبل أن تتحول إلى أزمات وتحليلها بناء على البيانات والمعلومات وتفسيرها، لصياغة الإستراتيجية المستقبلية للجمهورية العربية السورية بشكل أفضل.

#### 7.4.1. قراءة نقدية تطويرية لواقع التعليم العالي في سورية:

يقول أبو سليمان (2002) "إنّ النظرة التحليلية النقدية المنضبطة هي أداة منهجية أساسية وتعد من أهم الأدوات الإصلاحية لدفع قوى النهضة والتجديد في فكر الأمة وأدائها، لأنّ النظرة النقدية هي في جوهرها نظرة إيجابية، تنطلق من موقع الثقة بالذات، ومن رصيدها من الطاقات الكامنة، والثروات الدفينة، إلا أنّ هذه النظرة لا تكفي بعرض الإيجابيات، وإنما تتخطاها لمعرفة السلبيات، والكشف عن العيوب والانحرافات لترشيد المسار، وسد الثغرات واستكمال الأدوات".

#### 1.7.4.1. نمطية التخطيط والانطلاق نحو التحديث:

إنّ النمطية المرسومة لخطط التعليم العالي التي تزيده مأزقا في بنيته إذ أنّ البطئ في الاستجابة للعمليات المنفذة للتطوير وعدم توافق الدراسة العلمية للسياسة الإستيعابية مع كل اختصاص ومع حاجات سوق العمل، والإفتقار للدراسة الإفتراضية للمستقبل، ومتطلبات الواقع بمشكلاته، وهو الأمر الذي يتطلب الكثير من الجهد لتحديث، وتطوير برامج التعليم العالي "وبخاصة أمام عدم نجاح نهج التخطيط التقليدي المتبع وحده في الاضطلاع بدوره كركيزة أساسية وناجعة لدعم سياسات التعليم والبحث وربطها بمقتضيات التنمية الوطنية ومتطلباتها لذلك إن مبررات الأخذ بالتخطيط الاستراتيجي الاستشرافي في التعليم العالي عديدة منها "زيادة الإقبال على التعليم العالي في العصر الحاضر بشكل

مطرده وسريع، وقصور المؤسسات في النظم الحالية عن استيعاب هذه الزيادة. ولقد أخذت الأجيال الصاعدة تدق أبواب الجامعات في أعداد متزايدة، لأسباب عديدة أهمها: تنامي الاستقطاب الحضري المتمثل بزيادة الهجرة من الريف إلى المدن. ارتفاع مستوى المعيشة. وتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، لاسيما انخراط الإناث المتزايد فيه". (وزارة التعليم العالي، 2011، ص1). وهذا ما يؤكد تقرير اليونسكو عن التعليم العالي في الدول العربية على أن "التعليم العالي في الدول العربية يواجه ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم، ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين، دون رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان" (نشوان، 2004، ص2). إن عدم مسايرة التعليم العالي لعصر المعلومات المتجددة بالتخطيط المواكب لتلك التطورات ومتطلباتها أصبح ما خطط له ونفذ قديم بالنسبة لما يحصل في كل يوم من الذخيرة العلمية الفكرية التكنولوجية كما أنه لا بد من التنسيق والدراسة بين مدخلات التعليم ومخرجاته وما تحتويه من بنى أجمعها بحاجة، وبالسرعة القصوى إلى التكيف المبتكر المتميز وإلا انعكست سلباً على المحاور كافة، ومصدر الاشكالية هو الإيقاع السريع والمتزايد السرعة لمجتمع المعلومات والمعرفة؛ مقارنة بالإيقاع البطيء نسبياً التي تتسم به عمليات التطوير التربوي المحكوم بدوره بقوانين التغيير الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة زمنية بين مطالب التغيير الاجتماعي المحكوم بالتدفق المعرفي وبين أداء المؤسسات التربوية واستجابتها لتلك المطالب" (مذكور، 2003، ص339). إن الافتقار إلى التخطيط وفق حاجات سوريه الاقتصادية والاجتماعية وفق متطلبات نموها السريع، والتزايد الواضح من حاملي الشهادة الثانوية العامة، وعدم قدرة التعليم العالي العام على استيعاب تلك الأعداد لأن القبول الجامعي يبني على القدرات الاستيعابية للجامعات السورية، وعدم قدرة التعليم العالي على الوفاء بمطالب أفراد المجتمع، وبالتالي قلة إتاحة الفرصة التعليمية للأفراد لأن "المأزق الأكبر في بنية التعليم العربي عدم الدراسة العلمية للسياسة الاستيعابية بما يتوافق مع كل اختصاص وحاجات سوق العمل، والافتقار للدراسة الإفتراضية للمستقبل ومتطلبات الواقع بمشكلاته كما أن هناك بظاً في الإستجابة، وفي العمليات المنفذة للتطوير (العز، 2004، ص71). إن ضرورة البحث بأسباب الافتقار إلى التخطيط في التعليم العالي العام وربطها وفق حاجات سورية الاقتصادية والاجتماعية ووفق متطلبات نموها السريع. لأنّ "القصور الحاصل لدينا ليس في قلة الأفكار أو عدم معرفة مواطن الخلل، أو سوء التشخيص إنما الخلل في انعدام الرؤى للمستقبل وضعف التخطيط وفقدان الهدف" (العز، 2003، ص168). إلا أن التعليم العالي عجز عن استيعاب ما يطرأ من مستحدثات وأساليب وأفكار جديدة في عالم يتميز بتفجر في المعرفة، والمستحدثات والأفكار. "يضاف إلى ذلك أن هذا التوسع الكمي الذي شهد التعليم العالي في البلاد العربية، لم يصحبه تحسن في نوعية هذا التعليم و جودته، فلقد بقي التعليم العالي ولأسباب وعوامل متعددة محافظاً على النمط التقليدي سواء من حيث فلسفته وأهدافه وهياكله وبناءه التنظيمية أو من حيث محتواه، وطرقه وأساليبه ونظم تقويمه". (الخطيب، 2006، ص27).

لذلك فإن الانطلاق نحو التطوير والتحديث في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية يقدم أفاقاً جديدة للتعليم فيها من خلال ما تقدمه من:

1- الدراسة العلمية لعدم قدرة التعليم العالي في سورية على استيعاب الكفاية العددية من حملة الثانوية العامة أو ما يعادلها والعمل على طرح، وتطبيق الحلول المتنوعة التي تتناسب مع شدة ونوعية المشكلة ضمن وضع معايير للانطلاق نحو استكمال مقومات الدولة السورية الحديثة.

2- الأخذ بالتجارب العالمية والعربية الحديثة للتوفيق بين تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في سورية، وعدم قدرته على الوفاء بمطالب أفراد المجتمع، وإتاحة الفرصة التعليمية لهم.

3- إيجاد البدائل للأعداد التي لم تحظى بالدخول إلى الجامعات السورية ومعاهدها. وقد اتجهت السياسة التربوية في الجمهورية السورية في التعليم العالي إلى إيجاد مؤسسات تعليمية بديلة قادرة على مد التعليم العالي الحكومي، وتدعم ميزانيته وتوجد فرصاً بديلة لخريجي التعليم الثانوي بإيجاد بدائل للحصول على التخصص خارج الحرم الحكومي الجامعي وذلك يدعم لبرامجها الجديدة من مصادر مختلفة لتطوير منظومة التعليم العالي.

#### 2.7.4.1. الانغلاق الذهني للمنتجات الحضارية:

تسعى الجمهورية العربية السورية إلى إدخال التكنولوجيا إلى التعليم العالي والاستفادة من وفرة الاكتشافات التكنولوجية، والمعلوماتية وتوظيفها في مؤسساته، إلا أن هناك عوائق تحول دون ذلك كعدم توافرها مع الإمكانية الاقتصادية، والتهيئة الاجتماعية لها، وعدم وجود المؤهلات الكافية لنشرها، والنفور من قبل بعض أعضاء الهيئة التعليمية ومن الطلاب أنفسهم لعدم قدرتهم على استيعابها وتنمية مهاراتهم لاستيعابها فمن المعروف أن "مضمون مهنة التعليم في هذا العصر يختلف نوعاً وكماً عما كان عليه في الماضي، وأصبح العمل التعليمي وما يتطلبه من قدرات ومهارات وممارسات على جانب كبير من التعقيد" (العز، 2004، ص71). كما أن الكثير من القائمين على العملية التربوية "غير متابعين لما يجري في العالم المتقدم، وإن بعضاً منهم يقاوم عملية التغيير لأنه يخشاها، ويخاف أن يحس أن معلوماته قد انتهى مفعولها لذلك يحاول جاهداً أن يدافع عن بقائه بمقاومة التغيير وبمقاومة الجديد. والمستوى التعليمي و التربوي في المؤسسات التعليمية والتربوية يحتاج إلى تصعيد وتفعيل القيم التربوية والمجتمعية، ويتم ذلك من خلال ذلك التصدي للمشكلات الاجتماعية المطروحة، ومن دراسة تجربة الدول الأوروبية في نستفيد منها في التعريف على الدور الذي لعبته ثقافة الشعوب الأوروبية في صناعة نهضتها الاقتصادية" (الابراهيم، 2003، ص253). وهذا سببه قد يكون جمود منهجية التعليم الجامعي" من وسائل تعليمية محتوى تعليمي وطرائق وأساليب التدريس المتبعة امتداد لما هو متبع في التعليم العام، فالأستاذ يلقي ويلقن والطالب يتلقى ويدون، وهذه الطرائق لا تشجع على البحث والتحليل ولا تساعد على الإبداع والابتكار والاختراع، فالطالب الجامعي الذي اعتمد مثل هذه المنهجية في التعليم العام لمدة 12 عاماً على الأقل يجد نفسه فجأة في التعليم العالي مطالب بالتفكير والإبداع، لذلك فإن مبدأ التفكير العلمي والإبداعي ليس مرتبط فقط بالتعليم الجامعي وإنما هي منهجية مرتبطة بكل مراحل التعليم العام والجامعي، فمن المفروض أن يتدرب عليها الطلبة على الأقل في مرحلة التعليم الثانوي

تمهيدا لاعتمادها في التعليم الجامعي (مصطفى، صباح، 2012، ص253) لذلك فإن " عملية بناء القدرات، وإعداد القوى البشرية تستوجب تخطيط التعليم العالي وفق رؤية استراتيجية تتبثق عنها برامج محددة تنفذ بأجال قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى" (وزارة التعليم العالي، 2011، ص1). كما أن التبعية العلمية للجامعات الأجنبية "الجامعات العربية تمثل امتداد للتقاليد الجامعية الأوروبية والأمريكية، وتتقطع صلتها بالتقاليد العربية الإسلامية في التعليم العالي وتتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافيا وعلميا أكثر مما تتفاعل مع بعضها البعض وتفقد طابع الأصالة العربية وتستمد معظم تقاليدها من الفلسفات والنظم المسيطرة على الجامعات الغربية، وذلك راجع إلى حداثة نشأتها مقارنة بالجامعات الغربية مما يجعلها تستورد نماذجها الناجحة، ومحاولة الاستفادة منها في المجتمعات العربية لكن التقليد الأعمى هو ما يفقدها أصالتها" (مصطفى، صباح، 2012، ص253) وهذا ما يؤكد على ان الجامعات "في عموم الوطن العربي ظواهر ثقافية افرزها مشروع التنوير الغربي وجدت فيها الدولة الحديثة اداة نموذجية لترتيب بنيتها الداخلية، وهذا التصور الأداة للجامعة أفرغها من مضمونها التنويري والعقلاني فالجامعة وفق التصور الأداة تجعل من المعرفة وسيلة للسيطرة السياسية، وهي بذلك تكون جسما غربيا في سياقها المجتمعي . فالجامعات لا تلقي القبول المجتمعي الا اذا كان لها دورا تنويريا خارج أسوارها كما هو داخل تلك الأسوار، ولم يعد دور الجامعات يقتصر على توسيع مدارك الناس وتعميق نظرهم للحياة عموما بل تعداه إلى إعداد أجيال جديدة من المواطنين للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (الصلاح، 2009، ص22). كما أن إحدائية الفراغ التثقيفي بين الطالب المستنكر لإيديولوجيات الجيل القديم والمستنبت للتقنية وبين أعضاء الهيئة التعليمية والمشكلات التقنية والبحثية التي تقع ضمن أهم مشكلات التعليم العالي تتمثل في عدم توفير العلم بالكم والكيف المناسبين لكلا الجانبين.

#### 3.7.4.1. الفارق الكبير بين الطموحات التربوية وواقع الحال:

تعد الزيادة الديموغرافية أحد أسباب اضمحلال الفرص للفرد، وبذلك تحمل الدولة أعباء تأمين مصادر جديدة لتمويل الوافدين من السكان الجدد مما يشكل فجوة بين "عدم التوسع في إحداث مؤسسات التعليم العالي بنفس تواتر نسبة الزيادة السكانية، وبخاصة توسع شريحة الشباب في سن التعليم العالي." (وزارة التعليم العالي، 2011، ص1). وهذا قد يؤدي إلى "التدني الموضوعي في التعليم العالي والجامعي: إذ أنه أن هناك اختلال في التوازن بين التخصصات العلمية والتقنية من جهة والأدبية والإنسانية من جهة أخرى، إذ أنه يمثل عدد الطلبة في النوع الأول ثلث عدد الطلبة في النوع الثاني ويعود ذلك إلى سوء التخطيط وعدم توفر ما يكفي من الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي وخاصة التخصصات التقنية والعلمية التي تتطلب تجهيزات ومختبرات عالية التكلفة لذلك يتوجه المسؤولون إلى التوسع في التخصصات الإنسانية" (مصطفى، صباح، 2012، ص252، 253). فانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والتنوعية، التي تتمثل في تخريج أعدادا من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى ففي التخصصات الانسانية والتي تشكل النسبة الاكبر (بحدود 80 %) من مخرجات التعليم في البلدان النامية فان فرص العمل المتاحة لها محدودة بعد

ان انحسر الطلب على الوظائف غير المهنية مما يتطلب تأهيلها إلى مهن تمكنها من العمل" (عثمان، 2012، ص10، 9) . وقد يعود ذلك إلى أن معظم نظم التعليم العالي العربية ظلت فترة طويلة من الزمن تعتمد على الكفاية الكمية لمخرجاتها ، دونما اهتمام كبير بالكفاية النوعية ، مما أغرق سوق العمل العربي بأعداد كبيرة من مخرجات غير مؤهلة لتغطية متطلبات سوق العمل العربي ، هذا في ذات الوقت الذي حدث فيه اختلال في ميزان العرض والطلب على العمالة العربية" (جامعة الباحة، 1429، ص2) ويشكل عام أصبح غالبية "خريجو التعليم العالي في الوطن العربي عبئاً لا يمكن تجاهله وقد يسهمون بشكل أو بآخر في إعاقة التنمية لعدة أسباب أهمها ان المخرجات هي تكرر لما هو موجود وتقليدي وبإعداد كبيرة. لذا نحن بحاجة إلى نوعين من المخرجات وبجودة عالية احدهما لتغطية الاحتياج القائم فعلاً في سوق العمل لإحلالها بدلاً عن العمالة الخارجية" (الدعيس، 2013، ص2). والنوع الآخر من المخرجات هم من يصنعون فرص العمل لا أن يقفوا مكتوفي الأيدي في انتظار من يوجد عليه بفرصة عمل "إن بعض الجامعات تعاني من سياسة الباب المفتوح في القبول إذ أنه أصبح قبول الإعداد الكبيرة من الطلبة وسيلة تلجأ إليها بعض الأنظمة العربية لاستجلاب الترضية الاجتماعية (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص56). وتعاني مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية" تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية، وإن كثيراً من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل ذات أولوية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل المحلي مشبعاً منها، وتعاني مخرجاتها من البطالة وخاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية" (عثمان، 2012، ص4). فقد "شهدت الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية حركة تطور تروي شملت كافة مناح العملية التربوية، إلا أن محتوى التعليم لا زال مغترباً عن عصر العولمة والمعلوماتية، فهو غير قادر على ملاحقة المعارف التي تتسابق إلى حد لا مثيل له، بل إنه عاجز عن التكيف السريع والانفتاح عن هذه المعارف والاتصال بمصادرها، لأن الكثير من القائمين على العملية التربوية غير متابعين لما يجري في العالم المتقدم، وإن بعضاً منهم يقاوم عملية التغيير لأنه يخشاها، ويخاف أن يحس أن معلوماته قد انتهى مفعولها لذلك يحاول جاهداً أن يدافع عن بقائه بمقاومة التغيير وبمقاومة الجديد" (الابراهيم، 2003، ص262). كما أن التعليم العالي عجز عن استيعاب ما يطرأ من مستحدثات وأساليب وأفكار جديدة في عالم يتميز بتفجر في المعرفة والمستحدثات والأفكار. "يضاف إلى ذلك أن هذا التوسع الكمي الذي شهد التعليم العالي في البلاد العربية، لم يصحبه تحسن في نوعية هذا التعليم وجودته، فلقد بقي التعليم العالي ولأسباب وعوامل متعددة محافظاً على النمط التقليدي سواء من إذ أنه فلسفته وأهدافه وهياكله وبنائه التنظيمية أو من إذ أنه محتواه وطرقه وأساليبه ونظم تقويمه". (الخطيب، 2006، ص27) ويلاحظ التقرير انه برغم الارتفاع المضطرب في أعداد المنتسبين للتعليم العالي إلا أن القلة من هؤلاء المنتسبين تتجه إلى التخصص في العلوم الأساسية والهندسة والطب والمواد العلمية الأخرى ، ويقرر أن تدني نسبة الخريجين في اختصاصات العلوم والتقانة من باحثين وفنيين يعد مؤشراً سلبياً في إطار مساعي بناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم والتقانة ويضيف أن التأهيل في البلدان العربية يتسم بأنه مدفوع من جانب العرض بدلاً من جانب الطلب، وان هناك تركيز

على جانب الكم بدلاً من النوعية (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص70). فتناقص الكفاءة الداخلية للتعليم، وضعف الجودة ترتب عليه "أن بدأ التعليم يفقد دوره الهام بوصفه وسيلة للعودة الاجتماعي وهنا يمكن ان نرصد ثلاث سمات أساسية تعكس اوجه الضعف في العملية التعليمية في الوطن العربي كما تناولها تقرير التنمية الإنسانية العربية وتشكل اهم التحديات للتعليم الجامعي والتعليم بشكل عام: تدني التحصيل المعرفي، ضعف القدرات التحليلية، وأهم سبب في تدني التعليم الجامعي عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية فالجامعات تدار وفقاً لمنطق السياسة بأفقه البراجماتي وليس وفقاً لسياسة التعليم بافقه الاستراتيجي وهنا جاء التوسع الكمي في عدد الجامعات وعدد الطلاب على حساب جودة التعليم ونوعيته" (الصلاح، 2009، ص21). كما أن "عدم الإفلاح في توفير علاقة حقيقية مثمرة بين مؤسسات التعليم العالي وبين القطاع الخاص، وعدم توفير الحوافز المادية والمعنوية اللازمة للأطر التدريسية، وضعف التنسيق بين وزارتي التعليم والتعليم العالي في تنفيذ السياسة التعليمية اللازمة لتطبيق البرامج المقترحة وبالذات في مستوى مؤسسات التعليم العالي (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص732). إن تنمية قدرات المجتمع بما يكفل له طاقة تطوير وتجديد، ومن هذه الثغرات انتقاد الفلسفة التربوية العامة، فمن المعروف أن الفلسفة التربوية هي التي ترسم الإطار العام الذي يوجه العمل التعليمي، ومن المفروض أن تبنى فلسفة التربية في العالم الإسلامي على العقيدة الإسلامية، لكن الواقع يُنبئنا بأن الإطار الفلسفي التربوي العام شبه مفتقد"، (علي، 2002، ص5). ومن الفوارق بين الطموحات التربوية وواقع الحال المتمثلة بما يلي:

- 1- بالرغم من نشر حصيرة التعليم على المناطق كافة إلا أنها لا تزال تعاني من ضياع الفرص ونكافؤها.
- 2- كثرة التواليد التي تترك بالقدرة على استيعاب جميع الطلاب واحتياجاتهم الخاصة.
- 3- الهيكل التنظيمي والإداري بمدخلاته ومخرجاته لا تتناسب مع معارف العصر وتقنياته ومتطلباته واختصاصاته.
- 4- الفترة الزمنية بين وضع الخطط، والاستراتيجيات والتنفيذ يكون ذلك التنفيذ قد ولى وبإجراءات بالية، لا تتناسب تلك الفترة.
- 5- الضعف في دراسة سياسة الاستيعاب للطلاب /بالنسبة للمخرجات/ والفائض منها.
- 6- الخلل في توزيع النسب والاختصاصات والفوارق بين الكفاية الداخلية والخارجية
- 7- المناهج ذات السلسلة المعرفية القديمة.
- 8- عدم التمكن من إخضاع التعليم الخاص إلى ضوابط معيارية تضمن عنصر الجودة في الأداء والمردود.
- 9- بيروقراطية تنفيذ القوانين والأنظمة وعدم تفعيلها.

#### 1.4.7.4. البيروقراطية الإدارية والتوجه نحو اللامركزية:

إن بطأ الاستجابة للتطوير والعمليات المنفذة له في الجمهورية العربية السورية يعود لعدة أسباب منها عملية التخطيط لمداخلات التعليم ومخرجاته وما يعانيه من مظاهر نقص شديدة إن كان في بناء

ومحتواه وأهدافه وفي كفايته الداخلية والخارجية، واعتماده على الكم بدل الكيف إن "إشكالية المحتوى والكيف والتي لا تزال مفتقدة إلى درجة كبيرة في طبيعة النظم التعليمية العربية رغم التقدم الكمي الحاصل مؤخراً إلا أن قضية الجودة لا تزال من المعوقات الأساسية المطروحة على التعليم العالي العربي ويعود هذا الاختلال في التوازن بين الكم والكيف في الأساس إلى افتقار هذه المؤسسات إلى هيئات الاعتماد وضمان الجودة التي تراقب نوعية ومستوى مخرجاتها ومدى مطابقتها للمعايير العالمية ومن ثم توجيهها نحو الأفضل لتدارك الوضع (مصطفى، صباح، 2012، ص253، 252). ومن أهم السبلات التي تواجه "منظومة التربية والتعليم في العالم العربي هي ضعف الاهتمام بجودة التعليم فعلى الرغم من الدراسات القليلة المتوفرة على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارين واطراد التدهور فيها" (سمير، 2013، ص69). إن الاستمرار في اتباع الأسلوب البيروقراطي "الحريص على تحقيق الأهداف بغض النظر عن نوعية الإنجاز؛ قد أثار انتباه الكثير من المنظرين الإداريين الذين رأوا أن تحقيق الأهداف في حد ذاتها يستلزم التركيز على نوعية أو جودة هذه الأهداف المحققة، وأن شرعية الحكومة تقوم على الإجراءات وعلى الفعالية في مخرجات ذات قيمة، بالإضافة إلى إدراك منظمات القطاع العام لحاجتها الماسة لعمليات التحسين المستمرة في مجال تقديم الخدمات، وذلك بسبب العجز المتزايد في الموازنات الحكومية إلى جانب تضائل وندرة الموارد، كل ذلك فرض أهمية تبني نظام إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام" (الملكوي، 2013، ص17). فإذا كان الهدف هو تجديد وتجويد التعليم فلا يتحقق في ظل ما هي عليه الأنظمة التربوية التقليدية فهي قاصرة عن تلبية الحياة الجديدة التي تفرضها خصائص العصر، وتوجيهها لخير الإنسانية كما أنها متمركزة على الكم من الحقائق والمعلومات على حساب القيم والمثل والاتجاهات الجديدة قد ولدت الكثير من التجديدات المثيرة في حقول المعرفة الأخرى قد انتشرت بسرعة والحاجة لمتابعة تلك السرعة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدعو إلى نسف النظام التربوي القائم لقصوره وفشله وعجزه عن مواكبة الركب الحضاري ومسايرته والنهوض بواجباته على اكمل وجه من. لأن "الأسلوب التقليدي لم يعد يخدم حاجات المجتمع الغني بالمعلومات والذي يوظف المواهب المتعددة في حل المشاكل المعقدة" ( RAIL 2004 P4 ). إن عدم الجدية في إعادة الهيكلة الإدارية والتطوير الإداري لوزارة التعليم العالي والجامعات ومراكز البحوث، وعدم الجدية في التنفيذ والتنسيق بين الجهات المركزية والمحلية، وتعثر تطبيق اللامركزية، وعدم إجراء التعديلات التشريعية والقانونية اللازمة لتفعيل الإصلاحات التي تحتويها خطة القطاع. (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص732) وهذا يؤكد على التشاركية "بأن المشكلة الكبيرة الموجودة في الجامعات العربية هي سيادة البيروقراطية الرهيبة، التي تجعل العمل الموجود في الجامعات -كله في النهاية- عملاً روتينياً، وليس عملاً إبداعياً" (عبود، 2002، ص15). وبالرغم من النجاحات التي تحققت في مجال التعليم بكافة مراحلها إلا أن هذا القطاع يعاني من مشكلات كثيرة تتمثل "في انخفاض كفاءته الاقتصادية على جميع المستويات مما يتسبب في هدر واسع بالإضافة إلى تدني الإنتاجية الفعلية للقوى البشرية العاملة فيه وضعف تأهيلها ونمطية أدائه والتضخم البيروقراطي وضعف الرقابة

على الجودة واقتصاره على تقديم التعليم كخدمة، وعدم استخدام الأساليب التعليمية الحديثة، والاستفادة من التكنولوجيا والمعلوماتية وبما يتطابق مع التطورات في هذا الميدان، وقد نجم ذلك عن عدم التنسيق بين الجهات المسؤولة عن هذا القطاع وغياب الرؤية والاستراتيجية للنهوض به، لذلك ستحتاج سورية، في ظل التوجه الاقتصادي الجديد الذي يتطلب مخرجات تعليمية متميزة ومتغيرة، إلى استراتيجية جديدة لقطاع التعليم بكافة مراحلها باعتباره أحد المحركات الأساسية لعملية التحول" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص705). وقد وصف الدكتور عبد الغني عبود الجامعات العربية بالنمطية والابتعاد عن المجتمع والتطور بقوله: "يكفي أن العمل الجامعي كله تقلص تقلصاً واضحاً في (مذكرة) هشة، سماها المستفيدون منها - وهم كثيرون - بالكتاب الجامعي المقرر؟ فما هو "الكتاب المقرر"؟ إنه مجرد معلومات، ترص في الكتب، ولا علاقة لها بالواقع، ولا بتطوير المجتمع، ولا حتى بما يستجد من معرفة في العالم.. وهى تطرح للطلاب بهدف الحفظ والتذكر، وإعادة ما يحفظونه، وعندما يفرغ الطالب من الامتحان، فإنه لا يتذكر شيئاً مما حفظ" (عبود، 2002، ص15). وهذا ما أكدته تقرير اليونسكو عن التعليم العالي للدول العربية على أنه "لا يزال تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بشكل عام بدرجة عالية من المركزية، مما يتطلب مزيداً من المرونة ومشاركة الجهات المعنية جميعها في اتخاذ القرار (نشوان، 2004، ص2). إذ أنه يكون "الحل على أكثر من محور وبالتوازي. أما تطوير النظام الإداري فإنه يتطلب التطوير التقني، وتطبيق المعلوماتية، واعتماد النظام المؤسسي، وفق الفكر المؤسسي، وتطوير بنية المؤسسات" (رئاسة مجلس الوزراء ، 2003، ص3). فالبحث في الإدارة وتجديدها وتطويرها وتحسين نوعيتها وجعلها إدارة جودة شاملة تعتمد على المعايير والمقاييس المعترف بها دولياً.

#### 1.4.7.5. الضعف في المشاركة المجتمعية :

بالرغم من التوجه الحديث للقيادة السورية وتطبيق النموذج المقترح لإدارة مؤسسات التعليم العالي بأن تشرف على هذه المؤسسات مجالس إدارة مستقلة راعية لتمثيل ( الدولة، وقطاع الأعمال ، والمجتمع المدني ، والأكاديميون ) لإدخال التغيير في بنية المجتمع إلا أن "نجاح التربية يقاس بسرعة استجابتها و تجاوبها مع المتغيرات الاجتماعية ذات الإيقاع السريع والمتسارع لمجتمع المعلومات مقارنة بالإيقاع البطيء الذى تتسم به عمليات التجديد التربوي المحكومة بالقاعدة الزمنية لقوانين التغيير الاجتماعي، وهنا ينشأ حدوث فجوة تربوية بين مطالب المجتمع وأداء مؤسساته التربوية لذلك فإن تربية المستقبل لا بد أن تكسب الإنسان العصري أقصى درجات المرونة، وسرعة التفكير وقابلية التنقل بمعناه لتغيير أماكن العمل والمعيشة والتنقل الاجتماعي تحت فعل الحراك الاجتماعي المتوقع ،والتنقل الفكري كنتيجة لانفجار المعرفة، و سرعة تغير المفاهيم ولذلك فإن تنمية الإنسان العصري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب منه أن يكون قادراً على التعامل مع أدوات وآليات التكنولوجيا المتقدمة" (عامر، 2008، ص212). وذلك من منطلق " رؤية واسعة لمفهوم التعليم العالي - ومفهوم التعليم بشكل عام- يمكن القول بعلاقات ترابط عضوي بين التعليم والتنمية، فالتنمية عملية بناء قدرات الأفراد والمجتمع وتمكين الأفراد، والمجتمع من الاستفادة من المعارف والعلوم من اجل استدامة شروط

الحياة اللائقة للأفراد في المجتمع، ومعنى ذلك ان استدامة التنمية ترتبط عضويًا بالمستوى الثقافي العام في المجتمع، خاصة في ظل المتغيرات المعاصرة التي ترتبط بثورة الاتصالات والمعلومات" (الصلاح، 2009، ص12). كما أن جمودها وعجزها عن مسايرة التطورات الاجتماعية المتسارعة يزيد من تعقيد الوظيفة الاجتماعية للتربية " وذلك لأن التربية من جهة خاضعة للمجتمع بتقاليد وقيوده وقيمه وإمكانياته، ومن جهة أخرى، فإن التربية من أهم العناصر الفعالة في تطوير المجتمع، وهي في الوقت نفسه أهم أداة للمحافظة على القيم السائدة فيه، وعلى توازن القوى العاملة فيه" (علي، 2002، ص5). ولهذا فإن هناك " حاجة ماسة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات. وتكون هذه السياسات الموجة لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويعد هذا التكامل والترابط عنصراً جوهرياً في تنمية المجتمع، وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين" (اسماعيل، جديعون، 2009، ص6). ولما كانت المجالات التي تؤديها الجامعات لخدمة المجتمع متعدد الجوانب ومتنوعة الأبعاد كان لا بد من وضع استراتيجية واضحة تُقوِّم العلاقة الجدلية بين الجامعة والمجتمع. ويؤكد عبد الغني عبود على أن "جامعاتنا تحولت إلى عبء على مجتمعنا فعلا.. لماذا؟ لأنها انعزلت عن هذا المجتمع، فقد أصبحت في جانب، والمجتمع وحركته في جانب آخر". وإذا كانت هذه الجامعات الرسمية أو الحكومية قد عاشت عقوداً طويلة، عالية السمعة والمكانة، عربياً وعالمياً، فما الذي قادها إلى ما صارت عليه من تخلف، صارت به عبئاً على حياة المجتمع كما سبق" (عبود، 2002، ص15) إن ما يقوم به التعليم العالي في سورية من إعداد خريجين قادرين على تلبية متطلبات قطاعات النشاط البشري الاقتصادي والاجتماعي يأتي ترجمة لهذه الإستراتيجية، وتطبيقاً لتوصيات المؤتمرات التعليمية العالمية. وبالرغم من وجود مشكلة في توظيف الكثير من خريجي التعليم حالياً فإنه ينبغي تحقيق توسيع مجالات التعليم العالي في كميته وكيفية وتخصصاته ذلك لأن الأفراد المتعلمين حقاً قادرين على إيجاد فرص العمل كما أن الحكومة تعمل الآن على توسيع مساحة القطاع الخاص، ومشاركته في تحديد السياسة التعليمية المطلوبة لتغطية احتياجات سوق العمل ودراسة آثار الانفجار المعرفي الذي تسهم "الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمه الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر إذ أنه يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (باكير، 2013، ص2).

#### 1.4.7.6. بطء التطوير في البحث العلمي:

تعاني الجامعات السورية من غياب "منظومة للبحث العلمي وضعف استثمار ما هو متوفر من شبكات اتصال في البحث العلمي وغياب قاعدة علمية متميزة قادرة على المنافسة العالمية والاقليمية من خلال تبني استراتيجيات لتطوير القوى العاملة والبنية التحتية للعلوم والتقانة وبالتالي تعاني الجامعات من ضعف القدرة التمكينية لاستثمار موارد رأس المال البشري العليا المتوفرة في عملية التنمية وتطويرها" (بشور، جبرة، 2006، ص7). وتتعدد أسباب تدني البحث العلمي وفشله في المجتمعات العربية، كانهيار الكفاءة، والتمويل، والذي يتضمن في طياته الإنفاق على البحث العلمي والعتاد والتجهيزات والحوافز ويضاف إلى كل هذا ضعف المواهب البحثية، عدم جدية البحوث المقدمة، ضعف قنوات نشر البحوث العلمية، وعدم استجابة الجهات المعنية لنتائج البحوث المتوصل إليها، بالإضافة إلى شيوع داء البيروقراطية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مما يحد من حرية الباحثين ويعيق دراساتهم" (مصطفى، صباح، 2012، ص253). إضافة لذلك لا بد من التفتيش عن حلول تسهم بدرجة فاعلة لحل أزمة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في القطر العربي السوري، لأن هناك زيادة كبيرة في عدد الطلاب الداخلين سنوياً إلى الجامعات والمعاهد المتوسطة. (العمار، 2005، ص17) "فالميزانية المخصصة للبحث العلمي في سورية ضعيفة جداً ولا تملك مراكز بحثية علمية تخصصية إلا ما ندر" (Syriane, 2008, p2). وقد يعود ذلك إلى "عدم وجود استراتيجية واضحة تحدد اولويات البحث العلمي وفق احتياجات التنمية، وتضع خطة زمنية لتنفيذ عملية التطوير والتحديث، مبنية مراحل التنفيذ، والتكلفة ومصادر التمويل والموارد البشرية اللازمة لتحقيق هذه العملية وذا التطوير، وكيفية تأمين هذه الموارد المناسبة". (المصري واخرون، 2006، ص6). وهذا ما يؤكد على أن الإنفاق على البحث العلمي في "الدولة العربية تحتل المراتب الدنيا في العالم إذ لا تتجاوز نسبة الإنفاق في العالم العربي 0.2 % في الناتج العربي الإجمالي وهو نسبة بعيدة كل البعد 2.28 % عن المعدل العالمي في هذا المجال وهو 2.28 % ولا يصل حتى إلى الحد الأدنى في العالم الذي هو 0.73" (سمير، 2013، ص69). وهذا ما اورده الخطة الخمسية العاشرة في نقدها للبحث العلمي في سورية "تكاليف باهظة تتحملها الدولة مقابل إنتاجية متواضعة، ولم يتم تنفيذ برامج فاعلة لتحقيق عوائد اقتصادية من خلال تعبئة الأصول الثابتة والجارية للجامعات، أو تطبيق قواعد لاسترداد التكاليف، وفق معايير اجتماعية وفنية" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص708). إن نقص التمويل التي تواجه الجامعات وتسبب لها أزمات اقتصادية ومالية باستمرار، وذلك "بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على الجامعات، وتمويل التوسعات المختلفة بها وزيادة عدد طلابها، وتقلص ما تخصصه المجتمعات العربية لها من ميزانياتها السنوية والإنمائية تحت ضغوط التقشف، وترشيد الإنفاق وارتفاع الديون الخارجية لمعظم المجتمعات العربية وندرة الموارد المالية، ويعود هذا الوضع لكون أغلب الجامعات العربية جامعات مستهلكة على عكس الجامعات الغربية التي تعد جامعات منتجة تسوق أبحاثها العلمية مما يدر عليها مصادر تمويل إضافية" (مصطفى، صباح، 2012، ص253). ففي الجامعات السورية "لا تتمتع مراكز البحوث فيها باستقلالية مالية، ولم يتم اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق ذلك. وضعف مساهمة الأساتذة في البحث

العلمي والنشر ( الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص708). وقد يعود ذلك. "لضعف البيئة التمكينية التي تشجع الأساتذة على المشاركة والإبداع." ( الخطة الخمسية العاشرة، 2006، ص708). ولهذا فإن " نسبة ما ينفق على البحث العلمي في مجتمع يعد مؤشراً مهماً على مدى التقدم الحادث في هذا المجال" (علي، 2002، ص4)

إن الربط بين التعليم الجامعي وأنشطة البحوث والتي نوقشت في مشروع الخطة الخمسية العاشرة ضمن التحديات الاستراتيجية بعيدة المدى ضرورة إحداث تطوير جذري وحقيقي في مؤسسات التعليم والتعلم والبحث ورصد استثمارات كافية في هذا المضمار إذ أنه "لا يلعب البحث العلمي الدور الذي يلعبه في البلدان التي تمكنت من تطوير وتحديث قطاعها الصناعي ، وبسبب ضعف نشاط البحث العلمي وعدم وجود آليات تحفيزية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في منظومة البحث العلمية والتقانة الحديثة ، وبسبب عدم وجود مصدر وطني لتمويل الأبحاث العلمية رغم أن الخطة الخمسية العاشرة أوصت بأن يصل حجم الإنفاق إلى (1%) من الدخل القومي في العام 2010 و (2%) في العام 2020 فإن جميع أهداف البحث العلمي وغاياته لم تحقق النتائج المرجوة منها ، وبقيت مقولة البحث العلمي في خدمة التنمية وفي خدمة الصناعة بعيدة المنال" (الرداوي، 2013، ص19). إن ما تقوم به الجامعات من بحوث لم تؤثر تأثيراً يذكر في المجالات التنموية لأن "معظم البحوث لم يجد سبيله إلى حيز التطبيق والواقع، كما ان معظم هذه البحوث يمثل (تمارين بحثية) يقوم بها طلبة الجامعات لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه وما ينطبق ذلك على كثير من بحوث الاساتذة أنفسهم للوفاء بمطالب الانتاج العلمي اللازم للترقية في سلك هيئة التدريس.. إذاً فإننا لا نبالغ إذا ما قلنا ان الاستثمار في مجالات البحوث في الجامعات لا يمثل مردوداً يذكر في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي أو ايجاد حلول وبدائل لكسر الاختناقات التي تتعرض لها انتاجية مختلف المشروعات" (الدعيبس، 2013، ص2). إن دراسة المعوقات التي تواجه البحث العلمي واسباب الإهمال في تطبيق نتائجه تعد أحد اساليب التطوير والتوجه نحو التحديث في منظومة التعليم العالي.

#### الخلاصة:

إنّ التحديث هو الحركة الإيجابية للمجتمع نحو الأمام فهناك التحديث السياسي والتحديث الاقتصادي، والتحديث العلمي وكلها عمليات لظاهرة واحدة وهي التحديث بمفهومه الشامل الذي يسعى في أهدافه لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والتعليمية، لذا تسعى القيادات السياسية والتربوية في سورية إلى الانطلاق من بناء فلسفي فكري وتربوي جديد يكفل منظومة التعليم العالي أن تتجاوز التحديات التي تحيط بها، ويمنحها القدرة على مواكبة الحضارة التكنولوجية المتقدمة، وعلى احتواء التفجر المعرفي بما ينطوي عليه من خصائص التسارع والتقدم والتنوع. ويعد التحديث والتطوير منطلقاً لإصلاح أحوالها والنهوض بطاقتها، من معرفة أن الإصلاح التربوي هو منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمتة إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذي يضمن له استمرارية وتوازناً في أداء وظيفته بصورة منتظمة، فالشكل العام للتحديث في سورية قد واجه إشكالية حقيقية من خلال وجود فجوة كبيرة وواضحة بين الإطار النظري في الدعوة للتطوير وبين

التطبيق، والتي تدعمه القراءة النقدية التطويرية لواقع التعليم العالي في سورية كنظام وأساليب، وبحث علمي، والجودة في مؤسساته، والتوجه نحو الأخذ بأبعاد ومنطلقات التطوير والتحديث في التعليم العالي. في الجمهورية العربية السورية والتأكيد على تطوير الأداء الجامعي ووضع مؤشرات للأداء، ونظاماً للاعتماد الجامعي بغية ضمان الجودة والتطوير المستمر للنظم الجامعية في سورية.

## الباب الثاني الدراسة الميدانية

### مقدمة:

يحتوي الباب الثاني أربعة فصول: الفصل الأول: تضمن واقع وتطور التعليم العالي في سورية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، وبالتحديد الانحدار البسيط. وبما أن قيم السلاسل الزمنية قيد الدراسة كانت متزايدة عبر الزمن، فقد طبق الانحدار الخطي، ونظراً لندرة الدراسات الكمية عموماً، فإن هذه الدراسة تطمح إلى أن تسد هذا النقص، مرتكزةً على إحصائيات متكاملة نوعاً وكماً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث أشارت نتائج تحليل السلاسل الزمنية إلى استمرار النمو في التعليم العالي على مدى سنوات الدراسة (2000-2010)، واعتمدت الباحثة في تفسير العلاقة بين متغيري الدراسة (المتغير المستقل الزمن، والمتغير التابع أعداد الهيئة التعليمية، وأعداد الطلاب، وأعداد الموفدين....) على معامل ارتباط بيرسون الذي يعد من أكثر معاملات الارتباط استخداماً خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعامل التحديد الذي هو عبارة عن مربع معامل الارتباط، حيث يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع التي سببها المتغير المستقل. ومستوى القياس المطلوب عند تطبيق معامل بيرسون للارتباط هو أن يكون كلا المتغيرين مقياس فترة أو نسبي أو بمعنى آخر أن تكون بيانات كلا المتغيرين (الظاهرتين) بيانات كمية يمكن حساب معامل بيرسون بدلالة القراءات لبيانات المتغيرين، وقد تم إجراء التحليل السابق على مستوى الجامعات السورية بشكل إجمالي واستخدام هذا الأسلوب /تحليل السلاسل الزمنية/ في هذه الدراسة نتيجة التوسع الكمي المطرد وإدخال سياسات تحسينية متكررة. وهذا يعني إمكانية تطبيق أسلوب السلاسل الزمنية والخروج منه بنتائج مميزة عن مستقبل التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

أما الفصل الثاني: فقد تضمن إجراءات الدراسة الميدانية وأدواتها من المجتمع الأصلي، وعيناتها، إضافةً إلى كيفية بناء أدوات الدراسة، ومن ثم كيفية التحقق من صدق وثبات الأدوات، وأخيراً كيفية تطبيق الأدوات في صورتها النهائية، وما هي المعالجات الإحصائية التي طبقت لاستخلاص النتائج. أما الفصل الثالث: فقد تضمن عرضاً لتحليل إجابات أفراد العينة. والفصل الرابع: تضمن نتائج اختبار الفرضيات، ومن ثم عرض لنتائج الدراسة ومقترحاتها.

## الفصل الأول

### واقع وتطور التعليم العالي في سورية

#### تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفاً تحليلياً لواقع وتطور التعليم العالي في سورية خلال الفترة 2000-2010، وذلك وفق البيانات المتاحة من وزارة التعليم العالي، ومديرية التخطيط والإحصاء، وهيئة تخطيط الدولة بالدراسة التتبعية للتعليم العالي بتطبيق الانحدار الخطي البسيط في مجال السلاسل الزمنية القائمة على قراءات أرقام النمو في قطاع التعليم العالي، ثم التوقع للمستقبل من خلال التنبؤ بالأعداد المستقبلية (للكلليات وطلاب المرحلة الجامعية الأولى والمعاهد والدراسات العليا، وأعضاء الهيئة التعليمية، وأعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد الوحدات السكنية) والتكاليف على التعليم استناداً على بيانات الماضي وحساب بعض المؤشرات التعليمية. في محاولة لقراءة أرقام "الماضي" و"الحاضر" وتحليلها لاستنباط أرقام "المستقبل" ورسم تصور للسياسة التعليمية في الجمهورية العربية السورية.

تعرف السلسلة الزمنية بأنها: مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن السنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أية وحدة زمنية، فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم اعتماده لبناء التوقعات المستقبلية (الزوبعي، 2005، ص1) وعرفها الطائي (2009) بأنها عبارة عن مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة خلال فترة زمنية وتعرف السلسلة الزمنية رياضياً بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل  $t$  الاحتمالية والذي يعود إلى مجموعة دلالية  $T$  ويرمز للسلسلة الزمنية عادة  $\{x(t), t \in T\}$  أو اختصاراً  $x(t)$  وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو متغير الزمن والآخر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة ويمكن التعبير عنها رياضياً كالاتي:  $y = f(t)$  أما إذا كان هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب الزمن تؤثر على الظاهرة  $y$  نستخدم العلاقة الرياضية التالية:  $y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_n)$  ويمكن تمثيل السلاسل الزمنية على شكل بياني "الطائي، 2009، ص504).

واستخدمت الباحثة الانحدار الخطي البسيط في هذه الدراسة لأن شكل الاتجاه العام في السلسلة الزمنية يختلف بحسب طبيعة البيانات، فالانحدار الخطي البسيط هو أحد طرق تعيين الاتجاه العام الخطي باعتبار أن الزمن (السنوات، الشهور،...الخ) متغير مستقل  $T$  والمتغير التابع  $Y$ . هو الظاهرة محل الدراسة. وتعين للمتغير المستقل القيم  $T = 0, 1, 2$  لتمثل وحدة الزمن. وتدل إشارة معامل الانحدار  $b$  على نوع الاتجاه العام.

❖ تم تفسير قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون وفق الآتي (طيوب، 2009، ص 287-291):

إن معامل الارتباط ( $R$ ) يعبر عن الارتباط الخطي بين المتغيرين المدروسين: المتغير المستقل هنا الزمن ( $t$ )، والمتغير التابع ( $y$ )، ويمكن تفسير قيمة معامل الارتباط وفق الآتي:

1- عندما تكون قيم  $R > 0.90$  فالارتباط بين المتغيرين متين (قوي) جداً.

2- عندما تكون قيم  $0.80 \leq R \leq 0.90$  فالارتباط يعتبر متين (قوي) فقط بين المتغيرين.

3- عندما تكون قيم  $0.70 \leq R \leq 0.80$  فالارتباط يعتبر جيد بين المتغيرين.

4- عندما تكون قيم  $R < 0.70$  فالارتباط ضعيف بين المتغيرين.

\* من الطرق المفيدة في تفسير القيم المختلفة لمعامل الارتباط ( $R$ ) هو تربيع هذه القيم أي الحصول على قيمة ( $R^2$ )، وتسمى معامل التحديد، وهو النسبة بين التباين الكلي لأحد المتغيرين والجزء من هذا التباين الذي يمكن التنبؤ به باستخدام المتغير الثاني. وفي دراستنا إن قيم معامل التحديد تعبر عن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (أعداد الطلاب)، والتي سببها المتغير المستقل (الزمن). وتم ترميزها بـ R Square

❖ لتقييم جودة التمثيل، أي قدرة معادلة الانحدار على التنبؤ، تم الاتفاق على ما يلي (الرفاعي، 2006، ص 154):

إن معامل الارتباط ( $R$ ) يعبر عن الارتباط الخطي بين المتغيرين المدروسين: المتغير المستقل هنا الزمن ( $t$ )، والمتغير التابع ( $y$ )، ويمكن تفسير قيمة معامل الارتباط وفق الآتي:

- إذا كانت قيمة  $R^2 \geq 0.81$ ، فإن فعالية التمثيل جيدة جداً.

- إذا كانت قيمة  $0.65 \leq R^2 < 0.81$ ، فإن فعالية التمثيل وجودته جيدة.

- إذا كانت قيمة  $0.50 \leq R^2 < 0.65$ ، فإن جودة التمثيل مقبولة.

- إذا كانت قيمة  $R^2 < 0.50$ ، فإن فعالية التمثيل بواسطة المعادلة المقترحة ضعيفة، وفي هذه الحالة من الأفضل البحث عن معادلة من شكل آخر لتمثيل العلاقة الرياضية، وإن لم توجد معادلة من نوع آخر، وكانت المعادلة المقترحة أفضل، فإننا نقول إن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة.

❖ تم حساب متوسط الزيادة السنوية ومتوسط معدل النمو وفق العلاقتين (العلي، 2003، ص 298-300):

$$\bar{\Delta} = \frac{P_n - P_1}{n-1}$$

\*متوسط الزيادة خلال الفترة (2000-2010) اعتماداً على العلاقة

$$R = \frac{P_n - P_1}{(n-1)P_1}$$

\*متوسط معدل النمو خلال الفترة (2000-2010) اعتماداً على العلاقة

حيث:  $P_n$ : سنة المقارنة؛  $P_1$ : سنة الأساس؛  $n$ : عدد السنوات.

## 2-1-1- واقع وتطور التعليم العالي في الجامعات السورية:

### 2-1-1- واقع وتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم نظامي) في الجامعات السورية خلال الفترة (2010-2000):

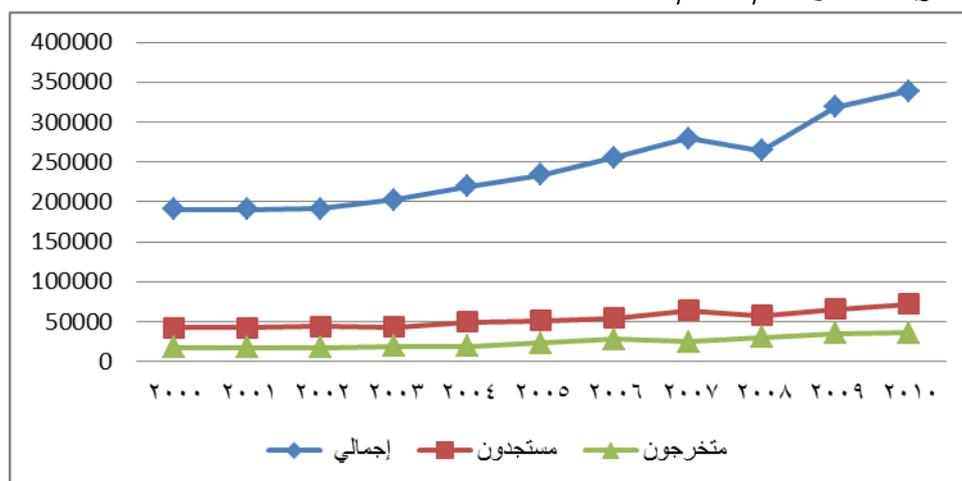
فيما يأتي بيانات طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية خلال 2000-2010:  
الجدول (1-2) أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى

(تعليم نظامي: إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2010-2000)

العام	إجمالي	مستجدون	متخرجون
2000	190524	42144	16952
2001	190843	42332	17124
2002	191184	43691	17422
2003	202160	42798	18704
2004	219551	49438	19292
2005	234039	50617	22778
2006	255634	54339	27437
2007	279665	63447	24329
2008	264550	57339	29751
2009	318581	65344	34978
2010	338667	71717	35600

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء (2011)

يبين الجدول (1-2) أنّ إجمالي طلاب المرحلة الأولى ازداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /14814/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.78%/ خلال الفترة (2010-2000)؛ كما ازداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2957/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.02%/؛ كذلك ازداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /1865/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11%/.



الشكل (1-2) التمثيل البياني لتطور أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى

(تعليم نظامي: إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2010-2000)

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن وإجمالي أعداد الطلاب لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطور إجمالي أعداد الطلاب، واختبار معنويته:

الجدول (2-2) معاملا الارتباط والتحديد (إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى - الجامعات السورية)

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.960	.922	.913	15415.830

The independent variable is الزمن:

جدول (3-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى - الجامعات السورية)

**ANOVA**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.514E10	1	2.514E10	105.775	.000
	Residual	2.139E9	9	2.376E8		
	Total	2.728E10	10			

The independent variable is الزمن

جدول (4-2) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى - الجامعات السورية)

**Coefficientsa**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	153425.745	9968.951		15.390	.000
	الزمن	15116.891	1469.842	.960	10.285	.000

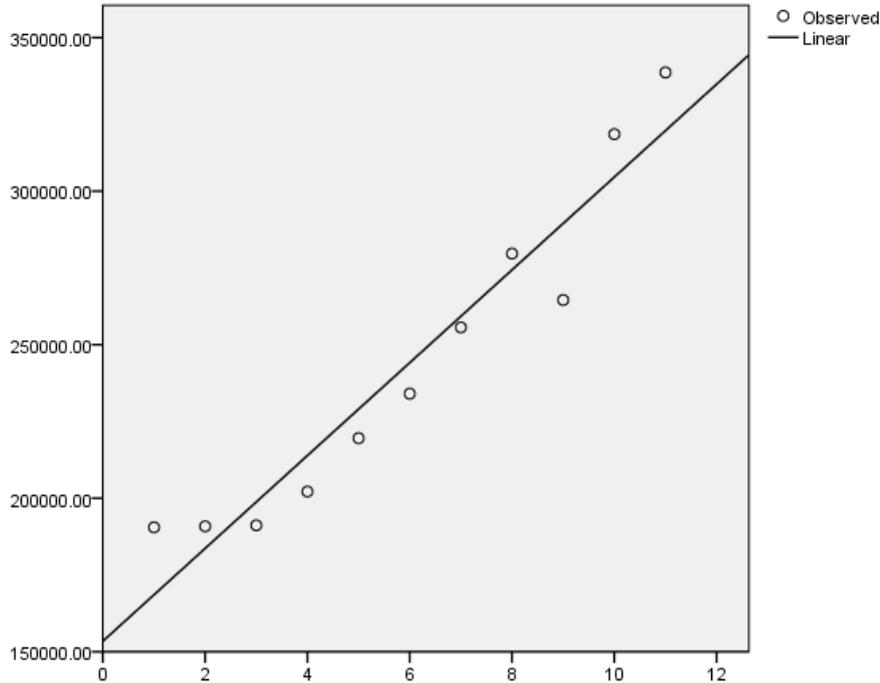
The dependent variable is ln: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-2) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.96)، وهي تدل على أن العلاقة بين إجمالي أعداد الطلاب والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 92.2% من التغيرات الحاصلة في إجمالي أعداد الطلاب يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.922 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. وتدل قيمة معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.913$  على أن النموذج جيد التمثيل. ويبين الجدول (3-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إنَّ القيمة المحسوبة  $F = 105.775$  أكبر من القيمة الجدولية  $5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $0.05/$ ، كما أنَّ احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول (4-2) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_1 = 15116.891$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 153425.745 + 15116.891t \dots\dots\dots (1)$$

والشكل الآتي يبين خط الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:



الشكل (2-2) خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية 2000-2010  
 ❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (المستجدون)،  
 والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد الطلاب المستجدون لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر أعداد الطلاب المستجدون، واختبار معنويته:

الجدول (2-5) معامل الارتباط والتحديد (طلاب المرحلة الجامعية الأولى المستجدون- الجامعات السورية)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.952	.906	.896	3346.726

The independent variable is: الزمن

جدول (2-6) اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى المستجدون- الجامعات السورية)

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	9.724E8	1	9.724E8	86.818	.000
	Residual	1.008E8	9	1.120E7		
	Total	1.073E9	10			

The independent variable is الزمن

يبين الجدول (2-5) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.952)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد الطلاب المستجدون والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 90.6% من التغيرات الحاصلة في أعداد الطلاب المستجدون يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.906 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. كما

يدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.896$  على أن النموذج جيد التمثيل. ويبين الجدول (2-6) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 86.818$  أكبر من القيمة الجدولية  $5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

جدول (2-7) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى المستجودون- الجامعات السورية)

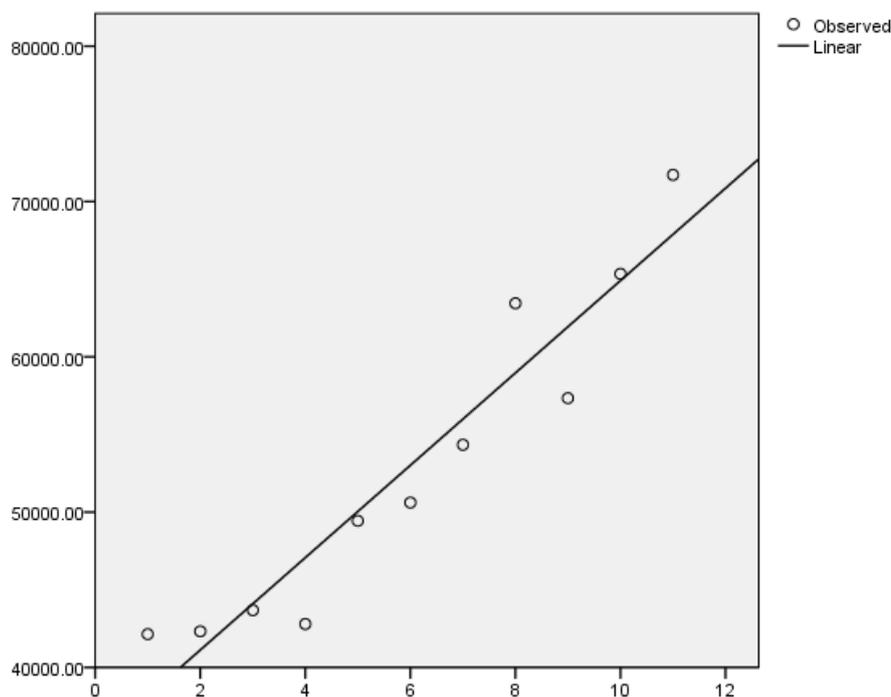
Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	35179.309	2164.227		16.255	.000
	الزمن	2973.236	319.098	.952	9.318	.000

The dependent variable is ln: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-7) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = 35179.309$ ،  $B_1 = 2973.236$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 35179.309 + 2973.236t \dots\dots\dots (2)$$

والشكل الآتي يبين خط الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (المستجودون)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:



الشكل (2-3) خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى المستجودون في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (المتخرجون)،  
والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد الطلاب المتخرجون لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن  
تطور أعداد الطلاب المتخرجون، واختبار معنويته:

الجدول (2-8) معاملا الارتباط والتحديد (طلاب المرحلة الجامعية الأولى المتخرجون- الجامعات السورية)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.950	.903	.892	2305.250
The independent variable is الزمن				

جدول (2-9) اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى المتخرجون- الجامعات السورية)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.442E8	1	4.442E8	83.581	.000
	Residual	4.783E7	9	5314175.956		
	Total	4.920E8	10			
The independent variable is الزمن						

جدول (2-10) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى المتخرجون- الجامعات السورية)

Coefficientsa

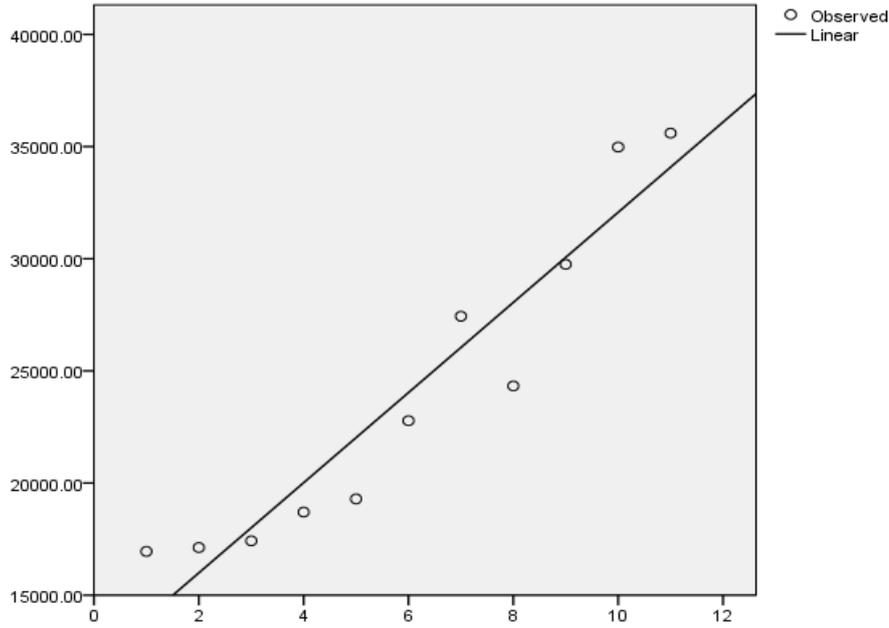
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11976.745	1490.735		8.034	.000
	الزمن	2009.436	219.797	.950	9.142	.000
The dependent variable is ln: عدد الطلاب						

يبين الجدول (2-8) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.95)، وهي تدل على أن العلاقة بين  
أعداد الطلاب المتخرجون والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن  
90.3% من التغيرات الحاصلة في أعداد الطلاب المتخرجون يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل  
أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.903 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. كما  
يدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.892$  على أن النموذج جيد التمثيل. ويبين الجدول (2-9)  
اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 83.581$  أكبر من القيمة الجدولية  
/5.12/ عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة /0.05/، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$   
وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

يبين الجدول (2-10) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  
 $B_0 = 11976.745$  ،  $B_1 = 2009.436$  ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 11976.745 + 2009.436t \dots\dots\dots (3)$$

والشكل الآتي يوضح خط الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (المتخرجون)،  
والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2010-2000:



الشكل (2-4) خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى المتخرجون في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010

### ❖ تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية (إجمالي، مستجدون، متخرجون) حتى العام 2020:

يمكننا، وبالإعتماد على المعادلات (1، 2، 3)، تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية (إجمالي، مستجدون، متخرجون)، كما يوضح الجدول الآتي:

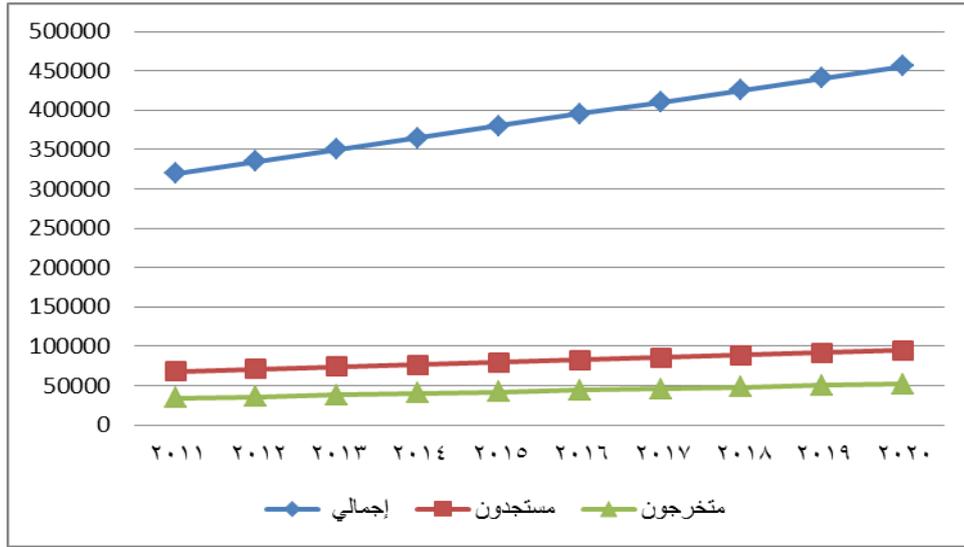
الجدول (2-11) تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى

العام	الزمن t	إجمالي	مستجدون	متخرجون
2000	0	190524	42144	16952
2001	1	190843	42332	17124
2002	2	191184	43691	17422
2003	3	202160	42798	18704
2004	4	219551	49438	19292
2005	5	234039	50617	22778
2006	6	255634	54339	27437
2007	7	279665	63447	24329
2008	8	264550	57339	29751
2009	9	318581	65344	34978
2010	10	338667	71717	35600
<b>2011</b>	<b>11</b>	<b>319712</b>	<b>67885</b>	<b>34081</b>
<b>2012</b>	<b>12</b>	<b>334828</b>	<b>70858</b>	<b>36090</b>
<b>2013</b>	<b>13</b>	<b>349945</b>	<b>73831</b>	<b>38099</b>
<b>2014</b>	<b>14</b>	<b>365062</b>	<b>76805</b>	<b>40109</b>
<b>2015</b>	<b>15</b>	<b>380179</b>	<b>79778</b>	<b>42118</b>
<b>2016</b>	<b>16</b>	<b>395296</b>	<b>82751</b>	<b>44128</b>
<b>2017</b>	<b>17</b>	<b>410413</b>	<b>85724</b>	<b>46137</b>
<b>2018</b>	<b>18</b>	<b>425530</b>	<b>88698</b>	<b>48147</b>

50156	91671	440647	19	2019
52165	94644	455764	20	2020

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعدلات (1، 2، 3).

يبين الجدول (2-11) أنّ إجمالي طلاب المرحلة الأولى سيزداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /15117/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.73%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2973/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.38%/؛ كذلك سيزداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2009/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.9%/.



الشكل (2-5) التمثيل البياني لتقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى

(تعليم نظامي: إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)

**2-1-2- واقع وتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي، تعليم مفتوح) خلال الفترة 2004-2010:** فيما يأتي بيانات طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي ومفتوح) في الجامعات السورية خلال الفترة (2004-2010):

الجدول (2-12) أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى

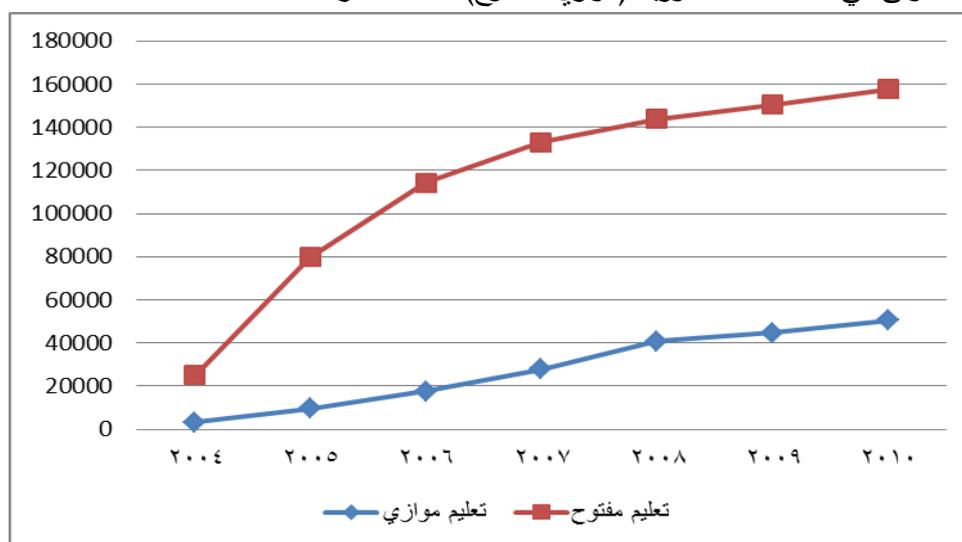
(تعليم موازي ومفتوح) في الجامعات السورية خلال الفترة (2004-2010)

العام	تعليم موازي	تعليم مفتوح
2004	3155	24934
2005	9646	79704
2006	17588	114197
2007	27731	132922
2008	40869	143688
2009	44539	150345
2010	50320	157575

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-12) أنّ أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي) ازداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /7861/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /249.15%/ خلال الفترة (2004-

(2010)؛ كما ازداد عدد طلاب التعليم المفتوح في المتوسط سنوياً بما مقداره /22107/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /88.66%، والشكل البياني الآتي يوضح تطوّر أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية (موازي، مفتوح) خلال الفترة 2010-2004:



الشكل (2-6) التمثيل البياني لتطوّر طلاب (الموازي، المفتوح) بالجامعات السورية خلال الفترة (2010-2004)

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (التعليم الموازي)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2010-2004:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد طلاب التعليم الموازي لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر أعداد طلاب التعليم الموازي، واختبار معنويته:

الجدول (2-13) معامل الارتباط والتحديد (طلاب المرحلة الجامعية الأولى موازي- الجامعات السورية)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.991	.983	.979	2619.916

The independent variable is: الزمن

جدول (2-14) اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى موازي- الجامعات السورية)

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	1.965E9	1	1.965E9	286.274	.000
	Residual	3.432E7	5	6863960.886		
	Total	1.999E9	6			

The independent variable is الزمن

جدول (2-15) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى موازي- الجامعات السورية)

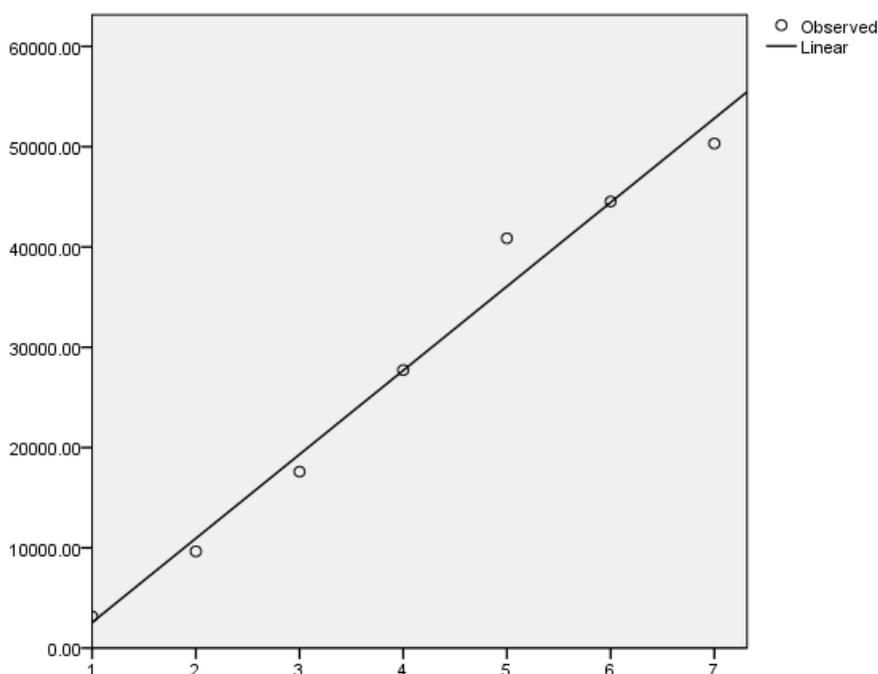
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5816.286-	2214.233		-2.627-	.047
	الزمن	8377.214	495.118	.991	16.920	.000

The dependent variable is ln: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-13) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.991)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد طلاب التعليم الموازي والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 98.3% من التغيرات الحاصلة في أعداد طلاب الموازي يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.983 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. ويدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.979$  على أن النموذج جيد التمثيل. ويبين الجدول (2-14) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إنَّ القيمة المحسوبة  $F = 286.274$  أكبر من القيمة الجدولية  $6.61/6$  عند درجتي حرية (1، 5) ومستوى دلالة  $0.05/0$ ، كما أنَّ احتمال الدلالة  $0.05 < 0.000 = P$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. يبين الجدول (2-15) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = -5816.286$ ،  $B_1 = 8377.214$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -5816.286 + 8377.214t \dots\dots\dots (4)$$



الشكل (2-7) خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية - تعلم موازي - الجامعات السورية 2004-2010

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (التعليم المفتوح)،

والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2004-2010:

تمَّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد طلاب التعليم المفتوح لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوُّر أعداد طلاب التعليم المفتوح، واختبار معنويته:

الجدول (2-16) معاملا الارتباط والتحديد (طلاب المرحلة الجامعية الأولى مفتوح- الجامعات السورية)

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.923	.852	.822	20067.452
The independent variable is: الزمن				

جدول (2-17) اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى مفتوح- الجامعات السورية)

**ANOVA**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.155E10	1	1.155E10	28.683	.003
	Residual	2.014E9	5	4.027E8		
	Total	1.356E10	6			

The independent variable is الزمن

جدول (2-18) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المرحلة الجامعية الأولى مفتوح- الجامعات السورية)

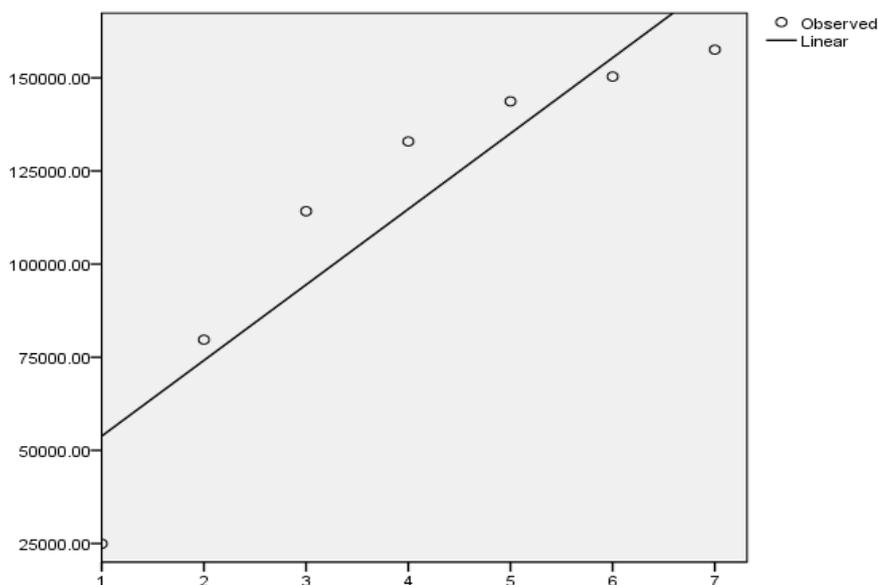
**Coefficientsa**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	33524.143	16960.093		1.977	.105
	الزمن	20310.571	3792.392	.923	5.356	.003

The dependent variable is In: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-16) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.923)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد طلاب التعليم المفتوح والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 85.2% من التغيرات الحاصلة في أعداد طلاب التعليم المفتوح يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.852 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. كما يدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.822$  على أن النموذج جيد التمثيل. كما يبين الجدول (2-17) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 28.683$  أكبر من القيمة الجدولية  $6.61/$  عند درجتي حرية (1، 5) ومستوى دلالة  $0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.003 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. ويبين الجدول (2-18) أن تقديرات معاملات النموذج غير معنوية بالنسبة للثابت، ومعنوية بالنسبة للميل لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = 33524.143$ ،  $B_1 = 20310.571$  وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 33524.143 + 20310.571t \dots\dots\dots (5)$$



الشكل (2-8) خط الاتجاه العام لتطور طلاب المرحلة الجامعية - تعلم مفتوح - الجامعات السورية 2010-2004

❖ تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية (تعلم موازي، تعلم مفتوح) حتى العام 2020:

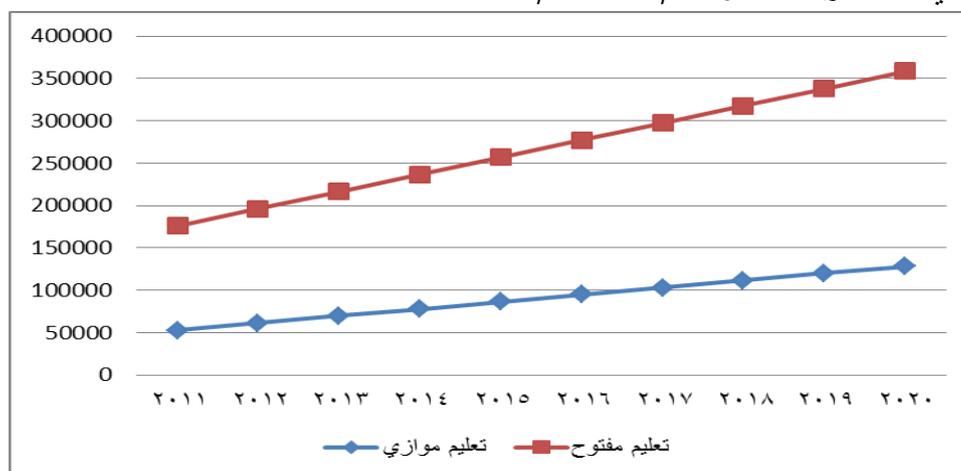
يمكننا، وبالاتماد على المعادلات (4، 5)، تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية (تعلم موازي، تعلم مفتوح)، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (2-19) تقدير أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (موازي، مفتوح) في الجامعات السورية حتى العام 2020

العام	الزمن t	تعلم موازي	تعلم مفتوح
2004	0	3155	24934
2005	1	9646	79704
2006	2	17588	114197
2007	3	27731	132922
2008	4	40869	143688
2009	5	44539	150345
2010	6	50320	157575
<b>2011</b>	<b>7</b>	<b>52824</b>	<b>175698</b>
<b>2012</b>	<b>8</b>	<b>61201</b>	<b>196009</b>
<b>2013</b>	<b>9</b>	<b>69579</b>	<b>216319</b>
<b>2014</b>	<b>10</b>	<b>77956</b>	<b>236630</b>
<b>2015</b>	<b>11</b>	<b>86333</b>	<b>256940</b>
<b>2016</b>	<b>12</b>	<b>94710</b>	<b>277251</b>
<b>2017</b>	<b>13</b>	<b>103087</b>	<b>297562</b>
<b>2018</b>	<b>14</b>	<b>111465</b>	<b>317872</b>
<b>2019</b>	<b>15</b>	<b>119842</b>	<b>338183</b>
<b>2020</b>	<b>16</b>	<b>128219</b>	<b>358493</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلات (4، 5).

يبين الجدول (2-19) أنّ أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعلم موازي) سيزداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /8377/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /15.86%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد طلاب التعليم المفتوح في المتوسط سنوياً بما مقداره /20311/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11.56%/.



الشكل (2-9) التمثيل البياني لتقدير طلاب (الموازي، المفتوح، الافتراضية) بالجامعات السورية (2011-2020)

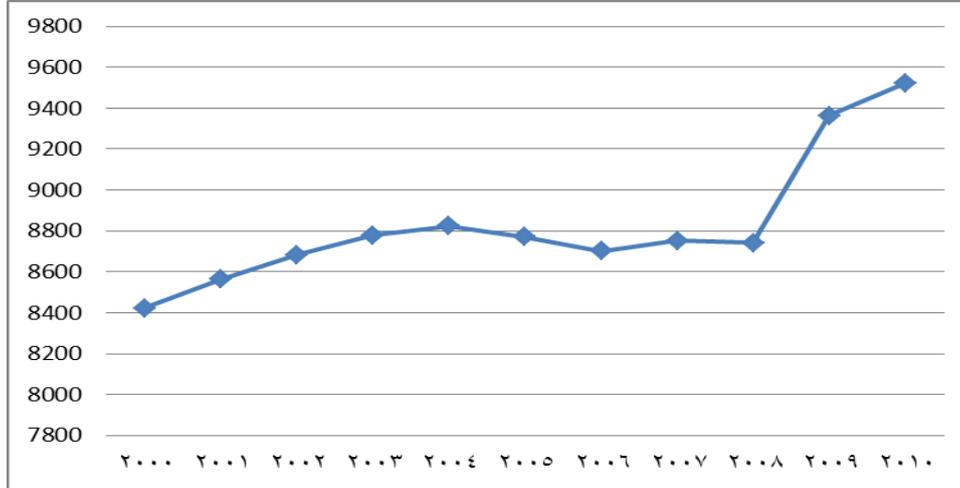
**2-1-3- واقع وتطور إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس، معيد، مدرس تعلم عالي، متعاقد، هيئة فنية) خلال الفترة 2000-2010:**

فيما يأتي بيانات إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010):  
الجدول (2-20) إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)

العام	أعداد أعضاء الهيئة التعليمية
2000	8422
2001	8563
2002	8682
2003	8778
2004	8825
2005	8770
2006	8701
2007	8753
2008	8740
2009	9364
2010	9524

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-20) أنّ إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية ازداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /110/ عضو هيئة تعليمية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /1.31%/ خلال الفترة (2000-2010). والشكل الآتي يوضح تطور إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية خلال الفترة المدروسة:



الشكل (2-10) التمثيل البياني لتطور إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية

في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)

**❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:**

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن، وإجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطور إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية، واختبار معنويته:

الجدول (21-2) معاملا الارتباط والتحديد (إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية - الجامعات السورية)

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.816	.666	.661	203.616

The independent variable is الزمن

جدول (22-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية - الجامعات السورية)

#### ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	690307.236	1	690307.236	16.650	.003
	Residual	373134.945	9	41459.438		
	Total	1063442.182	10			

The independent variable is الزمن

جدول (23-2) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية - الجامعات السورية)

#### Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8353.964	131.672		63.445	.000
	الزمن	79.218	19.414	.816	4.080	.003

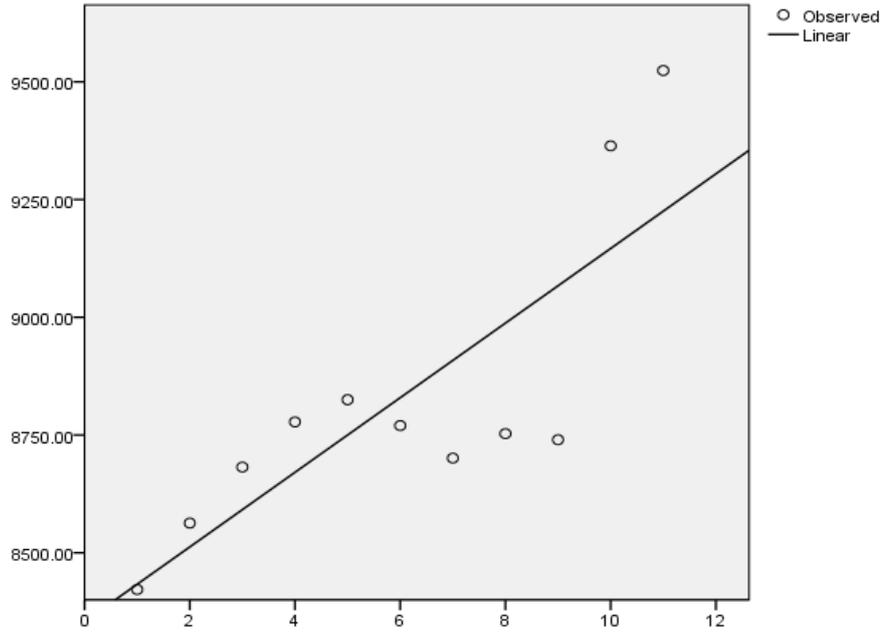
The dependent variable is ln: أعضاء الهيئة التعليمية

يبين الجدول (21-2) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.816)، وهي تدل على أن العلاقة بين إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية والزمن هي علاقة طردية وقوية، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 66.6% من التغيرات الحاصلة في إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.666 > 0.65$  فإن فعالية التمثيل جيدة. كما تدل قيمة معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.661$  على أن النموذج جيد التمثيل. ويبين الجدول (22-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 16.65$  أكبر من القيمة الجدولية  $5.12/$  عند درجتى حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.003 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول (23-2) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = 8353.964$ ،  $B_1 = 79.218$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 8353.964 + 79.218t \dots\dots\dots (6)$$

والشكل الآتي يبين خط الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:



الشكل (2-11) خط الاتجاه العام لتطور إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية 2000-2010

### ❖ تقدير أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية:

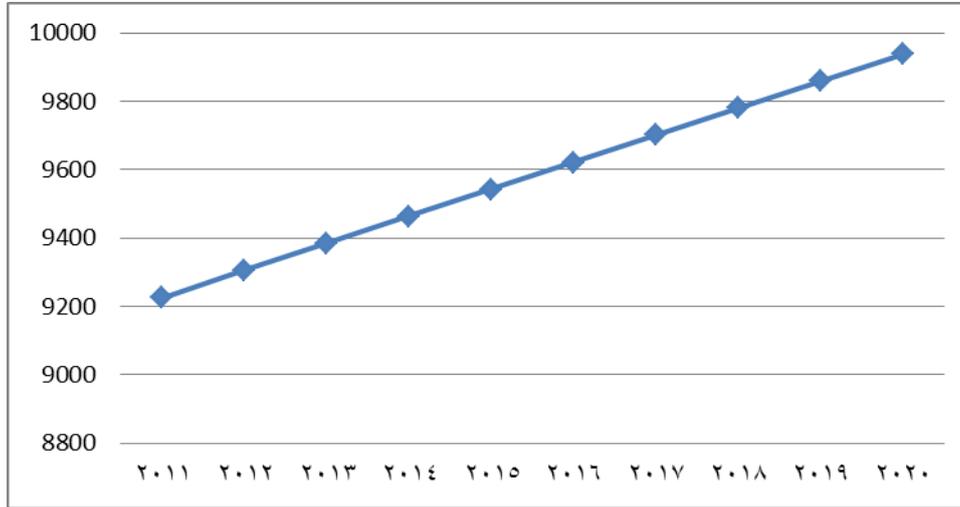
يمكننا، وباعتماد على المعادلة رقم (6) تقدير أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية حتى العام 2020 كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (2-24) تقدير أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية حتى العام 2020

العام	الزمن t	أعداد أعضاء الهيئة التعليمية
2000	0	8422
2001	1	8563
2002	2	8682
2003	3	8778
2004	4	8825
2005	5	8770
2006	6	8701
2007	7	8753
2008	8	8740
2009	9	9364
2010	10	9524
<b>2011</b>	<b>11</b>	<b>9225</b>
<b>2012</b>	<b>12</b>	<b>9305</b>
<b>2013</b>	<b>13</b>	<b>9384</b>
<b>2014</b>	<b>14</b>	<b>9463</b>
<b>2015</b>	<b>15</b>	<b>9542</b>
<b>2016</b>	<b>16</b>	<b>9621</b>
<b>2017</b>	<b>17</b>	<b>9701</b>
<b>2018</b>	<b>18</b>	<b>9780</b>
<b>2019</b>	<b>19</b>	<b>9859</b>
<b>2020</b>	<b>20</b>	<b>9938</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلة رقم (6).

يبين الجدول (2-24) أنّ إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية سيزداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /79/ عضو هيئة تعليمية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /0.86%/ خلال الفترة (2011-2020). والشكل البياني الآتي يوضح تقدير أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية خلال الفترة 2011-2020:



الشكل (2-12) التمثيل البياني لتقدير إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)

#### 2-1-4- واقع وتطور إجمالي طلاب الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) خلال الفترة 2010-2000:

فيما يأتي بيانات إجمالي أعداد طلاب وخريجي الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010):

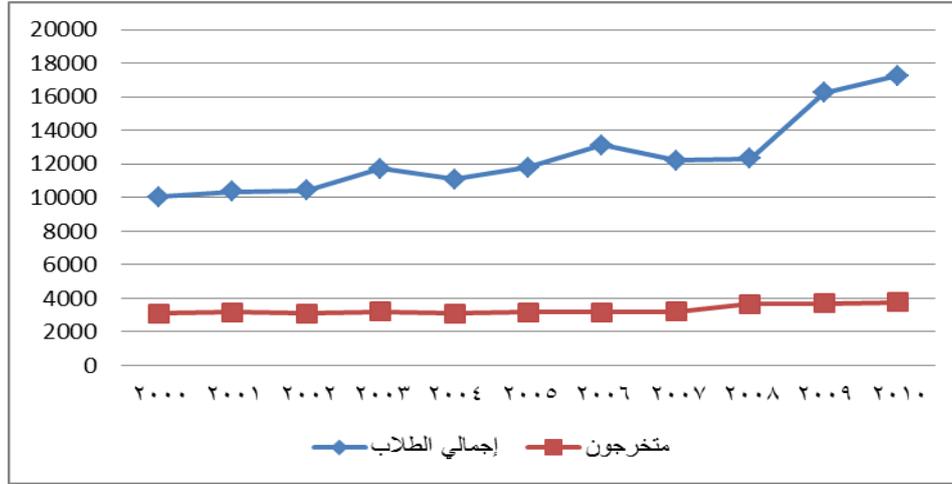
الجدول (2-25) أعداد طلاب وخريجي الدراسات العليا في الجامعات السورية (2000-2010)

العام	إجمالي الطلاب	متخرجون
2000	10024	3094
2001	10338	3154
2002	10426	3112
2003	11705	3190
2004	11105	3109
2005	11775	3157
2006	13120	3166
2007	12204	3212
2008	12330	3648
2009	16227	3706
2010	17246	3755

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-25) أنّ أعداد طلاب الدراسات العليا ازداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /722/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.20%/ خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد خريجي

الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /66/ متخرج، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.14%، والشكل البياني الآتي يوضح تطور أعداد طلاب وخريجي الدراسات العليا خلال الفترة 2000-2010:



الشكل (2-13) التمثيل البياني لتطور إجمالي طلاب وخريجي الدراسات العليا بالجامعات السورية (2000-2010)

### ❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وإجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطور إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا، واختبار معنويته:

الجدول (2-26) معاملا الارتباط والتحديد (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.879	.773	.747	1179.164

The independent variable is: الزمن

جدول (2-27) اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)

#### ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.252E7	1	4.252E7	30.581	.000
	Residual	1.251E7	9	1390427.918		
	Total	5.504E7	10			

The independent variable is الزمن

جدول (2-28) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)

#### Coefficientsa

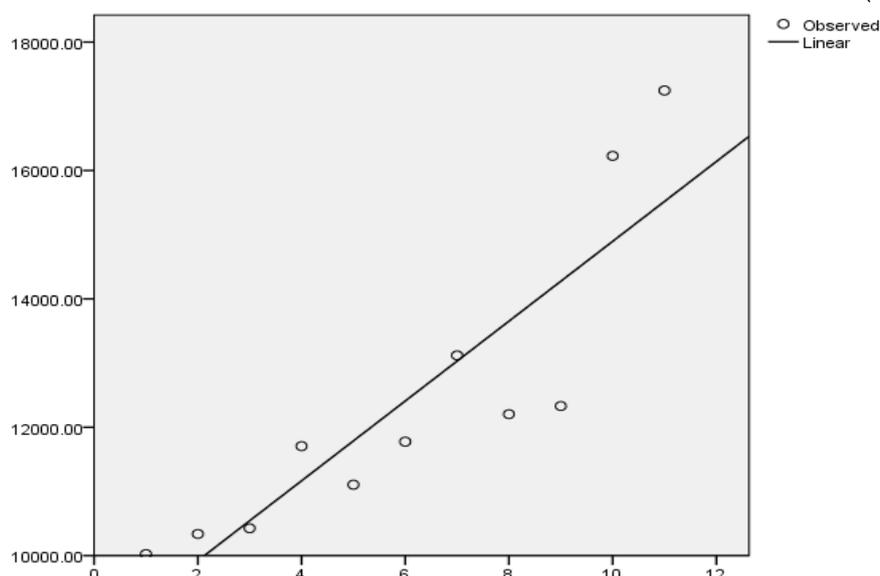
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8678.673	762.530		11.381	.000
	الزمن	621.736	112.429	.879	5.530	.000

The dependent variable is In: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-26) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.879)، وهي تدل على أن العلاقة بين إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا والزمن هي علاقة طردية وقوية، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 77.3% من التغيرات الحاصلة في إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا يفسرها الزمن، والباقي

يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.773 > 0.65$  فإن فعالية التمثيل جيدة. كما يدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.747$  على أن النموذج جيد التمثيل. ويبين الجدول (2-27) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 30.581$  أكبر من القيمة الجدولية  $/5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $/0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. يبين الجدول (2-28) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = 8678.673$ ،  $B_1 = 621.736$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 8678.673 + 621.736t \dots\dots\dots (7)$$



الشكل (2-14) خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية 2000-2010

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين خريجو طلاب الدراسات العليا، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2010-2000:

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن وخريجو طلاب الدراسات العليا لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطور إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا، واختبار معنويته:

الجدول (2-29) معامل الارتباط والتحديد (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.831	.690	.656	153.707

The independent variable is: الزمن

جدول (2-30) اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)

**ANOVA**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	474157.127	1	474157.127	20.069	.002
	Residual	212633.055	9	23625.895		
	Total	686790.182	10			

The independent variable is: الزمن

يبين الجدول (2-29) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.831)، وهي تدل على أن العلاقة بين خريجو طلاب الدراسات العليا والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 69% من التغيرات الحاصلة في خريجو طلاب الدراسات العليا يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.69 > 0.65$  فإن فعالية التمثيل جيدة. كما يدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.656$  على أن النموذج جيد التمثيل. ويبين الجدول (2-30) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 20.069$  أكبر من القيمة الجدولية  $5.12/$  عند درجتَي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.002 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

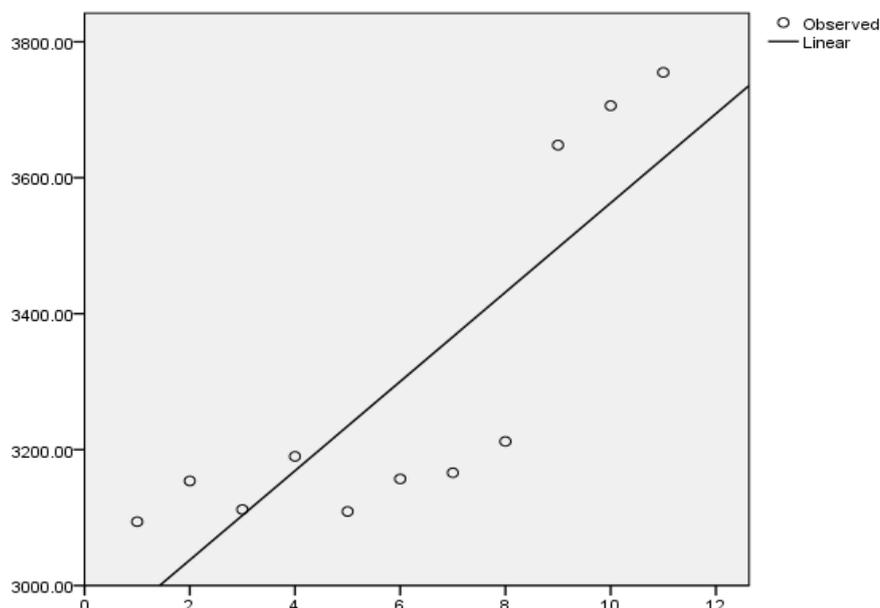
جدول (2-31) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا - الجامعات السورية)

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2906.345	99.398		29.240	.000
	الزمن	65.655	14.655	.831	4.480	.002

The dependent variable is In: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-31) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = 2906.345$ ،  $B_1 = 65.655$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 2906.345 + 65.655t \dots\dots\dots (8)$$



الشكل (2-15) خط الاتجاه العام لتطور خريجو الدراسات العليا - الجامعات السورية 2000-2010

### ❖ تقدير أعداد طلاب وخريجي الدراسات العليا في الجامعات السورية:

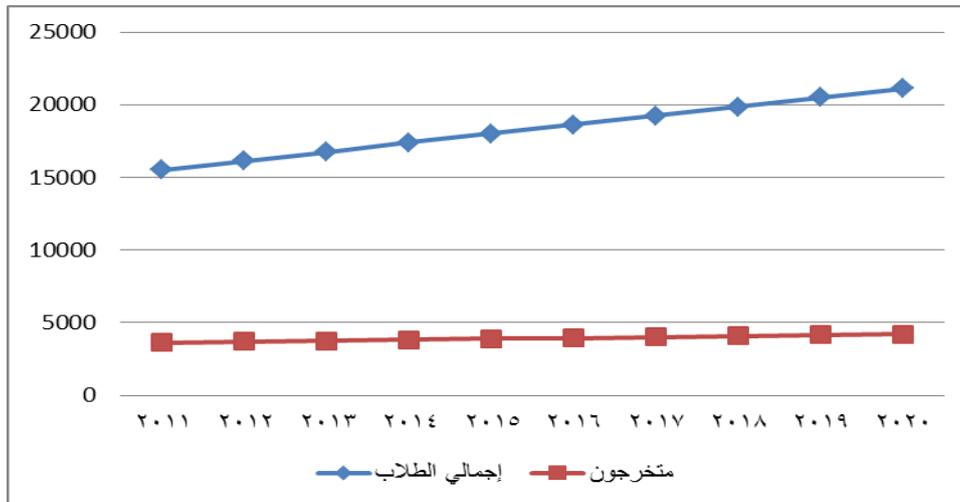
يمكننا، وبالإعتماد على المعادلات (7، 8)، تقدير أعداد طلاب وخريجو الدراسات العليا في الجامعات السورية حتى العام 2020 كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (2-32) تقدير أعداد طلاب وخريجو الدراسات العليا في الجامعات السورية حتى العام 2020

العام	الزمن t	طلاب	خريجون
2000	0	10024	3094
2001	1	10338	3154
2002	2	10426	3112
2003	3	11705	3190
2004	4	11105	3109
2005	5	11775	3157
2006	6	13120	3166
2007	7	12204	3212
2008	8	12330	3648
2009	9	16227	3706
2010	10	17246	3755
<b>2011</b>	<b>11</b>	<b>15518</b>	<b>3629</b>
<b>2012</b>	<b>12</b>	<b>16140</b>	<b>3694</b>
<b>2013</b>	<b>13</b>	<b>16761</b>	<b>3760</b>
<b>2014</b>	<b>14</b>	<b>17383</b>	<b>3826</b>
<b>2015</b>	<b>15</b>	<b>18005</b>	<b>3891</b>
<b>2016</b>	<b>16</b>	<b>18626</b>	<b>3957</b>
<b>2017</b>	<b>17</b>	<b>19248</b>	<b>4022</b>
<b>2018</b>	<b>18</b>	<b>19870</b>	<b>4088</b>
<b>2019</b>	<b>19</b>	<b>20492</b>	<b>4154</b>
<b>2020</b>	<b>20</b>	<b>21113</b>	<b>4219</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلات (7، 8).

يبين الجدول (2-32) أنّ إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا سيزداد في المتوسط سنوياً بما مقداره 622/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.01% خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد خريجو الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /66 متخرج، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /1.81%.



الشكل (2-16) التمثيل البياني لتقدير طلاب وخريجو الدراسات العليا بالجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)

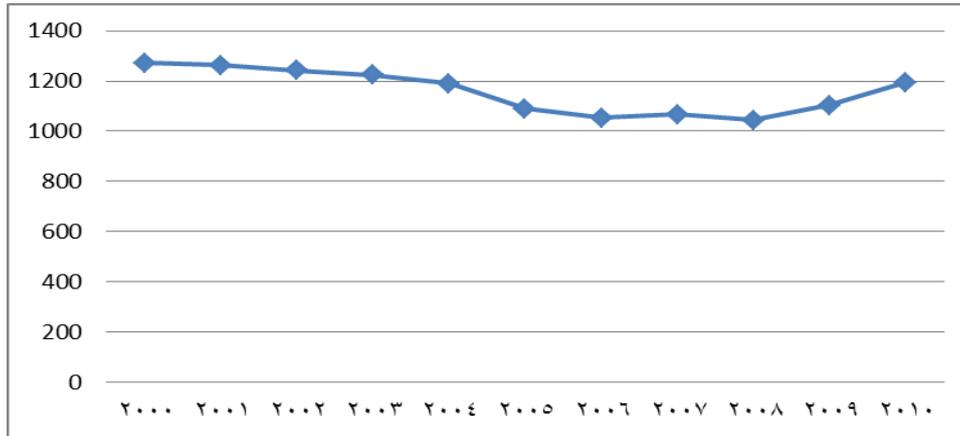
## 2-1-5- واقع وتطور إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد للفترة 2000-2010:

الجدول (2-33) أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)

العام	أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد
2000	1273
2001	1263
2002	1242
2003	1223
2004	1189
2005	1089
2006	1053
2007	1066
2008	1044
2009	1104
2010	1195

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-33) أنّ إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد تناقص في المتوسط سنوياً بما مقداره /-8/ موفد وعائد من الإيفاد، أي بمعدل نقصان بالمتوسط /-0.61%/ خلال الفترة (2000-2010). والشكل البياني الآتي يوضح تطور أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:



الشكل (2-17) التمثيل البياني لتطور أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد بالجامعات السورية (2000-2010)

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد، والزمن في

الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطور أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد، واختبار معنويته:

الجدول (2-34) معاملا الارتباط والتحديد (أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد- الجامعات السورية)

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.707	.499	.444	65.886

The independent variable is: الزمن

يبين الجدول (2-34) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (-0.707)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد، والزمن هي علاقة عكسية وجيدة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 49.9% من التغيرات الحاصلة في أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

جدول (2-35) اختبار معنوية نموذج الانحدار (أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد - الجامعات السورية)

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	38953.636	1	38953.636	8.974	.015
	Residual	39068.545	9	4340.949		
	Total	78022.182	10			
The independent variable is الزمن						

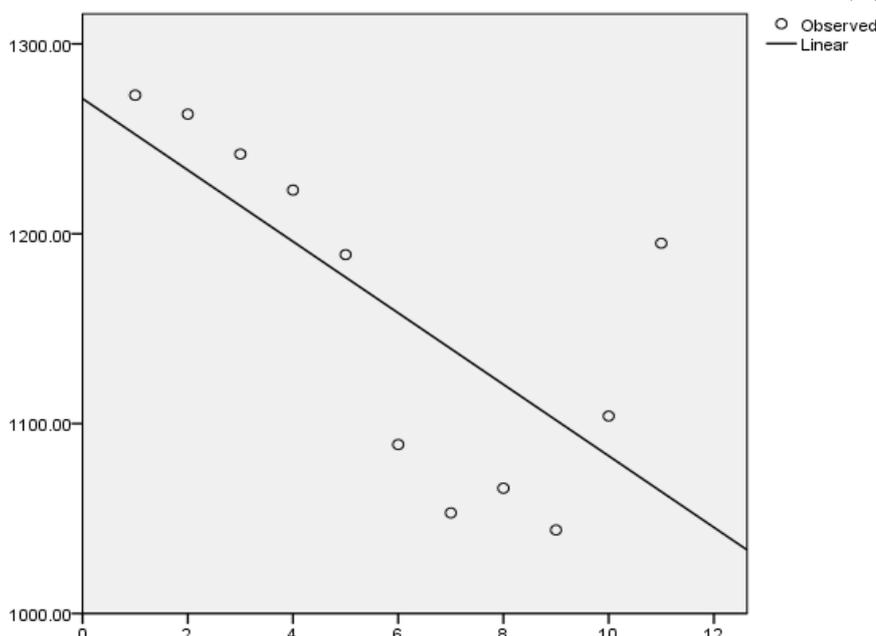
يبين الجدول (2-35) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 8.974$  أكبر من القيمة الجدولية  $/5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $/0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.015 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

جدول (2-36) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد - الجامعات السورية)

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1271.182	42.606		29.835	.000
	الزمن	-18.818-	6.282	-.707-	-2.996-	.015
The dependent variable is ln: عدد الموفدين						

يبين الجدول (2-36) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_1 = -18.818$  ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 1271.182 - 18.818t \dots\dots\dots (9)$$



الشكل (2-18) خط الاتجاه العام لتطور أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد - الجامعات السورية 2000-2010

❖ تقدير إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية:

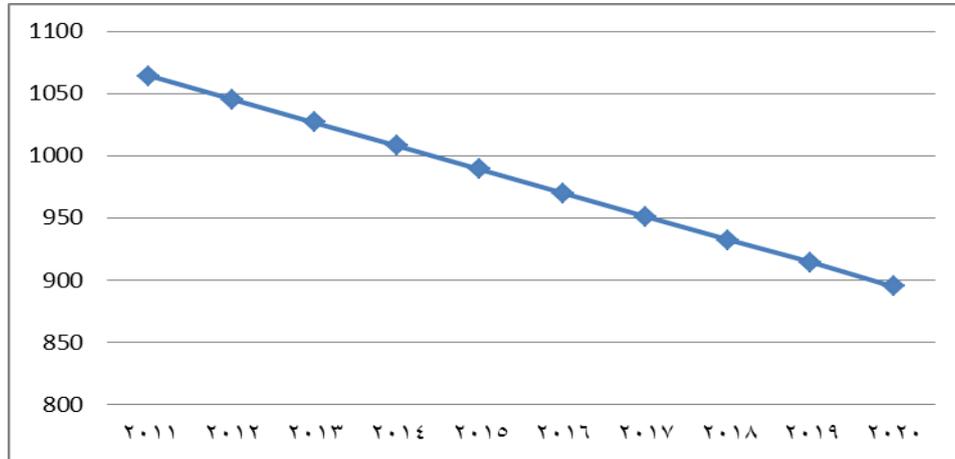
يمكننا، وبالاعتماد على المعادلة رقم (9)، تقدير إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية حتى العام 2020، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (2-37) تقدير إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في الجامعات السورية حتى العام 2020

العام	الزمن t	أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد
2000	0	1273
2001	1	1263
2002	2	1242
2003	3	1223
2004	4	1189
2005	5	1089
2006	6	1053
2007	7	1066
2008	8	1044
2009	9	1104
2010	10	1195
<b>2011</b>	<b>11</b>	<b>1064</b>
<b>2012</b>	<b>12</b>	<b>1045</b>
<b>2013</b>	<b>13</b>	<b>1027</b>
<b>2014</b>	<b>14</b>	<b>1008</b>
<b>2015</b>	<b>15</b>	<b>989</b>
<b>2016</b>	<b>16</b>	<b>970</b>
<b>2017</b>	<b>17</b>	<b>951</b>
<b>2018</b>	<b>18</b>	<b>932</b>
<b>2019</b>	<b>19</b>	<b>914</b>
<b>2020</b>	<b>20</b>	<b>895</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلة رقم (9).

يبين الجدول (2-37) أنّ إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد سيتناقص في المتوسط سنوياً بما مقداره 19/ موفد وعائد من الإيفاد، أي بمعدل نقصان بالمتوسط -/1.76% خلال الفترة (2011-2020).



الشكل (2-19) التمثيل البياني لتقدير أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد بالجامعات السورية (2011-2020)

2-1-6- واقع وتطور طلاب المعاهد المتوسطة (إجمالي الطلاب، طلاب مستجدون، طلاب متخرجون) خلال الفترة 2000-2010:

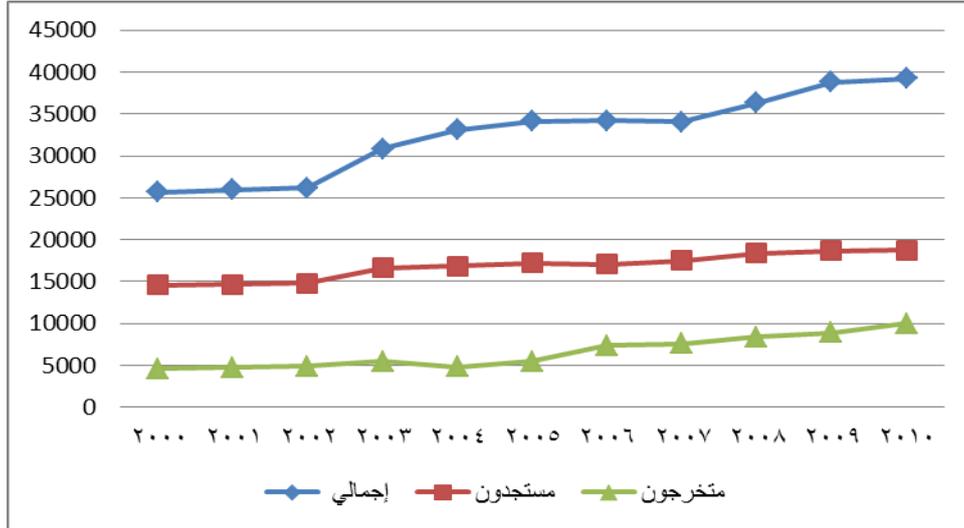
فيما يأتي بيانات طلاب المعاهد المتوسطة (إجمالي الطلاب، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010):

الجدول (2-38) أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)

العام	إجمالي	مستجدون	متخرجون
2000	25668	14594	4651
2001	25962	14688	4768
2002	26192	14799	4880
2003	30852	16669	5522
2004	33139	16859	4821
2005	34138	17186	5473
2006	34170	17050	7409
2007	34086	17527	7568
2008	36330	18366	8375
2009	38786	18668	8878
2010	39226	18763	10013

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-38) أنّ إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة ازداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /1356/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.28% خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /417/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.86%؛ كذلك ازداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /536/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11.53%.



الشكل (2-20) التمثيل البياني لتطور أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010)

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي أعداد طلاب المعاهد المتوسطة، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن وإجمالي أعداد الطلاب لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطور إجمالي أعداد طلاب المعاهد المتوسطة، واختبار معنويته:

الجدول (2-39) معاملا الارتباط والتحديد (إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة- الجامعات السورية)

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.967	.935	.928	1315.162

The independent variable is الزمن:

جدول (2-40) اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة- الجامعات السورية)

**ANOVA**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	2.241E8	1	2.241E8	129.551	.000
	Residual	1.557E7	9	1729652.100		
	Total	2.396E8	10			

The independent variable is الزمن

جدول (2-41) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة- الجامعات السورية)

**Coefficientsa**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	24031.782	850.476		28.257	.000
	الزمن	1427.264	125.396	.967	11.382	.000

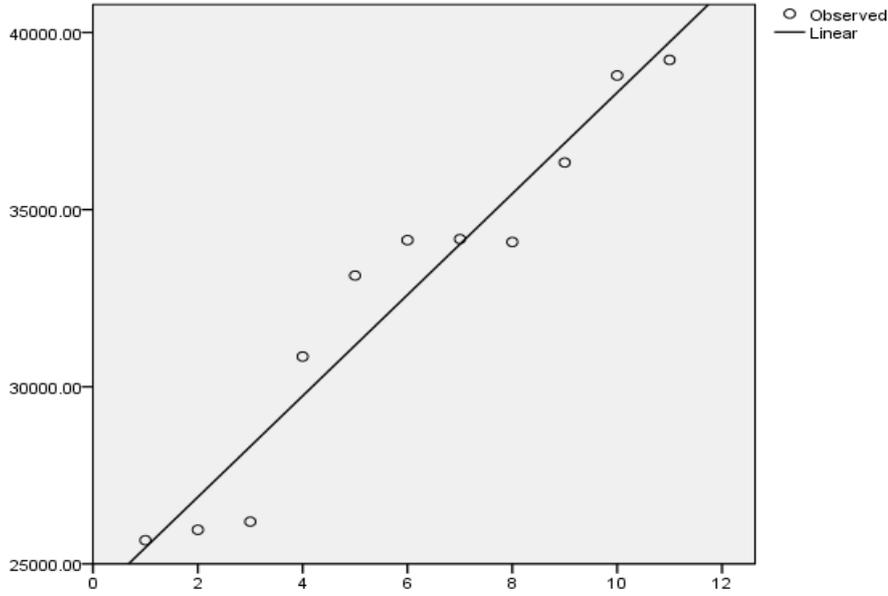
The dependent variable is ln: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-39) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.967)، وهي تدل على أن العلاقة بين إجمالي أعداد الطلاب والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 93.5% من التغيرات الحاصلة في إجمالي أعداد الطلاب يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.935 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. وتدل قيمة معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.928$  على أن النموذج جيد التمثيل.

يبين الجدول (2-40) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 129.551$  أكبر من القيمة الجدولية /5.12/ عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة /0.05/، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

يبين الجدول (2-41) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = 4031.782$ ،  $B_1 = 1427.264$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 24031.782 + 147.264t \dots\dots\dots (10)$$



الشكل (2-21) خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010  
 ❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (المستجدون)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد الطلاب المستجدون لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر أعداد الطلاب المستجدون، واختبار معنويته:

الجدول (2-42) معاملات الارتباط والتحديد (طلاب المعاهد المتوسطة المستجدون- الجامعات السورية)

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.963	.928	.920	436.345

The independent variable is: الزمن

جدول. (2-43) نتائج اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المستجدون- الجامعات السورية)

#### ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.216E7	1	2.216E7	116.393	.000
	Residual	1713572.100	9	190396.900		
	Total	2.387E7	10			

The independent variable is الزمن

جدول. (2-44) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المستجدون- الجامعات السورية)

#### Coefficientsa

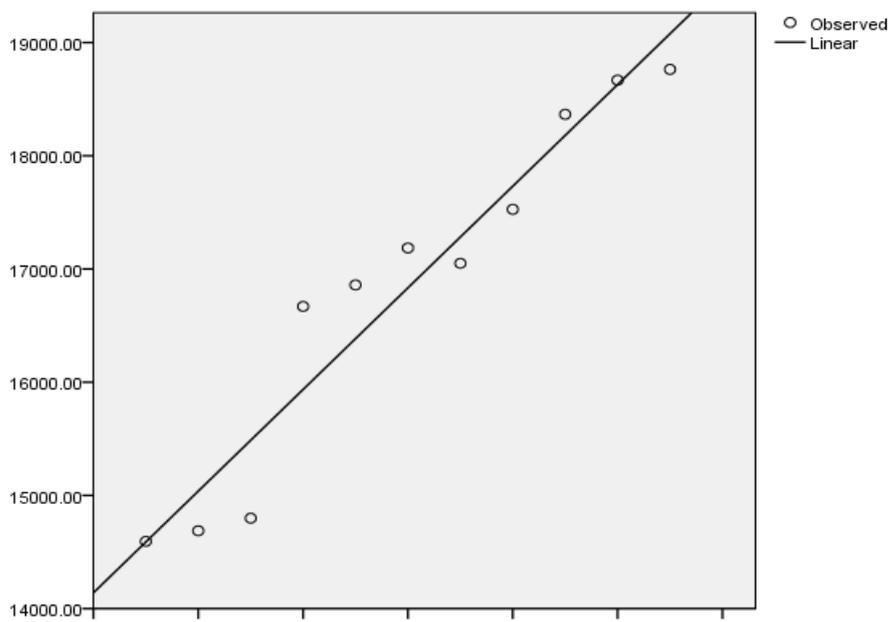
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	14140.473	282.171		50.113	.000
	الزمن	448.845	41.604	.963	10.789	.000

The dependent variable is ln: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-42) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.963)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد الطلاب المستجدون والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 92.8% من التغيرات الحاصلة في أعداد الطلاب المستجدون يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل

أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.928 > 0.50$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. كما يدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.92$  على أن النموذج جيد التمثيل. يبين الجدول (2-43) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 116.393$  أكبر من القيمة الجدولية  $/5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $/0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.014 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. يبين الجدول (2-44) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_1 = 448.845$  ،  $B_0 = 14140.473$  ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 14140.473 + 448.845t \dots\dots\dots (11)$$



الشكل (2-22) خط الاتجاه العام لتطور طلاب المعاهد المتوسطة المستجودون في الجامعات السورية خلال الفترة 2010-2000

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (المتخرجون)، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2010-2000:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد الطلاب المتخرجون لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر أعداد الطلاب المتخرجون، واختبار معنويته:

الجدول (2-45) معاملا الارتباط والتحديد (طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون- الجامعات السورية)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.943	.890	.878	675.226
The independent variable is: الزمن				

يبين الجدول (2-45) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.943)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد الطلاب المتخرجون والزمن هي علاقة طردية وقوية، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 89% من التغيرات الحاصلة في أعداد الطلاب المتخرجون يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل

أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.0.89 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. ويدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.878$  على أن النموذج جيد التمثيل.

جدول (2-46) اختبار معنوية نموذج الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون- الجامعات السورية)

#### ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	3.318E7	1	3.318E7	72.778	.000
	Residual	4103372.318	9	455930.258		
	Total	3.728E7	10			

The independent variable is الزمن

كما يبين الجدول (2-46) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 72.778$  أكبر من القيمة الجدولية  $/5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $/0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

جدول (2-47) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون- الجامعات السورية)

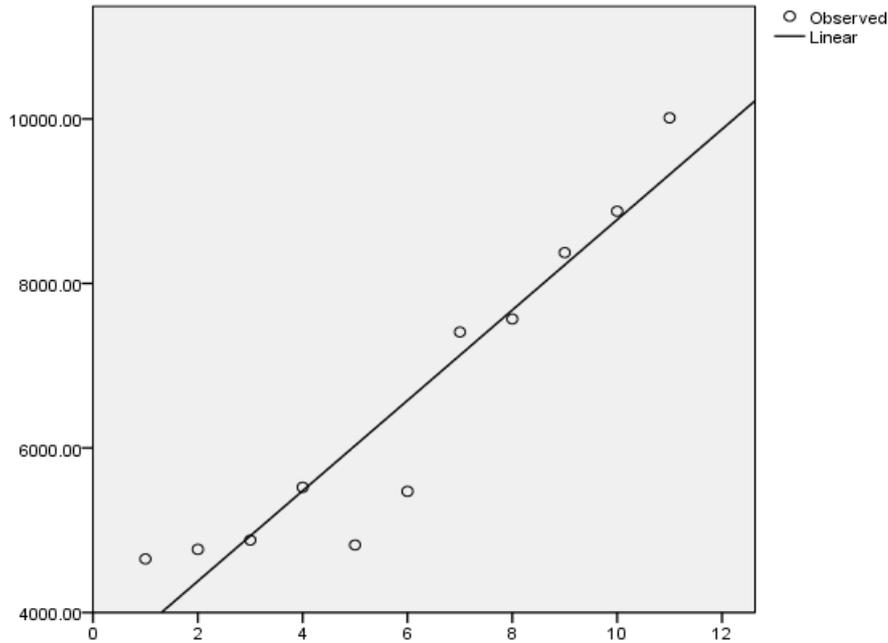
#### Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3282.636	436.648		7.518	.000
	الزمن	549.227	64.380	.943	8.531	.000

The dependent variable is ln: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-47) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_1 = 549.227$  ،  $B_0 = 3282.636$  ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 3282.636 + 549.227t \dots\dots\dots (12)$$



الشكل (2-23) خط الاتجاه العام لتطور طلاب المعاهد المتوسطة المتخرجون في الجامعات السورية 2010-2000

❖ تقدير أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في الجامعات السورية (إجمالي، مستجدون، متخرجون) حتى العام 2020:

يمكننا، وبالإعتماد على المعدلات (10، 11، 12)، تقدير أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في الجامعات السورية (إجمالي، مستجدون، متخرجون)، كما يوضح الجدول الآتي:

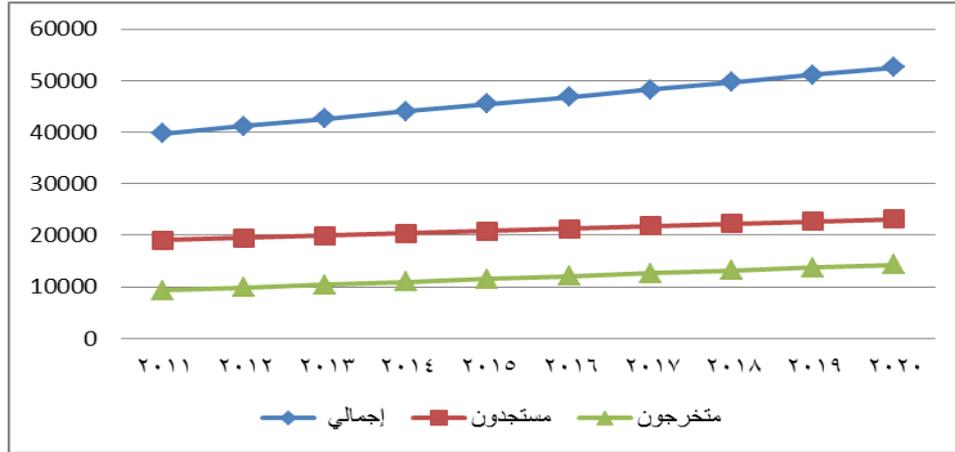
الجدول (2-48) تقدير أعداد طلاب المعاهد المتوسطة

(تعلم نظامي: إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية حتى العام 2020

العام	الزمن t	إجمالي	مستجدون	متخرجون
2000	0	25668	14594	4651
2001	1	25962	14688	4768
2002	2	26192	14799	4880
2003	3	30852	16669	5522
2004	4	33139	16859	4821
2005	5	34138	17186	5473
2006	6	34170	17050	7409
2007	7	34086	17527	7568
2008	8	36330	18366	8375
2009	9	38786	18668	8878
2010	10	39226	18763	10013
<b>2011</b>	<b>11</b>	<b>39732</b>	<b>19078</b>	<b>9324</b>
<b>2012</b>	<b>12</b>	<b>41159</b>	<b>19527</b>	<b>9873</b>
<b>2013</b>	<b>13</b>	<b>42586</b>	<b>19975</b>	<b>10423</b>
<b>2014</b>	<b>14</b>	<b>44013</b>	<b>20424</b>	<b>10972</b>
<b>2015</b>	<b>15</b>	<b>45441</b>	<b>20873</b>	<b>11521</b>
<b>2016</b>	<b>16</b>	<b>46868</b>	<b>21322</b>	<b>12070</b>
<b>2017</b>	<b>17</b>	<b>48295</b>	<b>21771</b>	<b>12619</b>
<b>2018</b>	<b>18</b>	<b>49723</b>	<b>22220</b>	<b>13169</b>
<b>2019</b>	<b>19</b>	<b>51150</b>	<b>22669</b>	<b>13718</b>
<b>2020</b>	<b>20</b>	<b>52577</b>	<b>23117</b>	<b>14267</b>

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعدلات (10، 11، 12).

يبين الجدول (2-48) أنّ إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة سيزداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /1427/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.59%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /449/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.35%/؛ كذلك سيزداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /549/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.89%/.



الشكل (2-24) التمثيل البياني لتقدير أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (إجمالي، مستجدون، متخرجون) في الجامعات السورية خلال الفترة (2011-2020)

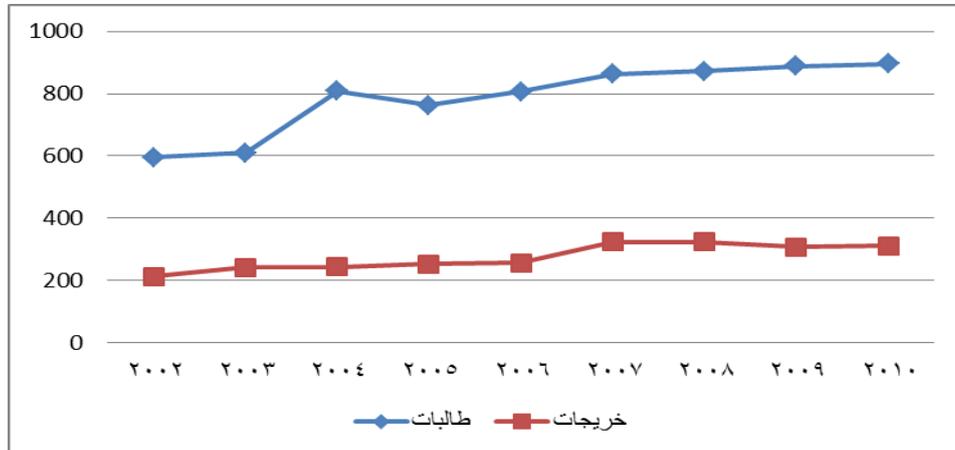
## 2-1-7- واقع وتطور طالبات وخريجات مدرسة التمريض خلال 2010-2020:

فيما يأتي بيانات طالبات وخريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية (2010-2020):  
الجدول (2-49) أعداد طالبات وخريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية (2010-2020)

العام	طالبات	خريجات
2002	595	213
2003	610	241
2004	809	243
2005	763	253
2006	807	257
2007	863	323
2008	872	323
2009	888	308
2010	895	311

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-49) أنّ إجمالي طالبات مدرسة التمريض ازداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /38/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /6.3% خلال الفترة (2010-2020)؛ كما ازداد عدد خريجات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /12/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.75%.



الشكل (2-25) التمثيل البياني لتطور طالبات وخريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية (2010-2020)

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين إجمالي طالبات مدرسة التمريض، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2010-2002:

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن وإجمالي طالبات مدرسة التمريض لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر إجمالي أعداد الطالبات، واختبار معنويته:

الجدول (50-2) معاملا الارتباط والتحديد (إجمالي طالبات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.903	.815	.788	52.579
The independent variable is الزمن:				

يبين الجدول (50-2) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.903)، وهي تدل على أن العلاقة بين إجمالي أعداد الطالبات والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 81.5% من التغيرات الحاصلة في أعداد الطالبات يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.815 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. وبدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.788$  على أن النموذج جيد التمثيل.

جدول (51-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار (إجمالي طالبات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)

**ANOVA**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	85126.667	1	85126.667	30.792	.001
	Residual	19352.222	7	2764.603		
	Total	104478.889	8			
The independent variable is الزمن						

يبين الجدول (51-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 30.792$  أكبر من القيمة الجدولية /5.59/ عند درجتي حرية (1، 7) ومستوى دلالة /0.05/، كما أنّ احتمال الدلالة  $P = 0.001 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

جدول (52-2) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (إجمالي طالبات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)

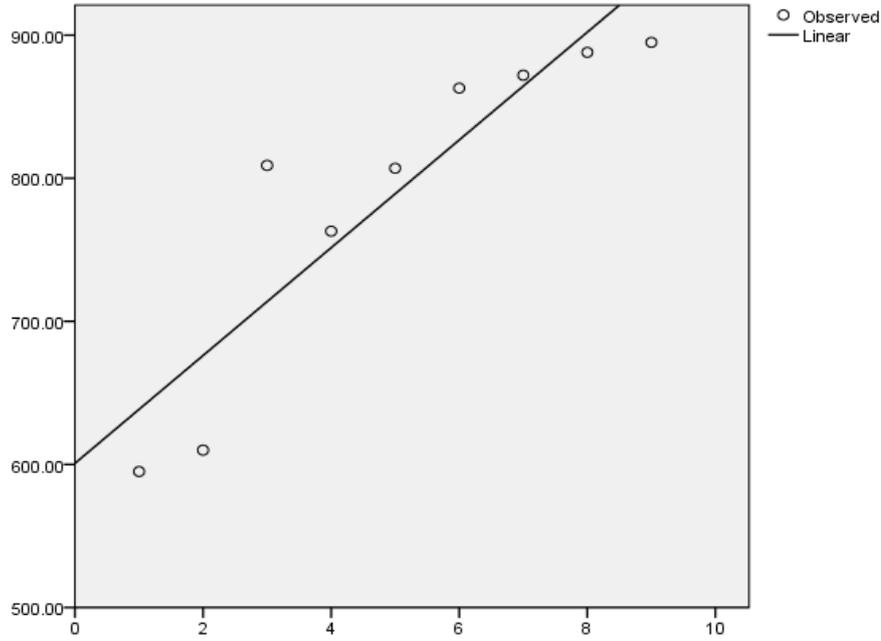
**Coefficientsa**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	600.778	38.198		15.728	.000
	الزمن	37.667	6.788	.903	5.549	.001
The dependent variable is In: عدد الطلاب						

يبين الجدول (52-2) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة

$B_1 = 37.667$  ،  $B_0 = 600.778$  ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 600.778 + 37.667t \dots\dots\dots (13)$$



الشكل (2-26) خط الاتجاه العام لتطور إجمالي طالبات مدرسة التمريض في الجامعات السورية 2010-2012  
 ❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين خريجات مدرسة التمريض، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2010-2012:

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن وخريجات مدرسة التمريض لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطور الخريجات، واختبار معنويته:

الجدول (2-53) معامل الارتباط والتحديد (خريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.904	.817	.790	19.031

The independent variable is: الزمن

يبين الجدول (2-53) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.904)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد الخريجات والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 81.7% من التغيرات الحاصلة في أعداد الخريجات يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.817 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. وتدل قيمة معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.79$  على أن النموذج جيد التمثيل.

جدول (2-54) اختبار معنوية نموذج الانحدار (خريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	11288.817	1	11288.817	31.170	.001
	Residual	2535.183	7	362.169		
	Total	13824.000	8			

The independent variable is: الزمن

يبين الجدول (2-54) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 31.17$  أكبر من القيمة الجدولية  $/5.59/$  عند درجتي حرية (1، 7) ومستوى دلالة  $/0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.001 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

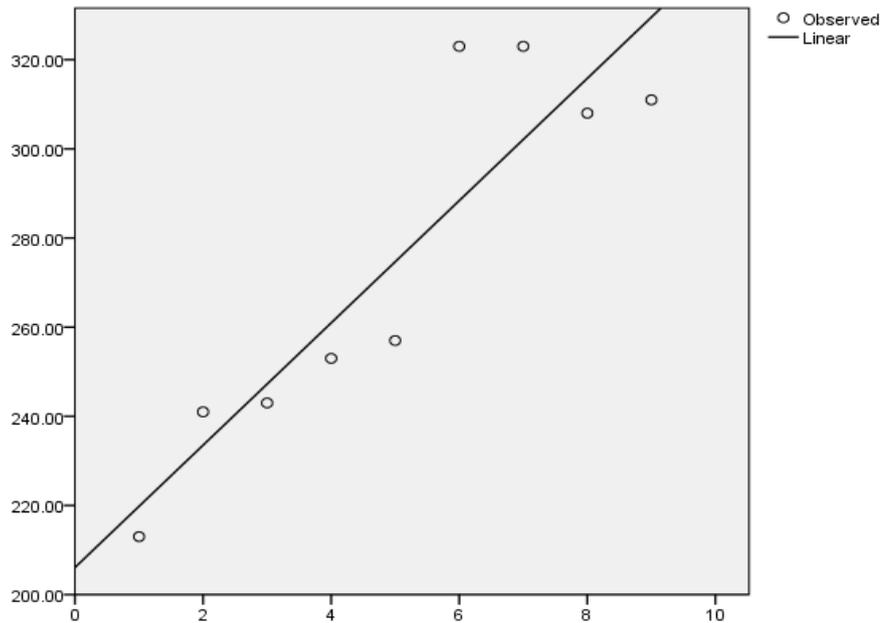
جدول (2-55) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (خريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية)

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	206.083	13.826		14.906	.000
	الزمن	13.717	2.457	.904	5.583	.001

The dependent variable is In: عدد الطلاب

يبين الجدول (2-55) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_0 = 206.083$ ،  $B_1 = 13.717$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 206.083 + 13.717t \dots\dots\dots (14)$$



الشكل (2-27) خط الاتجاه العام لتطور خريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية 2010-2002

❖ **تقدير أعداد طالبات وخريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية:**

يمكننا، وباعتماد على المعادلات (13، 14)، تقدير أعداد طالبات وخريجات لتمريض مدرسة في الجامعات السورية حتى العام 2020، كما يوضح الجدول الآتي:

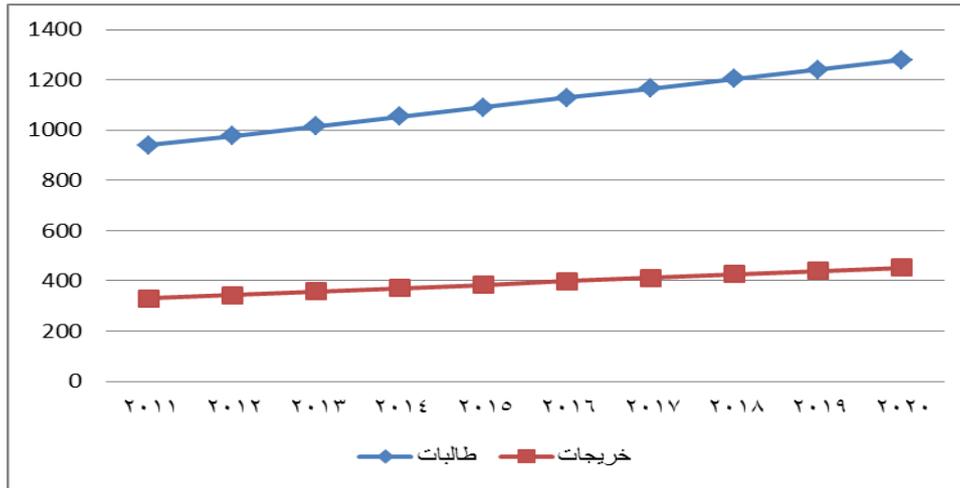
الجدول (2-56) تقدير أعداد طالبات وخريجات مدرسة التمريض في الجامعات السورية حتى العام 2020

العام	الزمن t	طالبات	خريجات
2002	0	595	213
2003	1	610	241
2004	2	809	243
2005	3	763	253
2006	4	807	257
2007	5	863	323

323	872	6	2008
308	888	7	2009
311	895	8	2010
<b>330</b>	<b>940</b>	<b>9</b>	<b>2011</b>
<b>343</b>	<b>977</b>	<b>10</b>	<b>2012</b>
<b>357</b>	<b>1015</b>	<b>11</b>	<b>2013</b>
<b>371</b>	<b>1053</b>	<b>12</b>	<b>2014</b>
<b>384</b>	<b>1090</b>	<b>13</b>	<b>2015</b>
<b>398</b>	<b>1128</b>	<b>14</b>	<b>2016</b>
<b>412</b>	<b>1166</b>	<b>15</b>	<b>2017</b>
<b>426</b>	<b>1203</b>	<b>16</b>	<b>2018</b>
<b>439</b>	<b>1241</b>	<b>17</b>	<b>2019</b>
<b>453</b>	<b>1279</b>	<b>18</b>	<b>2020</b>

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعدلات (13، 14).

يبين الجدول (2-56) أنّ إجمالي طالبات مدرسة التمريض سيزداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /38/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.01%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد خريجات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /14/ متخرجة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.14%/.



الشكل (2-28) التمثيل البياني لتقدير طالبات وخريجات مدرسة التمريض - الجامعات السورية (2011-2020)

2-1-8- واقع وتطور الوحدات السكنية (عدد الوحدات، طلاب مقيمين، عدد الأسرة) في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

فيما يأتي بيانات الوحدات السكنية الجامعية (عدد الوحدات، طلاب مقيمين، عدد الأسرة) في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2010):

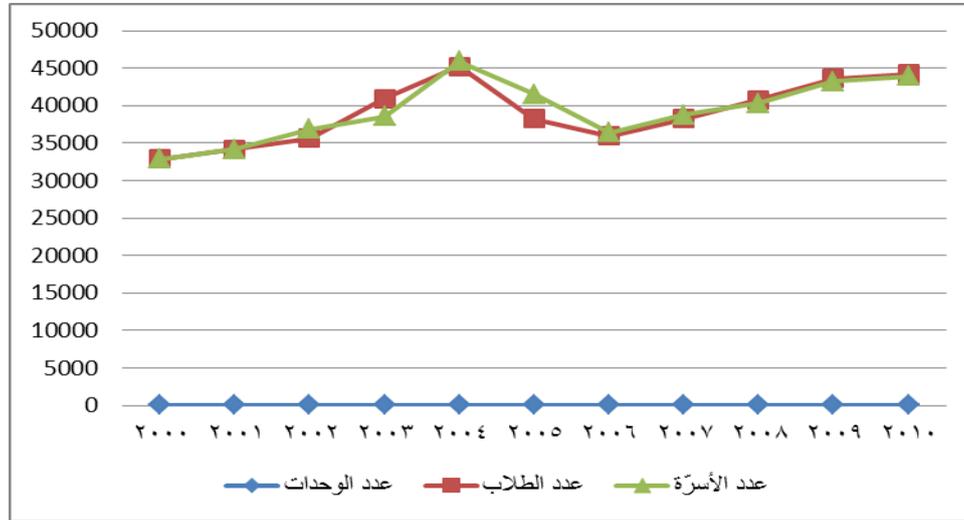
الجدول (2-57) أعداد الوحدات السكنية والطلاب المقيمين فيها وعدد الأسرة الجامعات السورية (2000-2010)

العام	عدد الوحدات	عدد الطلاب	عدد الأسرة
2000	52	32885	32885
2001	54	34166	34166
2002	55	35673	36838
2003	59	40896	38555
2004	66	45249	45938
2005	66	38218	41513

36369	35954	66	2006
38818	38282	71	2007
40301	40784	73	2008
43213	43653	75	2009
43956	44211	76	2010

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-57) أنّ أعداد الوحدات السكنية ازداد في المتوسط سنوياً بما مقداره /2/ وحدة سكنية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.62%/ خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المقيمون في الوحدات السكنية في المتوسط سنوياً بما مقداره /1133/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.44%/؛ كذلك ازداد عدد الأسرّة في المتوسط سنوياً بما مقداره /1107/ سرير، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.37%/ . والشكل البياني الآتي يوضح تطوّر أعداد الوحدات السكنية والطلاب المقيمين فيها وعدد الأسرّة في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:



الشكل (2-29) التمثيل البياني لتطوّر الوحدات السكنية وعدد طلابها وأسرّتها - الجامعات السورية (2000-2010)

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين أعداد الوحدات السكنية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وإجمالي أعداد الطلاب لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر إجمالي أعداد الطلاب، واختبار معنويته:

الجدول (2-58) معاملا الارتباط والتحديد (عدد الوحدات السكنية- الجامعات السورية)

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.982	.964	.960	1.722

The independent variable is: الزمن

يبين الجدول (2-58) أنّ قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.982)، وهي تدل على أنّ العلاقة بين أعداد الوحدات السكنية والزمن هي علاقة طردية وقوية جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أنّ 96.4% من التغيرات الحاصلة في أعداد الوحدات السكنية يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل

أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.964 > 0.81$  فإن فعالية التمثيل جيدة جداً. ويدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.96$  على أن النموذج جيد التمثيل.

جدول (59-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار (عدد الوحدات السكنية - الجامعات السورية)

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	722.945	1	722.945	243.772	.000
	Residual	26.691	9	2.966		
	Total	749.636	10			

The independent variable is الزمن

يبين الجدول (59-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إنَّ القيمة المحسوبة  $F = 243.772$  أكبر من القيمة الجدولية  $/5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $/0.05/$ ، كما أنَّ احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

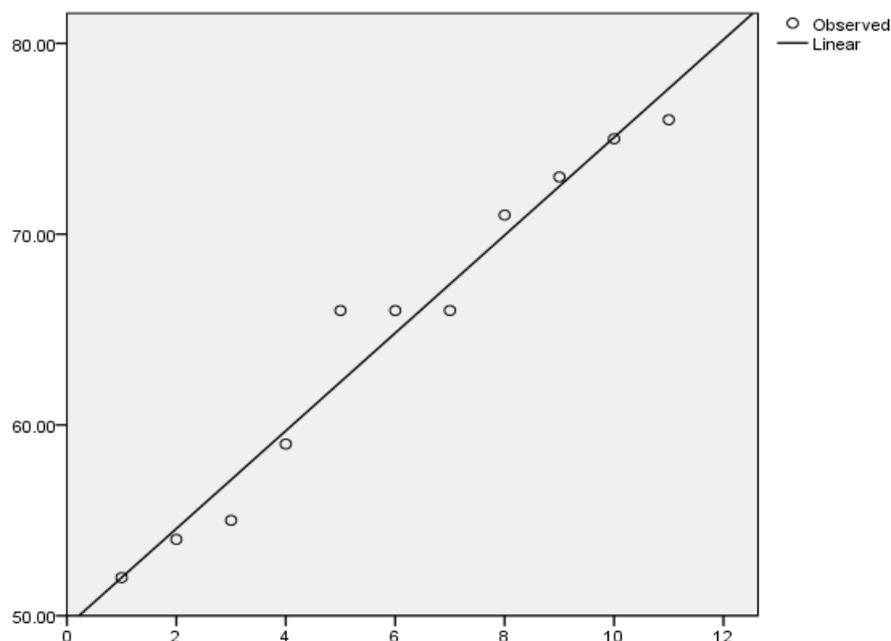
جدول (60-2) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (عدد الوحدات السكنية - الجامعات السورية)

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	49.436	1.114		44.392	.000
	الزمن	2.564	.164	.982	15.613	.000

The dependent variable is ln: عدد الوحدات السكنية

يبين الجدول (60-2) أنَّ تقديرات معاملات النموذج معنوية لأنَّ قيمة Sig. شبه معدومة، كما أنَّ قيمة  $B_1 = 2.564$  ،  $B_0 = 49.436$  ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 49.436 + 2.564t \dots\dots\dots (15)$$



الشكل (30-2) خط الاتجاه العام لتطور عدد الوحدات السكنية- الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010

❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الطلاب المقيمين في الوحدات السكنية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تم حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد الطلاب المقيمين في الوحدات السكنية لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر إجمالي أعداد الطلاب المقيمين، واختبار معنويته:

الجدول (61-2) معاملا الارتباط والتحديد (الطلاب المقيمين الوحدات السكنية- الجامعات السورية)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.724	.524	.519	3232.896

The independent variable is الزمن:

يبين الجدول (61-2) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.724)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد طلاب الوحدات السكنية والزمن هي علاقة طردية وجيدة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 52.4% من التغيرات الحاصلة في أعداد طلاب الوحدات السكنية يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.524 > 0.50$  فإن فعالية التمثيل مقبولة. ويدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.519$  على أن تمثيل النموذج مقبول.

جدول (62-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار (عدد طلاب الوحدات السكنية - الجامعات السورية)

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.272E7	1	8.272E7	7.914	.020
	Residual	9.406E7	9	1.045E7		
	Total	1.768E8	10			

The independent variable is الزمن

يبين الجدول (62-2) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 7.914$  أكبر من القيمة الجدولية /5.12/ عند درجتى حرية (1، 9) ومستوى دلالة /0.05/، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.020 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

جدول (63-2) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (عدد طلاب الوحدات السكنية - الجامعات السورية)

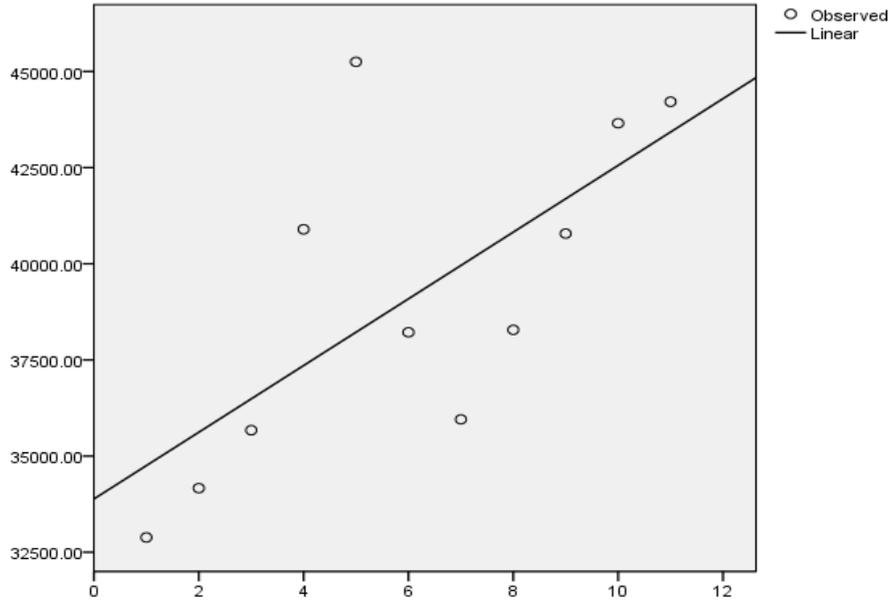
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	33885.291	2090.616		16.208	.000
	الزمن	867.164	308.245	.724	2.813	.020

The dependent variable is ln: عدد طلاب الوحدات السكنية

يبين الجدول (63-2) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_1 = 867.164$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 33885.291 + 867.164t \dots\dots\dots (16)$$



الشكل (2-31) خط الاتجاه العام لتطور عدد طلاب الوحدات السكنية- الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010  
 ❖ معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين عدد الأسرة في الوحدات السكنية، والزمن في الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010:

تمّ حساب شدة العلاقة بين الزمن وأعداد الأسرة في الوحدات السكنية لمعرفة نموذج الانحدار الذي يعبر عن تطوّر إجمالي أعداد الأسرة، واختبار معنويته:

الجدول (2-64) معاملا الارتباط والتحديد (عدد أسرة الوحدات السكنية- الجامعات السورية)

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.715	.511	.509	3187.765

The independent variable is: الزمن

جدول (2-65) اختبار معنوية نموذج الانحدار (عدد أسرة الوحدات السكنية - الجامعات السورية)

#### ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.844E7	1	7.844E7	7.719	.021
	Residual	9.146E7	9	1.016E7		
	Total	1.699E8	10			

The independent variable is الزمن

جدول (2-66) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار (عدد أسرة الوحدات السكنية - الجامعات السورية)

#### Coefficientsa

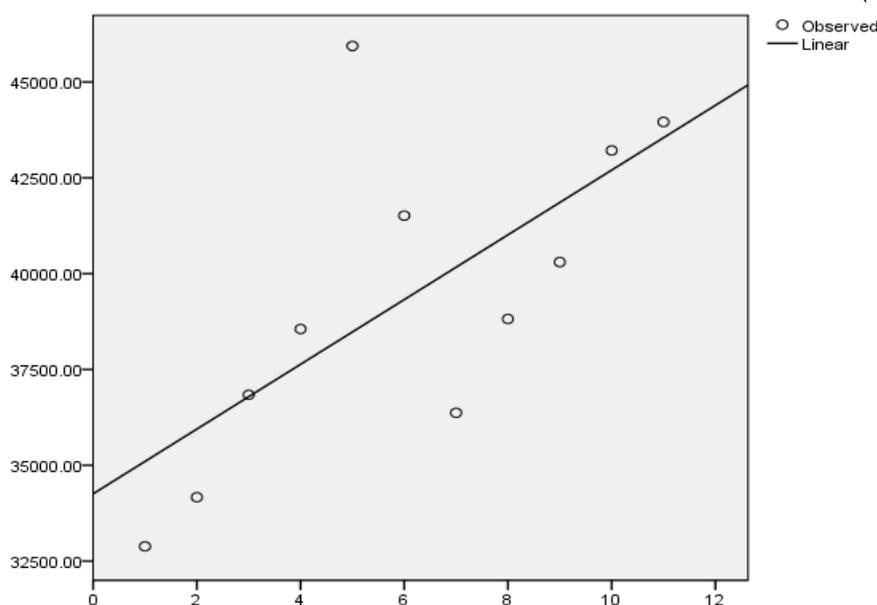
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	34256.236	2061.431		16.618	.000
	الزمن	844.445	303.941	.715	2.778	.021

The dependent variable is ln: عدد طلاب الوحدات السكنية

يبين الجدول (2-64) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.715)، وهي تدل على أن العلاقة بين أعداد أسرة الوحدات السكنية والزمن هي علاقة طردية وجيدة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 51.1% من التغيرات الحاصلة في أعداد أسرة الوحدات السكنية يفسرها الزمن، والباقي يعود لتأثير

عوامل أخرى لم تضمن في النموذج، وبما أن قيمة  $R^2 = 0.511 > 0.50$  فإن فعالية التمثيل مقبولة. ويدل معامل التحديد المصحح  $R^2 = 0.509$  على أن النموذج جيد التمثيل. يبين الجدول (2-65) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ إن القيمة المحسوبة  $F = 7.719$  أكبر من القيمة الجدولية  $/5.12/$  عند درجتي حرية (1، 9) ومستوى دلالة  $/0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.021 < 0.05$  وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. يبين الجدول (2-66) أن تقديرات معاملات النموذج معنوية لأن قيمة Sig. شبه معدومة، كما أن قيمة  $B_1 = 844.445$  ،  $B_0 = 34256.236$  ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = 34256.236 + 844.445t \dots\dots\dots (17)$$



الشكل (2-32) خط الاتجاه العام لتطور عدد أسرة الوحدات السكنية- الجامعات السورية خلال الفترة 2000-2010

من الملاحظ أن العلاقة بين أعداد الطلاب المقيمين في الوحدات السكنية، وعدد الأسرة في هذه الوحدات، والزمن هي علاقة طردية، أي مع مرور الزمن يتزايد عدد الوحدات والطلاب المقيمين والأسرة في الوحدات السكنية، وهذا مرتبط باستكمال بناء الوحدات السكنية، وبالتالي التنبؤ حتى العام 2020 لا يعطي مؤشراً دقيقاً على تزايد أعداد الوحدات السكنية والطلاب المقيمين فيها وعدد أسرته، لأن عدد الوحدات السكنية محدد ضمن المخطط التنظيمي لكل جامعة.

## 2-1-9- المؤشرات التعليمية بالجامعات السورية:

تم حساب بعض المؤشرات بناءً على البيانات المتاحة، ومن أهم هذه المؤشرات:

### 1- نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى:

الجدول (2-67) نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي الطلاب - الجامعات السورية 2000-2010

النسبة %	مستجدون	إجمالي	العام
22.12	42144	190524	2000
22.18	42332	190843	2001
22.85	43691	191184	2002
21.17	42798	202160	2003

22.52	49438	219551	2004
21.63	50617	234039	2005
21.26	54339	255634	2006
22.69	63447	279665	2007
21.67	57339	264550	2008
20.51	65344	318581	2009
21.18	71717	338667	2010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي، وهيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-67) أن نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى تتزايد خلال الفترة 2001-2003، ثم تأخذ اتجاهًا متناقصاً أحياناً ومنتزاعاً أحياناً أخرى حتى العام 2010، وينسب مقاربة.

### 2- نسبة الطلاب الموازي إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى:

الجدول (2-68) نسبة طلاب التعليم الموازي إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات السورية خلال الفترة (2004-2010)

النسبة %	إجمالي	موازي	نظامي	العام
1.42	222706	3155	219551	2004
3.96	243685	9646	234039	2005
6.44	273222	17588	255634	2006
9.02	307396	27731	279665	2007
13.38	305419	40869	264550	2008
12.27	363120	44539	318581	2009
12.94	388987	50320	338667	2010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي، وهيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-68) أن نسبة طلاب التعليم الموازي إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعلم نظامي وموازي) في تزايد مستمر خلال الفترة 2004-2010، إذ أنه بلغت في العام 2004 ما نسبته (1.42%)، وازدادت في العام 2010 لتصل إلى (12.94%).

### 3- نسبة طلاب التعليم المفتوح إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى:

الجدول (2-69) نسبة طلاب التعليم المفتوح إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعلم نظامي) في الجامعات السورية خلال الفترة (2004-2010)

النسبة %	تعلم مفتوح	تعلم نظامي	العام
11.20	24934	222706	2004
32.71	79704	243685	2005
41.80	114197	273222	2006
43.24	132922	307396	2007
47.05	143688	305419	2008
41.40	150345	363120	2009
40.51	157575	388987	2010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي، وهيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-69) أن نسبة طلاب التعليم المفتوح إلى إجمالي طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعلم نظامي) في تزايد مستمر خلال الفترة 2004-2008، إذ أنه بلغت في العام 2004 ما نسبته

(11.2%)، وازدادت في العام 2010 لتصل إلى (47.05%)، ثم تناقصت خلال العامين 2009، 2010.

#### 4- نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تعليمية:

الجدول (2-70) نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تعليمية - الجامعات السورية 2000-2010

النسبة	أعضاء الهيئة التعليمية	إجمالي	العام
23	8422	190524	2000
22	8563	190843	2001
22	8682	191184	2002
23	8778	202160	2003
25	8825	222706	2004
28	8770	243685	2005
31	8701	273222	2006
35	8753	307396	2007
35	8740	305419	2008
39	9364	363120	2009
41	9524	388987	2010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي، وهيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-70) أن نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسية ازدادت خلال الفترة 2000-2008، إذ أنه بلغت في العام 2000 (23 طالب لكل عضو هيئة تدريسية)، وازدادت في العام 2010 لتصل إلى (41 طالب لكل عضو هيئة تعليمية).

#### 5- نسبة الطلاب المتخرجين إلى إجمالي المتخرجين:

الجدول (2-71) نسبة عدد الطلاب المتخرجين إلى إجمالي الخريجين - الجامعات السورية 2000-2010

النسبة %	المتخرجون	العام
6.41	16952	2000
6.48	17124	2001
6.59	17422	2002
7.08	18704	2003
7.30	19292	2004
8.62	22778	2005
10.38	27437	2006
9.20	24329	2007
11.25	29751	2008
13.23	34978	2009
13.47	35600	2010
<b>100%</b>	<b>264367</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي، وهيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (2-71) أن نسبة عدد المتخرجون إلى إجمالي المتخرجون خلال الفترة 2000-2010 في تزايد مستمر، إذ أنه بلغ في العام 2000 (6.41%)، لتصل في العام 2010 إلى (13.47%).

6- نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة:

الجدول (72-2) نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي طلاب المعاهد المتوسطة - الجامعات السورية 2000-2010

النسبة %	مستجدون	إجمالي	العام
56.86	14594	25668	2000
56.57	14688	25962	2001
56.50	14799	26192	2002
54.03	16669	30852	2003
50.87	16859	33139	2004
50.34	17186	34138	2005
49.90	17050	34170	2006
51.42	17527	34086	2007
50.55	18366	36330	2008
48.13	18668	38786	2009
47.83	18763	39226	2010

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي، وهيئة تخطيط الدولة.

يبين الجدول (72-2) أن نسبة الطلاب المستجدين إلى إجمالي الطلاب في المعاهد المتوسطة يتزايد ويتناقص من سنة إلى أخرى، وذلك مرتبط بفترة بقاء الطالب في السنة الأولى أو الثانية كون خط الاتجاه العام لتطور الطلاب المستجدين يأخذ خطأً متزايداً بالنسبة للزمن.

## الفصل الثاني

### إجراءات الدراسة الميدانية وأدواتها

#### تمهيد:

يتناول هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية، وأدواتها من حيث تحديد المجتمع الأصلي للدراسة، وطريقة اختيار عينات الدراسة، وتوزيعها حسب جامعتي دمشق وتشرين والكليات ومتغيرات الدراسة، وطريقة بناء الاستبانة وإجراءات تطبيقها وصدقها وثباتها وبيان القوانين الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات لاستخراج نتائج الأسئلة والفرضيات.

#### 2-2-1- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة مما يلي:

أ- جميع أعضاء الهيئة التعليمية (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس، محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وذلك في جامعتي دمشق وتشرين كما يظهر الجدول الآتي:

جدول. (2-73) توزيع أعضاء الهيئة التعليمية في جامعتي دمشق وتشرين

المجموع	معيد	قائم بالأعمال	محاضر	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	المرتبة الجامعة
3465	611	831	152	873	467	531	دمشق
2850	397	789	194	691	396	383	تشرين
6315	1008	1620	346	1564	863	914	المجموع

المصدر: وزارة التعليم العالي: مديرية التخطيط والإحصاء، هيئة تخطيط الدولة

ب- جميع رؤساء الأقسام في جامعتي دمشق وتشرين، والبالغ عددهم (253) رئيس قسم موزعة بين (119) رئيس قسم في جامعة دمشق، و(134) رئيس قسم في جامعة تشرين.

د- جميع القائمين على تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته، ويمثلون أعضاء مجلس الجامعة في جامعتي دمشق وتشرين، وعمداء الكليات في الجامعتين، والنائبين للشؤون العلمية والإدارية في الجامعتين، بالإضافة إلى أعضاء مجلس التعليم العالي، ويبلغ عددهم (137) مفردة، ويتوزعون بين (58) مفردة في جامعة دمشق، و(79) مفردة في جامعة تشرين.

ولتحديد حجم العينة اللازم سحبها من كل مجتمع من المجتمعات السابقة، تمّ الاعتماد على قانون العينة الإحصائي الآتي (القاضي وسهيلة والبياتي، 2005، ص211):

$$n = \frac{P \cdot q}{\frac{P \cdot q}{N} + \frac{E^2}{Z^2}}$$

إذ أنه أنّ :  $n$  : حجم عينة الدراسة.

:  $N$  : حجم مجتمع الدراسة.

$P$  : نسبة مئوية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، وتمّ اعتماد  $P = 0.5$ .

$E$  : نسبة الخطأ المسموح به وهو غالباً يساوي  $E = 0.05$

$Z$  : الدرجة المعيارية وتساوي  $1.96$  / عند معامل ثقة : 95%

إنّ الأساس الذي اعتمدت عليه الباحثة في تحديد حجم العينة هو العينة العشوائية الطبقية، إذ أنه يتلاءم هذا النوع من المعاينة مع الدراسات الخاصة بالمجتمعات غير المتجانسة التي يمكن تقسيمها من الداخل إلى مجموعات كل مجموعة تتصف بدرجة عالية من التجانس الداخلي، والمبدأ العام للمعاينة الطبقية تقوم على أساس تقسيم المجتمع المدروس إلى طبقات متجانسة داخلياً. وتجرى المعاينة داخل كل طبقة بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة، أما عدد الوحدات المطلوب سحبها من كل طبقة تتم على النحو التالي (طيوب، 2009، ص436):

حجم الطبقة  
الجزء من الطبقة = حجم العينة المطلوب ×  $\frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}}{\text{حجم المجتمع الأصلي}}$

❖ تحديد حجم العينة من أعضاء الهيئة التعليمية:

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\frac{0.5(1-0.5)}{6315} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 362$$

وباستخدام التوزيع المتناسب يتم توزيع حجم العينة الناتج (362) على جامعتي دمشق و تشرين:

1- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق:

$$n = \frac{3465}{6315} \times 362 = 199$$

2- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين:

$$n = \frac{2850}{6315} \times 362 = 163$$

وبتوزيع حجم العينة الناتج من جامعة دمشق (199) على أعضاء الهيئة التعليمية نجد:

1- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق، المرتبة العلمية (أستاذ):

$$n = \frac{531}{3465} \times 199 = 30$$

2- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق، المرتبة العلمية (أستاذ مساعد):

$$n = \frac{467}{3465} \times 199 = 27$$

3- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق، المرتبة العلمية (مدرّس):

$$n = \frac{873}{3465} \times 199 = 50$$

4- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق، المرتبة العلمية (محاضر):

$$n = \frac{152}{3465} \times 199 = 9$$

5- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق، المرتبة العلمية (قائم بالأعمال):

$$n = \frac{831}{3465} \times 199 = 48$$

6- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق، المرتبة العلمية (معيد):

$$n = \frac{611}{3465} \times 199 = 35$$

وبتوزيع حجم العينة الناتج من جامعة تشرين (163) على أعضاء الهيئة التعليمية نجد:

1- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين، المرتبة العلمية (أستاذ):

$$n = \frac{383}{2850} \times 163 = 22$$

2- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين، المرتبة العلمية (أستاذ مساعد):

$$n = \frac{396}{2850} \times 163 = 23$$

3- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين، المرتبة العلمية (مدرّس):

$$n = \frac{691}{2850} \times 163 = 39$$

4- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين، المرتبة العلمية (محاضر):

$$n = \frac{194}{2850} \times 163 = 11$$

5- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين، المرتبة العلمية (قائم بالأعمال):

$$n = \frac{789}{2850} \times 163 = 45$$

6- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين، المرتبة العلمية (معيد):

$$n = \frac{397}{2850} \times 163 = 23$$

وبناءً على ذلك يكون توزيع أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية في جامعتي دمشق وتشرين، كما يظهر الجدول الآتي:

جدول (2-74) توزيع أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية في جامعتي دمشق وتشرين

المرتبة الجامعة	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرّس	محاضر	قائم بالأعمال	معيد	المجموع
دمشق	30	27	50	9	48	35	199
تشرين	22	23	39	11	45	23	163
المجموع	52	50	89	20	93	58	362

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-73)، وقانون العينة الإحصائي.

❖ تحديد حجم العينة من رؤساء الأقسام:

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\frac{0.5(1-0.5)}{253} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 153$$

وباستخدام التوزيع المنتاسب يتم توزيع حجم العينة الناتج (153) على جامعتي دمشق و تشرين: 1- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق:

$$n = \frac{119}{253} \times 153 = 72$$

2- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين:

$$n = \frac{134}{253} \times 153 = 81$$

❖ تحديد حجم العينة من القائمين على تطوير التعليم العالي:

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\frac{0.5(1-0.5)}{137} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 101$$

وباستخدام التوزيع المنتاسب يتم توزيع حجم العينة الناتج (101) على جامعتي دمشق و تشرين: 1- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة دمشق:

$$n = \frac{58}{137} \times 101 = 43$$

2- عدد أفراد العينة اللازم سحبه من جامعة تشرين:

$$n = \frac{79}{137} \times 101 = 58$$

2-2-2- خصائص عينة الدراسة:

تم دراسة خصائص عينة الدراسة، وذلك وفق توزع أفرادها حسب كل متغير من المتغيرات:

❖ خصائص أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية:

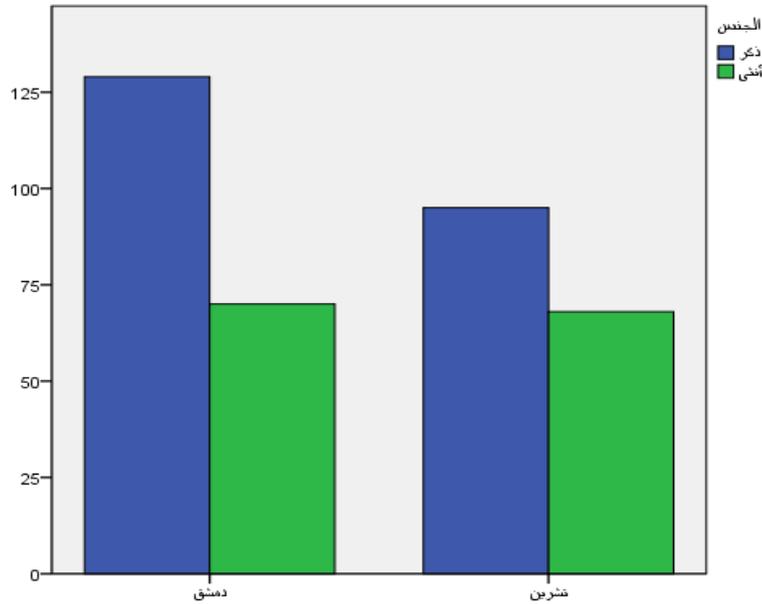
أ- توزع أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والجنس:

جدول. (2-75) توزع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والجنس

المجموع	إناث	ذكور	الجامعة * الجنس	
199	70	129	العدد	دمشق
100.0%	35.2%	64.8%	النسبة %	
163	68	95	العدد	تشرين
100.0%	41.7%	58.3%	النسبة %	
362	138	224	العدد	المجموع
100.0%	38.1%	61.9%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-75) أن نسبة الأعضاء الذكور توزعت بين (64.8%) في جامعة دمشق، و(58.3%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء الإناث بين (35.2%) في جامعة دمشق، و(41.7%) في جامعة تشرين. والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجنس والجامعة:



الشكل رقم (2-33) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والجنس

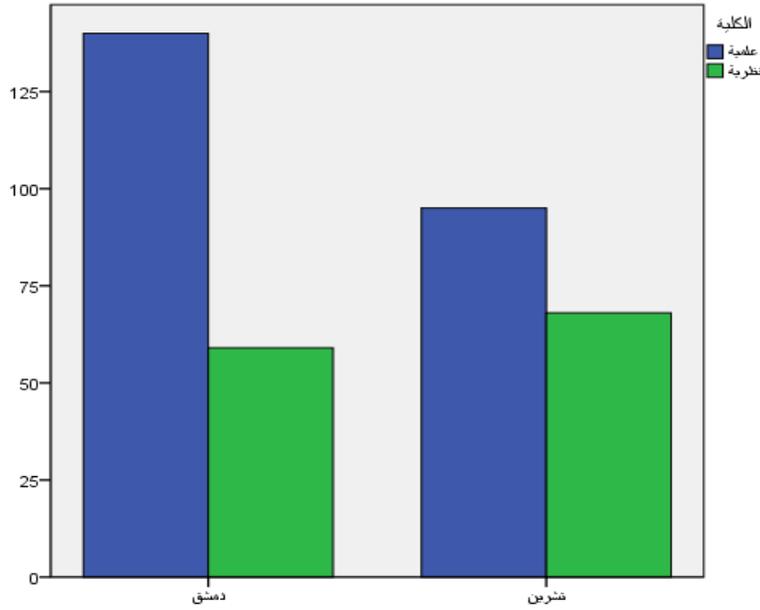
#### ب- توزيع أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية:

جدول (2-76) توزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية

المجموع	نظرية	علمية	الجامعة * نوع الكلية	
			العدد	النسبة %
199	59	140	العدد	70.4%
			النسبة %	29.6%
163	68	95	العدد	58.3%
			النسبة %	41.7%
362	127	235	العدد	64.9%
			النسبة %	35.1%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-76) أن نسبة الأعضاء من الكليات العلمية توزعت بين (70.4%) في جامعة دمشق، و(58.3%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء من الكليات النظرية بين (29.6%) في جامعة دمشق، و(41.7%) في جامعة تشرين. والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجنس ونوع الكلية:



الشكل رقم (2-34) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية

### ج- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية:

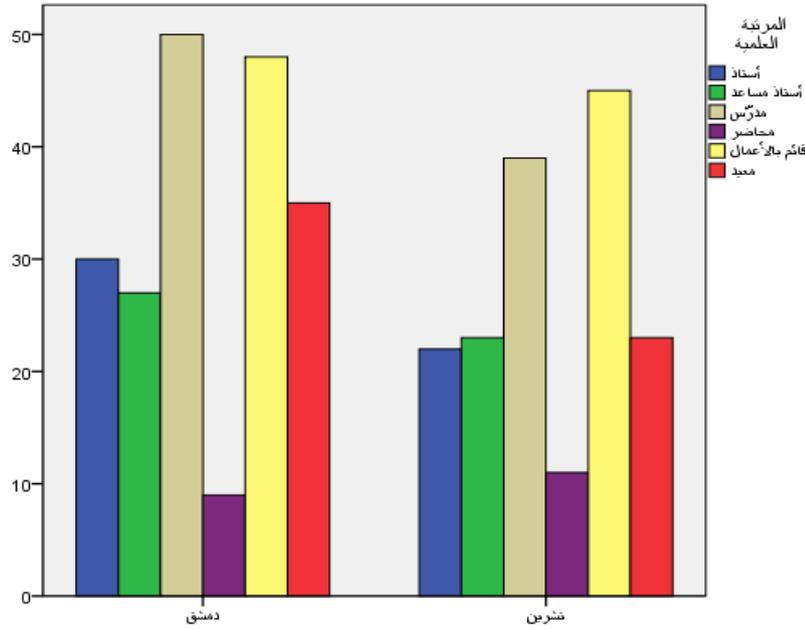
جدول (2-77) توزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية

المجموع	معيد	قائم بالأعمال	محاضر	مدرّس	أستاذ مساعد	أستاذ	المرتبة العلمية * الجامعة	
199	35	48	9	50	27	30	العدد	دمشق
100.0%	17.6%	24.1%	4.5%	25.1%	13.6%	15.1%	النسبة %	
163	23	45	11	39	23	22	العدد	تشرين
100.0%	14.1%	27.6%	6.7%	23.9%	14.1%	13.5%	النسبة %	
362	58	93	20	89	50	52	العدد	المجموع
100.0%	16.0%	25.7%	5.5%	24.6%	13.8%	14.4%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-77) أنّ نسبة الأساتذة توزعت بين (15.1%) في جامعة دمشق، و(13.5%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأساتذة المساعدين بين (13.6%) في جامعة دمشق، و(14.1%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة المدرّسون بين (25.1%) في جامعة دمشق، و(23.9%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة المحاضرون بين (4.5%) في جامعة دمشق، و(6.7%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة القائمون بالأعمال بين (24.1%) في جامعة دمشق، و(27.6%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة المعيدون بين (17.6%) في جامعة دمشق، و(14.1%) في جامعة تشرين.

والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية:



الشكل رقم (2-35) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية

#### د- توزيع أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة وسنوات التدريس:

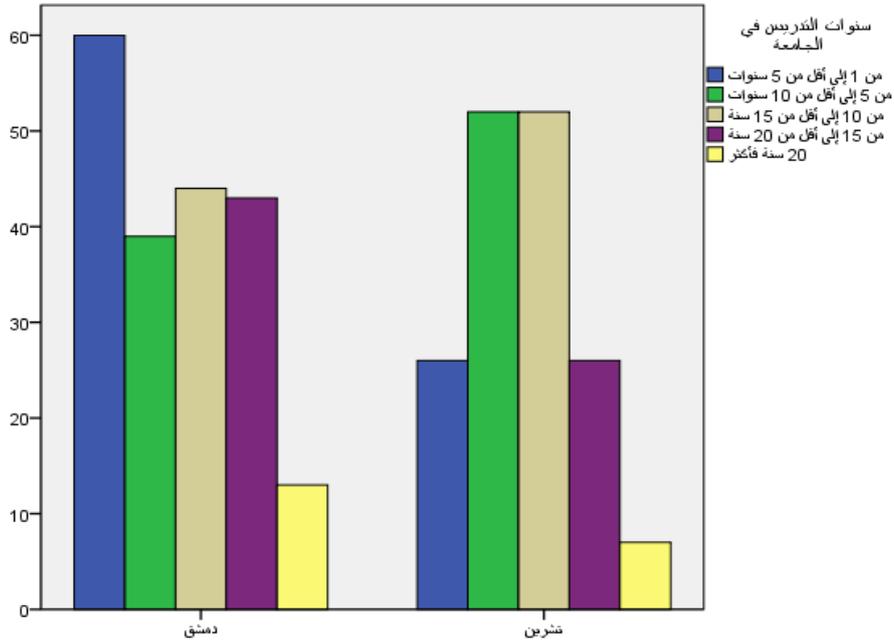
جدول (2-78) توزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة وسنوات التدريس

المجموع	20 سنة فأكثر	من 15 إلى أقل من 20 سنة	من 10 إلى أقل من 15 سنة	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 1 إلى أقل من 5 سنوات	الجامعة * سنوات التدريس	
						العدد	النسبة %
199	13	43	44	39	60	العدد	30.2%
						النسبة %	6.5%
163	7	26	52	52	26	العدد	16.0%
						النسبة %	4.3%
362	20	69	96	91	86	العدد	23.8%
						النسبة %	5.5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-78) أنّ نسبة الأعضاء ممن بلغت سنوات تدريسه (من 1 إلى أقل من 5 سنوات) توزعت بين (30.2%) في جامعة دمشق، و(16%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء ممن بلغت سنوات تدريسه (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بين (19.6%) في جامعة دمشق، و(31.9%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء ممن بلغت سنوات تدريسه (من 10 إلى أقل من 15 سنوات) بين (22.1%) في جامعة دمشق، و(31.9%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء ممن بلغت سنوات تدريسه (من 15 إلى أقل من 20 سنوات) بين (21.6%) في جامعة دمشق، و(16%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء ممن بلغت سنوات تدريسه (20 سنة فأكثر) بين (6.5%) في جامعة دمشق، و(4.3%) في جامعة تشرين.

والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة وسنوات التدريس في الجامعة:



الشكل رقم (2-36) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة وسنوات التدريس

#### هـ- توزيع أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة:

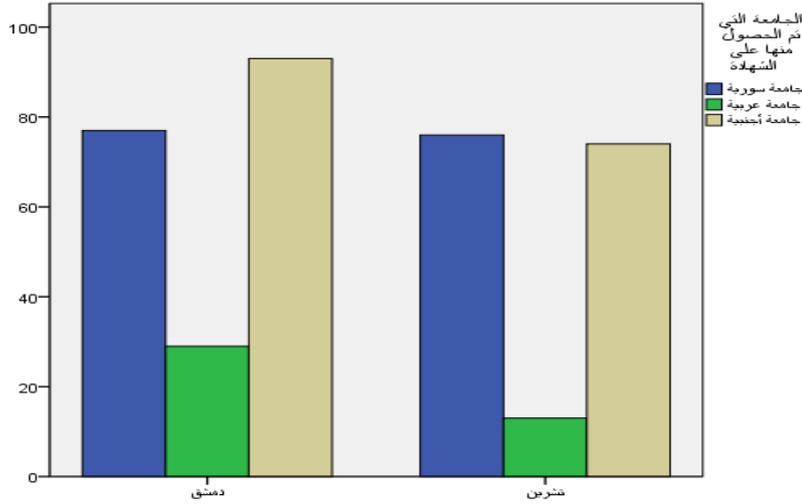
جدول (2-79) توزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة

المجموع	جامعة أجنبية	جامعة عربية	جامعة سورية	الجامعة * مصدر الشهادة	
				العدد	النسبة %
199	93	29	77	العدد	دمشق
100.0%	46.7%	14.6%	38.7%	النسبة %	
163	74	13	76	العدد	تشرين
100.0%	45.4%	8.0%	46.6%	النسبة %	
362	167	42	153	العدد	المجموع
100.0%	46.1%	11.6%	42.3%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-79) أنّ نسبة الأعضاء ممن كان مصدر شهادته جامعة سورية توزعت بين (38.7%) في جامعة دمشق، و(46.6%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء ممن كان مصدر شهادته جامعة عربية بين (14.6%) في جامعة دمشق، و(8%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأعضاء ممن كان مصدر شهادته جامعة أجنبية بين (46.7%) في جامعة دمشق، و(45.4%) في جامعة تشرين.

والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة:



الشكل رقم (2-37) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة

### ❖ خصائص أفراد عينة رؤساء الأقسام:

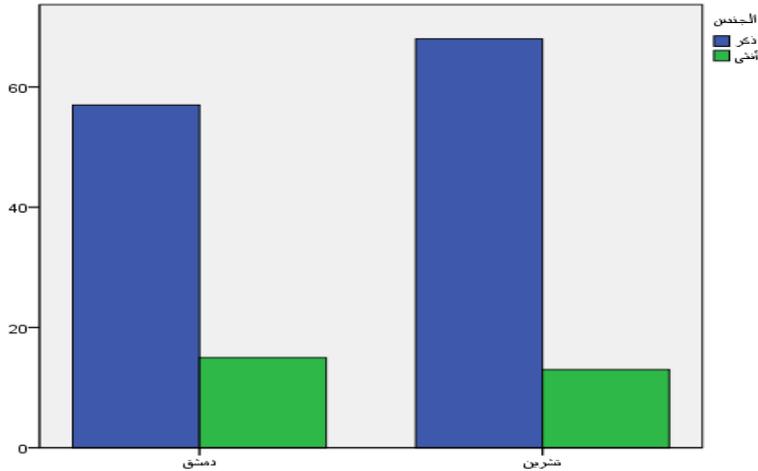
#### أ- توزيع رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والجنس:

جدول. (2-80) توزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والجنس

المجموع	إناث	ذكور	الجامعة * الجنس	
72	15	57	العدد	دمشق
100.0%	20.8%	79.2%	النسبة %	
81	13	68	العدد	تشرين
100.0%	16.0%	84.0%	النسبة %	
153	28	125	العدد	المجموع
100.0%	18.3%	81.7%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-80) أنّ نسبة رؤساء الأقسام الذكور توزعت بين (79.2%) في جامعة دمشق، و(84%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة رؤساء الأقسام الإناث بين (20.8%) في جامعة دمشق، و(16%) في جامعة تشرين.



الشكل رقم (2-38) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والجنس

## ب- توزيع رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية:

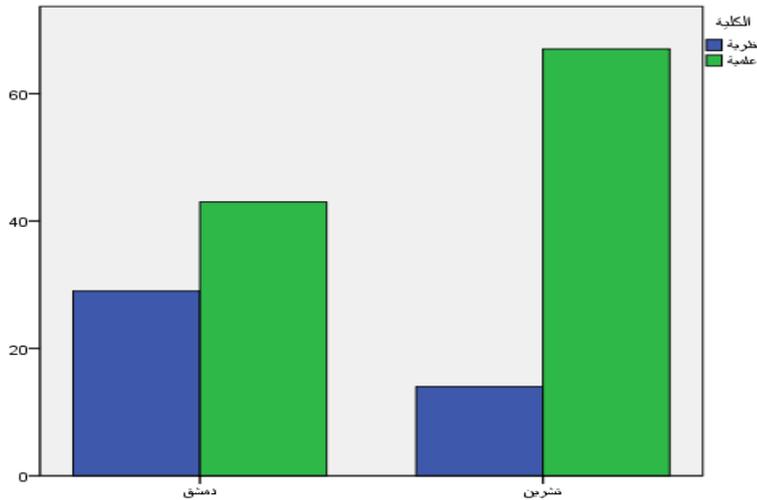
جدول (2-81) توزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية

المجموع	علمية	نظرية	الجامعة * نوع الكلية	
72	43	29	العدد	دمشق
100.0%	59.7%	40.3%	النسبة %	
81	67	14	العدد	تشرين
100.0%	82.7%	17.3%	النسبة %	
153	110	43	العدد	المجموع
100.0%	71.9%	28.1%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-81) أن نسبة رؤساء الأقسام من الكليات النظرية توزعت بين (40.3%) في جامعة دمشق، و(17.3%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الكليات العلمية بين (59.7%) في جامعة دمشق، و(82.7%) في جامعة تشرين.

والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجنس ونوع الكلية:



الشكل رقم (2-39) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة ونوع الكلية

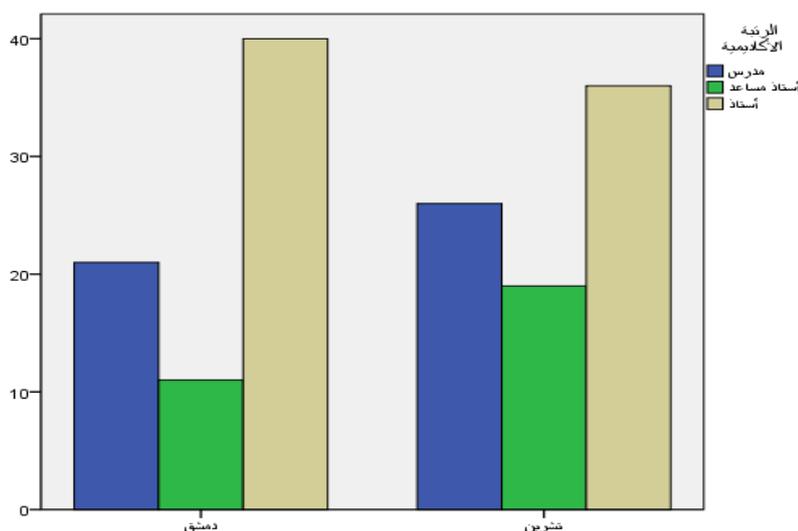
## ج- توزيع رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية:

جدول (2-82) توزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية

المجموع	مدرّس	أستاذ مساعد	أستاذ	الجامعة * الرتبة الأكاديمية	
72	40	11	21	العدد	دمشق
100.0%	55.6%	15.3%	29.2%	النسبة %	
81	36	19	26	العدد	تشرين
100.0%	44.4%	23.5%	32.1%	النسبة %	
153	76	30	47	العدد	المجموع
100.0%	49.7%	19.6%	30.7%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-82) أنّ نسبة الأساتذة توزعت بين (29.2%) في جامعة دمشق، و(32.1%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأساتذة المساعدون بين (15.3%) في جامعة دمشق، و(23.5%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة المدرّسون بين (55.6%) في جامعة دمشق، و(44.4%) في جامعة تشرين، والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية:



الشكل رقم (2-40) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية

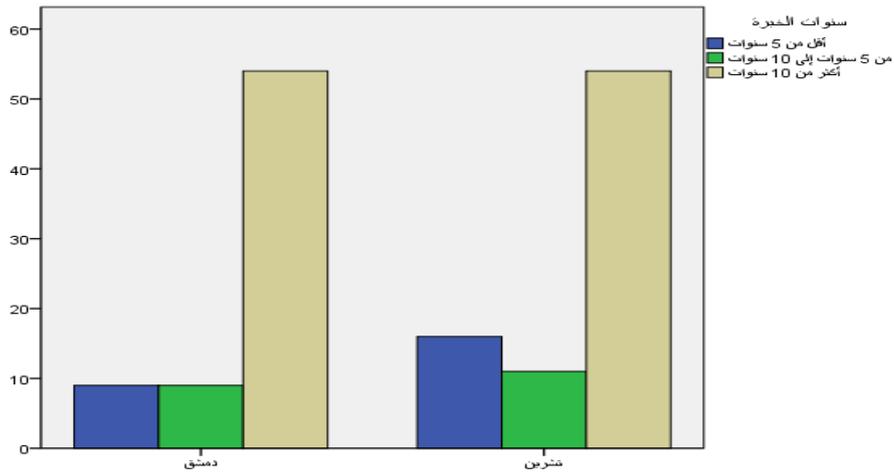
#### د- توزيع رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وسنوات الخبرة:

جدول (2-83) توزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وسنوات الخبرة

المجموع	أكثر من 10 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	الجامعة * سنوات التدريس	
				العدد	النسبة %
72	54	9	9	دمشق	
100.0%	75.0%	12.5%	12.5%		
81	54	11	16	تشرين	
100.0%	66.7%	13.6%	19.8%		
153	108	20	25	المجموع	
100.0%	70.6%	13.1%	16.3%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-83) أنّ نسبة رؤساء الأقسام ممن كانت خبرته (أقل من 5 سنوات) توزعت بين (12.5%) في جامعة دمشق، و(19.8%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة رؤساء الأقسام ممن كانت خبرته (من 5 إلى 10 سنوات) بين (12.5%) في جامعة دمشق، و(13.6%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة رؤساء الأقسام ممن كانت خبرته (أكثر من 10 سنوات) بين (75%) في جامعة دمشق، و(66.7%) في جامعة تشرين، والشكل الآتي يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة أعضاء الهيئة التعليمية حسب متغيري الجامعة وسنوات الخبرة:



الشكل رقم (2-41) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وسنوات الخبرة

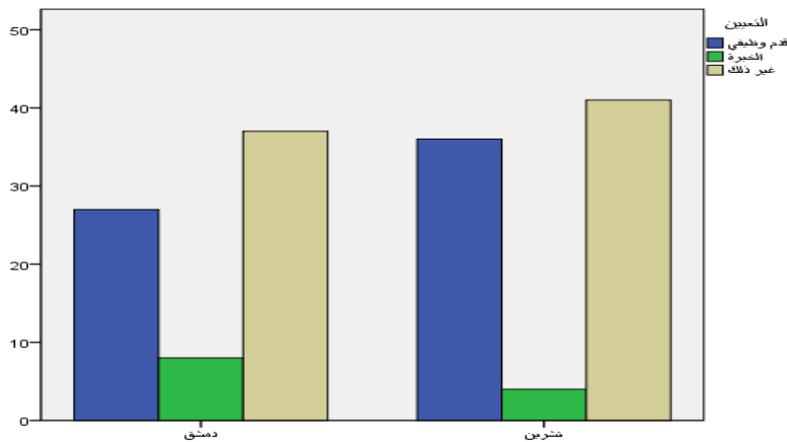
#### هـ- توزيع رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين:

جدول (2-84) توزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين

المجموع	غير ذلك	الخبرة	قدم وظيفي	الجامعة * أساس التعيين	
72	37	8	27	العدد	دمشق
100.0%	51.4%	11.1%	37.5%	النسبة %	
81	41	4	36	العدد	تشرين
100.0%	50.6%	4.9%	44.4%	النسبة %	
153	78	12	63	العدد	المجموع
100.0%	51.0%	7.8%	41.2%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-84) أنّ نسبة رؤساء الأقسام ممن كان تعيينهم على أساس القدم الوظيفي توزعت بين (37.5%) في جامعة دمشق، و(44.4%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة رؤساء الأقسام ممن كان تعيينهم على أساس الخبرة بين (11.1%) في جامعة دمشق، و(4.9%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة رؤساء الأقسام ممن كان تعيينهم على أساس أمور لم تذكر بين (51.4%) في جامعة دمشق، و(50.6%) في جامعة تشرين.



الشكل رقم (2-42) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة رؤساء الأقسام حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين

❖ خصائص أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي:

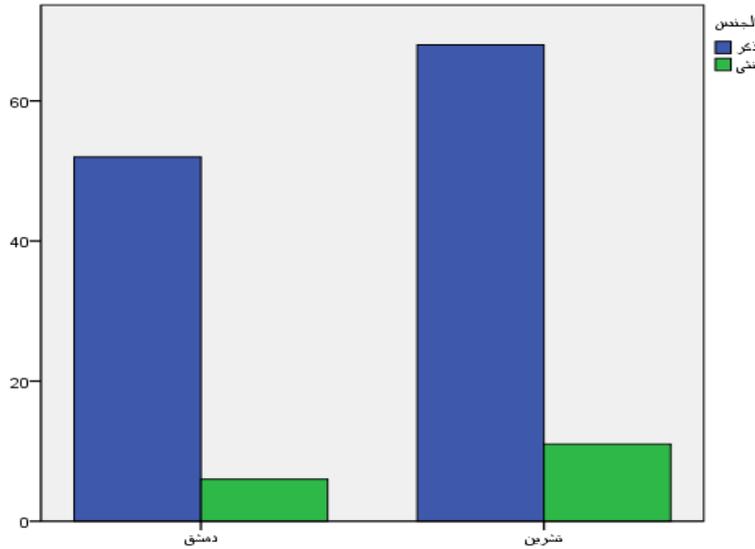
أ- توزيع القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والجنس:

جدول (2-85) توزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والجنس

الجامعة * الجنس	ذكور	إناث	المجموع
دمشق	العدد	6	58
	النسبة %	10.3%	89.7%
تشرين	العدد	11	79
	النسبة %	13.9%	86.1%
المجموع	العدد	17	137
	النسبة %	12.4%	87.6%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-85) أنّ نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي من الذكور توزعت بين (89.7%) في جامعة دمشق، و(86.1%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي من الإناث بين (10.3%) في جامعة دمشق، و(13.9%) في جامعة تشرين.



الشكل رقم (2-43) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والجنس

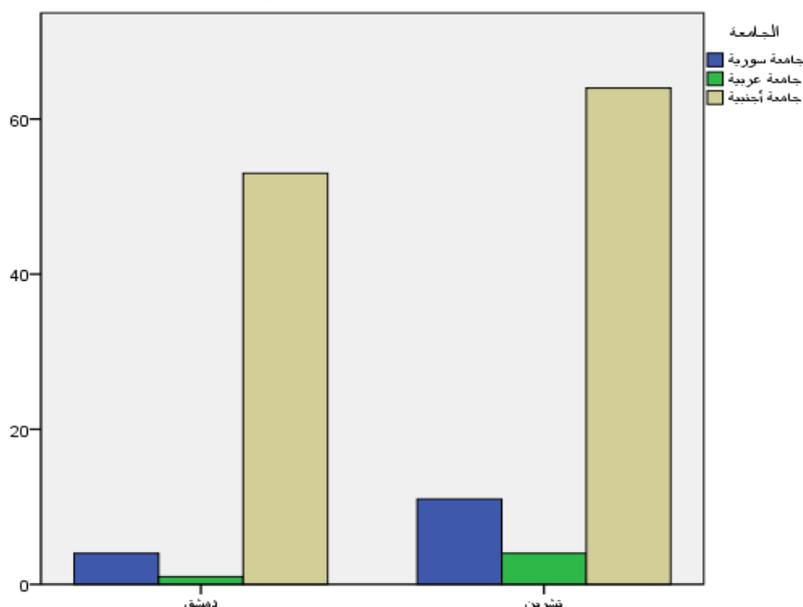
ب- توزيع القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة:

جدول (2-86) توزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة

الجامعة * مصدر الشهادة	جامعة سورية	جامعة عربية	جامعة أجنبية	المجموع
دمشق	العدد	4	53	58
	النسبة %	6.9%	91.4%	100.0%
تشرين	العدد	11	64	79
	النسبة %	13.9%	81.0%	100.0%
المجموع	العدد	15	117	137
	النسبة %	10.9%	85.4%	100.0%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-86) أنّ نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كان مصدر شهادته جامعة سورية توزعت بين (6.9%) في جامعة دمشق، و(13.9%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كان مصدر شهادته جامعة عربية بين (1.7%) في جامعة دمشق، و(5.1%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كان مصدر شهادته جامعة أجنبية بين (91.4%) في جامعة دمشق، و(81%) في جامعة تشرين.



الشكل رقم (2-44) التمثيل البياني لتوزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة ومصدر الشهادة

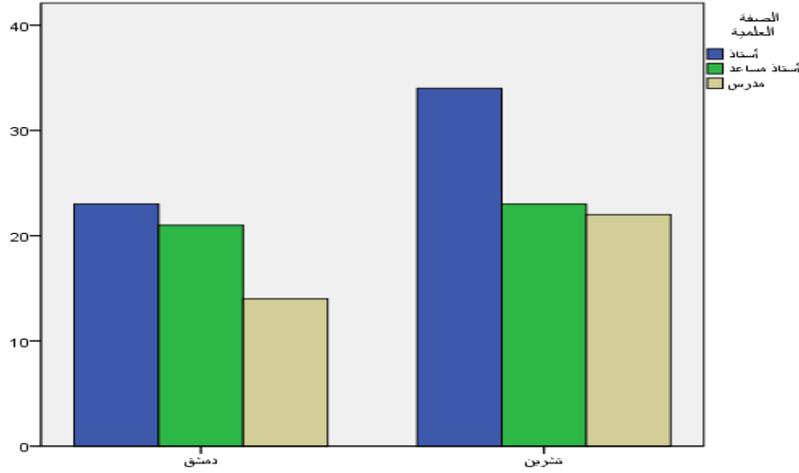
#### د- توزع القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية:

جدول (2-87) توزع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية

الجامعة * المرتبة العلمية	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرّس	المجموع
دمشق	العدد	23	21	58
	النسبة %	39.7%	36.2%	100.0%
تشرين	العدد	34	23	79
	النسبة %	43.0%	29.1%	100.0%
المجموع	العدد	57	44	137
	النسبة %	41.6%	32.1%	100.0%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-87) أنّ نسبة الأساتذة من القائمين على تطوير التعليم العالي توزعت بين (39.7%) في جامعة دمشق، و(43%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة الأساتذة المساعدون من القائمين على تطوير التعليم العالي بين (36.2%) في جامعة دمشق، و(24.1%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة المدرّسون من القائمين على تطوير التعليم العالي بين (24.1%) في جامعة دمشق، و(27.8%) في جامعة تشرين.



الشكل رقم (2-45) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والمرتبة العلمية

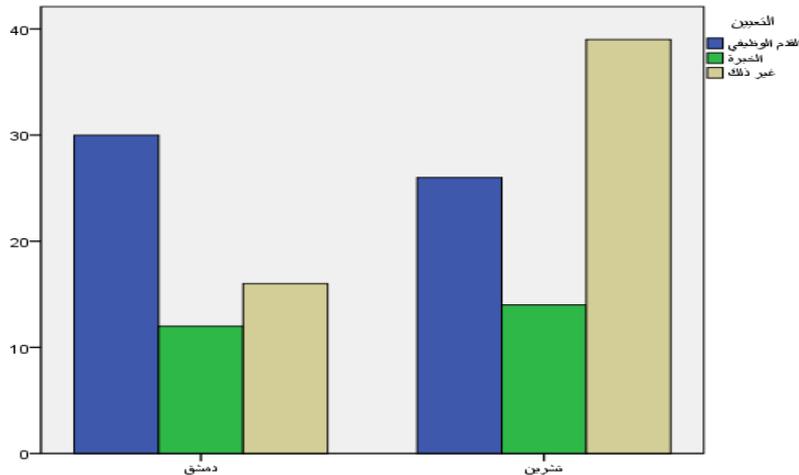
#### هـ- توزيع القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين:

جدول (2-88) توزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين

المجموع	غير ذلك	الخبرة	قدم وظيفي	الجامعة * أساس التعيين	
58	16	12	30	العدد	دمشق
100.0%	27.6%	20.7%	51.7%	النسبة %	
79	39	14	26	العدد	تشرين
100.0%	49.4%	17.7%	32.9%	النسبة %	
137	55	26	56	العدد	المجموع
100.0%	40.1%	19.0%	40.9%	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-88) أنّ نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كان تعيينهم على أساس القدم الوظيفي توزعت بين (51.7%) في جامعة دمشق، و(32.9%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كان تعيينهم على أساس الخبرة بين (20.7%) في جامعة دمشق، و(17.7%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كان تعيينهم على أساس أمور لم تذكر بين (27.6%) في جامعة دمشق، و(49.4%) في جامعة تشرين.



الشكل رقم (2-46) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة وأساس التعيين

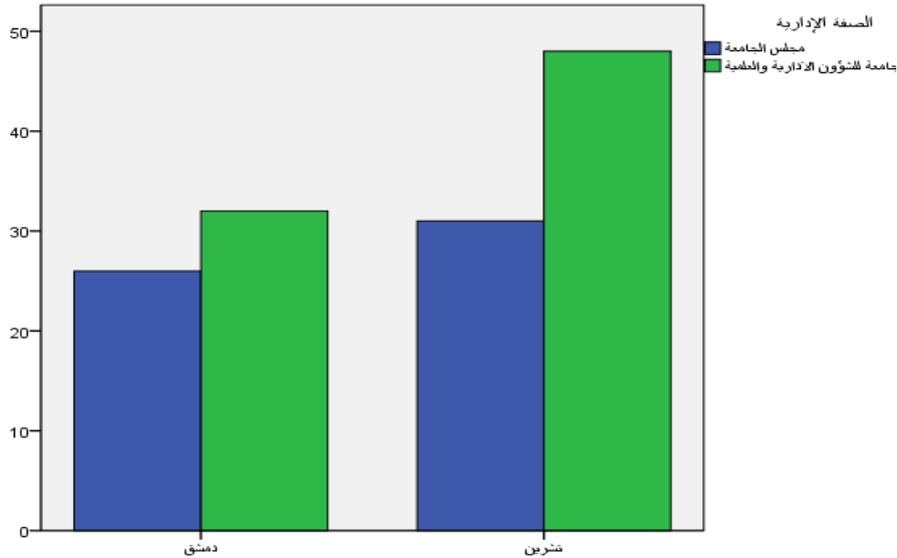
## و- توزيع القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والصفة الإدارية:

جدول (2-89) توزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والصفة الإدارية

المجموع	مجلس الشؤون العلمية والإدارية	مجلس الجامعة والتعليم العالي	الجامعة * الصفة الإدارية	
			العدد	النسبة %
58	32	26	العدد	النسبة %
100.0%	55.2%	44.8%	دمشق	
79	48	31	العدد	النسبة %
100.0%	60.8%	39.2%	تشرين	
137	80	57	العدد	النسبة %
100.0%	58.4%	41.6%	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-89) أنّ نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كانت صفتهم الإدارية مجلس الجامعة، ومجلس التعليم العالي توزعت بين (44.8%) في جامعة دمشق، و(39.2%) في جامعة تشرين، وتوزعت نسبة القائمين على تطوير التعليم العالي ممن كانت صفتهم الإدارية مجلس الشؤون العلمية والإدارية بين (55.2%) في جامعة دمشق، و(60.8%) في جامعة تشرين.



الشكل رقم (2-47) التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة القائمين على تطوير التعليم العالي حسب متغيري الجامعة والصفة الإدارية

### 2-2-3- أدوات الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تعرّف الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي، ولتحقيق

أهداف الدراسة تمّ بناء أدوات الدراسة، وتشمل:

أولاً: استبانة لرصد آراء أعضاء الهيئة التعليمية ودورهم في تطوير مؤسسة التعليم العالي:

تكونت الاستبانة من قسمين، تضمن القسم الأول معلومات عامة عن أعضاء الهيئة التعليمية شملت متغيرات الجامعة، الجنس، نوع الكلية، المرتبة العلمية، سنوات التدريس في الجامعة، أما القسم الثاني فتضمن دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي من خلال خمس محاور أساسية، وهي:

المحور الأول: دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي.

**المحور الثاني:** بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية.

**المحور الثالث:** دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها.

**المحور الرابع:** دور تقييم أعضاء الهيئة التعليمية في تقدّم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل.

**المحور الخامس:** فاعلية أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمي.

وللإجابة على أسئلة الاستبانة تمّ الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي، والمثقل بأرقام تصاعديّة مناسبة لتقدير درجة الموافقة على العبارات الواردة في الاستبانة كما يأتي:

إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	2	3	4	5

واشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على (81) عبارة موزعة على المحاور السابقة، بإذ أنه كان للمحور الأول (23) عبارة، وللمحور الثاني (16) عبارة، وللمحور الثالث (11) عبارة، وللمحور الرابع (16) عبارة، وللمحور الخامس (15) عبارة.

**ثانياً: استبانة لرصد آراء رؤساء الأقسام وفاعلتهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي:**

تكونت الاستبانة من قسمين، تضمن القسم الأول معلومات عامة عن رؤساء الأقسام شملت متغيرات الجامعة، الجنس، نوع الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، أساس التعيين، أما القسم الثاني فتضمن دور فاعلة رؤساء الأقسام في تطوير مؤسسات التعليم العالي من خلال ست محاور أساسية، وهي:

**المحور الأول:** تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية في تطوير التعليم العالي.

**المحور الثاني:** تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة.

**المحور الثالث:** دور رئيس القسم في توصيف المقررات واختيار مضامينها.

**المحور الرابع:** المساهمة في تطوير القسم.

**المحور الخامس:** وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق.

**المحور السادس:** المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي.

وللإجابة على أسئلة الاستبانة تمّ الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي، والمثقل بأرقام تصاعديّة مناسبة لتقدير درجة الموافقة على العبارات الواردة في الاستبانة كما يأتي:

بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة جيدة	بدرجة جيدة جداً	بدرجة ممتازة
1	2	3	4	5

واشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على (58) عبارة موزعة على المحاور السابقة، بإذ أنه كان للمحور الأول (8) عبارات، وللمحور الثاني (7) عبارات، وللمحور الثالث (11) عبارة، وللمحور الرابع (16) عبارة، وللمحور الخامس (9) عبارات، وللمحور السادس (7) عبارات.

**ثالثاً: استبانة لرصد آراء عمل القائمين ودورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته:**

تكونت الاستبانة من قسمين، تضمن القسم الأول معلومات عامة عن القائمين على تطوير التعليم العالي شملت متغيرات الجامعة، الجنس، مصدر الشهادة، المرتبة العلمية، أساس التعيين، الصفة الإدارية، أما

القسم الثاني فتضمن دور القائمين على تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته من خلال عشر محاور أساسية، وهذه المحاور هي:

**المحور الأول:** دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي.

**المحور الثاني:** صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها.

**المحور الثالث:** وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي.

**المحور الرابع:** تحليل البيئة المؤسساتية للتعليم العالي وتقويمها.

**المحور الخامس:** بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية (صياغتها وتنفيذها).

**المحور السادس:** إحدائيات التطوير في التعليم العالي.

**المحور السابع:** تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته.

**المحور الثامن:** دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي.

**المحور التاسع:** رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها.

**المحور العاشر:** التطوير والجودة في التعليم العالي.

وللإجابة على أسئلة الاستبانة تم الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي، والممثل بأرقام تصاعديّة مناسبة لتقدير درجة الموافقة على العبارات الواردة في الاستبانة كما يأتي:

غير موافق	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً
1	2	3	4	5

واشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على (139) عبارة موزعة على المحاور السابقة، بإذ أنه كان للمحور الأول (18) عبارة، وللمحور الثاني (12) عبارة، وللمحور الثالث (8) عبارات، وللمحور الرابع (12) عبارة، وللمحور الخامس (9) عبارات، وللمحور السادس (15) عبارة، وللمحور السابع (19) عبارة، وللمحور الثامن (12) عبارة، وللمحور التاسع (18) عبارة، وللمحور العاشر (16) عبارة.

**رابعاً: استمارة مقابلة للقائمين على تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته:**

تكونت المقابلة من قسمين، تضمن القسم الأول معلومات عامة عن القائمين على تطوير التعليم العالي شملت متغيرات الجامعة، الجنس، مصدر الشهادة، المرتبة العلمية، أساس التعيين، الصفة الإدارية، أما القسم الثاني فتضمن دور القائمين على تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته من خلال (31) عبارة، وأمام كل عبارة يوجد ثلاثة خيارات للإجابة وفق المقياس الآتي:

لا	لا أدري	نعم
1	2	3

كذلك تم الاستناد إلى أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات spss من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والاختبارات الإحصائية حسب مناسبتها لأغراض البحث. كما تم اعتماد مستوى دلالة 0.05 لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المنطق عليها في اختبار الفرضيات.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي:

$$\text{درجة المقياس} = \text{درجة الاستجابة العليا} - \text{درجة الاستجابة الدنيا} / \text{عدد فئات الاستجابة}$$

$$\text{درجة المقياس} = 5 - 1 / 5 = 0.8$$

وبناءً عليه تكون الدرجات على النحو الآتي:

درجة الموافقة			المجال (مقياس ليكرت)
الاستبانة الثالثة	الاستبانة الثانية	الاستبانة الأولى	
غير موافق	بدرجة ضعيفة	إطلاقاً	1.8 – 1
بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	نادراً	2.60 – 1.81
بدرجة متوسطة	بدرجة جيدة	أحياناً	3.40 – 2.61
بدرجة كبيرة	بدرجة جيدة جداً	غالباً	4.20 – 3.41
بدرجة كبيرة جداً	بدرجة ممتازة	نادراً	5 – 4.21

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي:

$$\text{درجة المقياس} = \text{درجة الاستجابة العنا} - \text{درجة الاستجابة الدنيا} / \text{عدد فئات الاستجابة}$$

$$\text{درجة المقياس} = 3 - 1 / 3 = 0.67$$

وبناءً عليه يكون توزع الدرجات في بطاقة المقابلة وفق الآتي:

إذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي للإجابات ضمن المجال (1-1.67) فهي تقابل شدة الإجابة (لا)، أما إذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي للإجابات ضمن المجال (1.67-2.34) فهي تقابل شدة الإجابة لا أدري، وإذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي ضمن المجال (2.34-3) فهي تقابل شدة الإجابة نعم.

## 4-2-2- صدق أدوات الدراسة:

### ❖ إجراءات الصدق:

أ- **صدق المحتوى (المحكّمون):** للتحقق من صدق المحكّمين (الصدق البنائي) تم عرض الاستبيانات بعد إعدادها على نفس المعنيين في تطوير التعليم العالي، وذلك بهدف إبداء الرأي في مدى وضوح وصياغة الفقرات، ومدى انتماء وملاءمة كل فقرة للمجال الذي تنتمي إليه، وبناءً على نتائج التحكيم قامت الباحثة بالتعديل.

ب- **الصدق الظاهري:** يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في أداة الدراسة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، والصدق الظاهري: "هو صدق يقصد به معرفة إلى أي مدى يبدو المقياس ظاهرياً قادراً على، قياس ما صمّم من أجله من حيث مدى ملاءمة كل بند لأهداف الدراسة (فهمي 2005، ص 58). وللتحقق من صدق أدوات الدراسة تمّ عرضها في صورتها الأولية على عدد من السادة القادة الإداريين وأعضاء الهيئة التعليمية في (الوزارة، وجامعتي دمشق وتشرين)، وذلك للكشف عن مدى تمثيل فقرات الأدوات للأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي، ولتقدير مدى مناسبة عباراتها وملاءمتها للمجتمع المستهدف، وللمصادقة على انتماء العبارات للمجال الذي أدرجت تحته، وللتأكد من سلامتها اللغوية وصحة ترميزها، وقد أجمع السادة المحكّمون على كفاية العبارات، بينما كان لبعضهم ملحوظات على بعض العبارات إما لتكرارها أو لصياغتها اللغوية أو لعدم انتمائها لأبعادها الفرعية، وقد أخذت الباحثة بجميع الملحوظات التي وضعها المحكّمون سواء بحذف ما كان منها مكرراً، أم بتعديل الصياغة اللغوية، أم بإضافة عبارات جديدة، أم دمج عبارتين أو فصلهما، كذلك تمّ تخفيض عدد الاستبانات ودمجها في ثلاثة استبانات، وبطاقة مقابلة، حيث كان عددها ست

أدوات هي: استبانة فاعلية عمل الإداريين وأرائهم في كيفية تطوير المؤسسات الجامعية، استبانة تقييم عمل مجلس التعليم العالي في المؤسسات الجامعية، مقابلة لتقييم عمل القائمين على تحديث التعليم العالي وفاعليته في تطوير مؤسساتها، استبانة لرصد آراء القائمين على تحديث التعليم العالي وفاعليته في تطوير مؤسساتها، استبانة آراء رؤساء الأقسام وفاعليتهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي وتفعيل دورهم في تحديثها، استبانة دور أعضاء الهيئة التعليمية في مؤسسة التعليم العالي. وبيّن الملحق المرفق في نهاية الدراسة الأدوات بصورتها النهائية.

### ❖ قياس صدق الاتساق الداخلي Internal Consistency:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانات بحساب الارتباطات الداخلية و إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من العبارات المكونة لكل محور، والدرجة الكلية للمحور. والدرجة الكلية لكل محور من محاور المقياس والدرجة الكلية للمقياس. وكانت النتائج كما يلي:

#### أولاً: استبانة أعضاء الهيئة التعليمية:

أ- الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تندرج تحته:

جدول (2-90) معامل الاتساق الداخلي بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه (الاستبانة الأولى)

رقم السؤال	معامل ارتباط بيرسون	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون						
1	0.823(*)	18	0.767(*)	35	0.755(*)	52	0.887(**)	69	0.779(*)
2	0.784(*)	19	0.802(**)	36	0.861(**)	53	0.913(**)	70	0.870(**)
3	0.771(**)	20	0.775(*)	37	0.794(*)	54	0.859(**)	71	0.807(*)
4	0.708(**)	21	0.847(**)	38	0.791(*)	55	0.798(*)	72	0.801(*)
5	0.798(*)	22	0.864(**)	39	0.764(*)	56	0.841(**)	73	0.741(*)
6	0.717(*)	23	0.837(**)	40	0.867(*)	57	0.823(**)	74	0.836(**)
7	0.845(**)	24	0.739(*)	41	0.803(*)	58	0.881(**)	75	0.912(**)
8	0.796(*)	25	0.804(**)	42	0.757(*)	59	0.813(**)	76	0.823(**)
9	0.747(*)	26	0.821(**)	43	0.801(*)	60	0.856(**)	77	0.927(**)
10	0.852(*)	27	0.751(*)	44	0.864(*)	61	0.793(*)	78	0.805(**)
11	0.827(**)	28	0.743(*)	45	0.723(*)	62	0.741(*)	79	0.916(**)
12	0.777(**)	29	0.813(**)	46	0.724(*)	63	0.843(**)	80	0.937(**)
13	0.703(*)	30	0.753(*)	47	0.851(**)	64	0.827(**)	81	0.762(*)
14	0.873(*)	31	0.746(*)	48	0.918(**)	65	0.813(**)		
15	0.756(**)	32	0.913(**)	49	0.735(*)	66	0.839(**)		
16	0.719(**)	33	0.842(**)	50	0.789(*)	67	0.843(**)		
17	0.807(*)	34	0.851(**)	51	0.842(**)	68	0.861(**)		

(\*) تعني أن معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

(\*\*) تعني أن معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01

يبين الجدول (2-90) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستويي دلالة (0.01، 0.05)، وهي مقبولة إحصائياً كون قيم معاملات الارتباط أكبر من (0.70)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة تبعاً للمجال الذي تندرج تحته.

ب- الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للمقياس:  
الجدول (91-2) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة (الاستبانة الأولى)

معامل ارتباط بيرسون	المحاور
0.827(**)	دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي
0.813(**)	بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية
0.939(**)	دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتحديد أساليبها
0.927(**)	دور تقييم أعضاء الهيئة التعليمية في تقدّم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل
0.893(**)	فاعلة أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمية

يبين الجدول (91-2) أن جميع المحاور ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للاستبانة، وذلك عند مستوى دلالة 0.01، مما يدل على أن محاور الاستبانة تتمتع بدرجة صدق عالية.

ثانياً: استبانة رؤساء الأقسام:

أ- الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تندرج تحته:  
جدول (92-2) معامل الاتساق الداخلي بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه (الاستبانة الثانية)

رقم السؤال	معامل ارتباط بيرسون	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
1	0.717(*)	16	0.847(**)	31	0.709(*)	46	0.832(**)
2	0.742(*)	17	0.901(**)	32	0.741(*)	47	0.824(*)
3	0.833(**)	18	0.889(**)	33	0.802(*)	48	0.897(**)
4	0.841(**)	19	0.747(*)	34	0.748(*)	49	0.901(**)
5	0.922(**)	20	0.881(**)	35	0.851(*)	50	0.843(**)
6	0.864(**)	21	0.874(*)	36	0.828(**)	51	0.755(*)
7	0.897(**)	22	0.912(**)	37	0.879(**)	52	0.742(*)
8	0.801(*)	23	0.799(*)	38	0.892(**)	53	0.715(*)
9	0.767(*)	24	0.838(*)	39	0.835(**)	54	0.744(*)
10	0.857(**)	25	0.775(*)	40	0.857(**)	55	0.802(*)
11	0.863(**)	26	0.755(*)	41	0.806(*)	56	0.894(**)
12	0.778(*)	27	0.866(*)	42	0.814(**)	57	0.761(*)
13	0.838(**)	28	0.761(*)	43	0.809(*)	58	0.766(*)
14	0.829(**)	29	0.788(*)	44	0.866(**)		
15	0.807(*)	30	0.837(**)	45	0.916(**)		
(*) تعني أن معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05							
(**) تعني أن معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01							

يبين الجدول (92-2) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستويي دلالة (0.01، 0.05)، وهي مقبولة إحصائياً كون قيم معاملات الارتباط أكبر من (0.70)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة تبعاً للمجال الذي تندرج تحته.

ب- الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للمقياس:

الجدول (2-93) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة (الاستبانة الثانية)

معامل ارتباط بيرسون	المحاور
0.898(**)	تكمال الادوار مع الإدارة الجامعية في تطوير التعليم العالي
0.875(**)	تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة
0.855(**)	دور رئيس القسم في توصيف المقررات واختيار مضامينها
0.876(**)	المساهمة في تطوير القسم
0.861(**)	وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق
0.888(**)	المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

يبين الجدول (2-93) أن جميع المحاور ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للاستبانة، وذلك عند مستوى دلالة 0.01، مما يدل على أن محاور الاستبانة تتمتع بدرجة صدق عالية.

ثالثاً: استبانة القائمين على تطوير التعليم العالي:

أ- الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تندرج تحته:

جدول (2-94) معامل الاتساق الداخلي بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه (الاستبانة الثالثة)

رقم السؤال	معامل ارتباط بيرسون	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون						
1	0.739(*)	29	0.744(*)	57	0.787(*)	85	0.776(*)	113	0.789(*)
2	0.766(*)	30	0.884(**)	58	0.713(*)	86	0.899(**)	114	0.746(*)
3	0.876(**)	31	0.861(**)	59	0.759(*)	87	0.871(**)	115	0.796(*)
4	0.913(**)	32	0.761(*)	60	0.898(**)	88	0.765(*)	116	0.777(*)
5	0.744(*)	33	0.763(*)	61	0.851(**)	89	0.753(*)	117	0.765(*)
6	0.723(*)	34	0.922(**)	62	0.855(**)	90	0.888(**)	118	0.765(*)
7	0.884(**)	35	0.763(*)	63	0.771(*)	91	0.766(*)	119	0.903(**)
8	0.754(*)	36	0.796(*)	64	0.713(*)	92	0.757(*)	120	0.918(**)
9	0.739(*)	37	0.913(**)	65	0.756(*)	93	0.913(**)	121	0.735(*)
10	0.748(*)	38	0.884(**)	66	0.893(**)	94	0.862(**)	122	0.787(*)
11	0.903(**)	39	0.911(**)	67	0.841(**)	95	0.881(**)	123	0.765(*)
12	0.885(**)	40	0.752(*)	68	0.823(**)	96	0.777(*)	124	0.921(*)
13	0.766(*)	41	0.745(*)	69	0.737(*)	97	0.768(*)	125	0.764(*)
14	0.741(*)	42	0.763(*)	70	0.803(*)	98	0.904(**)	126	0.945(**)
15	0.869(**)	43	0.746(*)	71	0.739(*)	99	0.921(**)	127	0.766(*)
16	0.913(**)	44	0.894(**)	72	0.943(**)	100	0.741(*)	128	0.767(*)
17	0.741(*)	45	0.751(*)	73	0.761(*)	101	0.763(*)	129	0.752(*)
18	0.745(*)	46	0.756(*)	74	0.738(*)	102	0.913(**)	130	0.927(**)
19	0.758(*)	47	0.877(**)	75	0.801(*)	103	0.743(*)	131	0.877(**)
20	0.871(**)	48	0.867(*)	76	0.928(**)	104	0.766(*)	132	0.744(*)
21	0.908(**)	49	0.905(**)	77	0.871(**)	105	0.893(**)	133	0.801(*)
22	0.736(*)	50	0.722(*)	78	0.918(**)	106	0.751(**)	134	0.879(**)
23	0.752(*)	51	0.767(*)	79	0.735(*)	107	0.763(**)	135	0.742(*)
24	0.887(**)	52	0.712(*)	80	0.889(*)	108	0.757(*)	136	0.781(*)

25	0.762(*)	53	0.894(**)	81	0.872(**)	109	0.713(*)	137	0.754(*)
26	0.733(*)	54	0.875(**)	82	0.882(**)	110	0.739(*)	138	0.755(*)
27	0.874(*)	55	0.745(*)	83	0.724(*)	111	0.943(**)	139	0.769(*)
28	0.869(**)	56	0.766(*)	84	0.797(*)	112	0.761(*)		
(*) تعني أن معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05									
(**) تعني أن معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01									

يبين الجدول (2-94) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للمجال الذي تندرج تحته موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستويي دلالة (0.01، 0.05)، وهي مقبولة إحصائياً كون قيم معاملات الارتباط أكبر من (0.70)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة تبعاً للمجال الذي تندرج تحته.

#### ب- الصدق باستخدام الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للمقياس:

الجدول (2-95) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة (الاستبانة الثالثة)

معامل ارتباط بيرسون	المحاور
0.894(**)	دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي
0.876(**)	صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها
0.855(**)	وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي
0.863(**)	تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقييمها
0.912(**)	بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية (صياغتها وتنفيذها)
0.897(**)	إحداثيات التطوير في التعليم العالي
0.844(**)	تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته
0.865(**)	دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي
0.866(**)	رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها
0.923(**)	التطوير والجودة في التعليم العالي

يبين الجدول (2-95) أن جميع المحاور ترتبط ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للاستبانة، وذلك عند مستوى دلالة 0.01، مما يدل على أن محاور الاستبانة تتمتع بدرجة صدق عالية.

#### 2-2-5- ثبات أدوات الدراسة:

عرف عطيفة الثبات بأنه الأداة الثابتة التي "إذا طبقت على فرد ما أكثر من مرة فإنه يحصل على نفس الدرجات في المرتين" (2006، ص 139). كما فسرتة أبو علام |الثبات| بأنه هو "دقة درجة المقياس"، وكذلك أوضح بأنه توجد طريقتين لتقويم الثبات: "الأولي دراسة التناسق الداخلي للمقياس، والثانية قياس استقرار الدرجة" (2010، ص 331). ولتحقيق الهدف من ذلك اتبعت الباحثة طريقتين للتوصل إلى دلالات ثبات أدوات الدراسة وفاعلية فقراتها:

### ❖ الطريقة الأولى استخدام معادلة " ألفا كرو نباخ ( Cronbach- alpha ):

تم حساب الاتساق الداخلي للعبارات بين المحاور مع بعضها البعض بحسب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، الذي يساهم في تحديد تأثير العلاقات الداخلية بين كل بند أو بندين

### ❖ الطريقة الثانية الثبات بإعادة الاختبار:

بعد تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية أول مرة قامت الباحثة بإجراء التطبيق على العينة نفسها بعد فترة أسبوعين. والطريقتان طبقتا لكل أداة من أدوات الدراسة وفق الآتي:

### أولاً: استبانة أعضاء الهيئة التعليمية:

الجدول (2-96) قيم معامل الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار (الاستبانة الأولى)

المحاور	عدد الأسئلة	معامل الثبات	
		بطريقة ألفا كرونباخ	بطريقة إعادة الاختبار
المحور الأول	23	0.866	0.854
المحور الثاني	16	0.891	0.882
المحور الثالث	11	0.854	0.844
المحور الرابع	16	0.869	0.872
المحور الخامس	15	0.902	0.897
الثبات الكلي	81	0.884	0.871

يبين الجدول (2-96) أن أداة الدراسة (استبانة أعضاء الهيئة التعليمية) تتمتع بقيمة ثبات عالية، إذ بلغ الثبات العام بطريقة ألفا كرونباخ (0.884)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.871).

### ثانياً: استبانة رؤساء الأقسام:

الجدول (2-97) قيم معامل الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار (الاستبانة الثانية)

المحاور	عدد الأسئلة	معامل الثبات	
		بطريقة ألفا كرونباخ	بطريقة إعادة الاختبار
المحور الأول	8	0.845	0.836
المحور الثاني	7	0.867	0.852
المحور الثالث	11	0.833	0.827
المحور الرابع	16	0.845	0.839
المحور الخامس	9	0.843	0.851
المحور السادس	7	0.875	0.861
الثبات الكلي	58	0.855	0.849

يبين الجدول (2-97) أن أداة الدراسة (استبانة رؤساء الأقسام) تتمتع بقيمة ثبات عالية، إذ بلغ الثبات العام للأداة بطريقة ألفا كرونباخ (0.855)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.849).

### ثالثاً: استبانة وبطاقة المقابلة للقائمين على تطوير التعليم العالي:

الجدول (2-98) قيم معامل الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة الاختبار (الاستبانة الثالثة)

معامل الثبات		عدد الأسئلة	المحاور
بطريقة إعادة الاختبار	بطريقة ألفا كرونباخ		
0.894	0.901	18	المحور الأول
0.865	0.879	12	المحور الثاني
0.857	0.866	8	المحور الثالث
0.873	0.886	12	المحور الرابع
0.851	0.847	9	المحور الخامس
0.848	0.859	15	المحور السادس
0.863	0.872	19	المحور السابع
0.892	0.903	12	المحور الثامن
0.855	0.866	18	المحور التاسع
0.884	0.891	16	المحور العاشر
<b>0.878</b>	<b>0.889</b>	<b>139</b>	<b>الثبات الكلي (الاستبانة)</b>
<b>0.854</b>	<b>0.863</b>	<b>31</b>	<b>المقابلة</b>

يبين الجدول (2-98) أن أداة الدراسة (استبانة القائمين على تطوير التعليم العالي) تتمتع بقيمة ثبات عالية، إذ بلغ الثبات العام للأداة بطريقة ألفا كرونباخ (0.889)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.878). كما نلاحظ أنّ ثبات بطاقة المقابلة بلغ بطريقة ألفا كرونباخ (0.863)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.854)، وهذا يدل على أنها ذات ثبات عالٍ.

#### 2-2-6- المعالجات الإحصائية المستخدمة لاستخلاص النتائج:

اعتمدت الباحثة في تحليل النتائج على الحاسوب باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.20، وأهم القوانين والاختبارات المستخدمة:

- 1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية.
- 2- اختبار (T) ستودنت للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.
- 3- اختبار تحليل التباين الأحادي.
- 4- اختبار دانن لتحديد مصادر الفروق بين المتوسطات.
- 5- اختبار ليفين لتحديد التجانس بين العينين.

## الفصل الثالث

### تحليل إجابات أفراد العينة الكلية

#### تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفاً تحليلياً للأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي في سورية، وذلك من خلال رصد آراء أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في تطوير مؤسسة التعليم العالي، ورصد آراء القائمين على تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته، ورصد آراء رؤساء الأقسام وفاعلتهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي وفق الآتي:

**أولاً: رصد آراء أعضاء الهيئة التعليمية ودورهم في تطوير مؤسسة التعليم العالي من خلال:**

- 1- دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي.
- 2- بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية.
- 3- دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها.
- 4- دور تقييم أعضاء الهيئة التعليمية في تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل.
- 5- فاعلة أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمية.

**ثانياً: رصد آراء رؤساء الأقسام وفاعلتهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي من خلال:**

- 1- تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية في تطوير التعليم العالي.
- 2- تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة.
- 3- دور رئيس القسم في توصيف المقررات واختيار مضمونها.
- 4- المساهمة في تطوير القسم.
- 5- وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق.
- 6- المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي.

**ثالثاً: رصد آراء عمل القائمين ودورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته من خلال:**

- 1- دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي.
- 2- صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها.
- 3- وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي.
- 4- تحليل البيئة المؤسساتية للتعليم العالي وتقويمها.
- 5- بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية (صياغتها وتنفيذها).
- 6- إحدائيات التطوير في التعليم العالي.
- 7- تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته.
- 8- دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي.
- 9- رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها.

10- التطوير والجودة في التعليم العالي.

رابعاً: تعرف دور القائمين على التعليم العالي في تطوير وتحديث التعليم العالي، وذلك من خلال بطاقة مقابلة.

### 3-2-1- تحليل إجابات أعضاء الهيئة التعليمية:

أولاً: دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي:

جدول (2-99) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في تطوير التعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أسهم في وضع مرتكزات تطوير التعليم العالي.	362	3.379	1.452	67.6
2	أنفذ سياسة جامعتي.	362	3.522	1.191	70.4
3	أرسم ملامح المستقبل لكليتي.	362	3.425	1.242	68.5
4	أسهم في نهضة وطني.	362	4.127	0.900	82.5
5	أعد محور الارتكاز في التعليم الجامعي.	362	3.072	1.175	61.4
6	أساهم في تحقيق أهداف الجامعة.	362	3.704	1.181	74.1
7	أضع أسس الفكر المنهجي.	362	2.934	1.311	58.7
8	أوفق بين محتويات المادة التي يدرسها وحاجات المجتمع والطلبة.	362	3.804	1.185	76.1
9	أنعي مهارات التفكير الإبداعي.	362	3.235	0.857	64.7
10	أتبع آليات الإرشاد والتوجيه للطلبة.	362	3.790	0.903	75.8
11	أساهم في بناء مفاهيم التغيير.	362	3.188	0.946	63.8
12	أطور القدرات الذاتية للطلبة.	362	3.348	1.026	67.0
13	أطور المهام التدريسية الموكلة لي.	362	3.862	1.217	77.2
14	أحفز الطاقات ( البشرية - الاقتصادية - الإنتاجية) في كليتي.	362	3.088	1.326	61.8
15	أساهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.	362	3.017	0.911	60.3
16	أحقق الأهداف بناءً على خصائص المجتمع السوري.	362	3.254	0.913	65.1
17	أسهم ببناء الاقتصاد السوري.	362	2.677	1.033	53.5
18	أساهم في خدمة وتطوير المجتمع محلياً ودولياً.	362	3.041	1.250	60.8
19	أعمل على انماء التعاون الدولي بالأبحاث التي أشارك بها.	362	2.094	1.377	41.9
20	أساهم في تحقيق الجودة في التعليم العالي.	362	3.442	1.584	68.8
21	أساهم في خلق اقتصاد المعرفة.	362	3.058	1.034	61.2
22	أعد أطر فنية علميا.	362	3.326	1.070	66.5
23	أعد الباحثين وادريهم.	362	3.583	1.336	71.7
<b>الإجمالي</b>		<b>362</b>	<b>3.303</b>	<b>0.609</b>	<b>66.1</b>

يبين الجدول (2-99) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 3، 4، 6، 8، 10، 13، 20، 23) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي غالباً ما يكون من خلال: (تنفيذ سياسة جامعتهم،

ورسم ملامح المستقبل لكليتهم، والإسهام في نهضة وطنهم وتحقيق أهداف الجامعة، والتوفيق بين محتويات المادة التي يدرسونها وحاجات المجتمع والطلبة، واتباع آليات الإرشاد والتوجيه للطلبة، وتطوير المهام التدريسية الموكلة إليهم، والمساهمة في تحقيق الجودة في التعليم العالي، وإعداد الباحثين). كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارة (1، 5، 7، 9، 11، 12، 14، 15، 16، 17، 18، 21، 22) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وهذا يدل أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي يكون أحياناً من خلال: (الإسهام في وضع مرتكزات تطوير التعليم العالي، وإعداد محور الارتكاز في التعليم الجامعي، ووضع أسس الفكر المنهجي، وتنمية مهارات التفكير الإبداعي، والمساهمة في بناء مفاهيم التغيير، وتطوير القدرات الذاتية للطلبة، وتحفيز الطاقات البشرية والاقتصادية والانتاجية في كلياتهم، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتحقيق الأهداف بناءً على خصائص المجتمع السوري، والإسهام في بناء الاقتصاد السوري، والمساهمة في خدمة وتطوير المجتمع محلياً ودولياً، والمساهمة في خلق اقتصاد المعرفة، وإعداد الأطر الفنية العليا). أما بالنسبة للعبارة (19) فقد وقعت قيمة متوسطها الحسابي ضمن المجال (1.81-2.60)، وهي تقابل شدة الإجابة نادراً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ أعضاء الهيئة التعليمية نادراً ما يعملون على إنماء التعاون الدولي بالأبحاث التي يشاركون بها. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي (3.303)، وهي تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (66.1%)، وهذا يدل على أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي هو دور متوسط.

## ثانياً: بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية:

جدول (2-100) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أربط المنهج بخطط التنمية الوطنية.	362	3.351	1.198	67.0
2	أراعي في بناء المناهج أهداف السياسات الوطنية.	362	3.392	1.290	67.8
3	أطور المنهج بحسب المستجدات التخصصية.	362	3.738	1.298	74.8
4	أوفق في المناهج بين متطلبات التعليم والدراسة العلمي.	362	3.658	1.039	73.2
5	أحقق بالمقررات الدراسية رسالة الكلية وأهدافها.	362	4.246	1.036	84.9
6	أربط محتوى المناهج بالحاجات الراهنة للمجتمع السوري.	362	3.077	0.956	61.5
7	أختار المحتوى المعرفي للمناهج المناسبة لسوق العمل.	362	2.616	0.990	52.3
8	أحقق التكامل بالمحتوى المعرفي للمناهج التعليم ما قبل الجامعي.	362	2.768	0.985	55.4
9	أراعي في مضمون المناهج التوازن بين المعارف العامة والتخصصية.	362	3.354	1.064	67.1
10	أوازن في محتوى المناهج بين الجانبين النظري والعملي.	362	4.008	1.145	80.2
11	أوازن في المناهج بين المتطلبات الأساسية والفرعية للتخصص.	362	4.345	0.755	86.9

70.7	1.099	3.533	362	12	أطور من خلال المنهاج المهارات العليا للطلبة.
60.2	1.388	3.011	362	13	أبني المنهاج وفق مبدأ التعليم الذاتي للطلبة.
73.7	1.205	3.685	362	14	أسهم في تطوير المقررات الدراسية بشكل مستمر.
69.4	1.476	3.470	362	15	أسعى للوصول بالكتاب الجامعي إلى المستويات المقبولة دولياً.
64.6	1.106	3.229	362	16	أؤسس في المناهج وسائل وأساليب تقييم متنوعة بطرق حديثة لقياس المخرجات المتوخاة.
<b>69.4</b>	<b>0.817</b>	<b>3.468</b>	<b>362</b>	<b>الإجمالي</b>	

يبين الجدول (2-100) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (3، 4، 5، 10، 11، 12، 14، 15) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية غالباً ما يكون من خلال: (تطوير المنهاج بحسب المستجدات التخصصية، والتوفيق في المناهج بين متطلبات التعليم والدراسة العلمي، وتحقيق رسالة الكلية وأهدافها من خلال المقررات الدراسية، والموازنة في محتوى المناهج بين الجانبين النظري والتطبيقي، وبين المتطلبات الأساسية والفرعية للتخصص، وتطوير المهارات العليا للطلبة من خلال المنهاج). كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 6، 7، 8، 9، 13، 16) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في بناء المناهج والمقررات الدراسية يكون أحياناً من خلال: (ربط المنهاج بخطط التنمية الوطنية، ومراعاة أهداف السياسات الوطنية في بناء المناهج، وربط محتوى المناهج بالحاجات الراهنة للمجتمع السوري، واختيار المحتوى المعرفي المناسب لسوق العمل، وتحقيق التكامل بالمحتوى المعرفي لمناهج التعليم ما قبل الجامعي، ومراعاة التوازن بين المعارف العامة والتخصصية في مضمون المناهج، وبناء المناهج وفق مبدأ التعليم الذاتي للطلبة، وتأسيس وسائل وأساليب تقييم متنوعة بطرق حديثة لقياس المخرجات المتوخاة).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور أعضاء الهيئة التعليمية في بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية (3.468)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (69.4%)، وهذا يدل على أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية هو دور جيد.

### ثالثاً: دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها:

جدول (2-101) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أتبع استراتيجية التعليم والتعلم في العملية التعليمية.	362	3.685	0.881	73.7
2	أستثمر البيئة الفيزيائية المساعدة على نجاح العملية التعليمية والتدريبية.	362	3.271	1.001	65.4
3	أستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.	362	3.431	1.307	68.6

4	أدعم الطلبة بإعداد أكاديمي عالي المستوى.	362	3.533	1.076	70.7
5	أوظف نتائج الأبحاث في تحسين الأساليب التعليمية.	362	3.481	1.248	69.6
6	أستخدم الوسائل والطرائق المناسبة مع الموقف التعليمي.	362	3.677	0.995	73.5
7	أستفيد من مراكز المعلومات العربية والعالمية في التدريس.	362	3.439	1.130	68.8
8	أطبق المعارف النظرية بالتدريب الميداني في الجامعة.	362	3.022	1.186	60.4
9	أساهم برفد المكتبة بالكتب و المجلات الدورية ذات العلاقة بال تخصصات العلمية.	362	2.834	1.436	56.7
10	أطبق مع طلابي أنشطة المقرر العملية في المختبرات.	362	2.373	1.363	47.5
11	أعلم طلابي استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في الدراسة عن المعلومة.	362	3.500	1.387	70.0
<b>الإجمالي</b>					<b>65.9</b>

يبين الجدول (2-101) أن المتوسطات الحسابية للعبارة (1، 3، 4، 5، 6، 7) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها غالباً ما يكون من خلال: (اتباع استراتيجية التعليم والتعلم في العملية التعليمية، واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية، ودعم الطلبة بإعداد أكاديمي عالي المستوى، وتوظيف نتائج الأبحاث في تحسين الأساليب التعليمية، واستخدام الوسائل والطرائق المناسبة مع الموقف التعليمي، والاستفادة من مراكز المعلومات العربية والعالمية في التدريس، وتعلم الطلاب وسائل تكنولوجيا المعلومات في الدراسة عن المعلومة).

كذلك نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للعبارة (2، 8، 9) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن أعضاء الهيئة التعليمية يساهمون أحياناً في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها من خلال: (استثمار البيئة الفيزيائية المساعدة على نجاح العملية التعليمية، وتطبيق المعارف النظرية بالتدريب الميداني في الجامعة، والمساهمة في رفد المكتبة بالكتب والمجلات الدورية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية).

أما بالنسبة للعبارة (10) فقد وقعت قيمة متوسطها الحسابي ضمن المجال (1.81-2.60)، وهي تقابل شدة الإجابة نادراً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن أعضاء الهيئة التعليمية نادراً ما يطبقون مع طلابهم أنشطة المقرر العملية في المختبرات.

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها (3.295)، وهي تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (65.9%)، وهذا يدل على أن دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها هو دور متوسط.

## رابعاً: دور تقييم أعضاء الهيئة التعليمية في تقدّم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل:

جدول (2-102) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لدورهم في تقييم تقدّم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أقيس مدى تحقق الأهداف.	362	3.340	1.229	66.8
2	أستخدم أساليب تقويم متنوعة تناسب وطبيعة المقررات التي يدرسها الطلاب.	362	3.707	1.217	74.1
3	أراجع الأهداف والمحتوى بشكل مستمر بمشاركة الطلاب.	362	3.119	1.177	62.4
4	أستفيد من نتائج التقويم في تعديل السلوك التعليمي.	362	3.285	1.191	65.7
5	أوظف الاختبارات و الوظائف لتنفيذ محتوى المساقات التعليمية.	362	3.362	1.263	67.2
6	أعرض بالتقويم على مستويات عقلية علما للطلبة.	362	3.431	1.030	68.6
7	أطبق آليات واضحة للاختبارات قبل إعطائها للطلبة.	362	3.608	1.016	72.2
8	أضع نظام التصحيح بناء على العدالة والشفافية.	362	4.138	0.913	82.8
9	أترجم بالاختبارات التعليمات الصادرة عن الوزارة.	362	3.456	1.073	69.1
10	أوفرطيفاً واسعاً من الطرائق الملائمة لتقييم الطلبة.	362	3.312	0.973	66.2
11	أشبع تقنية التعلم الذاتي وخاصة في برامج الماجستير.	362	3.376	1.171	67.5
12	أعلن عن نظم التقويم المتبعة في الجامعة.	362	3.279	1.290	65.6
13	أدرب مهنياً لتأهيل الخريج للعمل.	362	2.959	1.053	59.2
14	أساهم في رفق العمالة الوطنية المتخصصة في سوق العمل.	362	3.450	1.278	69.0
15	أوفق بين نمط عمل الخريجين مع رسالة الكلية وأهدافها.	362	3.091	1.360	61.8
16	أساهم في تأهيل الخريج وفقاً للتغيرات في سوق العمل.	362	2.983	1.165	59.7
	<b>الإجمالي</b>	<b>362</b>	<b>3.326</b>	<b>0.807</b>	<b>66.5</b>

يبين الجدول (2-102) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 6، 7، 8، 9، 14) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في تقييم تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل غالباً ما يكون من خلال: (استخدام أساليب تقويم متنوعة تناسب وطبيعة المقررات التي يدرسها الطلاب، والتحريض بالتقويم على مستويات عقلية علما للطلبة، وتطبيق آليات واضحة للاختبارات قبل إعطائها للطلبة، ووضع نظام التصحيح بناءً على العدالة والشفافية، والترجمة بالاختبارات التعليمات الصادرة عن الوزارة، والمساهمة في رفق العمالة الوطنية المتخصصة في سوق العمل). كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 3، 4، 5، 10، 11، 12، 13، 15، 16، 17) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور أعضاء الهيئة التعليمية في تقييم تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل يكون أحياناً من خلال: (قياس مدى تحقق الأهداف، ومراجعة الأهداف والمحتوى بشكل مستمر بمشاركة الطلاب، والاستفادة من نتائج التقويم في تعديل

السلوك التعليمي، وتوظيف الاختبارات والوظائف لتنفيذ محتوى المساقات التعليمية، وتوفير طيفاً واسعاً من الطرائق الملائمة لتقييم الطلبة، وإشباع تقنية التعليم الذاتي وخاصة في برامج الماجستير، والإعلان عن نظم التقييم المتبعة في الجامعة، والتدريب المهني لتأهيل الخريج للعمل، والتوفيق بين نمط عمل الخريجين مع رسالة الكلية وأهدافها، والمساهمة في تأهيل الخريج وفقاً للتغيرات في سوق العمل). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور أعضاء الهيئة التعليمية في تقييم تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل (3.326)، وهي تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (66.5%)، وهذا يدل على أن دور أعضاء الهيئة التعليمية في تقييم تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل هو دور متوسط.

### خامساً: فاعلية أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمي:

جدول (2-103) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من أعضاء الهيئة التعليمية لفاعلتهم في تطوير الدراسة العلمي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أتبع بالدراسة العلمي سياسات و أهداف واضحة لتنشيطه.	362	3.221	1.332	64.4
2	أساهم بتبادل الخبرات و البحوث العلمية مع الجامعات الأخرى.	362	2.633	1.223	52.7
3	أطور الدراسة العلمي بشكل مستمر.	362	3.216	1.213	64.3
4	أقوم بإجراء البحوث العلمية التي تساهم في تطوير المجتمع.	362	2.754	1.275	55.1
5	أتلقي الدعم لإجراء ابحاثي من الجامعة ومؤسسات الدولة.	362	2.229	1.382	44.6
6	يُنشر بحثي بكل موضوعية.	362	2.820	1.351	56.4
7	يوضع معايير عادلة لترقيتي العلمية.	362	2.370	1.255	47.4
8	تتوافر الدوريات والمصادر العلمية لإجراء بحوثي.	362	2.489	1.037	49.8
9	أسهم بتكوين المهارات البحثية وتأهيلها.	362	3.307	1.210	66.1
10	أربط البحوث بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.	362	2.693	1.169	53.9
11	أشارك بوضع الخطط البحثية المنسجمة مع متطلبات التنمية.	362	2.782	1.153	55.6
12	تساعد كثرة الابحاث في مرونتي كباحث.	362	3.536	1.134	70.7
13	أسهم بالمناقشات العلمية على توليد أفكار جديدة للنهوض بالدراسة العلمي.	362	3.320	1.187	66.4
14	أرشد الكفاءات والقدرات العلمية المتدربة لتطوير الدراسة العلمي.	362	3.351	0.903	67.0
15	إشرافي على الرسائل العلمية يساهم في إجراء أبحاث علمية مبتكرة.	362	2.939	1.640	58.8
<b>الإجمالي</b>		<b>362</b>	<b>2.911</b>	<b>0.811</b>	<b>58.2</b>

يبين الجدول (2-103) أن جميع عبارات محور فاعلية أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمي تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت،

معدا الفقرة رقم (12) فقد وقعت قيمة متوسطها الحسابي ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة غالباً على مقياس ليكرت. وهذا يدل على أنّ كثرة الأبحاث غالباً ما تساعد أعضاء الهيئة التعليمية في مرونتهم كباحثين. كما أنّ فاعلة أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمية تتجلى أحياناً من خلال: (استخدام سياسات وأهداف واضحة لتنشيط الدراسة العلمية، والمساهمة بتبادل الخبرات والبحوث العلمية مع الجامعات الخرى، وتطوير الدراسة العلمية بشكل مستمر، والقيام بإجراء البحوث العلمية التي تسهم في تطوير المجتمع، وتلقي الدعم لإجراء الأبحاث من الجامعة ومؤسسات الدولة، ونشر الأبحاث بكل موضوعية، ووضع معايير عادلة للترقية العلمية، وتوافر الدوريات والمصادر العلمية لإجراء البحوث، والإسهام بتكوين المهارات البحثية وتأهيلها، وربط البحوث بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة بوضع الخطط البحثية المنسجمة مع متطلبات التنمية، والإسهام بالمناقشات العلمية على توليد أفكار جديدة للنهوض بالدراسة العلمية، ورفد الكفاءات والقدرات العلمية المتدربة لتكوير الدراسة العلمية، والإشراف على الرسائل العلمية من خلال إجراء أبحاث علمية مبتكرة.

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور فاعلة أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمية (2.911)، وهي تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة أحياناً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (58.2%)، وهذا يدل على أنّ فاعلة أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير الدراسة العلمي متوسطة.

## 2-3-2- تحليل إجابات رؤساء الأقسام:

أولاً: تكامل الادوار مع الإدارة الجامعية في تطوير التعليم العالي:

جدول (2-104) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية في تطوير التعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أعمل مع الادارة الجامعية في تحقيق التكامل بين مكونات التعليم العالي والربط بينها.	153	3.739	0.864	74.8
2	أشارك الإدارة الجامعية على توفير موارد إضافية للإنفاق على نوعية التعليم العالي وتطويره.	153	3.203	1.339	64.1
3	أساهم مع الإدارة في وضع خطة لمواكبة التطورات العلمية و الثقافية.	153	3.000	0.910	60.0
4	أعد مع الإدارة أساساً للتطوير في المؤسسة الجامعية.	153	3.516	0.762	70.3
5	أقترح على الادارة توفير قاعدة معلومات تمكن من الاتصال بمصادر المعرفة المتجددة.	153	3.758	1.153	75.2
6	أقبل توجيهات ادارة الكلية في تحسين إدارة قسسي.	153	4.294	0.572	85.9
7	أطلع على التجارب الناجحة في إدارة الأقسام الأخرى.	153	3.771	1.010	75.4
8	أتبادل الرأي مع رؤساء الأقسام الأخرى.	153	3.954	0.738	79.1
	<b>الإجمالي</b>	<b>153</b>	<b>3.654</b>	<b>0.378</b>	<b>73.1</b>

يبين الجدول (2-104) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 4، 5، 6، 7، 8) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في تحقيق تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية بما يسهم في تطوير التعليم العالي، وبدرجة جيدة جداً يظهر من خلال: (العمل مع الإدارة الجامعية لتحقيق التكامل بين مكونات التعليم العالي والربط بينها، وإعداد أسس للتطوير في المؤسسة الجامعية بالتعاون مع الإدارة، وتقديم اقتراحات للإدارة تتضمن توفير قاعدة معلومات تمكن من الاتصال بمصادر المعرفة الجديدة، وتقبل توجيهات إدارة الكلية في تحسين إدارة القسم، والاطلاع على التجارب الناجحة في إدارة الأقسام الأخرى، وتبادل الرأي مع رؤساء الأقسام الأخرى). كذلك نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي للعبارتين (2، 3) يقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهو يقابل شدة الإجابة جيدة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في تحقيق تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية بما يسهم في تطوير التعليم العالي، وبدرجة جيدة يظهر من خلال: (مشاركة الإدارة الجامعية في توفير موارد إضافية للإنفاق على نوعية التعليم العالي وتطويره، والمساهمة مع الإدارة في وضع خطة لمواكبة التطورات العلمية والثقافية).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور رؤساء الأقسام في تحقيق تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية بما يسهم في تطوير التعليم العالي (3.654)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (73.1%)، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في تحقيق تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية بما يسهم في تطوير التعليم العالي هو دور جيد جداً.

#### ثانياً: تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة:

جدول (2-105) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أعمل على توضيح رسالة الكلية لأعضاء الهيئة التعليمية.	153	3.856	0.702	77.1
2	أعمالي منسجمة مع فلسفة الكلية و القسم.	153	4.340	0.762	86.8
3	أراعي احتياجات المجتمع السوري في خطة الدراسة العلمي للقسم.	153	3.732	1.094	74.6
4	أشارك في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم في الجامعة.	153	3.137	1.203	62.7
5	أضع آليات محددة لقياس مدى تحقق الأهداف.	153	3.196	0.770	63.9
6	أراجع الأهداف وأطورها بشكل دوري.	153	3.484	0.708	69.7
7	أتبع مبدأ العمل الجماعي بالقسم.	153	4.229	0.721	84.6
	<b>الإجمالي</b>	<b>153</b>	<b>3.711</b>	<b>0.445</b>	<b>74.2</b>

يبين الجدول (2-105) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 6، 7) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة، وبدرجة جيدة جداً يظهر من خلال: (العمل على توضيح رسالة الكلية لأعضاء الهيئة التعليمية، انسجام أعمال رؤساء الأقسام مع فلسفة الكلية والقسم،

مراعاة حاجات المجتمع السوري في خطة الدراسة العلمي للقسم، مراجعة الأهداف وتطويرها بشكل دوري، اتباع مبدأ العمل الجماعي بالقسم). كذلك نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي للعبارتين (4، 5) يقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهو يقابل شدة الإجابة جيدة على مقياس ليكرت، وهذا يدل أنّ دور رؤساء الأقسام في تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة، وبدرجة جيدة يظهر من خلال: (المشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم في الجامعة، ووضع آليات محددة لقياس مدى تحقق الأهداف).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور رؤساء الأقسام في تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة (3.711)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (74.2%)، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة هو دور جيد جداً.

### ثالثاً: دور رئيس القسم في توصيف المقررات واختيار مضمونها:

جدول (2-106) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول دورهم في توصيف المقررات واختيار مضمونها

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أشارك في وضع مصفوفة المعارف والمهارات الأساسية للمقررات.	153	3.144	1.167	62.9
2	أوجه أعضاء قسي لتوفير بيئة تعليمية تعلمية فاعلة في المقررات.	153	4.510	0.727	90.2
3	أساعد في طرح المساقات وأنوعها.	153	3.307	0.829	66.1
4	أشكل لجان لمراجعة توصيف المقررات.	153	3.150	1.366	63.0
5	أشارك في توصيف المقررات النظرية والعملية.	153	3.444	1.186	68.9
6	أساهم بوضع خطة إرشادية للطلبة في قسي	153	3.386	1.101	67.7
7	أوظف عدد الساعات المعتمدة بما يتناسب مع الحصول على الدرجة العلمية.	153	3.046	1.466	60.9
8	أضع برنامجاً للتدريب العملي بما يتناسب مع المقرر.	153	4.183	0.956	83.7
9	أساهم في تعديل البنى والهياكل التنظيمية للكلية.	153	3.013	1.013	60.3
10	اقترح تعديل في الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمؤسسة.	153	3.379	0.803	67.6
11	أوجه لمراعاة التنوع في خلفيات الطلبة الاجتماعية والاقتصادية.	153	3.575	0.879	71.5
	<b>الإجمالي</b>	<b>153</b>	<b>3.467</b>	<b>0.681</b>	<b>69.3</b>

يبين الجدول (2-106) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 5، 8، 11) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في توصيف المقررات واختيار مضمونها، وبدرجة جيدة يظهر من خلال: (توجيه أعضاء القسم لتوفير بيئة تعليمية تعلمية فاعلة في المقررات، والمشاركة في توصيف المقررات النظرية والعملية، ووضع برنامج للتدريب العملي بما يتناسب مع المقررات، والتوجيه لمراعاة التنوع في خلفيات الطلبة الاجتماعية والاقتصادية). كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 3، 4، 6، 7، 9، 10) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهو يقابل شدة الإجابة جيدة على مقياس ليكرت، وهذا يدل أنّ دور

رؤساء الأقسام في توصيف المقررات واختيار مضامينها، وبدرجة جيدة يظهر من خلال: (المشاركة في وضع مصفوفة المعارف والمهارات الأساسية للمقررات، والمساعدة في طرح المساقات وأنواعها، وتشكيل لجان لمراجعة توصيف المقررات، والمساهمة بوضع خطة إرشادية للطلبة في القسم، وتوظيف عدد الساعات المعتمدة بما يتناسب مع الحصول على الدرجة العلمية، والمساهمة في تعديل البنى والهيكل التنظيمية للكلية، واقتراح تعديل في الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمؤسسة).

ويشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور رؤساء الأقسام في توصيف المقررات واختيار مضامينها (3.467)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (69.3%)، وهذا يدل على أن دور رؤساء الأقسام في توصيف المقررات واختيار مضامينها هو دور جيد جداً.

#### رابعاً: المساهمة في تطوير القسم:

جدول. (2-107) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول المساهمة في تطوير القسم

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أشارك بوضع الشروط بالمؤهلات و التخصصات التي تتلاءم مع حاجة القسم.	153	3.745	0.914	74.9
2	أدرس التناسب بين أعداد أعضاء القسم مع أعداد الطلبة في الكلية.	153	3.693	0.968	73.9
3	أحرص على استقطاب أعضاء هيئة تدريسية على قدر عال من الكفاءة والخبرة.	153	4.065	1.004	81.3
4	استقدم ذوي الخبرات والمؤهلات للتعليم في قسي.	153	4.163	0.963	83.3
5	أوظف الخبرة والمهارة في العملية التعليمية في قسي.	153	3.895	0.912	77.9
6	أشجع على نشر أبحاث علمية تطويرية في القسم.	153	4.000	0.835	80.0
7	أتعاون مع أعضاء قسي لتحسين العملية التعليمية التعليمية و تطويرها.	153	4.294	0.768	85.9
8	أشجع على التميز في الاداء العلمي والتربوي.	153	4.183	0.790	83.7
9	أعتمد آليات لتقييم أداء أعضاء الهيئة التعليمية في قسي.	153	3.673	1.005	73.5
10	أوجه أعضاء قسي لتنوع أدوات القياس لزيادة مستوى تحصيل الطلبة وتقديمهم.	153	3.811	0.872	76.2
11	أحرص على حقوق وواجبات العاملين في قسي وترقيتهم.	153	4.177	0.727	83.5
12	أطور أساليب حديثة لإدارة قسي.	153	3.974	0.794	79.5
13	أضع تصنيفات جديدة لملفات أعضاء الهيئة التعليمية.	153	3.458	1.208	69.2
14	أتابع سير العملية التدريسية في قسي.	153	4.098	0.696	82.0
15	أعزز ثقة الطلبة بأنفسهم وأشجعهم على المشاركة الفعالة.	153	4.346	0.517	86.9
16	أنظم برنامج ارشادي للطلبة لتعليمات قوانين الجامعية.	153	4.804	0.526	96.1
	<b>الإجمالي</b>	<b>153</b>	<b>4.024</b>	<b>0.465</b>	<b>80.5</b>

يبين الجدول (2-107) أنّ المتوسطات الحسابية لجميع عبارات دور رؤساء الأقسام في تطوير القسم تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في المساهمة في تطوير القسم، وبدرجة جيدة جداً يظهر من خلال: (المشاركة بوضع الشروط بالمؤهلات والتخصصات التي تتلاءم مع حاجة القسم، دراسة التناسب بين أعداد أعضاء القسم مع أعداد الطلبة في الكلية، الحرص على استقطاب أعضاء هيئة تدريسية على قدر عال من الكفاءة و الخبرة، استقدم ذوي الخبرات والمؤهلات للتعليم في القسم، توظيف الخبرة والمهارة في العملية التعليمية في القسم، التشجيع على نشر أبحاث علمية تطويرية في القسم، التعاون مع أعضاء القسم لتحسين العملية التعليمية التعلمية و تطويرها، التشجيع على التميز في الاداء العلمي والتربوي، اعتماد آليات لتقييم أداء أعضاء الهيئة التعليمية في القسم، توجيه أعضاء القسم لتنوع أدوات القياس لزيادة مستوى تحصيل الطلبة و تقديمهم، الحرص على حقوق وواجبات العاملين في القسم وترقيتهم، تطوير أساليب حديثة لإدارة القسم، وضع تصنيفات جديدة لمفاتيح أعضاء الهيئة التعليمية، متابعة سير العملية التدريسية في القسم، تعزيز ثقة الطلبة بأنفسهم وتشجيعهم على المشاركة الفعالة، تنظيم برنامج ارشادي للطلبة لتعلمات قوانين الجامعة). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور رؤساء الأقسام في تطوير القسم (4.026)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (80.5%)، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في المساهمة في تطوير القسم هو دور جيد جداً.

#### خامساً: وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق:

جدول (2-108) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أطبق توجهات السياسة التربوية في المؤسسة الجامعية.	153	4.170	1.062	83.4
2	أشارك بوضع برنامج لتطوير التعليم العالي.	153	3.386	1.288	67.7
3	أعمل وفقاً لأسس موضوعية.	153	4.451	0.668	89.0
4	أوظف عمل الوحدات البحثية في المجتمع.	153	3.261	1.271	65.2
5	أنظر للتعليم العالي كنظام تعليمي.	153	3.261	0.849	65.2
6	أفعل وظائف التدريس في قسسي.	153	3.712	0.732	74.2
7	أعزز المنظور المستقبلي للتنمية الشاملة.	153	3.098	0.676	62.0
8	أعد الرؤى الملائمة للمخرجات وفق متطلبات المستقبل.	153	3.183	0.720	63.7
9	أهتم بترسيخ القيم الإنسانية.	153	4.248	1.047	85.0
الإجمالي		153	3.641	0.512	72.8

يبين الجدول (2-108) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 3، 6، 9) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق، وبدرجة جيدة جداً يظهر من خلال: (تطبيق

توجهات السياسة التربوية في المؤسسة الجامعية، الاهتمام بترسيخ القيم الإنسانية، تفعيل وظائف التدريس في القسم، العمل وفقاً لأسس موضوعية).

كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 4، 5، 7، 8) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهو يقابل شدة الإجابة جيدة على مقياس ليكرت، وهذا يدل أنّ دور رؤساء الأقسام في وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق، وبدرجة جيدة يظهر من خلال: (المشاركة بوضع برنامج لتطوير التعليم العالي، توظيف عمل الوحدات البحثية في المجتمع، النظر للتعليم العالي كنظام تعليمي، تعزيز المنظور المستقبلي للتنمية الشاملة، إعداد الرؤى الملائمة للمخرجات وفق متطلبات المستقبل).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور رؤساء الأقسام في وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق (3.641)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (72.8%)، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق هو دور جيد جداً.

### سادساً: المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي:

جدول. (2-109) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من رؤساء الأقسام حول المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	أشارك في صناعة القرار.	153	3.667	1.267	73.3
2	أساهم في رسم سياسات التعليم العالي.	153	2.895	1.008	57.9
3	أقدم البدائل في وضع البرامج وآليات التنفيذ.	153	3.085	0.993	61.7
4	أقترح الخيارات لدعم مؤسسات التعليم العالي.	153	3.486	1.193	69.72
5	أساهم في زيادة الاستثمارات في الجامعات العامة.	153	2.719	1.398	54.4
6	أساهم في تعديل اللوائح الداخلية للكلية بما يناسب متطلبات القسم وخطته الدراسية.	153	3.190	1.068	63.8
7	أساهم في إعداد الأدوار القيادية في المجتمع.	153	2.791	1.098	55.8
<b>الإجمالي</b>					<b>62.1</b>

يبين الجدول (2-109) أنّ المتوسط الحسابي للعبارتين (1، 4) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة جيدة جداً على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور رؤساء الأقسام في المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي، وبدرجة جيدة جداً يظهر من خلال: (المشاركة في صنع القرار، واقتراح الخيارات لدعم مؤسسات التعليم العالي). كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 3، 5، 6، 7) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهو يقابل شدة الإجابة جيدة على مقياس ليكرت، وهذا يدل أنّ دور رؤساء الأقسام في المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي، وبدرجة جيدة يظهر من خلال: (المساهمة في رسم سياسات التعليم العالي، تقديم البدائل في وضع البرامج وآليات التنفيذ، المساهمة في زيادة الاستثمارات في الجامعات العامة، المساهمة في تعديل اللوائح الداخلية للكلية بما يتناسب مع متطلبات القسم وخطته الدراسية، والمساهمة في إعداد الأدوار

القيادية في المجتمع). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور رؤساء الأقسام في المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي (3.105)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة جيدة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (62.1%)، وهذا يدل على أن دور رؤساء الأقسام في المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي دور جيد.

### 2-3-3- تحليل إجابات القائمين على تطوير التعليم العالي:

#### أولاً: دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي:

جدول. (2-110) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	نبني السياسة التربوية على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوري.	137	4.044	0.400	80.9
2	نعدل السياسة التربوية بحسب متطلبات مكونات نظام التعليم العالي.	137	2.883	0.986	57.7
3	نجدد البرامج لتطوير التعليم العالي.	137	4.431	0.497	88.6
4	نبني السياسة على أسس موضوعية وعلمية.	137	4.270	0.600	85.4
5	نصيغ أهداف التعليم العالي على أسس وأفاق حضارية.	137	4.350	0.479	87.0
6	نقوم سياسة التعليم العالي كنظام تعليمي.	137	3.956	0.340	79.1
7	نؤسس سياسة للتعليم العالي كنظام تعليمي متعدد الأبعاد.	137	3.175	0.946	63.5
8	نتجه بالسياسة إلى تعزيز التنمية الشاملة.	137	4.350	0.479	87.0
9	نهدف بسياسة التعليم العالي ترسيخ القيم الإنسانية.	137	4.372	0.485	87.4
10	نربط أولويات الاستراتيجية للتعليم العالي بمنظومة التخطيط الشاملة.	137	4.314	0.466	86.3
11	نضع الدراسات التنبؤية للتعليم العالي.	137	2.942	1.449	58.8
12	نشارك جميع العناصر المعنية بالتخطيط.	137	2.691	1.040	53.82
13	نبني سياسة التعليم العالي على أساس المعايير الوطنية.	137	4.372	0.485	87.4
14	نؤفق الدراسة الجامعية مع المقتضيات التعليمية والاجتماعية.	137	3.978	0.373	79.6
15	نوازن بين قيمة التكاليف و الطلب الاجتماعي (الوقت ، المال، المكان).	137	3.496	0.824	69.9
16	ندرس قيمة التكاليف مع الإنتاج الثقافي (العلمي- التقني-العلمي).	137	2.672	0.948	53.4
17	نحدد الاحتياجات للمجموعات التي تتلقى التعليم (التطلعات الحديثة للأجيال، الاحتياجات الجديدة للمجتمع).	137	4.051	0.918	81.0
18	نعد مراجعة المناهج والطرق المستخدمة في النظم الحديثة للتعليم العالي بحث مستمر مدى الحياة.	137	3.256	0.970	65.1
	<b>الإجمالي</b>	<b>137</b>	<b>3.750</b>	<b>0.541</b>	<b>75.0</b>

يبين الجدول (2-110) أن المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 3، 4، 5، 6، 8، 9، 13، 14، 15، 17) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (بناء السياسة التربوية على أساس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوري، تجديد البرامج لتطوير التعليم العالي، بناء السياسة على أسس موضوعية وعلمية، صياغة أهداف التعليم العالي على أسس وأفاق حضارية، تقويم سياسة التعليم العالي كنظام تعليمي، الاتجاه بالسياسة إلى تعزيز التنمية الشاملة، الاتجاه بسياسة التعليم العالي نحو ترسيخ القيم الإنسانية، تبني سياسة التعليم العالي على أساس المعايير الوطنية، توافق الدراسة الجامعية مع المقتضيات التعليمية والاجتماعية، التوازن بين قيمة التكاليف والطلب الاجتماعي (الوقت، المال، المكان)، تحديد الاحتياجات للمجموعات التي تتلقى التعليم (التطلعات الحديثة للأجيال، الاحتياجات الجديدة للمجتمع)).

كذلك نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 7، 10، 11، 12، 16، 18) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهو يقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (تعديل السياسة التربوية بحسب متطلبات مكونات نظام التعليم العالي، ربط أولويات الاستراتيجية للتعليم العالي بمنظومة التخطيط الشاملة، وضع الدراسات التنبؤية للتعليم العالي، مشاركة جميع العناصر المعنية بالتخطيط، دراسة قيمة التكاليف مع الإنتاج الثقافي (العلمي - التقني - العلمي)، إعداد مراجعة المناهج والطرق المستخدمة في النظم الحديثة للتعليم العالي بحث مستمر مدى الحياة. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي (3.75)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (75%)، وهذا يدل على أن دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي هو دور كبير.

### ثانياً: صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها:

جدول. (2-111) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	تهدف إلى إعداد الخبراء والفنيين والتخصصيين.	137	3.730	1.380	74.6
2	تطور المجتمع المحلي والعربي والإنساني.	137	4.431	0.497	88.6
3	تُزود الخريجين بمستوى عالي من المعارف المتنوعة.	137	3.708	1.367	74.2
4	تكتسب الخريجين مهارات عملية.	137	3.693	1.359	73.9
5	تواكب التقدم العلمي.	137	3.650	1.391	73.0
6	تُوجد الحلول المناسبة للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي.	137	3.496	1.436	69.9
7	تُسهم في تقدم الفكر الإنساني.	137	3.606	1.302	72.1
8	تُجدد المعارف وتنقلها.	137	3.606	1.302	72.1

72.6	1.317	3.628	137	تُدرّب الباحثين و تعددهم.	9
71.4	1.276	3.569	137	تستمد من الفلسفات المتنوعة.	10
62.6	0.953	3.131	137	تتكامل مع التعليم ما قبل الجامعي.	11
61.3	1.016	3.066	137	تتناسب مع المستلزمات المادية والبشرية.	12
<b>72.2</b>	<b>1.165</b>	<b>3.610</b>	<b>137</b>		<b>الإجمالي</b>

يبين الجدول (2-111) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: ( إعداد الخبراء والفنيين والتخصصيين، تطوير المجتمع المحلي والعربي والإنساني، تزويد الخريجين بمستوى عالي من المعارف المتنوعة، إكساب الخريجين مهارات عملية، مواكبة التقدم العلمي، إيجاد الحلول المناسبة للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، الإسهام في تقدم الفكر الإنساني، تجديد المعارف وتنقلها، تدريب الباحثين و تعددهم، الاستفادة من الفلسفات المتنوعة).

كذلك نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي للعبارتين (11، 12) يقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهو يقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (التكامل مع التعليم ما قبل الجامعي، مناسبتها مع المستلزمات المادية والبشرية).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور القائمين على تطوير التعليم العالي في صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها (3.61)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (72.2%)، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها هو دور كبير.

### ثالثاً: وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي:

جدول. (2-112) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	نضع بنية تطويرية للتخطيط في التعليم العالي.	137	3.569	1.408	71.4
2	نخطط للتعليم العالي بحسب نسبة المقيدين بالشهادة الثانوية.	137	3.489	1.278	69.8
3	نوظف التخطيط ببعديه السياسي والفني.	137	3.365	1.311	67.3
4	نسعى للوصول إلى أقصى درجة من الكفاءة في التعليم العالي.	137	3.526	1.378	70.5
5	نسند إلى استراتيجية واضحة بناء على الأهداف الموضوعية و ما يتوفر من إمكانيات.	137	3.547	1.323	70.9
6	نوازن بين الكم والكيف.	137	3.423	1.343	68.5
7	نخطط استناداً لدراسات علمية.	137	2.664	1.373	53.28
8	نضع الاستراتيجية بناء على واقع العمل الجامعي ككل.	137	2.920	1.724	58.4
		<b>137</b>	<b>3.293</b>	<b>1.346</b>	<b>65.9</b>

يبين الجدول (2-112) أن المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 4، 5، 6) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن دور القائمين على تطوير التعليم العالي في وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (وضع بنية تطويرية للتخطيط في التعليم العالي، التخطيط للتعليم العالي بحسب نسبة المقيدين بالشهادة الثانوية، السعي للوصول إلى أقصى درجة من الكفاءة في التعليم العالي، الاستناد إلى استراتيجية واضحة بناء على الأهداف الموضوعية و ما يتوفر من إمكانيات، التوازن بين الكم و الكيف). كذلك نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للعبارات (3، 7، 8) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل أن دور القائمين على تطوير التعليم العالي في وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (توظيف التخطيط ببعديه السياسي والفني، التخطيط استناداً لدراسات علمية، وضع الاستراتيجية بناءً على واقع العمل الجامعي ككل). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع الفقرات (3.293)، وهي تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (65.9%)، وهذا يدل على أن دور القائمين على تطوير التعليم العالي في وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي هو دور متوسط.

#### رابعاً: تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقويمها:

جدول (2-113) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقويمها

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	نقوم البيئة الجامعية ونفحصها.	137	3.095	1.753	61.9
2	نحدد متغيرات البيئة الجامعية ومتطلباتها.	137	3.234	1.379	64.7
3	نحلل البيانات للتنبؤ بمستقبل المؤسسة.	137	4.131	0.765	82.6
4	نحدد القضايا الأساسية في البيئة الجامعية.	137	3.307	1.364	66.1
5	نراعي متغيرات (الطلب الاجتماعي، سوق العمل، الظروف المادية، التكنولوجيا) لتطوير التعليم العالي.	137	3.270	1.342	65.4
6	نعتمد الاستراتيجية في تحقيق الأهداف وتحديدها.	137	3.256	0.970	65.1
7	نحدث باستمرار أنظمة الجامعة.	137	3.445	1.294	68.9
8	ندرس مستوى المؤسسة وبنيتها التنظيمية.	137	3.372	1.339	67.4
9	ندرس العوامل التي تؤثر في نجاح المؤسسة ككل.	137	3.073	0.960	61.5
10	نقوم من خلال آليات داخلية وخارجية لقياس مدى فعالية الإجراءات واللوائح الإدارية.	137	2.920	1.000	58.4
11	نعد الأداء الوظيفي للمؤسسة مقياساً للتقويم.	137	3.168	1.412	63.4
12	نستخدم تقنيات لجمع معلومات للتقويم الذاتي للمؤسسة (الاستبيان، المقابلة، معايير أخرى).	137	4.234	0.585	84.7
	<b>الإجمالي</b>	<b>137</b>	<b>3.375</b>	<b>1.086</b>	<b>67.5</b>

يبين الجدول (2-113) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (3، 7، 12) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقييمها، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (تحليل البيانات للتنبؤ بمستقبل المؤسسة، تحديث أنظمة الجامعة باستمرار، استخدام تقنيات لجمع معلومات للتقويم الذاتي للمؤسسة (الاستبيان، المقابلة، معايير أخرى)). كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 4، 5، 6، 8، 9، 10، 11) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقييمها، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (تقويم البيئة الجامعية وفحصها، تحديد متغيرات البيئة الجامعية ومتطلباتها، تحديد القضايا الأساسية في البيئة الجامعية، مراعاة متغيرات (الطلب الاجتماعي، سوق العمل، الظروف المادية، التكنولوجيا) لتطوير التعليم العالي، اعتماد الاستراتيجية في تحقيق الأهداف وتحديدها، دراسة مستوى المؤسسة وبنيتها التنظيمية، دراسة العوامل التي تؤثر في نجاح المؤسسة ككل، التقويم من خلال آليات داخلية وخارجية لقياس مدى فعالية الإجراءات واللوائح الإدارية، اعتبار الأداء الوظيفي للمؤسسة مقياس للتقويم. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقييمها (3.375)، وهي تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (67.5%)، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقييمها هو دور متوسط.

#### خامساً: بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية (صياغتها وتنفيذها):

جدول (2-114) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	نحدد رسالة الجامعة ومهامها التربوية (حكومية، خاصة، مفتوح).	137	4.219	0.838	84.4
2	نوضح طبيعة المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية.	137	4.372	0.485	87.4
3	نحدد الأغراض التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.	137	3.628	1.317	72.6
4	نخطط أهداف الجامعة على أساس سنوي.	137	4.336	0.474	86.7
5	نعيد صياغة الأهداف بناء على النتائج.	137	3.350	1.354	67.0
6	نقوم البيئة المؤسسية للتعليم العالي باستمرار.	137	3.270	1.342	65.4
7	نحدد فعالية الجامعة بالطريقة التي تدار فيها.	137	3.394	1.341	67.9
8	نوجه لتنفيذ الإدارة اللامركزية في الجامعات.	137	4.190	0.713	83.8
9	نعزز الاستقلال الذاتي في تسيير الشؤون الداخلية للجامعة.	137	4.292	0.502	85.8
	الإجمالي	137	3.895	0.827	77.9

يبين الجدول (2-114) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 4، 8، 9) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية وصياغتها وتنفيذها، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: ( تحديد رسالة الجامعة ومهامها التربوية (حكومية، خاصة، مفتوح)، توضيح طبيعة المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية، تحديد الاغراض التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، تخطيط أهداف الجامعة على أساس سنوي، التوجيه لتنفيذ الإدارة اللامركزية في الجامعات، تعزيز الاستقلال الذاتي في تسيير الشؤون الداخلية للجامعة. كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (5، 6، 7) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية وصياغتها وتنفيذها، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: ( إعادة صياغة الأهداف بناءً على النتائج، تقويم البيئة المؤسساتية للتعليم العالي باستمرار، تحديد فعالية الجامعة بالطريقة التي تدار فيها).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور القائمين على تطوير التعليم العالي في بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية وصياغتها وتنفيذها (3.895)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (77.9%)، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية وصياغتها وتنفيذها هو دور كبير.

#### سادساً: إحدائيات التطوير في التعليم العالي:

جدول. (2-115) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول إحدائيات التطوير في التعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	ندرس التوزيع الخدمي للجامعات الحكومية في محافظات الجمهورية.	137	3.628	1.334	72.6
2	ندرس التوسع الكمي والنوعي لإحداث تخصصات جديدة.	137	4.256	0.556	85.1
3	نحقق التوازن في أطراف منظومة التعليم العالي (عام، خاص).	137	4.431	0.497	88.6
4	نشارك الجامعات مع المعاهد الخاصة.	137	3.475	1.404	69.5
5	نعدل قانون تنظيم الجامعات بما يواكب المستجدات العلمية.	137	3.037	1.003	60.7
6	ننشر ثقافة التدريب المهني.	137	3.562	1.322	71.2
7	نوزع مؤسسات التعليم العالي بما يتفق مع الخطة العلمية ومهامها.	137	3.248	1.027	65.0
8	نضع الدراسة العلمي كأساس في عملية التخطيط.	137	3.898	0.304	78.0
9	نسعى لإعداد المختصين في مختلف فروع العلم.	137	3.095	0.992	61.9
10	نلبي حاجة التنمية بالتعليم العالي.	137	3.197	0.976	63.9
11	نربط التعليم العالي بحل مشكلات المجتمع.	137	3.467	1.318	69.3
12	نعمل بالتخطيط الاستراتيجي الأنشطة القومية.	137	3.073	0.960	61.5

13	نضع مخطط عام لمنظومة التعليم العالي من الرؤية الاستراتيجية الموضوعية.	137	3.372	1.339	67.4
14	نربط برامج التعليم العالي بمتطلبات العمل والانتاج.	137	3.569	1.276	71.4
15	نوفر الخدمات التعليمية ومستلزماتها للجامعات.	137	3.153	0.992	63.1
<b>الإجمالي</b>		<b>137</b>	<b>3.497</b>	<b>0.922</b>	<b>69.9</b>

يبين الجدول (2-115) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 4، 6، 8، 11، 14) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في إحداثيات التطوير، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (دراسة التوزيع الخدمي للجامعات الحكومية في محافظات الجمهورية، دراسة التوسع الكمي والنوعي لإحداث تخصصات جديدة، تحقيق التوازن في أطراف منظومة التعليم العالي (عام، خاص)، مشاركة الجامعات مع المعاهد الخاصة، نشر ثقافة التدريب المهني، وضع الدراسة العلمي كأساس في عملية التخطيط، ربط التعليم العالي بحل مشكلات المجتمع، ربط برامج التعليم العالي بمتطلبات العمل و الانتاج).

كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (5، 7، 9، 10، 12، 13) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في إحداثيات التعليم العالي، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (تعديل قانون تنظيم الجامعات بما يواكب المستجدات العلمية، توزيع مؤسسات التعليم العالي بما يتفق مع الخطة العلمية ومهامها، السعي لإعداد المختصين في مختلف فروع العلم، تلبية حاجة التنمية بالتعليم العالي، تفعيل الأنشطة القومية بالتخطيط الاستراتيجي، وضع مخطط عام لمنظومة التعليم العالي من الرؤية الاستراتيجية الموضوعية. وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور القائمين على تطوير التعليم العالي في إحداثيات التعليم العالي (3.497)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (69.9%)، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في إحداثيات التعليم العالي هو دور كبير.

#### سابعاً: تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته:

جدول (2-116) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	نوسع دائرة ديمقراطية التعليم ومجانيته.	137	4.473	0.491	89.46
2	نطور معايير القبول الجامعي.	137	4.453	0.500	89.1
3	نعتمد على معرفة متطلبات المرحلة العمرية وأعدادها.	137	4.402	0.587	88.0
4	تناسب نسبة المقيدون في التعليم الجامعي مع حاجة خريجي التعليم الثانوي.	137	3.299	1.358	66.0
5	نوفر العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لجميع طلاب الثانوية.	137	3.803	0.580	76.1

84.7	0.585	4.234	137	نعد الخطط الكافية بالتطورات الحاصلة في مكونات المؤسسة الجامعية.	6
69.3	1.318	3.467	137	نُعد العاملين في المجال التدريسي و التعليمي بما يتناسب مع أعداد الطلبة.	7
62.9	1.047	3.146	137	نزيد الميزانية لكل جامعة سنوياً.	8
87.4	0.529	4.372	137	نتوجه للتوسع في إنشاء المعاهد المهنية.	9
73.7	1.354	3.686	137	نطور في أنماط التعليم العالي للتوسع في الاستيعاب.	10
88.6	0.497	4.431	137	ندعم الجامعات الخاصة لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي.	11
87.9	0.490	4.394	137	نعمل لافتتاح فروع جديدة بالجامعات في محافظات القطر.	12
88.6	0.497	4.431	137	نزيد اعداد الطلاب العرب والاجانب في الجامعات.	13
88.84	0.487	4.442	137	نزيد من الوحدات السكنية المجهزة في كل جامعة.	14
87.4	0.485	4.372	137	نوفر المخرجات التي تفي بحاجات التنمية.	15
71.8	1.292	3.591	137	نخدم منظومة التعليم العالي بالتقانة.	16
73.0	1.332	3.650	137	نستخدم التقانات مع تخطيط متطور.	17
71.4	1.276	3.569	137	نعتبر التعليم العالي عمل اجتماعي أولاً.	18
68.9	1.317	3.445	137	نعزز التشاركية في العمل مع الهيئات و المؤسسات و النقابات و غرف التجارة و الصناعة.	19
<b>79.6</b>	<b>0.745</b>	<b>3.980</b>	<b>137</b>	<b>الإجمالي</b>	

يبين الجدول (2-116) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 5، 6، 7، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (توسيع دائرة ديمقراطية التعليم ومجانيته، تطوير معايير القبول الجامعي، الاعتماد على معرفة متطلبات المرحلة العمرية و أعدادها، توفير العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لجميع طلاب الثانوية، إعداد الخطط الكافية بالتطورات الحاصلة في مكونات المؤسسة الجامعية، إعداد العاملين في المجال التدريسي و التعليمي بما يتناسب مع أعداد الطلبة، التطوير في أنماط التعليم العالي للتوسع في الاستيعاب، دعم الجامعات الخاصة لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، العمل لافتتاح فروع جديدة بالجامعات في محافظات القطر، زيادة اعداد الطلاب العرب والاجانب في الجامعات، زيادة من الوحدات السكنية المجهزة في كل جامعة، توفير المخرجات التي تفي بحاجات التنمية، دعم منظومة التعليم العالي بالتقانة، استخدام التقانات مع تخطيط متطور، اعتبار التعليم العالي عمل اجتماعي أولاً، تعزيز التشاركية في العمل مع الهيئات والمؤسسات والنقابات وغرف التجارة والصناعة). كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (4، 8، 9، 12) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (تحقيق التناسب بين نسبة المقيدون في التعليم الجامعي مع حاجة خريجي

التعليم الثانوي، زيادة الميزانية لكل جامعة سنوياً، التوجه للتوسع في إنشاء المعاهد المهنية، افتتاح فروع جديدة بالجامعات في محافظات القطر). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته (3.98)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (79.6%)، وهذا يدل على أن دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته هو دور كبير.

### ثامناً: دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي:

جدول. (2-117) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	ينفذ سياسة التعليم العالي.	137	4.394	0.490	87.9
2	يحلل متطلبات التعليم العالي.	137	4.533	0.543	90.7
3	يربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.	137	4.350	0.763	87.0
4	يربط التعليم العالي بالعمل والإنتاج.	137	3.365	1.311	67.3
5	يضع حساب المستلزمات المادية.	137	3.292	1.329	65.8
6	ينفذ أهداف الدولة العلمية والقومية والثقافية ونحققها.	137	4.044	0.915	80.9
7	يتابع التنفيذ بعد اقرار الخطة.	137	4.248	0.628	85.0
8	يطور المستوى العلمي والتقني للعاملين في الجامعة.	137	3.387	1.313	67.7
9	يتابع تطوير منظومة التعليم العالي وتقويمه.	137	3.985	0.866	79.7
10	يحدد وسائل التنفيذ.	137	4.212	0.691	84.2
11	ينسق بين الجامعات والمعاهد والكليات والأقسام في مجالات التعليم العالي.	137	4.088	0.732	81.8
12	يضع الموازنة العامة للجامعات والمعاهد التابعة لها.	137	4.248	0.628	85.0
	<b>الإجمالي</b>	<b>137</b>	<b>4.012</b>	<b>0.702</b>	<b>80.2</b>

يبين الجدول (2-117) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 6، 7، 9، 10، 11، 12) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (تنفيذ سياسة التعليم العالي، تحليل متطلبات التعليم العالي، الربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وضع حساب المستلزمات المادية، تنفيذ أهداف الدولة العلمية والقومية والثقافية ونحققها، متابعة تطوير منظومة التعليم العالي وتقويمه، تحديد وسائل التنفيذ، التنسيق بين الجامعات والمعاهد والكليات والأقسام في مجالات التعليم العالي، وضع الموازنة العامة للجامعات والمعاهد التابعة لها).

كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (4، 5، 8) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (ربط التعليم العالي بالتعليم والإنتاج، وضع حساب

المستلزمات المادية، تطوير المستوى العلمي والتقني للعاملين في الجامعة). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي (4.012)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (80.2%)، وهذا يدل على أن دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي هو دور كبير.

### تاسعاً: رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها:

جدول (2-118) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	نُوجه لإعادة النظر في المقررات بشكل دوري.	137	4.475	0.501	89.5
2	نسعى لمواكبة المناهج للتطورات العلمية المستجدة.	137	3.693	1.468	73.9
3	نُحقق بالمناهج الفعالية والديمومة للجامعة.	137	3.715	1.372	74.3
4	نُركز في المناهج على المهنية والجوانب التطبيقية.	137	3.569	1.276	71.4
5	نُخطط للمناهج على أساس الاتجاهات التربوية المعاصرة.	137	3.394	1.341	67.9
6	نوجه لتطوير المناهج بشكل عشري.	137	3.723	1.454	74.5
7	نعد المناهج المحور الأساسي في التعليم.	137	3.650	1.332	73.0
8	نُزود بالمناهج الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات.	137	3.650	1.332	73.0
9	نُكون بالمناهج الخبرات الوطنية.	137	3.832	1.433	76.6
10	نوجه لتتلاءم المناهج مع الاختصاصات المتعددة.	137	3.686	1.354	73.7
11	نوظف المناهج لتقديم تعلم نوعي للجميع.	137	3.628	1.317	72.6
12	نُمثل في المناهج نظام القيم الأساسية المجتمع.	137	3.613	1.368	72.3
13	نربط المناهج بخدمة المجتمع.	137	3.350	1.298	67.0
14	نصمم مناهج مرونة لتواكب تقلبات سوق العمل.	137	3.423	1.293	68.5
15	نوظف المناهج لتنفيذ أهداف التعليم العالي.	137	3.496	1.307	69.9
16	نضمن المناهج تحليل القيم السائدة في المجتمع.	137	3.467	1.295	69.3
17	نجدد بالمناهج مدخلات التعليم ومخرجاته بحسب سوق العمل.	137	3.365	1.271	67.3
18	نُصمم المناهج لتلبية متطلبات المجتمع السوري.	137	3.248	1.322	65.0
<b>الإجمالي</b>					<b>72.2</b>

يبين الجدول (2-118) أن المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 4، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 14، 15، 16) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أن دور القائمين على تطوير التعليم العالي في رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (التوجيه لإعادة النظر في المقررات بشكل دوري، السعي لمواكبة المناهج للتطورات العلمية المستجدة، تحقيق الفعالية والديمومة للجامعة، التركيز في المناهج على المهنية والجوانب التطبيقية، التوجيه لتطوير المناهج بشكل عشري، إعداد المناهج المحور

الأساسي في التعليم، تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات، تكوين الخبرات الوطنية، التوجيه لتتلاءم المناهج مع الاختصاصات المتعددة، توظيف المناهج لتقديم تعلم نوعي للجميع، تمثيل نظام القيم الأساسية للمجتمع، تصميم مناهج مرنة لتواكب تقلبات سوق العمل، توظيف المناهج لتنفيذ أهداف التعليم العالي، تضمين المناهج تحليل القيم السائدة في المجتمع).

كذلك نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للعبارات (5، 13، 17، 18) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل أن دور القائمين على تطوير التعليم العالي في رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (التخطيط للمناهج على أساس الاتجاهات التربوية المعاصرة، ربط المناهج بخدمة المجتمع، تجديد مدخلات التعليم ومخرجاته بحسب سوق العمل، تصميم المناهج لتلبية متطلبات المجتمع السوري). ويشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور القائمين على تطوير التعليم العالي في رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها (3.61)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (72.2%)، وهذا يدل على أن دور القائمين على تطوير التعليم العالي في رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها هو دور كبير.

#### عاشراً: التطوير والجودة في التعليم العالي:

جدول (2-119) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لإجابات أفراد العينة من القائمين على التطوير حول التطوير والجودة في التعليم العالي

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	نطبق التقييم الذاتي المستمر للمؤسسة والكلية والبرامج.	137	3.343	1.309	66.9
2	نضع معايير لضمان الجودة.	137	4.161	0.816	83.2
3	تحقيق مبادئ النزاهة والشفافية والمساعدة.	137	3.876	0.392	77.5
4	نلتزم بالمعايير الوطنية.	137	4.066	0.901	81.3
5	نشجع الإبداع والتميز.	137	3.708	0.644	74.2
6	ندرس مواطن القوة والضعف في الجامعة.	137	3.504	0.544	70.1
7	نشارك جميع الأطراف المعنية من (طلبة وأكاديميين وآليات عمل وخبراء خارجيين) في التقييم.	137	3.131	1.083	62.6
8	نضع الخطط الإجرائية الواضحة.	137	3.475	0.687	69.5
9	ننفذ بموضوعية القرارات الإدارية للمؤسسة.	137	3.839	0.933	76.8
10	نسعى لصياغة واضحة لمخرجات التعليم على مستوى الجامعة.	137	3.153	0.992	63.1
11	نستخدم برامج تدريبية لتنمية المهارات الحياتية.	137	3.416	1.326	68.3
12	ننشر ثقافة الجودة بين كافة الأطراف بشكل فاعل.	137	3.394	1.341	67.9
13	نواكب تغيرات الجودة وآلياتها ونعالجها.	137	3.277	0.998	65.5
14	ندقق في مدخلات التعليم الجامعي من (أطر ومستلزمات).	137	3.343	1.325	66.9
15	نطبق الجودة العالية في (التعليم والتدريب والبحوث والخدمات)	137	3.423	1.316	68.5

				المقدمة للمجتمع.	
66.9	1.309	3.343	137	نعزز مخرجات التعليم لخدمة التنمية.	16
<b>70.6</b>	<b>0.835</b>	<b>3.528</b>	<b>137</b>		<b>الإجمالي</b>

يبين الجدول (2-119) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 3، 4، 5، 6، 8، 9، 11، 15) تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وهي تقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في التطوير والجودة في التعليم العالي، وبدرجة كبيرة يظهر من خلال: (وضع معايير لضمان الجودة، تحقيق مبادئ النزاهة والشفافية والمساعدة، الالتزام بالمعايير الوطنية، تشجيع الإبداع والتميز، دراسة مواطن القوة والضعف في الجامعة، وضع الخطط الإجرائية الواضحة، تنفيذ القرارات الإدارية للمؤسسة بموضوعية، استخدام برامج تدريبية لتنمية المهارات الحياتية، تطبيق الجودة العالية في (التعليم والتدريب والبحوث والخدمات) المقدمة للمجتمع).

كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 7، 12، 13، 14، 16) تقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وهي تقابل شدة الإجابة متوسطة على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في التطوير والجودة في التعليم العالي، وبدرجة متوسطة يظهر من خلال: (تطبيق التقييم الذاتي المستمر للمؤسسة والكلية والبرامج، مشاركة جميع الأطراف المعنية من (طلبة وأكاديميين وآليات عمل وخبراء خارجيين) في التقييم، السعي لصياغة واضحة لمخرجات التعليم على مستوى الجامعة، نشر ثقافة الجودة بين كافة الأطراف بشكل فاعل، مواكبة تغيرات الجودة وآلياتها ونعالجها، التدقيق في مدخلات التعليم الجامعي من (أطر ومستلزمات)، تعزيز مخرجات التعليم لخدمة التنمية). وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات محور دور القائمين على تطوير التعليم العالي في التطوير والجودة في التعليم العالي (3.528)، وهي تقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة كبيرة على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (70.6%)، وهذا يدل على أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي في التطوير والجودة في التعليم العالي هو دور كبير.

### 2-3-4- تحليل نتائج مقابلة القائمين على تطوير التعليم العالي:

جدول (2-120) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لنتائج المقابلة مع القائمين على تطوير التعليم العالي لدورهم في تطوير مؤسساته

الرقم	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	تبنى السياسة الوطنية للتعليم العالي على الدستور في الجمهورية العربية السورية.	137	2.453	0.757	81.753
2	توضع سياسة وطنية للقبول الجامعي مستمدة من خطط التنمية الاقتصادية.	137	2.307	0.733	76.887
3	تحقق السياسة التعليمية ديمقراطية التعليم وعروبوته.	137	2.978	0.147	99.267
4	التوجه إلى تحويل التعليم الجامعي من مفهوم المجانية إلى الخاص.	137	2.153	0.362	71.777
5	يعد التشدد في سياسات القبول سبباً في تراجع نسبة الالتحاق	137	2.329	0.471	77.617

				بالجامعات الحكومية.	
70.533	0.483	2.116	137	تراجع نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية مع دخول القطاع الخاص.	6
84.427	0.501	2.533	137	تطوير برامج مستحدثة تستجيب للاحتياجات المجتمعية المعاصرة.	7
90.267	0.456	2.708	137	تطوير أنماط جديدة في التعليم العالي.	8
76.157	0.675	2.285	137	يعاد النظر في البنية التنظيمية للبرامج الأكاديمية.	9
90.267	0.456	2.708	137	يخطط بناءً على مكونات مؤسسات التعليم العالي.	10
84.913	0.707	2.547	137	تعزيز برامج التعددية المعرفية عبر الاختصاصات.	11
88.563	0.742	2.657	137	تحديث الخطط الدراسية وتطويرها بما يلي حاجات التنمية الشاملة.	12
71.777	0.362	2.153	137	يتوافق التوسع في الأبنية الجامعية مع أعداد الطلاب.	13
71.047	0.339	2.131	137	يعتمد في إعداد ميزانية المؤسسة الجامعية على بيانات حقيقية.	14
73.480	0.405	2.204	137	تقسم تكاليف كل عملية في المؤسسة الجامعية في بيانات توضيحية.	15
74.210	0.420	2.226	137	إحداث مراكز جامعية لإدارة المستقبل المبني للخريجين.	16
93.917	0.388	2.818	137	تعديل أساليب التعليم الجامعي ومناهجه بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.	17
72.507	0.685	2.175	137	يرتبط التعليم العالي مع منظومة التعليم المتكاملة.	18
81.753	0.757	2.453	137	يتم الإعداد استجابة لمستجدات العصر.	19
86.373	0.493	2.591	137	دفع المتعلم لمتابعة التعليم وتطوير مهاراته.	20
88.077	0.481	2.642	137	تحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز الدراسة العلمي.	21
83.697	0.502	2.511	137	ترتبط الجامعة بالمجتمع.	22
77.617	0.471	2.329	137	تنفيذ خطط التنمية.	23
93.917	0.388	2.818	137	تكوين القاعدة المعرفية للطلاب وتنمية المهارات التطبيقية.	24
83.453	0.739	2.504	137	يراعي المنظومة القيمية للمجتمع السوري.	25
99.270	0.147	2.978	137	توفر الدولة المستلزمات المادية البشرية.	26
83.697	0.749	2.511	137	يحقق انتظام الدراسة أهداف التعليم العالي.	27
65.693	0.992	1.971	137	يحقق في التعليم العالي نظام المشاركة.	28
71.047	0.914	2.131	137	تفعيل الديمقراطية في التعليم العالي.	29
72.433	0.748	2.173	137	تقوم المؤسسة الجامعية بعمليات تتعلق بالتقييم الذاتي لتقدمها.	30
80.293	0.493	2.409	137	يركز على الجودة للاستثمار في التعليم العالي.	31
<b>81.2</b>	<b>0.547</b>	<b>2.436</b>	<b>137</b>		<b>الإجمالي</b>

يبين الجدول (2-120) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات بطاقة المقابلة التي تم إجراؤها مع القائمين على تطوير التعليم العالي وتحديثه، إذ أنه نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 3، 7، 8، 10، 11، 12، 17، 19، 20، 21، 22، 24، 25، 26، 27) تقع ضمن المجال (2.34-3)، وهي تقابل شدة الإجابة نعم على مقياس ليكرت، وهذا يدل على أنّ القائمين

على تطوير التعليم العالي وتحديثه لديهم معرفة، وبدرجة كبيرة أنّ تطوير التعليم العالي وتحديثه يتم من خلال: (السياسة الوطنية للتعليم العالي تبنى على الدستور في الجمهورية العربية السورية، انتظام الدراسة يحقق أهداف التعليم العالي، تطوير برامج مستحدثة تستجيب للاحتياجات المجتمعية المعاصرة، تطوير أنماط جديدة في التعليم العالي، يخطط بناءً على مكونات مؤسسات التعليم العالي، تعزيز برامج التعددية المعرفية عبر الاختصاصات، تحديث الخطط الدراسية وتطويرها بما يلبي حاجات التنمية الشاملة، تعديل أساليب التعليم الجامعي ومناهجه بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، يتم الإعداد استجابة لمستجدات العصر، دفع المتعلم لمتابعة التعليم وتطوير مهاراته، تحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز الدراسة العلمي، ربط الجامعة بالمجتمع، تكوين القاعدة المعرفية للطلاب وتنمية المهارات التطبيقية، يراعي المنظومة القيمية للمجتمع السوري، تحقق السياسة التعليمية ديمقراطية التعليم وعروبته، توفر الدولة المستلزمات المادية البشرية.

كذلك نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (2، 4، 5، 6، 9، 13، 14، 15، 16، 18، 23، 28، 29، 30، 31) تقع ضمن المجال (1.67-2.34)، وهي تقابل شدة الإجابة لا أدري على مقياس ليكرت، وهذا يدل أنّ دور القائمين على تطوير التعليم العالي وتحديثه ليس لديهم دراية بأنّ تطوير التعليم العالي وتحديثه يتم من خلال: (توضع سياسة وطنية للقبول الجامعي مستمدة من خطط التنمية الاقتصادية، التوجه إلى تحويل التعليم الجامعي من مفهوم المجانية إلى الخاص، يعد التشدد في سياسات القبول سبباً في تراجع نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية، تتراجع نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية مع دخول القطاع الخاص، يعاد النظر في البنية التنظيمية للبرامج الأكاديمية، يتوافق التوسع في الأبنية الجامعية مع أعداد الطلاب، يعتمد في إعداد ميزانية المؤسسة الجامعية على بيانات حقيقية، تقسم تكاليف كل عملية في المؤسسة الجامعية في بيانات توضيحية، إحداث مراكز جامعية لإدارة المستقبل المهني للخريجين، يرتبط التعليم العالي مع منظومة التعليم المتكاملة، تنفيذ خطط التنمية، يحقق في التعليم العالي نظام المشاركة، يركز على الجودة للاستثمار في التعليم العالي، تقوم المؤسسة الجامعية بعمليات تتعلق بالتقييم الذاتي لتقدمها، تفعيل الديمقراطية في التعليم العالي).

وبشكل عام بلغت قيمة المتوسط الحسابي على جميع فقرات بطاقة المقابلة (2.436)، وهي تقع ضمن المجال (2.34-3)، وتقابل شدة الإجابة نعم على مقياس ليكرت، وبلغت أهميتها النسبية (81.2%)، وهذا يدل على أنّ القائمين على تطوير التعليم العالي وتحديثه لديهم دراسة بأغلب القوانين والتشريعات التي يتم من خلالها تطوير التعليم العالي وتحديثه.

## الفصل الرابع

### نتائج اختبار الفرضيات

#### تمهيد:

يعرض هذا الفصل نتائج اختبار الفرضيات وفق متغيرات الدراسة، وحسب محاور كل استبانة، وبالنسبة لاستبانة أعضاء الهيئة التعليمية تمّ دراسة الفروق فيما بينهم وفق متغيرات (الجنس، الجامعة، نوع الكلية، المرتبة العلمية، سنوات التدريس في الجامعة، مصدر الشهادة الجامعية). وبالنسبة إلى استبانة القائمين على تطوير التعليم العالي تمّ دراسة الفروق بينهم وفق متغيرات (الجنس، الجامعة، المرتبة العلمية، مصدر الشهادة، أساس التعيين). وبالنسبة لاستبانة رؤساء الأقسام تمّ دراسة الفروق فيما بينهم وفق متغيرات (الجنس، الجامعة، المرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، أساس التعيين).

**الفرضية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، كما يبين الجدول الآتي:

جدول. (2-121) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات

درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس

t-test for Equality of Means			Levene's Test		الاتجاه الاستجابية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.					
لا توجد فروق	0.145	360	1.462	0.005	7.970	أحياناً	3.306	224	ذكر
						أحياناً	3.204	138	أنثى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-121) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء الهيئة التعليمية الذكور بلغت (3.306)، وهي تقابل شدة الإجابة (أحياناً) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء الهيئة التعليمية الإناث (3.204)، وهي تقابل شدة الإجابة (أحياناً) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.005$  وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم تساوي التباين بين المجموعتين (الذكور والإناث)، أي عدم تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين الذكور والإناث نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $t = 1.462$  وهي أصغر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 360)، كما أنّ احتمال الدلالة  $P = 0.145$  أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الرئيسية الأولى، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.

لاختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، كما يبين الجدول الآتي:

جدول. (2-122) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات

درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة

t-test for Equality of Means			Levene's Test		الاتجاه الاستجابية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجامعة
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.					
توجد فروق	0.004	360	2.892	0.000	15.678	أحياناً	3.374	199	دمشق
						أحياناً	3.179	163	تشرين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-122) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء الهيئة التعليمية بجامعة دمشق بلغت (3.374)، وهي تقابل شدة الإجابة (أحياناً) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء الهيئة التعليمية بجامعة تشرين (3.179)، وهي تقابل شدة الإجابة (أحياناً) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم تساوي التباين بين المجموعتين (جامعتي دمشق وتشرين)، أي عدم تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين الذكور والإناث نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $t = 2.892$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 360)، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.004$  أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نرفض الفرضية الرئيسية الثانية، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة، وهذه الفروق لصالح إجابات أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة دمشق لأن متوسطها أعلى.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية.

جدول. (2-123) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات

درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية

t-test for Equality of Means			Levene's Test		الاتجاه الاستجابية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الكلية
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.					
توجد فروق	0.012	360	2.515	0.066	3.398	أحياناً	3.329	235	علمية
						أحياناً	3.153	127	نظرية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-123) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء الهيئة التعليمية بالكليات العلمية بلغت (3.329)، وهي تقابل شدة الإجابة (أحياناً) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أعضاء الهيئة التعليمية بالكليات النظرية (3.153)، وهي تقابل شدة الإجابة (أحياناً) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.066$  وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تساوي التباين بين المجموعتين (الكليات العلمية والنظرية)، أي تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين الكليات العلمية والنظرية نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $t = 2.515$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 360)، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.012$  أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية، وهذه الفروق لصالح إجابات أعضاء الهيئة التعليمية في الكليات العلمية لأن متوسطها أعلى.

**الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.**

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول. (2-124) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات

درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	85.516	5	17.103	96.462	.000
التباين داخل المجموعات	63.121	356	.177		
<b>Total</b>	<b>148.637</b>	<b>361</b>			

يبين الجدول (2-124) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 96.462$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.21) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتي حرية (5، 356)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أن هناك فرقاً بين أعضاء الهيئة التعليمية في فاعلتهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية، تم اختبار تجانس التباين بين المجموعات لتحديد نوع الاختبار المناسب:

جدول. (2-125) نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين

متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية

المرتبة العلمية	N	Mean	Std. Deviation	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
أستاذ	52	3.7840	.16138	3.093	5	356	.000
أستاذ مساعد	50	3.6300	.49321				
مدرّس	89	3.7317	.30811				
محاضر	20	3.0585	.56662				
قائم بالأعمال	93	2.6959	.54359				
معيد	58	2.7651	.38008				
<b>Total</b>	<b>362</b>	<b>3.2670</b>	<b>.64167</b>				

يبين الجدول (2-125) الإحصاءات الوصفية لفئات المتغير المستقل، إذ أنه أنّ قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل، وبناءً عليه يتم تحديد مصادر الفروق باستخدام اختبار *Dunnett T3* كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-126) نتائج اختبار *Dunnett T3*

لتحديد الفروق بين فئات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية

المرتبة العلمية (I)	المرتبة العلمية (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
أستاذ	أستاذ مساعد	.15401	.07325	.436	-.0689-	.3769
	مدرّس	.05230	.03959	.952	-.0656-	.1702
	محاضر	.72547*	.12866	.000	.3037	1.1473
	قائم بالأعمال	1.08810*	.06065	.000	.9071	1.2691
	معيد	1.01887*	.05469	.000	.8540	1.1837
أستاذ مساعد	أستاذ	-.15401-	.07325	.436	-.3769-	.0689
	مدرّس	-.10171-	.07702	.949	-.3346-	.1312
	محاضر	.57146*	.14463	.006	.1158	1.0271
	قائم بالأعمال	.93409*	.08968	.000	.6660	1.2022
	معيد	.86486*	.08577	.000	.6074	1.1223
مدرّس	أستاذ	-.05230-	.03959	.952	-.1702-	.0656
	أستاذ مساعد	.10171	.07702	.949	-.1312-	.3346
	محاضر	.67317*	.13084	.001	.2473	1.0990
	قائم بالأعمال	1.03580*	.06515	.000	.8421	1.2295
	معيد	.96657*	.05964	.000	.7881	1.1451
محاضر	أستاذ	-.72547-*	.12866	.000	-1.1473-	-.3037-
	أستاذ مساعد	-.57146-*	.14463	.006	-1.0271-	-.1158-
	مدرّس	-.67317-*	.13084	.001	-1.0990-	-.2473-
	قائم بالأعمال	.36263	.13867	.179	-.0792-	.8044
	معيد	.29340	.13618	.420	-.1432-	.7300
قائم بالأعمال	أستاذ	-1.08810-*	.06065	.000	-1.2691-	-.9071-
	أستاذ مساعد	-.93409-*	.08968	.000	-1.2022-	-.6660-
	مدرّس	-1.03580-*	.06515	.000	-1.2295-	-.8421-
	محاضر	-.36263-	.13867	.179	-.8044-	.0792
	معيد	-.06923-	.07529	.998	-.2931-	.1546
معيد	أستاذ	-1.01887-*	.05469	.000	-1.1837-	-.8540-
	أستاذ مساعد	-.86486-*	.08577	.000	-1.1223-	-.6074-
	مدرّس	-.96657-*	.05964	.000	-1.1451-	-.7881-
	محاضر	-.29340-	.13618	.420	-.7300-	.1432
	قائم بالأعمال	.06923	.07529	.998	-.1546-	.2931

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (2-126) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وهذه الفروق لصالح الفئة (أستاذ). كذلك هناك فروق دالة إحصائياً بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ مساعد)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وهذه الفروق لصالح الفئة (أستاذ مساعد)، كذلك هناك فروق دالة إحصائياً بين فئة المرتبة العلمية (مدرّس)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وهذه الفروق لصالح الفئة (مدرّس)، وهذا يدل على أعضاء

الهيئة التعليمية من المرتبة (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس) يساهمون في تطوير مؤسسة التعليم العالي بشكل أفضل من باقي الفئات.

**الفرضية الخامسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس في الجامعة.

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول (2-127) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	45.421	4	11.355	39.275	.000
التباين داخل المجموعات	103.217	357	.289		
<b>Total</b>	<b>148.637</b>	<b>361</b>			

يبين الجدول (2-127) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 39.275$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.37) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتى حرية (4، 357)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أن هناك فروقاً بين أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس في الجامعة. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية، تم اختبار تجانس التباين بين المجموعات لتحديد نوع الاختبار المناسب:

جدول (2-128) نتائج اختبار تجانس التباين **Levene Statistic** بين المجموعات للفروق بين

متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس

سنوات التدريس في الجامعة	N	Mean	Std. Deviation	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
من 1 إلى أقل من 5 سنوات	86	2.7004	.71949	14.652	4	357	.000
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	91	3.2695	.49968				
من 10 إلى أقل من 15 سنة	96	3.3706	.50054				
من 15 إلى أقل من 20 سنة	69	3.6856	.42163				
20 سنة فأكثر	20	3.7512	.21205				
<b>Total</b>	<b>362</b>	<b>3.2670</b>	<b>.64167</b>				

يبين الجدول (2-128) الإحصاءات الوصفية لفئات المتغير المستقل، إذ أنه أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل، وبناءً عليه يتم تحديد مصادر

الفروق باستخدام اختبار **Dunnett T3** كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-129) نتائج اختبار **Dunnett T3** لتحديد الفروق بين

فئات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس

سنوات التدريس (I)	سنوات التدريس (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
من 1 إلى أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	-.56913*	.09361	.000	-.8349-	-.3034-
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	-.67019*	.09289	.000	-.9340-	-.4064-
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	-.98521*	.09271	.000	-1.2487-	-.7217-
	20 سنة فأكثر	-1.05085*	.09093	.000	-1.3109-	-.7908-
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 1 إلى أقل من 5 سنوات	.56913*	.09361	.000	.3034	.8349
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	-.10106-	.07317	.838	-.3083-	.1061

	من 15 إلى أقل من 20 سنة	-.41608*	.07294	.000	-.6231-	-.2091-
	20 سنة فأكثر	-.48172*	.07065	.000	-.6855-	-.2780-
من 10 إلى أقل من 15 سنة	من 1 إلى أقل من 5 سنوات	.67019*	.09289	.000	.4064	.9340
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	.10106	.07317	.838	-.1061-	.3083
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	-.31502*	.07201	.000	-.5193-	-.1107-
	20 سنة فأكثر	-.38067*	.06970	.000	-.5818-	-.1795-
من 15 إلى أقل من 20 سنة	من 1 إلى أقل من 5 سنوات	.98521*	.09271	.000	.7217	1.2487
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	.41608*	.07294	.000	.2091	.6231
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	.31502*	.07201	.000	.1107	.5193
	20 سنة فأكثر	-.06564-	.06946	.983	-.2666-	.1354
20 سنة فأكثر	من 1 إلى أقل من 5 سنوات	1.05085*	.09093	.000	.7908	1.3109
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	.48172*	.07065	.000	.2780	.6855
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	.38067*	.06970	.000	.1795	.5818
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	.06564	.06946	.983	-.1354-	.2666

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (2-129) أن هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات التدريس (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، والفئة (من 1 إلى أقل من 5 سنوات)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات التدريس (من 10 إلى أقل من 15 سنة)، والفئة (من 1 إلى أقل من 5 سنوات)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (من 10 إلى أقل من 15 سنة)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات التدريس (من 15 إلى أقل من 20 سنة)، والفئات (من 1 إلى أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (من 15 إلى أقل من 20 سنة)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات التدريس (20 سنة فأكثر)، والفئات (من 1 إلى أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (20 سنة فأكثر)، وهذا يدل على أنه بازدياد سنوات التدريس في الجامعة يزداد دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير مؤسسة التعليم العالي.

**الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية.**

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول (2-130) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات

درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	63.315	2	31.658	133.202	.000
التباين داخل المجموعات	85.322	359	.238		
<b>Total</b>	148.637	361			

يبين الجدول (2-130) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 133.202$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.99) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتي حرية (2، 359)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أن هناك فروقاً بين أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم

لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة التي تم الحصول منها على الشهادة. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية، تم اختبار تجانس التباين بين المجموعات لتحديد نوع الاختبار المناسب كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-131) نتائج اختبار تجانس التباين **Levene Statistic** بين المجموعات للفروق بين

متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية

مصدر الشهادة	N	Mean	Std. Deviation	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
جامعة سورية	153	2.8589	.55864	21.638	2	359	.000
جامعة عربية	42	2.9617	.65957				
جامعة أجنبية	167	3.7177	.34754				
Total	362	3.2670	.64167				

يبين الجدول (2-131) الإحصاءات الوصفية لفئات المتغير المستقل، إذ أنه أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل، وبناءً عليه يتم تحديد مصادر الفروق باستخدام اختبار **Dunnnett T3** كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-132) نتائج اختبار **Dunnnett T3** لتحديد الفروق بين فئات

أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير مصدر الشهادة الجامعية

مصدر الشهادة (I)	مصدر الشهادة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
جامعة سورية	جامعة عربية	-.10275-	.11135	.734	-.3762-	.1707
	جامعة أجنبية	-.85877*	.05256	.000	-.9851-	-.7324-
جامعة عربية	جامعة سورية	.10275	.11135	.734	-.1707-	.3762
	جامعة أجنبية	-.75601*	.10527	.000	-1.0163-	-.4957-
جامعة أجنبية	جامعة سورية	.85877*	.05256	.000	.7324	.9851
	جامعة عربية	.75601*	.10527	.000	.4957	1.0163

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (2-132) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة أجنبية، وبين أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة سورية وعربية، وهذه الفروق لصالح أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة أجنبية. الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس.

جدول (2-133) نتائج اختبار **T. test** للفروق بين متوسطات درجات القائمين

على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس

t-test for Equality of Means			Levene's Test		اتجاه الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.						F
لا توجد فروق	0.644	135	0.463-	0.000	14.050	كبيرة	0.909	3.658	120	ذكر
						كبيرة	0.666	3.764	17	أنثى

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-133) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات القائمين على تطوير التعليم العالي الذكور بلغت (3.658)، وهي تقابل شدة الإجابة (كبيرة) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات القائمين على تطوير التعليم العالي الإناث (3.764)، وهي تقابل شدة الإجابة (كبيرة) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم تساوي التباين بين المجموعتين (الذكور والإناث)، أي عدم تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين الذكور والإناث نلاحظ أن القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة)  $t = 0.463$  وهي أصغر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 135)، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.644$  أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الرئيسية السابعة، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس.

**الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة.**

لاختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، كما يبين الجدول الآتي:

جدول (2-134) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات درجات القائمين

على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة

t-test for Equality of Means			Levene's Test			الاتجاه الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجامعة
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.	F					
لا توجد فروق	0.895	135	-0.132	0.557	0.347	كبيرة	0.911	3.660	58	دمشق
						كبيرة	0.865	3.680	79	تشرين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-134) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات القائمين على تطوير التعليم العالي بجامعة دمشق بلغت (3.660)، وهي تقابل شدة الإجابة (كبيرة) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات القائمين على تطوير التعليم العالي بجامعة تشرين (3.680)، وهي تقابل شدة الإجابة (كبيرة) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.557$  وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تساوي التباين بين المجموعتين (جامعتي دمشق وتشرين)، أي تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين جامعتي دمشق وتشرين نلاحظ أن القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة)  $t = 0.132$  وهي أصغر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 135)، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.895$  أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الرئيسية الثامنة، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية. لاختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عيّنتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، كما يبين الجدول الآتي:

جدول (2-135) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات درجات القائمين

على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية

t-test for Equality of Means			Levene's Test		الاتجاه الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الصفة الإدارية
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.					
توجد فروق	0.000	135	10.935	0.547	0.365	كبيرة	4.385	57	س
						متوسطة	3.163	80	ص

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-135) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لإجابات القائمين على تطوير التعليم العالي بمجلس الجامعة ومجلس التعليم العالي بلغت (4.385)، وهي تقابل شدة الإجابة (كبيرة) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات القائمين على تطوير التعليم العالي بمجلس الجامعة للشؤون العلمية والإدارية (3.163)، وهي تقابل شدة الإجابة (متوسطة) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.547$  وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تساوي التباين بين المجموعتين (مجلس الجامعة والتعليم العالي، ومجلس الشؤون العلمية والإدارية)، أي تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين مجلس الجامعة والتعليم العالي، ومجلس الشؤون العلمية والإدارية نلاحظ أنّ القيمة المحسوبة  $t = 10.935$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 135)، كما أنّ احتمال الدلالة  $P = 0.000$  أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نرفض الفرضية الرئيسية التاسعة، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية، وهذه الفروق لصالح القائمين على تطوير التعليم العالي في مجلس الجامعة والتعليم العالي لأنّ متوسطها أعلى.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.

جدول (2-136) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفرق بين متوسطات درجات

القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	25.339	2	12.670	21.107	.000
التباين داخل المجموعات	80.433	134	.600		
<b>Total</b>	<b>105.773</b>	<b>136</b>			

يبين الجدول (2-136) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 14.160$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.99) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتي حرية (2، 134)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أن هناك فروقاً بين القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية، تم اختبار تجانس التباين بين المجموعات لتحديد نوع الاختبار المناسب كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-137) نتائج اختبار تجانس التباين **Levene Statistic** بين المجموعات للفروق بين متوسطات

درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية

المرتبة العلمية	N	Mean	Std. Deviation	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
أستاذ	57	4.1539	.66938	13.152	2	134	.000
أستاذ مساعد	44	3.4931	.86466				
مدرّس	36	3.1269	.81404				
Total	137	3.6718	.88190				

يبين الجدول (2-137) الإحصاءات الوصفية لفئات المتغير المستقل، إذ أنه أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل، وبناءً عليه يتم تحديد مصادر الفروق باستخدام اختبار **Dunnnett T3** كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-138) نتائج اختبار **Dunnnett T3** لتحديد الفروق بين فئات القائمين

على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية

المرتبة العلمية (I)	المرتبة العلمية (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
أستاذ	أستاذ مساعد	.66072*	.15765	.000	.2765	1.0450
	مدرّس	1.02696*	.16207	.000	.6300	1.4239
أستاذ مساعد	أستاذ	-.66072*	.15765	.000	-1.0450-	-.2765-
	مدرّس	.36623	.18815	.156	-.0927-	.8252
مدرّس	أستاذ	-1.02696*	.16207	.000	-1.4239-	-.6300-
	أستاذ مساعد	-.36623-	.18815	.156	-.8252-	.0927

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (7-186) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ)، وكل من الفئتين (أستاذ مساعد، مدرّس)، وهذه الفروق لصالح الفئة (أستاذ). بينما لم نلاحظ أية فروق بين الفئتين أستاذ مساعد ومدرّس.

الفرضية الحادية عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة.

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول (2-139) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	3.984	2	1.992	2.622	.076
التباين داخل المجموعات	101.789	134	.760		
Total	105.773	136			

يبين الجدول (7-201) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 2.622$  وهي أصغر من القيمة الجدولية (2.99) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتي حرية (2، 134)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.076 > \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الرئيسية الحادية عشرة أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة.

الفرضية الثانية عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين.

جدول (2-140) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	15.627	2	7.813	11.614	.000
التباين داخل المجموعات	90.146	134	.673		
Total	105.773	136			

يبين الجدول (2-140) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 11.614$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.99) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتي حرية (2، 134)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أن هناك فروقاً بين القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية، تم اختبار تجانس التباين بين المجموعات لتحديد نوع الاختبار المناسب كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-141) نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين

أساس التعيين	N	Mean	Std. Deviation	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
القدم الوظيفي	56	3.9626	.91327	11.333	2	134	.000
الخبرة	26	3.9167	.86080				
غير ذلك	55	3.2599	.69051				
Total	137	3.6718	.88190				

يبين الجدول (2-141) الإحصاءات الوصفية لفئات المتغير المستقل، إذ أنه أنّ قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل، وبناءً عليه يتم تحديد مصادر الفروق باستخدام اختبار *Dunnett T3* كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-142) نتائج اختبار *Dunnett T3* لتحديد الفروق بين فئات

القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين

أساس التعيين (I)	أساس التعيين (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
القدم الوظيفي	الخبرة	.04590	.20831	.995	-.4675-	.5593
	غير ذلك	.70271*	.15350	.000	.3303	1.0751
الخبرة	القدم الوظيفي	-.04590-	.20831	.995	-.5593-	.4675
	غير ذلك	.65680*	.19279	.004	.1776	1.1360
غير ذلك	القدم الوظيفي	-.70271*	.15350	.000	-1.0751-	-.3303-
	الخبرة	-.65680*	.19279	.004	-1.1360-	-.1776-

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (2-142) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس القدم الوظيفي، وبين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس أمور لم تذكر، وهذه الفروق لصالح القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس القدم الوظيفي، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة، وبين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس أمور لم تذكر، وهذه الفروق لصالح القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة. الفرضية الثالثة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

لاختبار الفرضية السابقة تمّ تطبيق اختبار *T. test* للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، كما يبين الجدول الآتي:

جدول (2-143) نتائج اختبار *T. test* للفرق بين متوسطات

درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس

t-test for Equality of Means			Levene's Test		اتجاه الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.						F
توجد فروق	0.003	151	3.067	0.170	1.903	جيدة جداً	0.407	3.708	125	ذكر
						جيدة جداً	0.484	3.437	28	أنثى

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-143) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لإجابات رؤساء الأقسام الذكور بلغت (3.708)، وهي تقابل شدة الإجابة (جيدة جداً) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات رؤساء الأقسام الإناث (3.437)، وهي تقابل شدة الإجابة (جيدة جداً) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.170$  وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تساوي التباين بين المجموعتين (الذكور والإناث)، أي تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين الذكور والإناث

نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $t = 3.067$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 151)، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.003$  أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة عشرة، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس، وهذه الفروق لصالح رؤساء الأقسام الذكور لأن متوسطها أعلى.

**الفرضية الرابعة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.**

لاختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، كما يبين الجدول الآتي:

جدول (2-144) نتائج اختبار T. test للفرق بين متوسطات

درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة

t-test for Equality of Means			Levene's Test		الاتجاه الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجامعة	
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.						F
لا توجد فروق	0.916	151	0.106	0.018	5.679	جيدة جداً	0.498	3.663	72	دمشق
						جيدة جداً	0.370	3.655	81	تشرين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-144) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات رؤساء الأقسام بجامعة دمشق بلغت (3.663)، وهي تقابل شدة الإجابة (جيدة جداً) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات رؤساء الأقسام بجامعة تشرين (3.655)، وهي تقابل شدة الإجابة (جيدة جداً) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.018$  وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم تساوي التباين بين المجموعتين (جامعتي دمشق وتشرين)، أي عدم تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين جامعتي دمشق وتشرين نلاحظ أن القيمة المحسوبة  $t = 0.106$  وهي أصغر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 151)، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.916$  أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الرئيسية الرابعة عشرة، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.

**الفرضية الخامسة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية.**

لاختبار الفرضية السابقة تم تطبيق اختبار T. test للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين وغير متساويتين بالحجم، كما يبين الجدول الآتي:

جدول (2-145) نتائج اختبار T. test للفروق بين متوسطات

درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية

t-test for Equality of Means			Levene's Test		الاتجاه الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع الكلية	
القرار	Sig.	درجة الحرية df	t	Sig.						F
توجد فروق	0.000	151	6.408-	0.979	0.001	جيدة	0.412	3.339	43	نظرية
						جيدة جداً	0.375	3.784	110	علمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول (2-145) أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات رؤساء الأقسام بالكلية النظرية بلغت (3.339)، وهي تقابل شدة الإجابة (جيدة) على مقياس ليكرت، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات رؤساء الأقسام بالكلية العلمية (3.784)، وهي تقابل شدة الإجابة (جيدة جداً) على مقياس ليكرت. وبلغت قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.979$  وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على تساوي التباين بين المجموعتين (الكلية النظرية والعلمية)، أي تجانسهما. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فرقاً بين الكلّيات النظرية والعلمية نلاحظ أن القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة)  $t = 6.408$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.96) المأخوذة من جداول توزيع  $t$  عند درجات حرية تساوي (حجم العينة - 2 = 151)، كما أن احتمال الدلالة  $P = 0.000$  أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه نرفض الفرضية الرئيسية الخامسة عشرة، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية، وهذه الفروق لصالح رؤساء الأقسام بالكلية العلمية لأن متوسطها أعلى.

**الفرضية السادسة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.**

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA:

جدول (2-146) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات

درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	.248	2	.124	.657	.520
التباين داخل المجموعات	28.377	150	.189		
<b>Total</b>	28.625	152			

يبين الجدول (2-146) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 0.657$  وهي أصغر من القيمة الجدولية (2.99) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتي حرية (2، 150)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.520 > \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أنه ليس هناك فرقاً بين رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

الفرضية السابعة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (2-147) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين متوسطات

درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	1.847	2	.924	5.174	.007
التباين داخل المجموعات	26.778	150	.179		
<b>Total</b>	<b>28.625</b>	<b>152</b>			

يبين الجدول (2-147) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 5.174$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.99) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتى حرية (2، 150)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.007 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أن هناك فروقاً بين رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية، تم اختبار تجانس التباين بين المجموعات لتحديد نوع الاختبار المناسب:

جدول (2-148) نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق

بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	N	Mean	Std. Deviation	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
أقل من 5 سنوات	25	3.3802	.39911	12.845	2	150	.000
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	20	3.7441	.35186				
أكثر من 10 سنوات	108	3.6911	.44069				
<b>Total</b>	<b>153</b>	<b>3.6591</b>	<b>.43396</b>				

يبين الجدول (2-148) الإحصاءات الوصفية لفئات المتغير المستقل، إذ أنه أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل، وبناءً عليه يتم تحديد مصادر الفروق باستخدام اختبار  $Dunnett T3$  كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (2-149) نتائج اختبار  $Dunnett T3$  لتحديد الفروق بين فئات

رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة (I)	سنوات الخبرة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	-.36397*	.11365	.008	-.6472-	-.0807-
	أكثر من 10 سنوات	.05305	.08216	.888	-.1507-	.2568
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	.36397*	.11365	.008	.0807	.6472
	أكثر من 10 سنوات	-.31092*	.09881	.011	-.5610-	-.0609-
أكثر من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.05305-	.08216	.888	-.2568-	.1507
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	.31092*	.09881	.011	.0609	.5610

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (2-149) أن هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات)، والفئة (أقل من 5 سنوات)، وهذه الفروق لصالح الفئة (من 5 إلى 10 سنوات)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة)، والفئة (من 5 إلى 10 سنوات)، وهذه الفروق لصالح الفئة (أكثر من 15 سنة).

الفرضية الثامنة عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين.

جدول. (2-150) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين

متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	2.593	2	1.297	7.471	.001
التباين داخل المجموعات	26.032	150	.174		
<b>Total</b>	<b>28.625</b>	<b>152</b>			

يبين الجدول (2-150) أن قيمة مؤشر الاختبار  $F = 7.471$  وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.99) المأخوذة من جداول توزيع  $F$  عند درجتى حرية (2، 150)، كما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.001 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإننا نقول أنّ هناك فروقاً بين رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين. وقبل تحديد مصادر الفروق باستخدام المقارنات البعدية، تمّ اختبار تجانس التباين بين المجموعات لتحديد نوع الاختبار المناسب:

جدول. (2-151) نتائج اختبار تجانس التباين Levene Statistic بين المجموعات للفروق

بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين

أساس التعيين	N	Mean	Std. Deviation	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
القدم الوظيفي	63	3.6910	.48321	12.749	2	150	.000
الخبرة	12	4.0603	.42108				
غير ذلك	78	3.5716	.35319				
<b>Total</b>	<b>153</b>	<b>3.6591</b>	<b>.43396</b>				

يبين الجدول (2-151) الإحصاءات الوصفية لفئات المتغير المستقل، إذ أنه أنّ قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي فإن تباين المجموعات غير متماثل، وبناءً عليه يتم تحديد مصادر الفروق باستخدام اختبار  $Dunnett T3$  كما يوضح الجدول الآتي:

جدول. (2-152) نتائج اختبار  $Dunnett T3$  لتحديد الفروق بين فئات

رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعلتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين

أساس التعيين (I)	أساس التعيين (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
القدم الوظيفي	الخبرة	-.36932*	.13595	.042	-.7273-	-.0114-
	غير ذلك	.11941	.07284	.279	-.0571-	.2959
الخبرة	القدم الوظيفي	.36932*	.13595	.042	.0114	.7273
	غير ذلك	.48873*	.12796	.006	.1428	.8347
غير ذلك	القدم الوظيفي	-.11941-	.07284	.279	-.2959-	.0571
	الخبرة	-.48873*	.12796	.006	-.8347-	-.1428-

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (2-152) أنّ هناك فروقاً دالة إحصائية بين رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة، وبين رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس (القدم الوظيفي، أمور لم تذكر)، وهذه الفروق لصالح رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة.

## نتائج الدراسة

بناءً على التحليل الإحصائي للبيانات، وتحليل إجابات أعضاء الهيئة التعليمية، ورؤساء الأقسام، والقائمين على تطوير التعليم العالي تحديثه، واختبار الفرضيات، نبين فيما يلي النتائج التي تمّ التوصل إليها وفق الآتي:

### أولاً: النتائج المتعلقة بواقع وتطور التعليم العالي خلال الفترة 2000-2010:

1- ازداد إجمالي طلاب المرحلة الأولى في المتوسط سنوياً بما مقداره /14814/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.78% خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2957/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.02%؛ كذلك ازداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /1865/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11%.

2- هناك علاقة موجبة ومتمينة جداً بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (الإجمالي والمستجدون والمتخرجون)، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

3- من المتوقع أن يزداد إجمالي طلاب المرحلة الأولى في المتوسط سنوياً بما مقداره /15117/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.73% خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2973/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.38%؛ كذلك سيزداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2009/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.9%.

4- ازداد إجمالي أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي) في المتوسط سنوياً بما مقداره /7861/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /249.15% خلال الفترة (2004-2010)؛ كما ازداد عدد طلاب التعليم المفتوح في المتوسط سنوياً بما مقداره /22107/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /88.66%.

5- هناك علاقة موجبة ومتمينة جداً بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (التعليم الموازي، التعليم المفتوح)، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

6- من المتوقع أن يزداد إجمالي أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي) في المتوسط سنوياً بما مقداره /8377/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /15.86% خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد طلاب التعليم المفتوح في المتوسط سنوياً بما مقداره /20311/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11.56%.

7- ازداد إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية في المتوسط سنوياً بما مقداره /110/ عضو هيئة تعليمية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /1.31% خلال الفترة (2000-2010). حيث ثبت وجود علاقة موجبة ومتمينة بين إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية والزمن، وأنّ خط الاتجاه العام لهذه العلاقة يأخذ شكل المعادلة من الدرجة الأولى، ومن المتوقع أن يزداد إجمالي أعضاء الهيئة

- التعليمية في الجامعات السورية في المتوسط سنوياً بما مقداره /79/ عضو هيئة تعليمية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /0.86%/ خلال الفترة (2011-2020).
- 8- ازداد إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /722/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.20%/ خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد خريجي الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /66/ متخرج، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.14%/.
- 9- هناك علاقة موجبة ومتينة بين إجمالي أعداد وخريجو طلاب الدراسات العليا، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.
- 10- من المتوقع أن يزداد إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /622/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.01%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد خريجو الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /66/ متخرج، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /1.81%/.
- 11- يتناقص إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في المتوسط سنوياً بما مقداره /-8/ موفد وعائد من الإيفاد، أي بمعدل نقصان بالمتوسط /-0.61%/ خلال الفترة (2000-2010). حيث ثبت وجود علاقة سالبة وضعيفة بين إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد، والزمن، وأن خط الاتجاه العام لهذه العلاقة يأخذ شكل المعادلة من الدرجة الأولى، ومن المتوقع أن يتناقص إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في المتوسط سنوياً بما مقداره /19/ موفد وعائد من الإيفاد، أي بمعدل نقصان بالمتوسط /-1.76%/ خلال الفترة (2011-2020).
- 12- ازداد إجمالي أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في المتوسط سنوياً بما مقداره /1356/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.28%/ خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /417/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.86%/؛ كذلك ازداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /536/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11.53%/.
- 13- هناك علاقة موجبة ومتينة جداً بين أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (الإجمالي والمستجدون والمتخرجون)، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.
- 14- من المتوقع أن يزداد إجمالي أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في المتوسط سنوياً بما مقداره /1427/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.59%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد الطلاب المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /449/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.35%/؛ كذلك سيزداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /549/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.89%/.
- 15- ازداد إجمالي طالبات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /38/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /6.3%/ خلال الفترة (2002-2010)؛ كما ازداد عدد خريجات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /12/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.75%/.

16- هناك علاقة موجبة ومتينة جداً بين إجمالي طالبات وخريجات مدرسة التمريض، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

17- من المتوقع أن يزداد إجمالي طالبات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /38/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.01%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد خريجات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /14/ متخرجة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.14%/.

18- ازداد عدد الوحدات السكنية في المتوسط سنوياً بما مقداره /2/ وحدة سكنية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.62%/ خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المقيمون في الوحدات السكنية في المتوسط سنوياً بما مقداره /1133/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.44%/؛ كذلك ازداد عدد الأسرة في المتوسط سنوياً بما مقداره /1107/ سرير، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.37%/.

19- هناك علاقة طردية بين أعداد الطلاب المقيمين في الوحدات السكنية، وعدد الأسرة في هذه الوحدات، والزمن، أي مع مرور الزمن يتزايد عدد الوحدات والطلاب المقيمين والأسرة في الوحدات السكنية، وهذا مرتبط باستكمال بناء الوحدات السكنية.

#### ثانياً: النتائج المتعلقة بتحليل إجابات أعضاء الهيئة التعليمية:

1- يمثل دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي في الأمور الآتية: تنفيذ سياسة جامعتهم، ورسم ملامح المستقبل لكليتهم، والإسهام في نهضة وطنهم وتحقيق أهداف الجامعة، والتوفيق بين محتويات المادة التي يدرسونها وحاجات المجتمع والطلبة، واتباع آليات الإرشاد والتوجيه للطلبة، وتطوير المهام التدريسية الموكلة إليهم، والمساهمة في تحقيق الجودة في التعليم العالي، وإعداد الباحثين.

2- هناك ضعف في دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي، ويتمثل ذلك في ضعف (الإسهام في وضع مرتكزات تطوير التعليم العالي، وإعداد محور الارتكاز في التعليم الجامعي، ووضع أسس الفكر المنهجي، وتنمية مهارات التفكير الإبداعي، والمساهمة في بناء مفاهيم التغيير، وتطوير القدرات الذاتية للطلبة، وتحفيز الطاقات البشرية والاقتصادية والانتاجية في كلياتهم، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتحقيق الأهداف بناءً على خصائص المجتمع السوري، والإسهام في بناء الاقتصاد السوري، والمساهمة في خدمة وتطوير المجتمع محلياً ودولياً، والمساهمة في خلق اقتصاد المعرفة، وإعداد الأطر الفنية العليا).

3- يمثل دور أعضاء الهيئة التعليمية في بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية في الأمور الآتية: تطوير المنهج بحسب المستجدات التخصصية، والتوفيق في المناهج بين متطلبات التعليم والبحث العلمي، وتحقيق رسالة الكلية وأهدافها من خلال المقررات الدراسية، والموازنة في محتوى المناهج بين الجانبين النظري والتطبيقي، وبين المتطلبات الأساسية والفرعية للتخصص، وتطوير المهارات العليا للطلبة من خلال المنهج.

4- هناك ضعف في دور أعضاء الهيئة التعليمية في بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية ويتمثل ذلك في ضعف (ربط المناهج بخطط التنمية الوطنية، ومراعاة أهداف السياسات الوطنية في بناء المناهج، وربط محتوى المناهج بالحاجات الراهنة للمجتمع السوري، واختيار المحتوى المعرفي المناسب لسوق العمل، وتحقيق التكامل بالمحتوى المعرفي لمناهج التعليم ما قبل الجامعي، ومراعاة التوازن بين المعارف العامة والتخصصية في مضمون المناهج، وبناء المناهج وفق مبدأ التعليم الذاتي للطلبة، وتأسيس وسائل وأساليب تقييم متنوعة بطرق حديثة لقياس المخرجات المتوخاة).

5- يتمثل دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها في الأمور الآتية: اتباع استراتيجية التعليم والتعلم في العملية التعليمية، واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية، ودعم الطلبة بإعداد أكاديمي عالي المستوى، وتوظيف نتائج الأبحاث في تحسين الأساليب التعليمية، واستخدام الوسائل والطرائق المناسبة مع الموقف التعليمي، والاستفادة من مراكز المعلومات العربية والعالمية في التدريس، وتعليم الطلاب وسائل تكنولوجيا المعلومات في البحث عن المعلومة.

6- هناك ضعف في دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد أساليبها ويتمثل ذلك في ضعف (استثمار البيئة الفيزيائية المساعدة على نجاح العملية التعليمية، وتطبيق المعارف النظرية بالتدريب الميداني في الجامعة، والمساهمة في رfid المكتبة بالكتب والمجلات الدورية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية، عدم تطبيق أنشطة المقرر العملية في المختبرات مع الطلاب).

7- يتمثل دور أعضاء الهيئة التعليمية في تقييم تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل في الأمور الآتية: استخدام أساليب تقويم متنوعة تتناسب وطبيعة المقررات التي يدرسها الطلاب، والتحرير بالتقويم على مستويات عقلية عليا للطلبة، وتطبيق آليات واضحة للاختبارات قبل إعطائها للطلبة، ووضع نظام التصحيح بناءً على العدالة والشفافية، والترجمة بالاختبارات التعليمات الصادرة عن الوزارة، والمساهمة في رfid العمالة الوطنية المتخصصة في سوق العمل.

8- هناك ضعف في دور أعضاء الهيئة التعليمية في تقييم تقدم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل، ويتمثل ذلك في ضعف (قياس مدى تحقق الأهداف، ومراجعة الأهداف والمحتوى بشكل مستمر بمشاركة الطلاب، والاستفادة من نتائج التقويم في تعديل السلوك التعليمي، وتوظيف الاختبارات والوظائف لتنفيذ محتوى المساقات التعليمية، وتوفير طيفاً واسعاً من الطرائق الملائمة لتقييم الطلبة، وإشباع تقنية التعليم الذاتي وخاصة في برامج الماجستير، والإعلان عن نظم التقويم المتبعة في الجامعة، والتدريب المهني لتأهيل الخريج للعمل، والتوفيق بين نمط عمل الخريجين مع رسالة الكلية وأهدافها، والمساهمة في تأهيل الخريج وفقاً للتغيرات في سوق العمل).

9- هناك ضعف في فاعلية أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير البحث العلمي، ويتمثل ذلك في ضعف (استخدام سياسات وأهداف واضحة لتنشيط البحث العلمي، والمساهمة بتبادل الخبرات والبحوث العلمية مع الجامعات الخرى، وتطوير البحث العلمي بشكل مستمر، والقيام بإجراء البحوث العلمية التي تسهم في تطوير المجتمع، وتلقي الدعم لإجراء الأبحاث من الجامعة ومؤسسات الدولة، ونشر الأبحاث بكل

موضوعية، ووضع معايير عادلة للترقية العلمية، وتوافر الدوريات والمصادر العلمية لإجراء البحوث، والإسهام بتكوين المهارات البحثية وتأهيلها، وربط البحوث بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة بوضع الخطط البحثية المنسجمة مع متطلبات التنمية، والإسهام بالمناقشات العلمية على توليد أفكار جديدة للنهوض بالبحث العلمي، ورفع الكفاءات والقدرات العلمية المتدربة لتكوير البحث العلمي، والإشراف على الرسائل العلمية من خلال إجراء أبحاث علمية مبتكرة).

### ثالثاً: النتائج المتعلقة بتحليل إجابات رؤساء الأقسام:

1- يساهم رؤساء الأقسام وبدرجة جيدة جداً في تحقيق تكامل الأدوار مع الإدارة الجامعية بما يساهم في تطوير التعليم العالي، وذلك من خلال: العمل مع الإدارة الجامعية لتحقيق التكامل بين مكونات التعليم العالي والربط بينها، وإعداد أسس للتطوير في المؤسسة الجامعية بالتعاون مع الإدارة، وتقديم اقتراحات للإدارة تتضمن توفير قاعدة معلومات تمكن من الاتصال بمصادر المعرفة الجديدة، وتقبل توجيهات إدارة الكلية في تحسين إدارة القسم، والاطلاع على التجارب الناجحة في إدارة الأقسام الأخرى، وتبادل الرأي مع رؤساء الأقسام الأخرى، مشاركة الإدارة الجامعية في توفير موارد إضافية للإنفاق على نوعية التعليم العالي وتطويره، والمساهمة مع الإدارة في وضع خطة لمواكبة التطورات العلمية والثقافية.

2- يساهم رؤساء الأقسام في تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة، ويظهر من خلال: العمل على توضيح رسالة الكلية لأعضاء الهيئة التعليمية، انسجام أعمال رؤساء الأقسام مع فلسفة الكلية والقسم، مراعاة حاجات المجتمع السوري في خطة البحث العلمي للقسم، مراجعة الأهداف وتطويرها بشكل دوري، اتباع مبدأ العمل الجماعي بالقسم، المشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم في الجامعة، ووضع آليات محددة لقياس مدى تحقق الأهداف.

3- يساهم رؤساء الأقسام في توصيف المقررات واختيار مضمونها، ويظهر ذلك من خلال: توجيه أعضاء القسم لتوفير بيئة تعليمية تعليمية فاعلة في المقررات، والمشاركة في توصيف المقررات النظرية والعملية، ووضع برنامج للتدريب العملي بما يتناسب مع المقررات، والتوجيه لمراعاة التنوع في خلفيات الطلبة الاجتماعية والاقتصادية، المشاركة في وضع مصفوفة المعارف والمهارات الأساسية للمقررات، والمساعدة في طرح المساقات وأنواعها، وتشكيل لجان لمراجعة توصيف المقررات، والمساهمة بوضع خطة إرشادية للطلبة في القسم، وتوظيف عدد الساعات المعتمدة بما يتناسب مع الحصول على الدرجة العلمية، والمساهمة في تعديل البنى والهيكل التنظيمية للكلية، واقتراح تعديل في الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمؤسسة.

4- يساهم رؤساء الأقسام في تطوير القسم، ويظهر من خلال: المشاركة بوضع الشروط بالمؤهلات والتخصصات التي تتلاءم مع حاجة القسم، دراسة التناسب بين أعداد أعضاء القسم مع أعداد الطلبة في الكلية، الحرص على استقطاب أعضاء هيئة تدريسية على قدر عال من الكفاءة والخبرة، استقدم ذوي الخبرات والمؤهلات للتعليم في القسم، توظيف الخبرة والمهارة في العملية التعليمية في القسم، التشجيع على نشر أبحاث علمية تطويرية في القسم، التعاون مع أعضاء القسم لتحسين العملية التعليمية التعليمية وتطويرها، التشجيع على التميز في الاداء العلمي والتربوي، اعتماد آليات لتقييم أداء أعضاء الهيئة

التعليمية في القسم، توجيه أعضاء القسم لتتبع أدوات القياس لزيادة مستوى تحصيل الطلبة و تقديمهم، الحرص على حقوق وواجبات العاملين في القسم وترقيتهم، تطوير أساليب حديثة لإدارة القسم، وضع تصنيفات جديدة لملفات أعضاء الهيئة التعليمية، متابعة سير العملية التدريسية في القسم، تعزيز ثقة الطلبة بأنفسهم وتشجيعهم على المشاركة الفعالة، تنظيم برنامج ارشادي للطلبة لتعليمات قوانين الجامعة.

5- يساهم رؤساء الأقسام في وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق، ويظهر ذلك من خلال: تطبيق توجهات السياسة التربوية في المؤسسة الجامعية، الاهتمام بترسيخ القيم الإنسانية، تفعيل وظائف التدريس في القسم، العمل وفقاً لأسس موضوعية، المشاركة بوضع برنامج لتطوير التعليم العالي، توظيف عمل الوحدات البحثية في المجتمع، النظر للتعليم العالي كنظام تعليمي، تعزيز المنظور المستقبلي للتنمية الشاملة، إعداد الرؤى الملائمة للمخرجات وفق متطلبات المستقبل.

6- يساهم رؤساء الأقسام بالمشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي، ويظهر ذلك من خلال: المشاركة في صنع القرار، واقتراح الخيارات لدعم مؤسسات التعليم العالي، المساهمة في رسم سياسات التعليم العالي، تقديم البدائل في وضع البرامج وآليات التنفيذ، المساهمة في زيادة الاستثمارات في الجامعات العامة، المساهمة في تعديل اللوائح الداخلية للكلية بما يتناسب مع متطلبات القسم وخطته الدراسية، والمساهمة في إعداد الأدوار القيادية في المجتمع.

#### رابعاً: النتائج المتعلقة بتحليل إجابات القائمين على تطوير التعليم العالي وتحديثه:

1- يتمثل دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي في الأمور الآتية: بناء السياسة التربوية على أساس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوري، تجديد البرامج لتطوير التعليم العالي، بناء السياسة على أسس موضوعية وعلمية، صياغة أهداف التعليم العالي على أسس وآفاق حضارية، تقويم سياسة التعليم العالي كنظام تعليمي، الاتجاه بالسياسة إلى تعزيز التنمية الشاملة، الاتجاه بسياسة التعليم العالي نحو ترسيخ القيم الإنسانية، تبني سياسة التعليم العالي على أساس المعايير الوطنية، توافق الدراسة الجامعية مع مقتضيات التعليمية والمجتمعية، التوازن بين قيمة التكاليف والطلب الاجتماعي (الوقت، المال، المكان)، تحديد الاحتياجات للمجموعات التي تتلقى التعليم.

2- يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها، في الأمور الآتية: إعداد الخبراء والفنيين والتخصصيين، تطوير المجتمع المحلي والعربي والإنساني، تزويد الخريجين بمستوى عالي من المعارف المتنوعة، إكساب الخريجين مهارات عملية، مواكبة التقدم العلمي، إيجاد الحلول المناسبة للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، الإسهام في تقدم الفكر الإنساني، تجديد المعارف وتنقلها، تدريب الباحثين و تدهم، الاستفادة من الفلسفات المتنوعة.

3- يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في الأمور الآتية: وضع بنية تطويرية للتخطيط في التعليم العالي، التخطيط للتعليم العالي بحسب نسبة المقيدون بالشهادة الثانوية، السعي للوصول إلى أقصى درجة من الكفاءة في التعليم العالي، الاستناد إلى استراتيجية واضحة بناء على الأهداف الموضوعية و ما يتوفر من إمكانيات، التوازن بين

الكم و الكيف، توظيف التخطيط ببعديه السياسي والفني، التخطيط استناداً لدراسات علمية، وضع الاستراتيجية بناءً على واقع العمل الجامعي ككل.

4- **يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقييمها في الأمور الآتية:** تحليل البيانات للتنبؤ بمستقبل المؤسسة، تحديث أنظمة الجامعة باستمرار، استخدام تقنيات لجمع معلومات للتقويم الذاتي للمؤسسة (الاستبيان، المقابلة، معايير أخرى. كما أنّ هناك ضعف في هذا الدور، ويتجلى في ضعف (تقويم البيئة الجامعية وفحصها، تحديد متغيرات البيئة الجامعية ومتطلباتها، تحديد القضايا الأساسية في البيئة الجامعية، مراعاة متغيرات (الطلب الاجتماعي، سوق العمل، الظروف المادية، التكنولوجيا) لتطوير التعليم العالي، اعتماد الاستراتيجية في تحقيق الأهداف وتحديدها، دراسة مستوى المؤسسة وبنيتها التنظيمية، دراسة العوامل التي تؤثر في نجاح المؤسسة ككل، التقويم من خلال آليات داخلية وخارجية لقياس مدى فعالية الإجراءات واللوائح الإدارية، اعتبار الأداء الوظيفي للمؤسسة مقياساً للتقويم.

5- **يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية وصياغتها وتنفيذها في الأمور الآتية:** تحديد رسالة الجامعة ومهامها التربوية (حكومية، خاصة، مفتوح)، توضيح طبيعة المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية، تحديد الاغراض التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، تخطيط أهداف الجامعة على أساس سنوي، التوجيه لتنفيذ الإدارة اللامركزية في الجامعات، تعزيز الاستقلال الذاتي في تسيير الشؤون الداخلية للجامعة، إعادة صياغة الأهداف بناءً على النتائج، تقويم البيئة المؤسسية للتعليم العالي باستمرار، تحديد فعالية الجامعة بالطريقة التي تدار فيها.

6- **يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في إحداثيات التطوير للتعليم العالي في الأمور الآتية:** دراسة التوزيع الخدمي للجامعات الحكومية في محافظات الجمهورية، دراسة التوسع الكمي والنوعي لإحداث تخصصات جديدة، تحقيق التوازن في أطراف منظومة التعليم العالي (عام، خاص)، مشاركة الجامعات مع المعاهد الخاصة، نشر ثقافة التدريب المهني، وضع البحث العلمي كأساس في عملية التخطيط، ربط التعليم العالي بحل مشكلات المجتمع، ربط برامج التعليم العالي بمتطلبات العمل والانتاج. كما أنّ هناك ضعف في هذا الدور، ويتجلى ذلك في ضعف (تعديل قانون تنظيم الجامعات بما يواكب المستجدات العلمية، توزيع مؤسسات التعليم العالي بما يتفق مع الخطة العلمية ومهامها، السعي لإعداد المختصين في مختلف فروع العلم، تلبية حاجة التنمية بالتعليم العالي، وضع مخطط لمنظومة التعليم العالي وفق الرؤية الاستراتيجية الموضوعية).

7- **يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته في الأمور الآتية:** توسيع دائرة ديمقراطية التعليم ومجانيته، تطوير معايير القبول الجامعي، الاعتماد على معرفة متطلبات المرحلة العمرية و أعدادها، توفير العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لجميع طلاب الثانوية، إعداد الخطط الكافية بالتطورات الحاصلة في مكونات المؤسسة الجامعية، إعداد العاملين في المجال التدريسي و التعليمي بما يتناسب مع أعداد الطلبة، التطوير في أنماط التعليم العالي للتوسع في الاستيعاب، دعم الجامعات الخاصة لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، العمل لافتتاح

فروع جديدة بالجامعات في محافظات القطر، زيادة اعداد الطلاب العرب والاجانب في الجامعات، زيادة من الوحدات السكنية المجهزة في كل جامعة، توفير المخرجات التي تفي بحاجات التنمية، دعم منظومة التعليم العالي بالتقانة، استخدام التقانات مع تخطيط متطور، اعتبار التعليم العالي عمل اجتماعي أولاً، تعزيز التشاركية في العمل مع الهيئات والمؤسسات والنقابات وغرف التجارة والصناعة. كما أنّ هناك ضعف في هذا الدور، ويتجلى ذلك في ضعف (تحقيق التناسب بين نسبة المقيدون في التعليم الجامعي مع حاجة خريجي التعليم الثانوي، زيادة الميزانية لكل جامعة سنوياً، التوجه للتوسع في إنشاء المعاهد المهنية، افتتاح فروع جديدة بالجامعات في محافظات القطر).

8- يتمثل دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي في الأمور الآتية: تنفيذ سياسة التعليم العالي، تحليل متطلبات التعليم العالي، الربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وضع حساب المستلزمات المادية، تنفيذ أهداف الدولة العلمية والقومية والثقافية ونحققها، متابعة تطوير منظومة التعليم العالي وتقويمه، تحديد وسائل التنفيذ، التنسيق بين الجامعات والمعاهد والكليات والأقسام في مجالات التعليم العالي، وضع الموازنة العامة للجامعات والمعاهد التابعة لها. كما أنّ هناك ضعف في هذا الدور، ويتجلى ذلك في ضعف (ربط التعليم العالي بالتعليم والإنتاج، وضع حساب المستلزمات المادية، تطوير المستوى العلمي والتقني للعاملين في الجامعة).

9- يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها في الأمور الآتية: التوجيه لإعادة النظر في المقررات بشكل دوري، السعي لمواكبة المناهج للتطورات العلمية المستجدة، تحقيق الفعالية والديمومة للجامعة، التركيز في المناهج على المهنية والجوانب التطبيقية، التوجيه لتطوير المناهج بشكل عشري، إعداد المناهج المحور الأساسي في التعليم، تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات، تكوين الخبرات الوطنية، التوجيه لتتلاءم المناهج مع الاختصاصات المتعددة، توظيف المناهج لتقديم تعليم نوعي للجميع، تمثيل نظام القيم الأساسية للمجتمع، تصميم مناهج مرونة لتواكب تقلبات سوق العمل، توظيف المناهج لتنفيذ أهداف التعليم العالي، تضمين المناهج تحليل القيم السائدة في المجتمع. كما أنّ هناك ضعف في هذا الدور، ويتجلى ذلك في ضعف (التخطيط للمناهج على أساس الاتجاهات التربوية المعاصرة، ربط المناهج بخدمة المجتمع، تجديد مدخلات التعليم ومخرجاته بحسب سوق العمل، تصميم المناهج لتلبية متطلبات المجتمع).

10- يتمثل دور القائمين على تطوير التعليم العالي في التطوير والجودة في التعليم العالي في الأمور الآتية: وضع معايير لضمان الجودة، تحقيق مبادئ النزاهة والشفافية والمساعدة، الالتزام بالمعايير الوطنية، تشجيع الإبداع والتميز، دراسة مواطن القوة والضعف في الجامعة، وضع الخطط الإجرائية الواضحة، تنفيذ القرارات الإدارية للمؤسسة بموضوعية، استخدام برامج تدريبية لتنمية المهارات الحياتية، تطبيق الجودة العالية في (التعليم والتدريب والبحوث والخدمات) المقدمة للمجتمع. كما أنّ هناك ضعف في هذا الدور، ويتجلى ذلك في ضعف (تطبيق التقييم الذاتي المستمر للمؤسسة والكلية والبرامج، مشاركة جميع الأطراف المعنية من (طلبة وأكاديميين وآليات عمل وخبراء خارجيين) في التقييم، السعي لصياغة واضحة لمخرجات التعليم على مستوى الجامعة، نشر ثقافة الجودة بين كافة الأطراف بشكل

فاعل، مواكبة تغيرات الجودة وآلياتها ونعالجها، التدقيق في مدخلات التعليم الجامعي من (أطر ومستلزمات)، تعزيز مخرجات التعليم لخدمة التنمية).

11- تبين من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع القائمين على تطوير التعليم العالي وتحديثه، بأن لديهم معرفة، وبدرجة كبيرة أن تطوير التعليم العالي وتحديثه يتم من خلال: (السياسة الوطنية للتعليم العالي تبنى على الدستور في الجمهورية العربية السورية، انتظام الدراسة يحقق أهداف التعليم العالي، تطوير برامج مستحدثة تستجيب للاحتياجات المجتمعية المعاصرة، تطوير أنماط جديدة في التعليم العالي، يخطط بناءً على مكونات مؤسسات التعليم العالي، تعزيز برامج التعددية المعرفية عبر الاختصاصات، تحديث الخطط الدراسية وتطويرها بما يلبي حاجات التنمية الشاملة، تعديل أساليب التعليم الجامعي ومناهجه بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، يتم الإعداد استجابة لمستجدات العصر، دفع المتعلم لمتابعة التعليم وتطوير مهاراته، تحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، ربط الجامعة بالمجتمع، تكوين القاعدة المعرفية للطلاب وتنمية المهارات التطبيقية، يراعي المنظومة القيمية للمجتمع السوري، تحقق السياسة التعليمية الديمقراطية التعليم وعرويته، توفر الدولة المستلزمات المادية البشرية).

كما تبين من نتائج المقابلة بأن القائمين على تطوير التعليم العالي وتحديثه ليس لديهم دراية بأن تطوير التعليم العالي وتحديثه يتم من خلال: (توضع سياسة وطنية للقبول الجامعي مستمدة من خطط التنمية الاقتصادية، التوجه إلى تحويل التعليم الجامعي من مفهوم المجانية إلى الخاص، يعد التشدد في سياسات القبول سبباً في تراجع نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية، تتراجع نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية مع دخول القطاع الخاص، يعاد النظر في البنية التنظيمية للبرامج الأكاديمية، يتوافق التوسع في الأبنية الجامعية مع أعداد الطلاب، يعتمد في إعداد ميزانية المؤسسة الجامعية على بيانات حقيقية، تقسم تكاليف كل عملية في المؤسسة الجامعية في بيانات توضيحية، إحداث مراكز جامعية لإدارة المستقبل المهني للخريجين، يرتبط التعليم العالي مع منظومة التعليم المتكاملة، تنفيذ خطط التنمية، يحقق في التعليم العالي نظام المشاركة، يركز على الجودة للاستثمار في التعليم العالي، تقوم المؤسسة الجامعية بعمليات تتعلق بالتقييم الذاتي لتقدمها، تفعيل الديمقراطية في التعليم العالي).

#### خامساً: نتائج اختبار الفرضيات:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة، وهذه الفروق لصالح إجابات أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة دمشق لأن متوسطها أعلى.

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية، وهذه الفروق لصالح إجابات أعضاء الهيئة التعليمية في الكليات العلمية لأن متوسطها أعلى.

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في فاعليتهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية. وهذه الفروق بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وذلك لصالح الفئة (أستاذ). كذلك هناك فروق دالة إحصائية بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ مساعد)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وهذه الفروق لصالح الفئة (أستاذ مساعد)، كذلك هناك فروق دالة إحصائية بين فئة المرتبة العلمية (مدرّس)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وهذه الفروق لصالح الفئة (مدرّس)، وهذا يدل على أعضاء الهيئة التعليمية من المرتبة (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرّس) يساهمون في تطوير مؤسسة التعليم العالي بشكل أفضل من باقي الفئات.

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس في الجامعة. وهذه الفروق بين فئة سنوات التدريس (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، والفئة (من 1 إلى أقل من 5 سنوات)، وذلك لصالح فئة سنوات التدريس (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات التدريس (من 10 إلى أقل من 15 سنة)، والفئة (من 1 إلى أقل من 5 سنوات)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (من 10 إلى أقل من 15 سنة)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات التدريس (من 15 إلى أقل من 20 سنة)، والفئات (من 1 إلى أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (من 15 إلى أقل من 20 سنة)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائية بين فئة سنوات التدريس (20 سنة فأكثر)، والفئات (من 1 إلى أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (20 سنة فأكثر)، وهذا يدل على أنه بازياد سنوات التدريس في الجامعة يزداد دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير مؤسسة التعليم العالي.

6- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة التي تم الحصول منها على الشهادة. وهذه الفروق بين أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة سورية وعربية، وذلك لصالح أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة أجنبية.

7- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس.

8- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة.

9- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية، وهذه الفروق لصالح القائمين على تطوير التعليم العالي في مجلس الجامعة والتعليم العالي لأن متوسطها أعلى.

10- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات **القائمين على التعليم العالي** فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير **المرتبة العلمية**. وهذه الفروق بين فئة **المرتبة العلمية (أستاذ)**، وكل من **الفئتين (أستاذ مساعد، مدرس)**، وذلك لصالح الفئة (أستاذ). بينما لم نلاحظ أية فروق بين **الفئتين أستاذ مساعد ومدرس**.

11- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات **القائمين على التعليم العالي** فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير **مصدر الشهادة**.

12- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات **القائمين على التعليم العالي** فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير **أساس التعيين**. وهذه الفروق بين **القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس القدم الوظيفي**، وبين **القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس أمور لم تذكر**، وذلك لصالح **القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس القدم الوظيفي**، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين **القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة**، وبين **القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس أمور لم تذكر**، وهذه الفروق لصالح **القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة**.

13- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات **رؤساء الأقسام** فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير **الجنس**، وهذه الفروق لصالح **رؤساء الأقسام الذكور** لأنّ متوسطها أعلى.

14- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات **رؤساء الأقسام** فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير **الجامعة**.

15- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات **رؤساء الأقسام** فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير **نوع الكلية**، وهذه الفروق لصالح **رؤساء الأقسام بالكلديات العلمية** لأنّ متوسطها أعلى.

16- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات **رؤساء الأقسام** فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير **الرتبة الأكاديمية**.

17- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات **رؤساء الأقسام** فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير **سنوات الخبرة**. وهذه الفروق بين فئة **سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات)**، والفئة **(أقل من 5 سنوات)**، وذلك لصالح الفئة **(من 5 إلى 10 سنوات)**، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين فئة **سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة)**، والفئة **(من 5 إلى 10 سنوات)**، وهذه الفروق لصالح الفئة **(أكثر من 15 سنة)**.

18- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات **رؤساء الأقسام** فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير **أساس التعيين**، وهذه الفروق بين **رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة**، وبين **رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس (القدم الوظيفي، أمور لم تذكر)**، وذلك لصالح **رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة**.

## مقترحات الدراسة

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم الباحثة المقترحات الآتية:

- 1- إعادة النظر بفلسفة التعليم العالي واستراتيجيته وتقييمها في ظل التغيرات البيئية المحلية والعالمية، والتوجه نحو التطوير في التعليم العالي وتحديثه بتبني فلسفة ومنهجيات جديدة، تؤهله لولوج المنافسة العالمية، وتحديد مكامن الضعف، والقدرات وسبل تحقيقها، وتشخيص الصعوبات التي ستواجه مؤسسات التعليم العالي لتستجيب لمتطلبات المجتمع (محلياً وعالمياً) وتأمين الفرص في سوق العمل.
- 2- التنسيق بين القيادة التعليمية العليا سواء كانت في وزارة التعليم العالي أو الجامعات بقضية التحسين والتطوير المستمر لعملية التعليم بطريقة تواكب التغيرات والتطورات الحديثة.
- 3- الأخذ بوجهات النظر المختلفة في عملية التخطيط (حاجات سوق العمل الطلاب، أعضاء الهيئة التعليمية، الإداريين) ومن ثم التوجه نحو بلورتها وتوظيفها في تطوير التعليم العالي.
- 4- مشاركة العاملين في شرائحهم المختلفة في مؤسسات التعليم العالي بوضع الاستراتيجية والسياسة التربوية لتلك المؤسسات بحيث لا يترك للمسؤولين (مجلس التعليم العالي برئاسة الوزراء) القرار بل على الأقسام والكليات والجامعات أن تخطط لنفسها وتعطى الصورة الأولية واحتياجات الأساسية والمتغيرات التي يجب أن تأخذ بها الإدارة العليا. بما يضمن مساهمة جميع الشرائح ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي في إدارتها وتسييرها.
- 5- إجراء البحوث التي تستهدف إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة بالسياسات العامة عن طريق الوحدات الجامعية الرسمية، أو المراكز العلمية فيها، أو أعضاء الهيئة التدريسية أفراداً أو جماعات.
- 6- الابتعاد عن النمطية في اتخاذ القرارات واللقاء المسؤولية على الجهات العليا مما تحتاج وإلى هدر في الوقت والجهد والإجراءات /عقلية الإدارة المركزية/.
- 7- أن تتصف إدارة الجامعة بالمرونة وقابلية التجديد في برامجها وأهدافها وبنيتها التنظيمية وعملياتها الإدارية لاستيعاب أي متغير جديد يؤثر في عملية التعليم.
- 8- نشر ثقافة التحديث في الجامعات السورية، وتعزيز أهميتها في التطوير، والارتقاء بالعمل العلمي والاداري والتنظيمي والانساني لدى الإداريين العلميين وأعضاء الهيئة التعليمية ومواكبة الجديد في المجال التخصصي.
- 9- التسويق لثقافة الجودة بطريقة مختلفة عن ما تسوق له في الجامعات السورية.
- 10- تلبية حاجات المجتمع على نطاق المحافظات وحاجات سوق العمل لديها بما يسهم بتطويرها وتقديمها، وإسداء النصيحة وتوفير المعلومات والمعونة الفنية للأفراد وللحكومة وللجامعات والقطاعات والهيئات التجارية المختلفة القائمة في المجتمع وذلك إزاء المشكلات التي تمتلك الجامعة القدرة على إيجاد الحلول لها.
- 11- توفير الموارد المادية تناسباً مع الارتفاع في كلفة التعليم العالي وما يقابله في التوزيع المناسب للموارد المالية على مكونات النظام التعليمي، وعمليات تشغيلها والابتعاد عن المبالغة في الإنفاق على

- أحد جوانب العمل التعليمي، ويرمجة الميزانية وفق نظام الأولويات مما يتوافق مع أهداف النظام التعليمي وعملياته والوسائل (تكاليف الأبنية وإصلاحها واثمان الكتب والأجهزة والأجور).
- 12- منح الجامعات الاستقلال الإداري والمالي لتفعيل العملية التعليمية، واستحداث أنشطة تربوية تخدم أغراض المجتمع من الخدمات الصحية بأنواعها والأنشطة الزراعية وتقديم البرامج التدريبية النوعية التي تخدم وتشبع حاجات القطاعات التنموية المتنوعة في المجتمع السوري.
- 13- تفعيل الاستقلالية المالية لرئيس القسم.
- 14- الاتجاه إلى إحداث تغييرات ضرورية في البنية الإدارية وفي طرق تطوير الكليات والهيئات التدريسية، والخدمات والتسهيلات التي تقدم للطلاب في المناهج، وطرق التدريس وسياسة القبول.
- 15- دعم وتطبيق الجامعة الاستثمارية بفتح الأبواب للاستفادة من الجهات العامة والخاصة من الخبرات الجامعية، وربط الجامعة بخبراتها ومختبراتها بالمؤسسات المستفيدة من العمل مما يزيد من دعم ميزانية الجامعة وتمويلها من جهة وزيادة دخل عضو الهيئة التعليمية من جهة أخرى.
- 16- الاستفادة من البحوث في تطبيق العمل (التجارب - العمل الريادي- و زيادة الخبرات وتقديمها في المجالات العمرانية والصحية والاقتصادية والتربوية.
- 17- اعتماد مبدأ التعاقد بين الجامعات والقطاعات الحكومية والخاصة كأسلوب متطور لتعزيز استقلالية الجامعات، وضمان مساهمتها الفعلية في تنفيذ مخططات التنمية، وتحقيق معايير الجودة.
- 18- تطوير مكونات العملية التعليمية وإعادة تغيير محتويات المقررات الدراسية وتوفير الوسائل المادية والموارد / وسائل التعليم المادي كالأبنية والمخابر والمشافي والمزارع والمراسم والمكتبات وسائر ما يوجد بها من تجهيزات أو أجهزة وأدوات وسواها هذه التي تغير من العوامل الإنتاجية الرئيسية في العملية التربوية وتوفيرها بالمستوى المناسب (كمّاً ونوعاً) لحاجات التعليم والعمل ضمن معيار الإنتاجية الأفضل والأقل كلفة.
- 19- تطوير المناهج الجامعية ووضع آليات جديدة في التأهيل والإعداد لتنمية وتطوير قدرات أعضاء الهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي من خلال تفعيل دور الجامعات في إعداد البرامج والخطط اللازمة لهذا التطوير.
- 20- الابتعاد عن الأخذ بالكم دون النوع لبحوث أعضاء الهيئة التدريسية، وإعادة صياغة القوانين الخاصة بأعضاء الهيئة التعليمية.
- 21- الاستفادة من نتائج البحوث و تطبيقاتها والابتعاد عن النمطية والشكلية للبحوث، وعدم التقليد للبحوث السابقة و تكرار النتائج.
- 22- الحد من ضياع الوقت وهدره لبحوث طلاب الماجستير والدكتوراه بتخفيف البيروقراطية الإدارية، وتوفير المراجع، وتيسير إجراءات التسجيل، والتخفيف من المدة التي يستغرقها قبول الأبحاث في المجالات، وتوفير مستلزمات البحث العلمي.
- 23- ارتباط البحوث العلمية بالحاجات التنموية وأن تلائم بين حاجات التنمية والطلب الاجتماعي والموارد المتاحة.

## ملخص الدراسة باللغة العربية

إن القراءة التحليلية لتأثير التغيرات التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على المجتمع السوري، التي تمثلت باستراتيجية التحديث، والتطوير التي طرحها السيد الرئيس بشار الأسد كنهج، وواجب وطني، والمتابعة في التحديث انطلاقاً من الأسس والمرتكزات، التي حددتها الحركة التصحيحية وانطلقت بها حركة التحديث والتطوير كمشروع وطني شامل اكتسب أهميته من نهجه الوطني والقومي وتحوله إلى ورشة عمل مستمرة ومتواصلة إضافة إلى إستراتيجيته السياسية القائمة على البعد القومي، واتخذ كبرنامج لتنفيذ التحديث والتطوير. بحيث يحمل هذا المشروع الإصلاحات التي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذ أنه يشمل على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير المجتمع، وكانت الترجمة الفعلية للرؤية العلمية، والاستراتيجية التحديثية، والتطويرية التي أكدها السيد الرئيس الجمهورية بشار الأسد في خطاب القسم الدستوري في: 17/7/2000، أمام مجلس الشعب في جلسته الاستثنائية، واضحة وقوية في رسم المعالم الفكرية، والتنموية، والحضارية لمستقبل التربية، والتعليم بأنواعها المختلفة، ونماذجه المتعددة.

### ■ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتحدد مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الآتي:

ما الأبعاد التربوية للتحديث والتطوير في التعليم العالي في سورية بين عامي /2000/-/2010/؟  
ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- 1- ما واقع التحديث والتطوير في التعليم العالي، ومقومات النجاح خلال فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2010؟
- 2- ما هي المشكلات التي أعاققت عملية تطوير وتحديث السياسة التربوية في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية؟
- 3- ما هي آراء المشاركين في التعليم العالي في عملية التطوير والتحديث.
- 4- ما هي تجربة التطوير والتحديث للتعليم العالي من حيث مدخلاته، وانعكاسها على مؤسساته في الجمهورية العربية السورية؟
- 5- ما هي المقترحات اللازمة لتطوير العملية التعليمية وآفاقها المبنية على واقع متطلبات عملية التجديد والإصلاح في مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية؟

### ■ أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- 1- دراسة واقع التحديث والتطوير في التعليم العالي، ومقومات النجاح خلال فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2010.
- 2- الكشف عن المشكلات التي أعاققت عملية تحديث وتطوير السياسة التربوية في التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

3- معرفة آراء المشاركين في التعليم العالي في عملية التطوير والتحديث خلال فترة الدراسة عام 2000 إلى عام 2010.

4- تقويم تجربة التحديث والتطوير للتعليم العالي من حيث مكوناته وانعكاسها على مؤسساته في الجمهورية العربية السورية.

5- تقديم مقترحات لتطوير العملية التعليمية المبنية على واقع متطلبات عملية التجديد والإصلاح في مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية.

#### ■ فرضيات الدراسة:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس في الجامعة.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة التي تم الحصول على الشهادة منها.

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس.

8- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة.

9- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية.

10- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية.

11- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة.

12- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي لدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين.

- 13- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.
- 14- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة.
- 15- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية.
- 16- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.
- 17- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.
- 18- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات رؤساء الأقسام لفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين.

#### ■ منهج الدراسة وأدواتها:

إنّ طبيعة البحث تفرض منهجه ولذلك اعتمد البحث على أكثر من منهج المنهج التاريخي للحصول على نتائج محددة عن النظام التعليمي ومشكلاته وتحديد صفاته والإحداثيات التي جرت على هذا النظام خلال عشر سنوات وهو منهج "الدراسة أوصاف دقيقة للظواهر التي من خلالها يمكن تحقيق تقدم كبير في حل المشكلات، وذلك من خلال قيام الباحث بتصور الوضع الراهن، وتحديد العلاقات التي توجد بين الظواهر في محاولة لوضع تنبؤات عن الأحداث المتصلة" (علام، 2010). كما أن المنهج التاريخي "يتعرف على العلاقات السببية بين حوادث الماضي وإجراء مراجعة شاملة للبيانات المتجمعة حول المشكلة وإجراء المقارنة بينها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها. والمنهج الآخر الذي يدعم البحث المنهج الوصفي التحليلي، للحصول على المعلومات، والآراء المتعلقة بالتعليم العالي، وقد اختير هذا المنهج، لأنه يتيح للباحث أن يسأل عن الظاهرة المدروسة، والظروف التي تحيط بها، ومن ثم تفسيرها لأن هذا المنهج يبحث عن معلومات متوافرة عن البحث مستنداً إلى بحوث، ومقالات، وكتب، وتحليلها، واستخلاص الاحتياجات التعليمية والتدريبية التأهيلية لمجتمع الدراسة، والاستنتاجات المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها، كما أنه يصلح لدراسة مشكلة البحث في ضوء ما هو كائن، مع شرح، وتفسير لهذا الواقع، وللظروف التي قادت إليه.

#### تم الاعتماد على الأدوات الآتية:

- 1- استمارة مقابلة مع الخبراء في وزارة التعليم العالي (مجلس التعليم العالي- مديرية التخطيط) والقيادات الحزبية (مكتب التعليم العالي).
- 2- استبانة لمعرفة آراء الإداريين (رئيس جامعة، نواب رئيس الجامعة، عمداء، نواب عمداء، رؤساء أقسام) والخبراء في وزارة التعليم العالي بأبعاد التحديث والتطوير في التعليم العالي، والمشكلات التي تواجه هذه العملية، واقتراحاتهم اللازمة للحل والتطوير.

3- استبانة لاستطلاع آراء أعضاء الهيئة التعليمية حول أبعاد التحديث والتطوير في التعليم العالي، الإشكاليات، والعقبات، والصعوبات، والحلول بهدف رفع فاعلية العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

#### ■ حدود الدراسة وعينتها:

شملت عينة الدراسة مجموعتين:

**الأولى:** وتشمل عدداً من الإداريين العلميين " رئيس جامعة نواب رئيس الجامعة، عمداء كليات، نواب عمداء، رؤساء أقسام" في جامعتي (دمشق، تشرين) نموذجاً وذلك لمساهماتهم في التحديث والتطوير ووضع الخطط للتجديد في منظومة كل جامعة ورفعها إلى وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

**الثانية:** عينة من أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات المذكورة/دمشق، تشرين/. وبعض من الخبراء في وزارة التعليم العالي (مجلس التعليم العالي- مديرية التخطيط) - القيادة القطرية (مكتب التعليم العالي)، وتم تحديد حجم العينة اللازم باستخدام قانون العينة الإحصائي، أما نوع العينة فكانت طبقية عشوائية، حيث تمّ وباستخدام التوزيع المتناسب في كل طبقة.

أما حدود الدراسة فتمّ تقسيمها وفق الآتي:

**الحدود الزمانية:** يُتوقع أن تتم هذه الدراسة خلال 2010-2014 م.

**الحدود المكانية:** جامعات التعليم الحكومي (دمشق، تشرين) نموذجاً وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

**الحدود البشرية:** المدرّسون، والإداريون العلميون، في مؤسسات التعليم العالي السورية المذكورة، وبعض الخبراء في وزارة التعليم العالي (مجلس التعليم العالي- مديرية التخطيط) - القيادة القطرية (مكتب التعليم العالي).

#### ■ نتائج الدراسة:

**أولاً: النتائج المتعلقة بواقع وتطور التعليم العالي خلال الفترة 2000-2010:**

1- ازداد إجمالي طلاب المرحلة الأولى في المتوسط سنوياً بما مقداره /14814/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.78%/ خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المستجدين في المتوسط سنوياً بما مقداره /2957/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.02%/؛ كذلك ازداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /1865/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11%/.

2- هناك علاقة موجبة ومتمينة جداً بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (الإجمالي والمستجدين والمتخرجون)، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

3- من المتوقع أن يزداد إجمالي طلاب المرحلة الأولى في المتوسط سنوياً بما مقداره /15117/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.73%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد الطلاب

المستجدون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2973/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.38%/؛ كذلك سيزداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /2009/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.9%/.

4- ازداد إجمالي أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي) في المتوسط سنوياً بما مقداره /7861/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /249.15%/ خلال الفترة (2004-2010)؛ كما ازداد عدد طلاب التعليم المفتوح في المتوسط سنوياً بما مقداره /22107/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /88.66%/.

5- هناك علاقة موجبة ومتينة جداً بين أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (التعليم الموازي، التعليم المفتوح)، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

6- من المتوقع أن يزداد إجمالي أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى (تعليم موازي) في المتوسط سنوياً بما مقداره /8377/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /15.86%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد طلاب التعليم المفتوح في المتوسط سنوياً بما مقداره /20311/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11.56%/.

7- ازداد إجمالي أعداد أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية في المتوسط سنوياً بما مقداره /110/ عضو هيئة تعليمية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /1.31%/ خلال الفترة (2000-2010). حيث ثبت وجود علاقة موجبة ومتينة بين إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية والزمن، وأنّ خط الاتجاه العام لهذه العلاقة يأخذ شكل المعادلة من الدرجة الأولى، ومن المتوقع أن يزداد إجمالي أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات السورية في المتوسط سنوياً بما مقداره /79/ عضو هيئة تعليمية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /0.86%/ خلال الفترة (2011-2020).

8- ازداد إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /722/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /7.20%/ خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد خريجي الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /66/ متخرج، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.14%/.

9- هناك علاقة موجبة ومتينة بين إجمالي أعداد وخريجو طلاب الدراسات العليا، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

10- من المتوقع أن يزداد إجمالي أعداد طلاب الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /622/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.01%/ خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد خريجو الدراسات العليا في المتوسط سنوياً بما مقداره /66/ متخرج، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /1.81%/.

11- يتناقص إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في المتوسط سنوياً بما مقداره /-8/ موفد وعائد من الإيفاد، أي بمعدل نقصان بالمتوسط /-0.61%/ خلال الفترة (2000-2010). حيث ثبت وجود علاقة سالبة وضعيفة بين إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد، والزمن، وأنّ خط الاتجاه العام لهذه العلاقة يأخذ شكل المعادلة من الدرجة الأولى، ومن المتوقع أن يتناقص إجمالي أعداد الموفدين والعائدين من الإيفاد في المتوسط سنوياً بما مقداره /19/ موفد وعائد من الإيفاد، أي بمعدل

نقصان بالمتوسط /-1.76% خلال الفترة (2011-2020).

12- ازداد إجمالي أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في المتوسط سنوياً بما مقداره /1356/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.28% خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المستجودون في المتوسط سنوياً بما مقداره /417/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.86%؛ كذلك ازداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /536/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /11.53%.

13- هناك علاقة موجبة ومتينة جداً بين أعداد طلاب المعاهد المتوسطة (الإجمالي والمستجودون والمتخرجون)، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

14- من المتوقع أن يزداد إجمالي أعداد طلاب المعاهد المتوسطة في المتوسط سنوياً بما مقداره /1427/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.59% خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد الطلاب المستجودون في المتوسط سنوياً بما مقداره /449/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /2.35%؛ كذلك سيزداد عدد الطلاب المتخرجون في المتوسط سنوياً بما مقداره /549/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.89%.

15- ازداد إجمالي طالبات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /38/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /6.3% خلال الفترة (2002-2010)؛ كما ازداد عدد خريجات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /12/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /5.75%.

16- هناك علاقة موجبة ومتينة جداً بين إجمالي طالبات وخريجات مدرسة التمريض، والزمن، حيث يأخذ خط الاتجاه العام للعلاقة شكل المعادلة من الدرجة الأولى.

17- من المتوقع أن يزداد إجمالي طالبات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /38/ طالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.01% خلال الفترة (2011-2020)؛ كما سيزداد عدد خريجات مدرسة التمريض في المتوسط سنوياً بما مقداره /14/ متخرجة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.14%.

18- ازداد عدد الوحدات السكنية في المتوسط سنوياً بما مقداره /2/ وحدة سكنية، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /4.62% خلال الفترة (2000-2010)؛ كما ازداد عدد الطلاب المقيمين في الوحدات السكنية في المتوسط سنوياً بما مقداره /1133/ طالب وطالبة، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.44%؛ كذلك ازداد عدد الأسرة في المتوسط سنوياً بما مقداره /1107/ سرير، أي بمعدل زيادة بالمتوسط /3.37%.

19- هناك علاقة طردية بين أعداد الطلاب المقيمين في الوحدات السكنية، وعدد الأسرة في هذه الوحدات، والزمن، أي مع مرور الزمن يتزايد عدد الوحدات والطلاب المقيمين والأسرة في الوحدات السكنية، وهذا مرتبط باستكمال بناء الوحدات السكنية.

### ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس.

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة، وهذه الفروق لصالح إجابات أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة دمشق لأن متوسطها أعلى.

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الكلية، وهذه الفروق لصالح إجابات أعضاء الهيئة التعليمية في الكليات العلمية لأن متوسطها أعلى.

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في فاعليتهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير المرتبة العلمية. وهذه الفروق بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وذلك لصالح الفئة (أستاذ). كذلك هناك فروق دالة إحصائياً بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ مساعد)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وهذه الفروق لصالح الفئة (أستاذ مساعد)، كذلك هناك فروق دالة إحصائياً بين فئة المرتبة العلمية (مدرّس)، وكل من الفئات (محاضر، قائم بالأعمال، معيد)، وهذه الفروق لصالح الفئة (مدرّس)، وهذا يدل على أعضاء الهيئة التعليمية من المرتبة (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرّس) يساهمون في تطوير مؤسسة التعليم العالي بشكل أفضل من باقي الفئات.

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات التدريس في الجامعة. وهذه الفروق بين فئة سنوات التدريس (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، والفئة (من 1 إلى أقل من 5 سنوات)، وذلك لصالح فئة سنوات التدريس (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين فئة سنوات التدريس (من 10 إلى أقل من 15 سنة)، والفئة (من 1 إلى أقل من 5 سنوات)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (من 10 إلى أقل من 15 سنة)، والفئات (من 1 إلى أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين فئة سنوات التدريس (20 سنة فأكثر)، والفئات (من 1 إلى أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة)، وهذه الفروق لصالح فئة سنوات التدريس (20 سنة فأكثر)، وهذا يدل على أنه بازياد سنوات التدريس في الجامعة يزداد دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير مؤسسة التعليم العالي.

6- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء الهيئة التعليمية في دورهم لتطوير مؤسسة التعليم العالي تبعاً لمتغير الجامعة التي تم الحصول منها على الشهادة. وهذه الفروق بين أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة أجنبية، وبين أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة سورية وعربية، وذلك لصالح أعضاء الهيئة التعليمية الذين حصلوا على الشهادة من جامعة أجنبية.

- 7- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجنس.
- 8- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الجامعة.
- 9- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير الصفة الإدارية، وهذه الفروق لصالح القائمين على تطوير التعليم العالي في مجلس الجامعة والتعليم العالي لأنّ متوسطها أعلى.
- 10- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير المرتبة العلمية. وهذه الفروق بين فئة المرتبة العلمية (أستاذ)، وكل من الفئتين (أستاذ مساعد، مدرّس)، وذلك لصالح الفئة (أستاذ). بينما لم نلاحظ أية فروق بين الفئتين أستاذ مساعد ومدرّس.
- 11- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير مصدر الشهادة.
- 12- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بدورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته تبعاً لمتغير أساس التعيين. وهذه الفروق بين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس القدم الوظيفي، وبين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس أمور لم تذكر، وذلك لصالح القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس القدم الوظيفي، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة، وبين القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس أمور لم تذكر، وهذه الفروق لصالح القائمين على تطوير التعليم العالي الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة.
- 13- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الجنس، وهذه الفروق لصالح رؤساء الأقسام الذكور لأنّ متوسطها أعلى.
- 14- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية، وهذه الفروق لصالح رؤساء الأقسام بالكلية العلمية لأنّ متوسطها أعلى.
- 15- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير نوع الكلية، وهذه الفروق لصالح رؤساء الأقسام بالكلية العلمية لأنّ متوسطها أعلى.
- 16- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.
- 17- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. وهذه الفروق بين فئة سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات)،

والفئة (أقل من 5 سنوات)، وذلك لصالح الفئة (من 5 إلى 10 سنوات)، كذلك هناك فروقاً دالة إحصائياً بين فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة)، والفئة (من 5 إلى 10 سنوات)، وهذه الفروق لصالح الفئة (أكثر من 15 سنة).

18- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رؤساء الأقسام فيما يتعلق بفاعليتهم في تطوير التعليم العالي تبعاً لمتغير أساس التعيين، وهذه الفروق بين رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة، وبين رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس (القدم الوظيفي، أمور لم تذكر)، وذلك لصالح رؤساء الأقسام الذين تمّ تعيينهم على أساس الخبرة.

## المراجع والمصادر

### أولاً: المراجع العربية:

#### أ- الكتب:

- 1- أبو علام، رجاء محمود (2006)، *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية*، الطبعة الخامسة، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- 2- الأسدي، سعيد الجاسم (2009)، *دراسات في اصلاح التعليم الجامعي والعالي في العراق*، مؤسسة وارث الانبياء الثقافية، البصرة ، ط1.
- 3- حسان، حسن محمد، العجمي، محمد حسنين (2008)، *التعليم الجامعي الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية*، دار الفكر العربي.
- 4- الخطيب، أحمد (2006)، *الجامعات الافتراضية نماذج حديثة*، دار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان، ط1.
- 5- الدوري، زكريا (2005)، *الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية*، دار اليازوري العلمية للنشر:الأردن.
- 6- دياب، سهيل رزق (2003)، *مناهج البحث العلمي*، غزة، فلسطين.
- 7- الرفاعي، عبد الهادي (2006)، *الارتباط والسلاسل الزمنية*، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- 8- السنبل، عبد الله (2000)، *إشكاليات وتحديات التربية والتعليم في الوطن العربي*.
- 9- سنقر، صالحة (2000)، *تطور التعليم العالي في سورية من عام 1970 وحتى 2000م وتوجهاته المستقبلية*، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.
- 10- شحاته، حسن، عمار، حامد (2007)، *التعليم دعوه للحوار في الوطن العربي*، أفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، ط1.
- 11- طيوب، محمود محمد ديب (2009)، *الإحصاء في التربية وعلم النفس مع تطبيقات حاسوبية SPSS*، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- 12- الطائي، فاضل عباس(2009) *التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق*، المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات-الإحصاء والمعلوماتية، جامعة الموصل، كلية علوم الحاسبات والرياضيات
- 13- العابد، أحمد، عمر، وآخرون (2000)، *المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة الغربية ومتعلميها*، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- 14- العز، عبد العزيز محمد (2003)، *التربية والتنمية والنهضة*، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1.

- 15- العلي، ابراهيم محمد (2003)، مبادئ علم الإحصاء مع تطبيقات حاسوبية، منشورات جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، اللاذقية.
- 16- عامر، طارق عبد الرؤف (2008)، أصول التربية الاجتماعية - الثقافية - الاقتصادية.
- 17- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2003)، القاموس المحيط، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار أحياء التراث العربي، بيروت.
- 18- فهمي، محمد شامل بهاء الدين (2005)، الإحصاء بلا معاناة، المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج (ssps) الجزء الأول، مركز البحوث، الإدارة العامة، السعودية.
- 19- مدكور، علي أحمد (2000) التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة
- 20- مرصد التعليم العالي (2011)، جوهر التعليم العالي: دعوة للتجديد المؤلف: برك ج. بالمر، ارثر زاجونك الناشر: جوسي - باس تاريخ النشر: 2010 م.
- 21- المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003)، نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان.
- 22- نوح، مساعد بن عبدالله (2004)، مبادئ البحث التربوي، الطبعة الأولى.

## ب- الوثائق:

- 1- الأسد، بشار (2004)، كلمة السيد الرئيس بشار الأسد الرفيق الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في افتتاح مؤتمر المغتربين السوريين الأول، القيادة القومية.
- 2- الأسد، بشار (2007) خطاب القسم الدستوري لولاية دستورية جديدة في مجلس الشعب، تموز، دمشق/سانا <http://www.sana.sy/ara/2/2007/07/19/pr-129403.htm>.
- 3- الأسد، بشار (2000)، خطاب القسم الدستوري، مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 303 تموز - أب.
- 4- الأسد، بشار (2007) كلمة الرئيس الأسد في افتتاح الدور التشريعي التاسع لمجلس الشعب يوم الخميس 2007/5/10 مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- 5- الأسد، بشار (2007) خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في سورية مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 354.
- 6- الأسد، بشار، كلمة السيد الرئيس بشار الأسد على مدرج جامعة دمشق، مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- 7- بركات، غياث (2007)، سياسات التعليم العالي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، وزارة التعليم العالي.
- 8- تعميم القيادة القومية رقم /1075/ (2001)، حول عملية التطوير والتحديث والإصلاح في القطر العربي السوري، مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد/306 / كانون الثاني.

- 9- جامعة تشرين (2010)، الخطة الإستراتيجية المقترحة، جامعة تشرين 2010-2015.
- 10- جامعة دمشق (2007)، الخطة الإستراتيجية لجامعة دمشق يمتد من الربع الرابع لعام 2007 وحتى الربع الرابع من 2010.
- 11- حزب البعث العربي (2013)، موضوع الحداثة
- حزب البعث العربي الاشتراكي (2010)، بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد.. عشر سنوات من التطوير والتحديث... والتمسك بالثوابت الوطنية والقومية.
- 12- الخطة الخمسية الحادية عشر (2011)، مشروع الخطة الخمسية الحادية عشرة لقطاع التعليم العالي (2011-2015) المعتمدة من مجلس الوزراء في الجلسة النوعية 2010/11/13.
- 13- الخطة الخمسية العاشرة، (2006)، قطاع التعليم والبحث العلمي، الفصل التاسع عشر الخطة الخمسية العاشرة، التشغيل والخطة الخمسية العاشرة.
- 14- دستور الجمهورية العربية السورية (1937)، المبادئ الأساسية، الباب الأول.
- 15- رئاسة مجلس الوزراء (2003)، تقرير تتبع تنفيذ خطة التنمية وتطوير الإنتاج فعلي للعام 2003، تشرين الأول، 2003، الجمهورية العربية السورية.
- 16- رئاسة مجلس الوزراء (2006)، تقرير أداء الحكومة للفترة 2004 ولغاية 2006/9/30، الجمهورية العربية السورية.
- 17- السياسات الثقافية للجمهورية العربية السورية، بدون تاريخ.
- 18- سيريانيزو شباب (2011)، مجلس التعليم العالي يبحث استراتيجيات النهوض بالبحث العلمي.
- 19- غانم، منى، عبود، صاموئيل، الحلاق، صباح، زكرك، سوسن (2003)، النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، بحث بالتعاون بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والهيئة السورية لشؤون الأسرة.
- 20- قانون تنظيم الجامعات (2006)، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم 6/.
- 21- مجلس التعليم العالي (2007)، قواعد الاعتماد العلمي وشروط منحه وإلغائه، دمشق.
- 22- المرسوم التشريعي رقم 143/ لعام 1966، أنشأت وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية. بقرار القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم 2/ تاريخ 25 / 2 / 1966، رئاسة مجلس الوزراء، قرار رقم 848 / تاريخ / 13 / 11 / 1966.
- 23- نارس (2010) الخطة الوطنية لتطوير برامج المناهج وتقنيات التعليم، بناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS)، قطاع العلوم التربوية.
- 24- وزارة الاتصالات والتقانة (2012)، دور الحكومات والفرقاء الأساسيين في بناء مجتمع المعلومات November 2011 15 E/ESCWA/ICTD/2011/4/Add.7
- 25- وزارة التربية (2001)، مشروع الخطة الخمسية التاسعة لنشاط التعليم ما قبل الجامعي للأعوام 2001-2005، الجمهورية العربية السورية رئاسة مجلس الوزراء هيئة تخطيط الدولة.

- 26- وزارة التعليم العالي، رؤية التعليم العالي وخطة العمل 2013-2012 والبرنامج التنفيذي لها، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي.
- 27- وزارة التعليم العالي(2011) التوجهات الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي وأهم التحديات والصعوبات، الجمهورية العربية السورية، مديرية التخطيط والتعاون الدولي.
- 28- وزارة التعليم العالي، رؤية قطاع التعليم العالي لتطوير العمل الإداري وتنمية الموارد البشرية، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية العربية السورية.
- 29- وزارة التعليم العالي (2010)، رؤية قطاع التعليم العالي لتطوير العمل الإداري وتنمية الموارد البشرية، مديرية التخطيط والتعاون الدولي.
- 30- وزارة التعليم العالي(2009)، قواعد الاعتماد العلمي وشروط منحه وإلغائه للجامعات الخاصة، القرار رقم/31 الصادر عن مجلس التعليم العالي.
- 31- وزارة التعليم العالي(2013)، رؤية التعليم العالي وخطة العمل 2012 والبرنامج التنفيذي له، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية العربية السورية.

## ت- المجالات:

- 1- أبو سليمان، عبد الحميد أحمد (2002)، الإصلاح التربوي: العلاقة بين الرؤية الكونية والمنهجية المعرفية والأداء التربوي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثامنة: العدد التاسع والعشرون.
- 2- أبو نصيب عرفة جبريل، يوسف، محمد مصطفى محمد(2013)، أثر التخطيط الإستراتيجي في أداء العاملين بالمؤسسات الخدمية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية، العدد 1 العام 2013، دراسة الحالة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 3- إبراهيم، إلياس غصن(2009)، واقع الحياة السياسية في سورية بين الراهن وضرورات التطوير، مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، العدد 377
- 4- إدريس، جعفر عبد الله موسى، أحمد، أحمد عثمان إبراهيم، الأخر، عبد الرحمن بن عبد الله (2012)، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة"، مجلة أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العراقية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثالث، العدد السابع، 2012.
- 5- باشيوة، حسن عبد الله (2011)، الحداثة في السياسات التربوية وتوطين التقنية في الدول العربية بين الخوف والضرورة، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا، العدد الثالث تموز يوليو 2011.
- 6- جريو، داخل حسن(2004)، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الإصلاح، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 51، العدد 1.
- 7- الجمل، أمانى (2010)، التعليم الالكتروني والاستراتيجيات المعرفية، مجلة التعليم الالكتروني، العدد الخامس، مارس 2010.

- 8- جيدوري، صابر (2009)، الأبعاد التربوية لجدل الثابت والمتحول في فلسفة التربية: دراسة تحليلية مقارنة في الأنساق الفكرية للتربية العربية، *مجلة جامعة دمشق*، المجلد 25، العدد 2+1.
- 9- الحامدي، خالد حسن (2010)، ضوابط ومعايير الجودة في التعليم الإلكتروني، *مجلة التعليم الإلكتروني*، العدد الخامس، مارس 2010.
- 10- الحربي، حياة بنت محمد بن سعد (2003)، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية دراسة لاتجاهات الهيئة الأكاديمية السعودية نحو تطبيق مبادئها، ووجهة نظرهم حول مدى إسهام هذا التطبيق في تطوير الجامعة، *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية*، العدد 232.
- 11- حلاوة، جمال (2011)، التحديات التي تواجه جامعة القدس في تطبيق الجودة الشاملة دراسة ميدانية جامعة القدس في الضفة الغربية، جامعة القدس معهد التنمية المستدامة، *مجلة ابن رشد*.
- 12- حنا، فاضل (2012) "متطلبات تطبيق الإدارة الإستراتيجية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية في كلية التربية بجامعة دمشق دراسة ميدانية، *مجلة جامعة دمشق*، المجلد 28 العدد الرابع.
- 13- داودي الطيب (2007)، أثر تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الاستراتيجية"، *مجلة الباحث*، العدد الخامس 05، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 14- زيدان، شيرين حسن مبروك (2011)، الاستثمار في التعليم العالي، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 504، 17 سبتمبر 2011.
- 15- سعد، فيصل (2007)، الديمقراطية ومأزق التعددية في البلدان الغربية"، *مجلة المناضل*، المجلد الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 356.
- 16- سلوم، هدى (2009)، أنماط التعليم العالي في سورية، *الوحدة شباب وجامعة الاثنيين 13/4*.
- 17- السمدوني، إبراهيم عبد الرافع، أحمد، سهام ياسين (2005)، تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، *مجلة التربية*، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع 127 جزء أول أكتوبر 2005.
- 18- سمير، قريد (2013)، التربية والتعليم وتحقيق ما بعد الحداثة في الوطن العربي، *مجلة الحوار الثقافي*، مجلة فصلية أكاديمية محكمة تصدر عن مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم بجامعة مستغانم، الجزائر، عدد خريف وشتاء 2013.
- 19- شحاتة، صفاء أحمد (2012)، أسس تقييم أداء المتعلم وقياس فعالية المؤسسة التعليمية (مدخل تقييم القيمة المضافة)، *المجلة الدولية للأبحاث التربوية / جامعة الإمارات العربية المتحدة*، العدد 31.
- 20- الصالح، بدر بن عبد الله (2007)، التعليم الجامعي الافتراضي: دراسة مقارنة لجامعات عربية وأجنبية افتراضية، *مجلة كليات المعلمين للعلوم التربوية*، المجلد السابع، العدد الأول محرم 1428هـ /مارس 2007م كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

- 21- صالح، قاسم حسين(2011)، واقع التعليم العالي في العراق وسبل تطويره"، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا العدد الثالث تموز يوليو 2011.
- 22- صبري، هالة عبد القادر(2009)، جودة التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد 4.
- 23- **صحيفة 26 سبتمبر** رقم العدد: 1246 الحقوق محفوظة © 2005-2014، اليمن [www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic](http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic)
- 24- عبد الحليم، نادية راضى(2014)، **منهج مقترح لتقييم أداء الجامعات وتحسين جودة التعليم الجامعي قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الأزهر فرع البنات.**
- 25- العمار، رضوان (2005)، تمويل التعليم في القطر العربي السوري، **مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3.**
- 26- عبود، عبد الغني(2002)، **طبيعة الخطاب التربوي السائد ومشكلاته، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثامنة العدد التاسع والعشرون صيف 1423 هـ / 2002 م.**
- 27- العبي، سيلان جبران (2004)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 م ودور التعليم في مجتمع المعرفة المنشودة، **ورقة مقدمة للوحدة المركزية لمكافحة الفقر، يوليو 2004 م.**
- 28- العتيبي، منير بن مطني : ( 2007 ) تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، **بحث منشور في المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة الكويت**
- 29- العبد الله، فواز(2010)، واقع التعليم العالي غير النظامي في سورية من وجهة نظر الدارسين فيه، **مجلة جامعة دمشق، كلية التربية جامعة دمشق العدد الثالث، المجلد 26.**
- 30- عبد الله، عبد الجبار(2011)، تحديث التعليم على شرف العالم العراقي عبدالجبار عبدالله، **مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد الثالث، تموز يوليو 2011.**
- 31- عثمان، بوزيان (2012)، مخرجات التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات سوق العمل كمؤشر أداء، **الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي، تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف.**
- 32- العجمي، شهلا (2009)، في فلسفة العملية التعليمية، **مجلة البحث العلمي، مجلة فصلية تصدرها الجمعية الأردنية للبحث العلمي العدد 1 كانون أول.**
- 33- عز الدين فايز ( 2007 ) "ثورة آدار ونهج التطوير والتحديث مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، العدد 350.
- 34- عز الدين، فايز ( 2007 )، "عالم الأقوى وديمقراطية القوى الخفية"، مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، العدد/ 348 /.
- 35- عز الدين، فايز (2007)، البعث والاشتراكية في المنظور التاريخي والاجتماعي وجدلية التجديد والتوليد، **مجلة المناضل، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 357.**

- 36- عز الدين، فايز (2007)، عقيدة البعث بين ماهية الحرية ومتلازمات التحرر، **مجلة المناضل**،  
المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 355.
- 37- عز الدين، فايز (2007)، عالم الأقوى وديمقراطية القوى الخفية، **مجلة المناضل**، المجلة الداخلية  
لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 348.
- 38- علي، سعيد إسماعيل (2002)، مركزية القضية التربوية في فهم واقع الأمة وأسباب تخلفها، **مجلة  
إسلامية المعرفة**، السنة الثامنة: العدد التاسع والعشرون.
- 39- قداح، سليمان (2001)، كلمة الرفيق الأمين القطري المساعد بمناسبة الحركة التصحيحية المجيد،  
**مجلة البعث**، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 311، تشرين، كانون أول 2001.
- 40- كنعان، أحمد (2008)، تطوير التعليم العالي وتفعيل مخرجاته لغرض الإسهام في التنمية  
الاجتماعية وفق مؤشرات الجودة وتطبيقاتها: كلية التربية أنموذجاً، **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية**،  
المجلد 24، العدد الأول.
- 41- محمد، بعلبي (2013)، الفضاء الجامعي بين التأصيل والتحديث، **مجلة الحوار الثقافي**، مجلة  
فصلية أكاديمية محكمة تصدر عن مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم بجامعة  
مستغانم، الجزائر، عدد خريف وشتاء 2013.
- 42- ميا، علي، زاهر، بسام، سليطين، سوما (2007)، الادارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء  
منظمات الأعمال **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**  
المجلد (29)، العدد/1.
- 43- مصطفى تيلوين (2013)، المنهج الظاهري عند إدموند هوسرل " **مجلة الحوار الثقافي**، مجلة  
فصلية أكاديمية محكمة تصدر عن مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم بجامعة  
مستغانم، الجزائر. عدد خريف وشتاء 2013.
- 44- مصطفى، عوفي، صباح، ابراهيم (2012)، الجامعات العربية بين الواقع وتحديات العولمة، **مجلة  
العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد التاسع، ديسمبر 2012 251 جامعة باتنة (الجزائر).
- 45- مصطفى، يوسف (2009)، المنظومة الفكرية والقيمية في فكر القائد الدكتور بشار الأسد، **مجلة  
المناضل**، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد 377- أب 2009.
- 46- الناصر، حسن ابراهيم (2008)، السيد الرئيس بشار حافظ الأسد القائد الاستثنائي في زمن  
المتغيرات، **مجلة الفكر السياسي**.
- 47- وزارة التعليم العالي (2009)، "حول عملية التطوير التربوي والتعليمي في سورية متابعات  
حكومية"، **جريدة الثورة** الثلاثاء 12-5-2009م.

## ث- البحوث:

- 1- الظريف، كحلا، (2010)، **العلاقة بين استراتيجيات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل**، رسالة  
ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال في الجامعة الافتراضية السورية.

- 2- ضبعون، محمد أحمد عبد المحسن (2013)، رؤية التطوير للأداء والنهوض بجامعة طنطا (جامعة طنطا بين الواقع و المأمول)، جامعة طنطا.
- 3- عبد الرحمن، برهان حافظ (2010)، دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين، جامعة النجاح أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية لكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
- 4- عثمان، بوزيان (2012)، مخرجات التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات سوق العمل كمؤشر أداء، الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي، تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف.
- 5- ليماتر، ماريا، خوسيه لويس ريتشارد، ثورو خوسيه رافائيل (2007)، مبادئ توجيهية حول التقييم الذاتي والتخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
- 6- إدلبي، نبال، الصابوني، عماد (2005)، واقع مجتمع المعلومات في الجمهورية العربية السورية، المؤسسة العامة للاتصالات، وزارة المواصلات.
- 7- إسماعيل، علي، جدعون، بيار، غمراوي، نورما (2009) تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المواعمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، 10 ديسمبر 2009، بيروت.
- 8- اشتية محمد (2009)، تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني الإشكالات والآثار المستقبلية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكار، دائرة السياسات الاقتصادية.
- 9- الإبراهيم، عدنان بدري (2003)، مستقبل العملية التربوية في ظل متغيرات العصر، ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي، دمشق، وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، 1-3 آذار 2003.
- 10- إبراهيم، هيفاء (2013) انموذج مقترح لتطوير واقع سياسة قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.
- 11- أبو صالح، أشرف غالب (2012)، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي 1991-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
- 12- الأصيل، ميساء محمد (2009)، تطوير كفايات خريجي التعليم العالي ومدى أهميتها من وجهة نظرهم.
- 13- الاغا، وفيق حلمي، الأغا، ايهاب وفيق (2010)، استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الأداء الجامعي جامعة الأزهر، غزة اكتوبر 2010، فلسطين.
- 14- باعباد، علي هود (2004)، فلسفة التعليم العالي وسياسته في اليمن، الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة، برقعان. أحمد محمد أحمد، القرشي، عبدالله علي (2012)، حوكمة الجامعات ودورها

- في مواجهة التحديات، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم مستشار، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004.
- 15- باكير، عابدة (2013)، تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة.
- 16- البربري، محمد (2009)، دور الجامعات العربية في تحقيق الأمن الفكري وتعزيز الهوية الثقافية لدى طلابها، من أبحاث المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري الذي نظّمته جامعة الملك سعود للفترة من 23 /5 إلى 25/5/1430.
- 17- بركات، زياد، أحمد عوض (2011)، واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، جامعة القدس المفتوحة، جامعة النجاح الوطنية.
- 18- البوهي فاروق شوقي (2010)، الجامعة الافتراضية كإحدى صيغ التعليم الجامعي، الكتاب الأول للندوة العلمية الأولى لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية.
- 19- بياعة بسام (2007)، تطوير المقرر ركيزة أساسية لتطوير المناهج، ندوة تطوير المناهج، جامعة حلب.
- 20- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003)، نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني، عمان.
- 21- جابر محمود زكي، مهدي، ناصر على (2011)، دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج.م.ع)، وجامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- 22- جامعة الباحة (1429 هـ)، أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي، ورقة بحثية مقدمة من جامعة الباحة إلى الملتقى الأول لمسؤولي الجودة في الجامعات السعودية الجودة مسؤولية الجميع الذي تنظمه - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية - الرياض 25-27/10/1429 هـ المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي.
- 23- الجعفري، ممدوح عبد الرحيم (2011)، نحو جامعة عصرية عربية: عصر جديد من التعليم العالي الجامعة المتمازجة، كلية رياض الأطفال، جامعه الإسكندرية.
- 24- الحبابي، مشهور، (2008)، مقترحات لرفع جودة التعليم الجامعي في الوطن العربي، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة المرافقة للمؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية.
- 25- الحبيب، فهد إبراهيم (2000)، تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود.
- 26- الحجار، رائد حسين (2003)، تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

- 27- الحديدي، عماد (2009)، درجة ممارسة القيادة التربوية العليا في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لدورها الإداري في ضوء الفكر الإداري الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة في أصول التربية، الإدارة التربوية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 28- حرب، نعيمة محمد (2011)، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، قدم هذا المقترح استكمالاً لمتطلبات الإعداد لرسالة الماجستير في إدارة الأعمال 1433 هـ 2011 م.
- 29- حسن محمد (2006)، آفاق التعليم الافتراضي الفلسطيني ودوره في التنمية السياسية: نحو جامعة افتراضية فلسطينية، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- 30- حلس، داود درويش (2011)، فلسفة التعليم الأساس مفهومه، أهدافه، اتجاهاته، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 31- حلواني، فادية المليح (2003)، أنماط التعليم العالي غير التقليدية في سورية واقع وطموحات، ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي، دمشق، وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، 1-3 آذار 2003.
- 32- خزام، عهد (2003)، واقع وآفاق التعليم المفتوح في جامعة البعث، ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي، دمشق، وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، 1-3 آذار 2003.
- 33- الخلايلة، هشام سلمان حمد (2012)، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية.
- 34- الخنفرى القحطاني، فيصل بن محمد بن مطلق (2010)، الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقاً لمعايير الأداء الإستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 35- الدجني، اياد علي يحيى (2006)، واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج.م.ع)، وجامعة الأزهر، غزة.
- 36- الدعيس محمد ناجي (2013)، التعليم العالي ودوره في التنمية.
- 37- دليل المتدرب (2008)، البرنامج التدريبي، دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية.
- 38- دويكات، خالد عبد الجليل عبد الرحيم (2008)، دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً، جامعة القدس المفتوحة، منطقة نابلس التعليمية.
- 39- دياب، آصف، الغزي، رياض، خميس، ابراهيم (2008)، التخطيط والتنظيم والإدارة وآليات العمل في المؤسسات البحثية ومتطلبات تطويره، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، دمشق 24-26 أيار 2006.

- 40- راجح، أمل صالح سعد(2007)، التعليم العالي والتحديث: دراسة لاتجاهات جامعة الحديدة، الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عدن، كلية الآداب القسم: علم الاجتماع، جامعة عدن، اليمن.
- 41- الرداوي، تيسير(2013)، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون.
- 42- الزامل، محمد بن عبدالله،(1424-1425)، العوامل المؤثرة على النظم التربوية في البلاد الإسلامية، أحد متطلبات مقرر نظم التعليم في البلاد الإسلامية في مرحلة الدكتوراه.
- 43- زاهر، ضياء الدين (2011)، التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية، أضواء على المؤتمر العلمي السادس جامعة عين شمس.
- 44- الزائدي، أسماء بنت محمد بن خلف (2009)، نموذج مقترح لجامعة افتراضية بالتعليم الجامعي السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، وزارة التعليم العالي المملكة العربية السعودية 1430 هـ / 2009 م.
- 45- الزعبي ، ناديا (2012)، دور الجامعات السورية الحكومية في خدمة المجتمع المحلي وتطويره في ضوء تجارب عربية وعالمية، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة دمشق.
- 46- زقوت، حنان فلاح سليم (2000)، الاتجاه نحو التحديث لدى طالبات الجامعة الإسلامية بغزة في ضوء بعض القيم السائدة "دراسة عاملية"، رسالة ماجستير في علم النفس لقسم علم النفس بكلية التربية بالجامعة الإسلامية إبريل/2000 م غزة.
- 47- الزوبعي، عبید محمود، (2005)، تشخيص وفحص مدى الملاءمة لنماذج السلاسل الزمنية المختلطة ذات الرتب الدنيا، أطروحة دكتوراه في الإحصاء - كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.
- 48- ساطور، محمد مختار، عثمان، عبد الرحمن صوفي (2007)، مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، مؤتمر مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي .. الحاضر والمستقبل، جامعة السلطان قابوس، المؤتمر العلمي الدولي الأول، المجلد الثاني 4 ديسمبر.
- 49- سالم، عبد البديع محمد(2003)، تحديات التعليم العالي في عصر المعرفة، ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي، دمشق، وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني ، 1-3 آذار.
- 50- السبوع، محمد، الصاحب، محمود، ديب، وليد، عيادي، نزار، قيسي، باسم، سلامة، وليد، اسكاري، روبرتو (2011)، تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية "التير" دليل إرشادي تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في الجامعات العربية، مشروع التير، أيلول.
- 51- سعيد، عبد الله (2003) دلالات وأبعاد مشاريع إنشاء الجامعات الأجنبية في سورية، ندوة أنماط التعليم غير التقليدي في التعليم العالي، الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي.
- 52- شاهين محمد عبد الفتاح (2004)، التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني

الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3-2004/7/5.

53- شرف، فاروق حسن محمد(2006)، آفاق التعليم الافتراضي الفلسطيني ودوره في التنمية السياسية(حو جامعة افتراضية فلسطينية)، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

54- شعبان علي، حسن، عماد الدين (2007)، الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير الدولية.

55- الشوا، غياث (2003)، دور التعليم الافتراضي في النقل التكنولوجي وتوطينه، ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي، دمشق، وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، 1-3 آذار 2003.

56- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد محمد (2005)، تجربة دول مجلس التعاون العربية في تطوير التعليم "رؤية مستقبلية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول بعنوان: إستشراف مستقبل التعليم، تعليم عالي، تعليم عام، تعليم تقني)، الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية في فندق شيراتون، شرم الشيخ 24 أبريل 2005 م، جمهورية مصر العربية في الفترة من 17 فبراير 2005 م.

57- صلاح الدين، نسرین صالح محمد (2005)، الفعالية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة في التربية(تخصص إدارة تعليمية)، كلية التربية، جامعة عين شمس.

58- الصلاحي، فؤاد(2009)، التعليم العالي في اليمن خصائصه ومشكلاته: قراءة تحليلية من منظور سوسبيولوجي.

59- العربي، أسامة زكي السيد علي(2011)، الجامعة الافتراضية والتعليم الإلكتروني عن بُعد، ورقة لمؤتمر التعليم الإلكتروني الدولي الثاني، المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، وحدة البحوث والاستشارات، مركز الأمير سلمان للغويات التطبيقية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

60- عشبية، فتحي درويش(2007)، أدوار الإدارة الجامعية في مصر علي ضوء التحديات المعاصرة، كلية التربية بدمهور جامعة الإسكندرية 2007م.

61- العطوي. صالح(2005)، الشبكة العالمية للمعلومات والنظرية البنائية كنموذج جديد في عصر العولمة لتعزيز التعليم والتعلم في البيئة التعليمية، ودور القيادة في المؤسسات التعليمية.

62- علي، لرقط (2009)، امكانية تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر المبررات والمتطلبات الأساسية: دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية تخصص: الإدارة والتسيير التربوي.

63- عليان، محمد محمد، عسلي، عزت يحيى(2004)، الاتجاهات نحو التحديث وعلاقتها بمنظومة القيم لدى الشاب الجامعي المعاصر لانتفاضة الأقصى، بحث مقدم إلى مؤتمر التربوي الأول، التربية في فلسطين وتغيرات العصر المنعقد بكلية التربية في الجامعة الإسلامية 2004م.

- 64- العياشي، زرار كريمة، غياد(2013)، إمكانية استعمال الـ Benchmarking في تجويد التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة 02 أوت 5511 سكيكدة، الجزائر.
- 65- الفقيه، عبد الكريم أحمد محمد (2008)، أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسة القبول في الجامعات اليمنية الحكومية، الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إب كلية التربية اليمن.
- 66- القحطاني، ريم بنت ثابت محمد (2010)، رؤية إستراتيجية مقترحة للسياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة 1431-1432هـ.
- 67- الكبيسي، عبدالواحد حميد(2011)، سبل خدمة الجامعة للمجتمع المحلي من وجهة نظر تدريسيها، بحث مقدم لمؤتمر مركز التعليم المستمر في جامعة البصرة.
- 68- الكلثم، حمد بن مرضي، بدارنه، حازم علي أحمد(2011)، معوقات التخطيط الاستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، جامعة أم القرى، كلية التربية.
- 69- كنعان، أحمد (2004)، دور التربية في تطوير التعليم والمناهج التربوية، بحث مقدم إلى ندوة العولمة وأولويات التربية المنعقدة في رحاب كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من 27-1425./2/28
- 70- لال، زكريا يحيى (2010)، دور البحث العلمي في تطوير التعليم العالي، جامعة أم القرى.
- 71- مبيض، ممدوح وكيلاني، أحمد (2007)، التعليم الجامعي في الجمهورية العربية 1994-2005 (دراسة تحليلية)، دراسة صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- 72- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الأمانة العامة (2009)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مرحلة، أنواعه المختلفة للعام 2007-2008، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 73- المجموعة الأوروبية، (2007)، موجز لدراسة الأثر البيئي.
- 74- المرسي، متولي عبد المؤمن محمد (2011)، دور التشريع في تعزيز وتحفيز جودة التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي المزمع عقده في رحاب جامعة الزرقاء الخاصة - المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة 2011 م /5/ 2011 م إلى يوم الجمعة الموافق 13 /5/ من يوم الاثنين الموافق 9 ، جامعة الملك سعود.
- 75- مرصد التعليم العالي (2011)، مؤشرات التعليم العالي في المملكة العربية السورية، وزارة التعليم العالي 1432 هـ - 2011 م.
- 76- المصباح عماد الدين أحمد(2005)، رأس المال البشري في سورية "قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، ندوة "الاقتصاد السوري، رؤية شبابية" بمناسبة مرور أربعين عاماً على تأسيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية في القطر العربي السوري.

77- المصري، ياسين، ورقوزق، هاشم، مرعي، محمد، عاصي، غسان(2006)، واقع ومتطلبات تنمية الموارد البشرية للبحث العلمي وإدارتها، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني دمشق 24-26 ايار 2006.

78- ملحم، بينة بنت فهد بن عبدالمحسن(2010)، الجامعات وصناعة الأمن الفكري (قراءة سوسيولوجية لعلاقة الجامعات بالأمن الفكري في المجتمع السعودي، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات - في الفترة من 22-25 جمادى الأول 1430هـ.

79- الملكاوي، عصام فاعور(2013)، التخطيط الاستراتيجي كمؤشر لقياس الأداء الأمني، الحلقة العلمية، قياس الأداء في العمل الأمني، الرياض، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية.

80- المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني (2006)، الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية.

81- نشوان يعقوب (2004)، نوعية التعليم العالي الفلسطيني، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3-5/7/2004

82- النصير، دلال بنت منزل(2009)، تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية والمحلية في تطبيق الجودة سعي نحو التميز، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، المؤتمر الدولي للتنمية الادارية، نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، المملكة العربية السعودية، 13-16 ذي القعدة 1430هـ.

83- نفيسة، زريق(2009)، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

84- نوح، محمد مسعد(2003)، إطار بنائي مقترح لاستراتيجية المعلومات في مؤسسات التعليم العالي، ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، الجزء الأول.

85- نوفل، إبراهيم.نوفل(2003)، التعليم المفتوح في الجمهورية العربية السورية بين الواقع والطموح، ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي، دمشق، وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، 1-3 آذار 2003.

86- اليونسكو (2009)، "المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي نحو فضاء عربي للتعليم العالي العربي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت القاهرة، 31 أيار/مايو - 2 حزيران يونيو 2009 إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (2009-1998) التقرير الإقليمي 6تموز/ يوليو 2009.

### ج- الإنترنت:

1- أيوبي رامي (2010)، لدى سورية 39 مشروعاً ضمن برنامج تمبوس موقع طلاب وشباب.

2- جريو، داخل حسن(2010)، دور الجامعات في البحث والتطوير:

Published on (<http://main.omandaily.om>) الموقع الرسمي لجريدة عمان

3- دشاش، ميسون (2013) مركز التقويم والقياس، وزارة التعليم العالي.

4- الشبكة السورية للبحث والتعليم العالي:

(Syrian Higher Education and Research Network SHERN)

5- وزارة التعليم العالي (2009)، استراتيجية وزارة التعليم العالي تسعى لزيادة التوسع الجغرافي لنشاطها،  
www. Mhe.gov.sy

6- وزارة التعليم العالي (2009) استراتيجيات التعليم العالي:

<http://www. Economicsociesty. Cm/ alnadwwa20/hight-education>.

7- كرام، عبد الحكيم (2005)، محاضرات في فلسفة التربية، (وثيقة مقدمة للدعم البيداغوجي للطلبة)  
المدرسة العليا للأساتذة دائرة التاريخ والجغرافيا في الآداب والعلوم الإنسانية والفلسفة، قسنطينة، وزارة  
التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

8- جامعة تشرين (2007)، التكنولوجيا المنقولة ، جامعة تشرين.

[www.tishreen.edu.sy/.../ Transfer of Technology](http://www.tishreen.edu.sy/.../ Transfer of Technology)

9- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحلها، انواعه المختلفة  
للعام 2002/2001.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Bin Habtoor، Abdul Aziz s(2002) “**Education Abridge To The Future** “  
Introduction By Abdul Kader Abdul Rahman Ba Jammal Translated by  
Basheer Mohammad Khan o sana/a Education Research And Development  
Center.

2- 21- E l - Ba z, Fa r o u k, (2009), **Reform in Arab Countries The Role of  
Education**, The Journal of Education 188.3 © 2009 by the Trustees of Boston  
University. All rights reserved. education: university autonomy in the midst of  
political uncertainties

3- Reil, Maragar ( 2004) “**Education In The Twenty- First Century ; Just-  
In- Time Learning Or Learning Communities?** Books Education And The  
Arab World Changes Of The Next Millennium“

4- C Susanne (2005) **Continuous Eduction**, by C Susanne Free University  
**Of Brusseis**. [http\\www google com](http://www.google.com).

5- Navarro, Rachel L., Worthington, Roger L., Jeni Hart and Khairallah,  
Taleb(2009); **Liberal and Conservative Political Ideology, Experiences of  
Harassment, and Perceptions of Campus Climate Journal of Diversity in  
Higher Education**, Volume 2, Issue 2, June 2009, Pages 78-90.

6- Abdoli Sejzi, Abbas , Aris, Baharuddin, Yahya, Noraffandy,(2012), **The  
Phenomenon of Virtual University in New Age: Trends and Chnges.,  
International Conference on Teaching and Learning in Higher Education  
(ICTLHE 2012) in conjunction with RCEE & RHED 2012. Procedia - Social  
and Behavioral Sciences 56 ( 2012 ) 565 – 572.**

7- Beringer,Almu, (2008), **Sustainability in higher education in Atlantic  
Canada, (Faculty of Arts – Environmental Studies and Sustainability,  
University of Prince Edward Island, Charlottetown, Canada), Tarah Wright,  
(Dalhousie University, Halifax, Canada), Leslie Malone, (Imperial College,**

University of London, London, UK), Journal of Sustainability in Higher Education

8- Bhatia, Kareena Dash, Manoj Kumar,(2010), **A Comparative Analysis of Higher Education System of India with other Countries. American Journal**

9- Bhatia<sup>1</sup>,Kareena and Dash<sup>2</sup>,Manoj Kumar,(2011) **A demand of value based higher education system in India: A comparative study.** Journal of Public Administration and Policy Research Vol. 3(5), pp. 156-173, May 2011.Available online <http://www.academicjournals.org/jpapr> ISSN 2141-2480 ©2011 Academic Journals. 1Uttar Pradesh Technical University (U. P. T. U.), Lucknow, India. 2ABV- Indian Institute of Information Technology and Management Gwalior, India.

10- Bileviciute Egle, Zaleniene, Inga,(2013) **REFORMATION OF HIGHER EDUCATION IN EUROPE: ESSENTIAL BENCHMARKS AND INSIGHT IN REFORMING THE NATIONAL EDUCATION SYSTEM.** European Scientific Journal April 2013 edition vol.9, No.10 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431 1

11- Bin Sirat, Morshidi ,(2010), **Strategic planning directions of Malaysia’s higher education: university autonomy in the midst of political uncertainties.**

12- Bloom David, Canning David, and Chan, Kevin(2006) **Higher Education and Economic Development in Africa . HARVARD UNIVERSITY** February 2006Copyright © February 2006, Human Development Sector Africa Region

13- Bunoti Sarah ,(2010) **The Quality of Higher Education in Developing Countries Needs Professional Support. Kyambogo University, Kampala, Uganda**

14- Cai, Yuzhuo ,(2012) **Traditional Reform Philosophy and Challenges of Higher Education Reforms in China,** Copyright 2013 Masataka Murasawa, Jun Oba, and Satoshi Patten Watanabe, all rights reserved. ENSCHEDE, AUGUST 2012.

15- Chhokar, Kiran Banga,(2010) **Higher education and curriculum innovation for sustainable development in India.**(Centre for Environment Education, New Delhi, India. Kiran Banga Chhokar, (2010) "Higher education and curriculum innovation for sustainable development in India", International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol. 11 Iss: 2, pp.141 - 152

16- Daves, Don (2004) **'Voices Of Hope Education And Training In The Twenty-First Century** Books Education And The Arab World Changes F the Next Millennium· 3128th EDUCATION, YOUTH, CULTURE and SPORT Council meeting.

17- Down, Lorna,(2006), "Addressing the challenges of mainstreaming education for sustainable development in higher education", International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol. 7 Iss: 4, pp.390 – 399. 20-

18- European Commission,(2013): **Level Group on the High Modernisation of Higher Education Report to the European Commission** on Improving the quality of teaching and learning in Europe’s higher education institutions June 2013 **EuropeAid Supporting the modernisation of higher education in**

Syria Trans-European Mobility Programme and University Scheme (TEMPUS).

19- Gounkoa, Tatiana and Smaleb, William,(2007), **Modernization of Russian higher education: exploring paths of influence a University of Alberta, Canada; bTrent University**, Ontario, Canada Compare Vol. 37, No. 4, August 2007, pp. 533–548

20- Gropas, Ruby, Triandafyllidou, Anna, Kouki, Hara,(2014), **Catching up and Objecting to Europe: Modernity and Discursive Topoi in Greece's Higher Education Reforms**. Journal of Modern Greek Studies, Volume 31, Number 1, May 2013, pp. 29-52 (Article) Published by The Johns Hopkins University Press DOI: 10.1353/mgs.2013.0006 For additional information about this article. Journal of Modern Greek Studies 31 (2013) 29–52 © 2013 by The Johns Hopkins University Press

21- han Chu, Yun, Chang, Yu-tzung, (2004),**Modernization, Institutionalism, Traditionalism, and the Development of Democratic Orientation in Rural China**. Asian Barometer Project Office, National Taiwan University and Academia Sinica. A Comparative Survey of DEMOCRACY, GOVERNANCE AND DEVELOPMENT.

22- Higher Education Group ,(2012) **Department of Management Studies, University of Tampere, Finland**, 33014, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 6 [Special Issue – March 2012]

23- Huang, Tiedan,, W. Wiseman, Alexander ,(2011),**The Role of Private Higher Education in the Chinese Higher Education System**, You Guo Jiang (2011), The Role of Private Higher Education in the Chinese Higher Education System, in Tiedan Huang, Alexander W. Wiseman (ed.) The Impact and Transformation of Education Policy in China (International Perspectives on Education and Society, Volume 15), Emerald Group Publishing Limited, pp.377-400

24- Hurtado,Sylvia ,A. Griffin Kimberly, Arellano ,Lucy, and Cuellar; Marcela(2008) **Assessing the Value of Climate Assessments: Progress and Future Directions**. Journal of Diversity in Higher Education, Volume 1, Issue 4, December 2008, Pages 204-221.

25- Istileulova, Yelena, (2011), **TRANSFORMATION OF HIGHER EDUCATION IN CENTRAL ASIA FOR 20 YEARS**<sup>1</sup> .Kazakhstan Institute of Management, Economics, and Strategic Research (KIMEP), Bang School of Business, DBA student/PhD exchange student, University of Ljubljana 2 Abay Ave., 050010 Almaty, Kazakhstan National expert of Tempus programme, Kazakhstan [yelena.istileulova@gmail.com](mailto:yelena.istileulova@gmail.com) .

26- J. Bradmore, Donald,(2007) **The Quest of Australian Public Universities for Competitive Advantage in a Global Higher Education Environment** , Athesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy B.A., MEd (Melb), M.A. (Syd) Department of Management Business Portfolio RMIT University August 2007.

27- James, Rowley Daniel, Sherman, Herbert,(2001), **Issues of Strategic Implementation in Higher Education: The Special Concerns for Institutions in Developing Economies**. University of Northern Colorado

- ,Southampton College, Long Island University **Journal of Diversity in Higher Education**, Volume 1, Issue 4, December 2008, Pages 201-203 **Journal of Diversity in Higher Education**, Volume 2, Issue 2, June 2009, Pages 63-77.
- 28- Kapur Devesh and Megan Crowley,( 2008) **Beyond the ABCs: Higher Education and Developing Countries** January 15.
- 29- Ko Nomura, ,2010, **Higher education for sustainable development in Japan: policy and progress**,International Journal of Sustainability inHigherEducation
- 30- Koehn Peter H and W. Demment Montague,( 2010) **Higher Education and Sustainable Development in Africa: Why Partner Transnationally?** Background Paper for the Ministerial Conference on Higher Education in Agriculture in Africa .Theme 6: Strengthening Partnerships in Agricultural Tertiary Education Kampala, Uganda 16 November 2010.
- 31- Moldova, Republica ,(2011), **La modernisation du système éducatif dans la République de Moldova dans le contexte du processus de Bologne : réalités et perspectives** Rodica Bogdan, lector superior, Universitatea de Stat „Alecu Russo”.
- 32- Niu, Dongjie,(2010),**Higher education for sustainable development in China**,International Journal of Sustainability inHigherEducation
- 33- Nomura, Ko,(2010), **Higher education for sustainable development in Japan: policy and progress**, International Journal of Sustainability in Higher Education.
- 34- Oba, Jun, and Watanabe, Satoshi P,(2013), **Discordant Implementation of Multilateral Higher Education Policies:** ,Evidence from the case of the Bologna Process ,December 2013 Masataka Murasawa, Research Institute for Higher Education Hiroshima University, Japan.
- 35- Szucs, Andras , (2009), **New Horizons for Higher Education through e-learning**, ICT and lifelong learning for a creative and innovative Europe Findings, reflections and proposals from the Learnovation project.
- 36- Tempus,(2011), **International cooperation in Higher Education ,Tempus, Erasmus Mundus**, External Cooperation Window
- 37- Tiedan HuangAlexander W. Wiseman,(2011),**The Role of Private Higher Education in the Chinese Higher Education System**, (International Perspectives on Education and Society, Volume 15), Emerald Group Publishing Limited, pp.377-400
- 38- UNESCO ,(2010), **Strategic planning: Techniques and methods, Education Sector Planning Working Papers WORKING PAPER 3.**
- 39- VAN OSCH ,SUZANNE ,(2012), **THE TRANSFORMATION OF MODERN HIGHER EDUCATION A CASE STUDY OF HIGHER EDUCATION INTERNATIONALIZATION POLICIES IN THE NETHERLANDS.** IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIRMENTS FOR THE EUROPEAN STUDIES PROGRAM MB FACULTY ,UNIVERSITY OF TWENTE ENSCHEDE, AUGUST 2012
- 40- van Vught Frans,(2010), **FUNDING HIGHER EDUCATION: A VIEW ACROSS EUROPE** 14 january 2010

- 41- Vassiliou, Androulla ,(2011), **Modernisation of Higher Education in Europe: Funding and the Social Dimension** .Commissioner responsible for Education, Culture, Multilingualism and Youth Council conclusions ,2011, Council conclusions on the modernisation of higher education 3128th EDUCATION, YOUTH, CULTURE and SPORT Council meeting Brussels, 28 and 29 November 2011.
- 42- Vassiliou, Androulla,.(2012) **The European Higher Education Area in 2012: Bologna Process Implementation Report**.
- 43- Verbitskaya, Ludmila,(2002), **Sustainable development in higher education in Russia: The case of St Petersburg State University**, International ,(Saint Petersburg State University, Saint Petersburg, - Russia), Natalia B. Nosova, (Saint Petersburg State University, Saint Petersburg, Russia), Ludmila L. Rodina, (Saint Petersburg State University, Saint Petersburg, Russia), Journal of Sustainability in Higher Education
- 44- Wallis, Rob,(2006) **What Do We Mean By “Community Engagement”?** PAPER PRESENTED AT THE KNOWLEDGE TRANSFER AND ENGAGEMENT FORUM, SYDNEY, 15-16 JUNE 2006 (INFORMA CONFERENCES) [pvcrr@deakin.edu.au](mailto:pvcrr@deakin.edu.au)
- 45- Worthington ,Roger L( 2008); **Measurement and Assessment in Campus Climate Research: A Scientific Imperative**
- 46- Zapf, Wolfgang,(2004), **Modernization Theory –and the Non-Western World\*** Wissenschaftszentrum Berlin, für Sozialforschung (WZB) Beim Präsidenten ,Emeriti Projekte, Juni 2004Best.-Nr. P 2004-003.
- 47- Zhong, Zhou(2007) **A critical analysis of Chinese higher education in the context of its contribution to China’s development**. International Journal of Educational Development 27 (2007) 125 ,Department of Educational Studies, University of Oxford, Oxford, UK.

## المراجع الروسية:

- 1- Астраханский университет, (2010), **МОДЕРНИЗАЦИЯ СИСТЕМЫ ВЫСШЕГО ПРОФЕССИОНАЛЬНОГО ОБРАЗОВАНИЯ: ОРГАНИЗАЦИОННО-ЭКОНОМИЧЕСКИЙ АСПЕКТ**. МИНИСТЕРСТВО ОБРАЗОВАНИЯ И НАУКИ РФ АСТРАХАНСКИЙ ГОСУДАРСТВЕННЫЙ УНИВЕРСИТЕТ, Э.И. Скоблева высшего образования.
- 2- Игорь Николаевич, Молчанов ,(2012), **ВЫСШЕЕ ПРОФЕССИОНАЛЬНОЕ ОБРАЗОВАНИЕ: ГОСУДАРСТВЕННАЯ ПОЛИТИКА И МОДЕРНИЗАЦИЯ**, МГУ имени М.В.Ломоносова, **экономический факультет**, (г. Москва, Россия) Федеральное государственное бюджетное образовательное учреждение.

## الملحق رقم (1)

### قائمة بأسماء السادة المحكمين

الجامعة	الكلية	المرتبة العلمية	اسم المحكم	الرقم
	وزير التعليم العالي	أستاذ	د. مالك علي	1
	وزير التعليم العالي سابقاً	أستاذ	د. محمد يحيى معلا	2
	رئيس جامعة دمشق	أستاذ	د. عامر مارديني	3
	رئيس جامعة تشرين	أستاذ	د. هاني شعبان	4
	نائب رئيس جامعة دمشق	أستاذ	د. هند داوود	5
	عميد كلية التربية بجامعة تشرين	أستاذ	د. الياس نعمة	6
	عميد كلية الاقتصاد الثانية بطرطوس	أستاذ	د. حسين ابراهيم	7
	عميد كلية التربية بجامعة حلب	أستاذ	د. محمد قاسم عبد الله	8
دمشق	التربية	أستاذ	د. عيسى علي	9
حلب	التربية	أستاذ	د. محمد شاش	10
تشرين	الاقتصاد	أستاذ	د. محمود طيوب	11
دمشق	التربية	أستاذ مساعد	د. عماد سعدة	12
دمشق	التربية	أستاذ مساعد	د. أصف يوسف	13
تشرين	التربية	أستاذ مساعد	د. روعة جناد	14
تشرين	الاقتصاد الثانية	أستاذ مساعد	د. علي ابراهيم	15
تشرين	التربية الثانية	أستاذ مساعد	د. هيثم أبو حمود	16
تشرين	التربية الثانية	أستاذ مساعد	د. ريم سليمان	17
حلب	التربية	أستاذ مساعد	د. عبد الرحمن عجان	18
دمشق	التربية	مدرّس	د. منى كشيّك	19
دمشق	التربية	مدرّس	د. أوصاف ديب	20
تشرين	التربية	مدرّس	د. فؤاد صبيّرة	21
تشرين	التربية	مدرّس	د. نايفة علي	22
حلب	التربية	مدرّس	د. رضوان الحاج عبد الله	23
حلب	التربية	مدرّس	د. منذر قباني	24
حلب	التربية	مدرّس	د. فؤاد الزوري	25
حلب	التربية	مدرّس	د. بدرية قصاب	26
حلب	التربية	مدرّس	د. فايز الحسين	27
حلب	التربية	مدرّس	د. عائشة عهد حوري	28
تشرين	التربية	مدرّس	د. سهيلة محمد	29

## الملحق رقم (2) أدوات الدراسة بصورتها النهائية

جامعة دمشق  
كلية التربية  
قسم أصول التربية

### استبانة لرصد آراء أعضاء الهيئة التعليمية ودورهم في تطوير مؤسسة التعليم العالي

السادة أعضاء الهيئة التعليمية:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

( الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي في سورية )

بهدف الحصول على بيانات تتعلق بالدور الذي تقوم به لتطوير المؤسسة الجامعية التي تعمل بها وعوائدها على قسمك ، والوقوف على بعض الصعوبات التي تعاني منها بهدف التوصل إلى نتائج تساعد في التحديد وتطوير منظومة التعليم العالي. لذلك أضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي هي جزء من دراسة علمية تقوم بها الباحثة لنيل درجة الدكتوراه التي تتضمن مجموعة من البنود عن فاعليتك في تحديث جامعتك.

وانطلاقاً من دورك في تطوير التعليم العالي أرجو الاجابة على بنور الاستبانة علماً أن اجابتك ستستخدم حصراً لأغراض البحث العلمي.

شاكرين تعاونكم

الباحثة ميسون حسن

القسم الأول: معلومات عامة:

1- الجامعة:  دمشق  تشرين

2- الجنس:  ذكر  أنثى

3- نوع الكلية:  علمية  نظرية

- 2- المرتبة العلمية: □ أستاذ □ أستاذ مساعد □ مدرّس □ محاضر □ قائم بالأعمال □ معيد.
- 4- سنوات التدريس في الجامعة: □ من 1 إلى أقل من 5 سنوات □ من 5 إلى أقل من 10 سنوات □ من 10 إلى أقل من 15 سنة □ من 15 إلى أقل من 20 سنة □ 20 سنة فأكثر.

القسم الثاني: دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير مؤسسة التعليم العالي:  
يرجى وضع إشارة (√) تحت الدرجة التي توافق رأيك من الدرجات الخمس الآتية:

أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	2	3	4	5

المحور الأول: دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير التعليم العالي:

الرقم	العبارات	إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	أسهم في وضع مرتكزات تطوير التعليم العالي.					
2	أنفذ سياسة جامعي.					
3	أرسم ملامح المستقبل لكليتي.					
4	أسهم في نهضة وطني.					
5	أعد محور الارتكاز في التعليم الجامعي.					
6	أساهم في تحقيق أهداف الجامعة.					
7	أضع أسس الفكر المنهجي.					
8	أوفق بين محتويات المادة التي يدرسها وحاجات المجتمع والطلبة.					
9	أنهي مهارات التفكير الإبداعي.					
10	أتبع آليات الإرشاد والتوجيه للطلبة.					
11	أساهم في بناء مفاهيم التغيير.					
12	أطور القدرات الذاتية للطلبة.					
13	أطور المهام التدريسية الموكلة لي.					
14	أحفز الطاقات ( البشرية - الاقتصادية - الإنتاجية) في كليتي.					
15	أساهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.					
16	أحقق الأهداف بناءً على خصائص المجتمع السوري.					
17	أساهم ببناء الاقتصاد السوري.					
18	أساهم في خدمة وتطوير المجتمع محلياً ودولياً.					
19	أعمل على انماء التعاون الدولي بالأبحاث التي اشارك بها.					
20	أساهم في تحقيق الجودة في التعليم العالي.					

21	أساهم في خلق اقتصاد المعرفة.				
22	أعد أطر فنية عليا.				
23	أعد الباحثين وأدرهم.				

### المحور الثاني: بناء المناهج والمقررات الدراسية الجامعية:

الرقم	العبارات	إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	أربط المنهاج بخطط التنمية الوطنية.					
2	أراعي في بناء المناهج أهداف السياسات الوطنية.					
3	أطور المنهاج بحسب المستجدات التخصصية.					
4	أوفق في المناهج بين متطلبات التعليم والبحث العلمي.					
5	أحقق بالمقررات الدراسية رسالة الكلية وأهدافها.					
6	أربط محتوى المناهج بالحاجات الراهنة للمجتمع السوري.					
7	أختار المحتوى المعرفي للمناهج المناسبة لسوق العمل.					
8	أحقق التكامل بالمحتوى المعرفي للمناهج التعليم ما قبل الجامعي.					
9	أراعي في مضمون المناهج التوازن بين المعارف العامة والتخصصية.					
10	أوازن في محتوى المناهج بين الجانبين النظري والعملي.					
11	أوازن في المناهج بين المتطلبات الأساسية والفرعية للتخصص.					
12	أطور من خلال المنهاج المهارات العليا للطلبة.					
13	أبني المنهاج وفق مبدأ التعليم الذاتي للطلبة.					
14	أسهم في تطوير المقررات الدراسية بشكل مستمر.					
15	أسعى للوصول بالكتاب الجامعي إلى المستويات المقبولة دولياً.					
16	أؤسس في المناهج وسائل وأساليب تقييم متنوعة بطرق حديثة لقياس المخرجات المتوخاة.					

### المحور الثالث: دور أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير العملية التعليمية وتجديد

#### أساليبها:

الرقم	العبارات	إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	أتبع استراتيجية التعليم والتعلم في العملية التعليمية.					
2	أستثمر البيئة الفيزيقية المساعدة على نجاح العملية التعليمية والتدريبية.					
3	أستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات في العملية					

					التعليمية.
					4 أدمع الطلبة بإعداد أكاديمي عالي المستوى.
					5 أوظف نتائج الأبحاث في تحسين الأساليب التعليمية.
					6 أستخدم الوسائل والطرائق المناسبة مع الموقف التعليمي.
					7 أستفيد من مراكز المعلومات العربية والعالمية في التدريس.
					8 أطبق المعارف النظرية بالتدريب الميداني في الجامعة.
					9 أساهم برفد المكتبة بالكتب و المجلات الدورية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية.
					10 أطبق مع طلابي أنشطة المقرر العملية في المختبرات.
					11 أعلم طلابي استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في البحث عن المعلومة.

### المحور الرابع: دور تقييم أعضاء الهيئة التعليمية في تقدّم الطلاب وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل:

الرقم	العبارات	إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	أقيس مدى تحقق الأهداف.					
2	أستخدم أساليب تقييم متنوعة تناسب وطبيعة المقررات التي يدرسها الطلاب.					
3	أراجع الأهداف والمحتوى بشكل مستمر بمشاركة الطلاب.					
4	أستفيد من نتائج التقييم في تعديل السلوك التعليمي.					
5	أوظف الاختبارات و الوظائف لتنفيذ محتوى المساقات التعليمية.					
6	أعرض بالتقييم على مستويات عقلية عليا للطلبة.					
7	أطبق آليات واضحة للاختبارات قبل إعطائها للطلبة.					
8	أضع نظام التصحيح بناء على العدالة والشفافية.					
9	أترجم بالاختبارات التعليمات الصادرة عن الوزارة.					
10	أوفرطيفاً واسعاً من الطرائق الملائمة لتقييم الطلبة.					
11	أشبع تقنية التعلم الذاتي و خاصة في برامج الماجستير.					
12	أعلن عن نظم التقييم المتبعة في الجامعة.					
13	أدرب مهنيّاً لتأهيل الخريج للعمل.					
14	أساهم في رفد العمالة الوطنية المتخصصة في سوق العمل.					
15	أوفق بين نمط عمل الخريجين مع رسالة الكلية وأهدافها.					
16	أساهم في تأهيل الخريج وفقاً للتغيرات في سوق العمل.					
17	أقيس مدى تحقق الأهداف.					

## المحور الخامس: فاعلية أعضاء الهيئة التعليمية في تطوير البحث العلمي:

الرقم	العبارات	إطلاقاً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	أتبع بالبحث العلمي سياسات و أهداف واضحة لتنشيطه.					
2	أساهم بتبادل الخبرات و البحوث العلمية مع الجامعات الأخرى.					
3	أطور البحث العلمي بشكل مستمر.					
4	أقوم بإجراء البحوث العلمية التي تسهم في تطوير المجتمع.					
5	ألتقى الدعم لإجراء ابحاثي من الجامعة ومؤسسات الدولة.					
6	يُنشر بحثي بكل موضوعية.					
7	يوضع معايير عادلة لترقيتي العلمية.					
8	تتوافر الدوريات والمصادر العلمية لإجراء بحوثي.					
9	أسهم بتكوين المهارات البحثية و تأهيلها.					
10	أربط البحوث بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.					
11	أشارك بوضع الخطط البحثية المنسجمة مع متطلبات التنمية.					
12	تساعد كثرة الابحاث في مرونتي كباحث.					
13	أسهم بالمناقشات العلمية على توليد أفكار جديدة للهوض بالبحث العلمي.					
14	أرشد الكفاءات والقدرات العلمية المتدربة لتطوير البحث العلمي.					
15	إشرافي على الرسائل العلمية يساهم في إجراء أبحاث علمية مبتكرة.					

## استبانة لرصد آراء رؤساء الأقسام وفاعليتهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي

السادة رؤساء الأقسام تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

( الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي في سورية )

تتضمن العبارات الآتية أفكاراً تتعلق بتحديث التعليم العالي وطرق تجديده، وقد تكون هناك بعض النقاط المغفلة التي لم ترد في الاستبانة فأرجو منك أن تضعها لاستكمال هذا البحث نظراً لخبرتك العلمية والادارية.

وانطلاقاً من دورك في تطوير التعليم العالي أرجو الاجابة على بنور الاستبانة علماً أن اجابتك ستستخدم حصراً لأغراض البحث العلمي.

شاكرين تعاونكم

الباحثة ميسون حسن

القسم الأول: معلومات عامة:

- 1- الجامعة:  دمشق  تشرين
- 2- الجنس:  ذكر  أنثى
- 3- نوع الكلية:  علمية  نظرية
- 4- الرتبة الأكاديمية:  أستاذ  أستاذ مساعد  مدرّس.
- 5- سنوات الخبرة:  أقل من 5 سنوات  5 - 10 سنوات  أكثر من 10 سنوات.
- 6- أساس التعيين بناءً على:  القدم الوظيفي  الخبرة  غير ذلك.

القسم الثاني: فاعلية رؤساء الأقسام في تطوير مؤسسات التعليم العالي:  
يرجى وضع إشارة (√) تحت الدرجة التي توافق رأيك من الدرجات الخمس الآتية:

بدرجة ممتازة	بدرجة جيدة جداً	بدرجة جيدة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة
5	4	3	2	1

المحور الأول: تكامل الادوار مع الإدارة الجامعية في تطوير التعليم العالي:

الرقم	العبارات	الدرجة				
		ممتازة	جيدة جداً	جيدة	متوسطة	ضعيفة
1	أعمل مع الادارة الجامعية في تحقيق التكامل بين مكونات التعليم العالي والربط بينها.					
2	أشارك الإدارة الجامعية على توفير موارد إضافية للإنفاق على نوعية التعليم العالي وتطويره.					
3	أساهم مع الإدارة في وضع خطة لمواكبة التطورات العلمية والثقافية.					
4	أعد مع الإدارة أسساً للتطوير في المؤسسة الجامعية.					
5	أقترح على الادارة توفير قاعدة معلومات تمكن من الاتصال بمصادر المعرفة المتجددة.					
6	أقبل توجيهات ادارة الكلية في تحسين إدارة قسي.					
7	أطلع على التجارب الناجحة في إدارة الأقسام الأخرى.					
8	أبادل الرأي مع رؤساء الأقسام الأخرى.					

المحور الثاني: تنفيذ رسالة الجامعة وأهدافها العامة:

الرقم	العبارات	الدرجة				
		ممتازة	جيدة جداً	جيدة	متوسطة	ضعيفة
1	أعمل على توضيح رسالة الكلية لأعضاء الهيئة التعليمية.					
2	أعمالي منسجمة مع فلسفة الكلية والقسم.					
3	أراعي احتياجات المجتمع السوري في خطة البحث العلمي للقسم.					
4	أشارك في عمليات التخطيط و التنفيذ و التقييم في الجامعة.					
5	أضع آليات محددة لقياس مدى تحقق الأهداف.					
6	أراجع الأهداف و أطورها بشكل دوري.					
7	أتبع مبدأ العمل الجماعي بالقسم.					

### المحور الثالث: دور رئيس القسم في توصيف المقررات واختيار مضامينها:

الرقم	العبارات	الدرجة			
		ضعيفة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً
1	أشارك في وضع مصفوفة المعارف و المهارات الأساسية للمقررات.				
2	أوجه أعضاء قسي لتوفير بيئة تعليمية تعلمية فاعلة في المقررات.				
3	أساعد في طرح المساقات وأنوعها.				
4	أشكل لجان لمراجعة توصيف المقررات.				
5	أشارك في توصيف المقررات النظرية والعملية.				
6	أساهم بوضع خطة إرشادية للطلبة في قسي				
7	أوظف عدد الساعات المعتمدة بما يتناسب مع الحصول على الدرجة العلمية.				
8	أضع برنامجاً للتدريب العملي بما يتناسب مع المقرر.				
9	أساهم في تعديل البنى والهيكل التنظيمية للكلية.				
10	اقترح تعديل في الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمؤسسة.				
11	أوجه مراعاة التنوع في خلفيات الطلبة الاجتماعية و الاقتصادية.				

### المحور الرابع: المساهمة في تطوير القسم:

الرقم	العبارات	الدرجة			
		ضعيفة	متوسطة	جيدة	جيدة جداً
1	أشارك بوضع الشروط بالمؤهلات و التخصصات التي تتلاءم مع حاجة القسم.				
2	أدرس التناسب بين أعداد أعضاء القسم مع أعداد الطلبة في الكلية.				
3	أحرص على استقطاب أعضاء هيئة تدريسية على قدر عال من الكفاءة و الخبرة.				
4	استقدم ذوي الخبرات والمؤهلات للتعليم في قسي.				
5	أوظف الخبرة و المهارة في العملية التعليمية في قسي.				
6	أشجع على نشر أبحاث علمية تطويرية في القسم.				
7	أتعاون مع أعضاء قسي لتحسين العملية التعليمية التعليمية وتطويرها.				
8	أشجع على التميز في الاداء العلمي والتربوي.				
9	أعتمد آليات لتقييم أداء أعضاء الهيئة التعليمية في قسي.				

					أوجه أعضاء قسسي لتنوع أدوات القياس لزيادة مستوى تحصيل الطلبة و تقدمهم.	10
					أحرص على حقوق وواجبات العاملين في قسسي وترقيتهم.	11
					أطور أساليب حديثة لإدارة قسسي.	12
					أضع تصنيفات جديدة لملفات أعضاء الهيئة التعليمية.	13
					أتابع سير العملية التدريسية في قسسي.	14
					أعزز ثقة الطلبة بأنفسهم و أشجعهم على المشاركة الفعالة.	15
					أنظم برنامج ارشادي للطلبة لتعليمات قوانين الجامعية.	16

### المحور الخامس: وضع منطلقات التطوير في التعليم العالي في التطبيق:

الرقم	العبارات	الدرجة				
		ممتازة	جيدة جداً	جيدة	متوسطة	ضعيفة
1	أطبق توجهات السياسة التربوية في المؤسسة الجامعية.					
2	أشارك بوضع برنامج لتطوير التعليم العالي.					
3	أعمل وفقاً لأسس موضوعية.					
4	أوظف عمل الوحدات البحثية في المجتمع.					
5	أنظر للتعليم العالي كنظام تعليمي.					
6	أفعل وظائف التدريس في قسسي.					
7	أعزز المنظور المستقبلي للتنمية الشاملة.					
8	أعد الرؤى الملائمة للمخرجات وفق متطلبات المستقبل.					
9	أهتم بترسيخ القيم الإنسانية.					

### المحور السادس: المشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للتعليم العالي:

الرقم	العبارات	الدرجة				
		ممتازة	جيدة جداً	جيدة	متوسطة	ضعيفة
1	أشارك في صناعة القرار.					
2	أساهم في رسم سياسات التعليم العالي.					
3	أقدم البدائل في وضع البرامج وآليات التنفيذ.					
4	أقترح الخيارات لدعم مؤسسات التعليم العالي.					
5	أساهم في زيادة الاستثمارات في الجامعات العامة.					
6	أساهم في تعديل اللوائح الداخلية للكلية بما يناسب متطلبات القسم وخطته الدراسية.					
7	أساهم في إعداد الأدوار القيادية في المجتمع.					

## استبانة لرصد آراء عمل القائمين ودورهم في تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

( الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي في سورية )

تتضمن العبارات الآتية المراحل التي يتم بها تطوير التعليم العالي وتحديثه، وقد تكون هناك بعض النقاط المغفلة التي لم ترد في الاستبانة فأرجو منك أن تضعها لاستكمال هذا البحث نظراً لخبرتك وفاعليتك في تطوير منظومة التعليم العالي.

وانطلاقاً من دورك في تطوير وتحديث مؤسسات التعليم العالي أرجو الاجابة على بنور الاستبانة علماً أن اجابتك ستستخدم حصراً لأغراض البحث العلمي.

شاكرين تعاونكم

الباحثة ميسون حسن

القسم الأول : معلومات عامة:

- 1- الجامعة:  دمشق  تشرين
- 2- الجنس:  ذكر  أنثى
- 3- العمر:  20-30 سنة  31-40 سنة  أكثر من 40 سنة
- 4- مصدر الشهادة:  جامعة سورية  جامعة عربية  جامعة أجنبية
- 5- المرتبة العلمية:  أستاذ  أستاذ مساعد  مدرّس.
- 6- أساس التعيين بناءً على:  القدم الوظيفي  الخبرة  غير ذلك.
- 7- الصفة الإدارية:  مجلس التعليم العالي  مجلس الجامعة  مجلس الشؤون العلمية والإدارية.

القسم الثاني: دور القائمين على تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته:  
يرجى وضع إشارة (√) تحت الدرجة التي توافق رأيك من الدرجات الخمس الآتية:

بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	غير موافق
5	4	3	2	1

### المحور الأول: دور السياسة التعليمية في تطوير التعليم العالي:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		كبير جداً	كبير	متوسطة	ضعيفة	غير موافق
1	نبني السياسة التربوية على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوري.					
2	نعدل السياسة التربوية بحسب متطلبات مكونات نظام التعليم العالي.					
3	نجدد البرامج لتطوير التعليم العالي.					
4	نبني السياسة على أسس موضوعية وعلمية.					
5	نصيغ أهداف التعليم العالي على أسس وأفاق حضارية.					
6	نقوم بسياسة التعليم العالي كنظام تعليمي.					
7	نؤسس سياسة للتعليم العالي كنظام تعليمي متعدد الأبعاد.					
8	نتجه بالسياسة إلى تعزيز التنمية الشاملة.					
9	نهدف بسياسة التعليم العالي ترسيخ القيم الإنسانية.					
10	نربط أولويات الاستراتيجية للتعليم العالي بمنظومة التخطيط الشاملة.					
11	نضع الدراسات التنبؤية للتعليم العالي.					
12	نُشارك جميع العناصر المعنية بالتخطيط.					
13	نبني سياسة التعليم العالي على أساس المعايير الوطنية.					
14	نُوفق الدراسة الجامعية مع المقتضيات التعليمية والمجتمعية.					
15	نُوازن بين قيمة التكاليف و الطلب الاجتماعي (الوقت ، المال، المكان).					
16	نُدرس قيمة التكاليف مع الإنتاج الثقافي (العلمي- التقني- العلمي).					
17	نحدد الاحتياجات للمجموعات التي تتلقى التعليم (التطلعات الحديثة للأجيال، الاحتياجات الجديدة للمجتمع).					
18	نعد مراجعة المناهج والطرق المستخدمة في النظم الحديثة للتعليم العالي بحث مستمر مدى الحياة.					

## المحور الثاني: صياغة أهداف التعليم العالي وإعدادها:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	تهدف إلى إعداد الخبراء والفنيين والتخصصيين.					
2	تطور المجتمع المحلي والعربي والإنساني.					
3	تُزود الخريجين بمستوى عالي من المعارف المتنوعة.					
4	تكتسب الخريجين مهارات عملية.					
5	تواكب التقدم العلمي.					
6	تُوجد الحلول المناسبة للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي.					
7	تُسهم في تقدم الفكر الإنساني.					
8	تُجدد المعارف وتنقلها.					
9	تُدرب الباحثين وتعددهم.					
10	تستمد من الفلسفات المتنوعة.					
11	تتكامل مع التعليم ما قبل الجامعي.					
12	تناسب مع المستلزمات المادية والبشرية.					

## المحور الثالث: وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	نضع بنية تطويرية للتخطيط في التعليم العالي.					
2	نخطط للتعليم العالي بحسب نسبة المقيدين بالشهادة الثانوية.					
3	نوظف التخطيط ببعديه السياسي والفني.					
4	نسعى للوصول إلى أقصى درجة من الكفاءة في التعليم العالي.					
5	نستند إلى استراتيجية واضحة بناء على الأهداف الموضوعية وما يتوفر من إمكانيات.					
6	نوازن بين الكم والكيف.					
7	نخطط استناداً لدراسات علمية.					
8	نضع الاستراتيجية بناء على واقع العمل الجامعي ككل.					

## المحور الرابع: تحليل البيئة المؤسسية للتعليم العالي وتقويمها:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	نقوم البيئة الجامعية ونفحصها.					
2	نحدد متغيرات البيئة الجامعية ومتطلباتها.					
3	نحلل البيانات للتنبؤ بمستقبل المؤسسة.					
4	نحدد القضايا الأساسية في البيئة الجامعية.					
5	نراعي متغيرات (الطلب الاجتماعي، سوق العمل، الظروف المادية، التكنولوجيا) لتطوير التعليم العالي.					
6	نعتمد الاستراتيجية في تحقيق الأهداف وتحديدها.					
7	نحدث باستمرار أنظمة الجامعة.					
8	ندرس مستوى المؤسسة وبنيتها التنظيمية.					
9	ندرس العوامل التي تؤثر في نجاح المؤسسة ككل.					
10	نقوم من خلال آليات داخلية وخارجية لقياس مدى فعالية الإجراءات واللوائح الإدارية.					
11	نعد الأداء الوظيفي للمؤسسة مقياس للتقويم.					
12	نستخدم تقنيات لجمع معلومات للتقويم الذاتي للمؤسسة (الاستبيان، المقابلة، معايير أخرى).					

## المحور الخامس: بناء السياسات الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية (صياغتها وتنفيذها):

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	نحدد رسالة الجامعة ومهامها التربوية (حكومية، خاصة، مفتوح).					
2	نوضح طبيعة المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية.					
3	نحدد الاغراض التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.					
4	نخطط أهداف الجامعة على أساس سنوي.					
5	نعيد صياغة الأهداف بناء على النتائج.					
6	نقوم البيئة المؤسسية للتعليم العالي باستمرار.					
7	نحدد فعالية الجامعة بالطريقة التي تدار فيها.					
8	نوجه لتنفيذ الإدارة اللامركزية في الجامعات.					
9	نعزز الاستقلال الذاتي في تسيير الشؤون الداخلية للجامعة.					

## المحور السادس: إحدائيات التطوير في التعليم العالي:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	ندرس التوزيع الخدمي للجامعات الحكومية في محافظات الجمهورية.					
2	ندرس التوسع الكمي والنوعي لإحداث تخصصات جديدة.					
3	نحقق التوازن في أطراف منظومة التعليم العالي (عام، خاص).					
4	نشارك الجامعات مع المعاهد الخاصة.					
5	نعدل قانون تنظيم الجامعات بما يواكب المستجدات العلمية.					
6	ننشر ثقافة التدريب المهني.					
7	نوزع مؤسسات التعليم العالي بما يتفق مع الخطة العلمية ومهامها.					
8	نضع البحث العلمي كأساس في عملية التخطيط.					
9	نسعى لإعداد المختصين في مختلف فروع العلم.					
10	نلبي حاجة التنمية بالتعليم العالي.					
11	نربط التعليم العالي بحل مشكلات المجتمع.					
12	نفعل بالتخطيط الاستراتيجي الأنشطة القومية.					
13	نضع مخطط عام لمنظومة التعليم العالي من الرؤية الاستراتيجية الموضوعية.					
14	نربط برامج التعليم العالي بمتطلبات العمل والانتاج.					
15	نوفر الخدمات التعليمية ومستلزماتها للجامعات.					

## المحور السابع: تحديث سياسة التخطيط للتعليم العالي وتنميته:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	نوسع دائرة ديمقراطية التعليم و مجانيته.					
2	نطور معايير القبول الجامعي.					
3	نعتمد على معرفة متطلبات المرحلة العمرية وأعدادها.					
4	نناسب نسبة المقيدون في التعليم الجامعي مع حاجة خريجي التعليم الثانوي.					
5	نوفر العدالة في فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لجميع طلاب الثانوية.					
6	نعد الخطط الكافية بالتطورات الحاصلة في مكونات المؤسسة الجامعية.					

					تُعد العاملين في المجال التدريسي و التعليمي بما يتناسب مع أعداد الطلبة.	7
					نزيد الميزانية لكل جامعة سنوياً.	8
					نتوجه للتوسع في إنشاء المعاهد المهنية.	9
					نطور في أنماط التعليم العالي للتوسع في الاستيعاب.	10
					ندعم الجامعات الخاصة لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي.	11
					نعمل لافتتاح فروع جديدة بالجامعات في محافظات القطر.	12
					نزيد اعداد الطلاب العرب والاجانب في الجامعات.	13
					نزيد من الوحدات السكنية المجهزة في كل جامعة.	14
					نوفر المخرجات التي تفي بحاجات التنمية.	15
					نخدم منظومة التعليم العالي بالتقانة.	16
					نستخدم التقانات مع تخطيط متطور.	17
					نعتبر التعليم العالي عمل اجتماعي أولاً.	18
					نعزز التشاركية في العمل مع الهيئات و المؤسسات و النقابات وغرف التجارة والصناعة.	19

### المحور الثامن: دور مجلس التعليم العالي في تطوير التعليم العالي:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		كبرى جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	غير موافق
1	ينفذ سياسة التعليم العالي.					
2	يحلل متطلبات التعليم العالي.					
3	يربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.					
4	يربط التعليم العالي بالعمل والإنتاج.					
5	يضع حساب المستلزمات المادية.					
6	ينفذ أهداف الدولة العلمية والقومية والثقافية ونحققها.					
7	يتابع التنفيذ بعد اقرار الخطة.					
8	يطور المستوى العلمي والتقني للعاملين في الجامعة.					
9	يتابع تطوير منظومة التعليم العالي وتقويمه.					
10	يحدد وسائل التنفيذ.					
11	ينسق بين الجامعات والمعاهد والكليات والأقسام في مجالات التعليم العالي.					
12	يضع الموازنة العامة للجامعات والمعاهد التابعة لها.					

## المحور التاسع: رسم الملامح الأساسية للمناهج الجامعية وتطويرها:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	تُوجه لإعادة النظر في المقررات بشكل دوري.					
2	نُسى لمواكبة المناهج للتطورات العلمية المستجدة.					
3	نُحقق بالمناهج الفعالية والديمومة للجامعة.					
4	نُركز في المناهج على المهنية والجوانب التطبيقية.					
5	نُخطط للمناهج على أساس الاتجاهات التربوية المعاصرة.					
6	نوجه لتطوير المناهج بشكل عشري.					
7	نعد المناهج المحور الأساسي في التعليم.					
8	نُزود بالمناهج الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات.					
9	نُكون بالمناهج الخبرات الوطنية.					
10	نوجه لتتلاءم المناهج مع الاختصاصات المتعددة.					
11	نوظف المناهج لتقديم تعليم نوعي للجميع.					
12	نُمثل في المناهج نظام القيم الأساسية للمجتمع.					
13	نربط المناهج بخدمة المجتمع.					
14	نصمم مناهج مرنة لتواكب تقلبات سوق العمل.					
15	نوظف المناهج لتنفيذ أهداف التعليم العالي.					
16	نضمن المناهج تحليل القيم السائدة في المجتمع.					
17	نجدد بالمناهج مدخلات التعليم ومخرجاته بحسب سوق العمل.					
18	نُصمم المناهج لتلبية متطلبات المجتمع السوري.					

## المحور العاشر: التطوير والجودة في التعليم العالي:

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
1	نطبق التقييم الذاتي المستمر للمؤسسة والكلية والبرامج.					
2	نضع معايير لضمان الجودة.					
3	تحقيق مبادئ النزاهة والشفافية والمساعدة.					
4	نلتزم بالمعايير الوطنية.					
5	نشجع الإبداع والتميز.					
6	ندرس مواطن القوة والضعف في الجامعة.					
7	نشارك جميع الأطراف المعنية من (طلبة وأكاديميين وأليات					

					عمل وخبراء خارجيين) في التقييم.	
					نضع الخطط الإجرائية الواضحة.	8
					ننفذ بموضوعية القرارات الإدارية للمؤسسة.	9
					نسعى لصياغة واضحة لمخرجات التعليم على مستوى الجامعة.	10
					نستخدم برامج تدريبية لتنمية المهارات الحياتية.	11
					ننشر ثقافة الجودة بين كافة الأطراف بشكل فاعل.	12
					نواكب تغيرات الجودة وآلياتها ونعالجها.	13
					ندقق في مدخلات التعليم الجامعي من (أطر ومستلزمات).	14
					نطبق الجودة العالية في (التعليم والتدريب والبحوث والخدمات) المقدمة للمجتمع.	15
					نعزز مخرجات التعليم لخدمة التنمية.	16

## استمارة مقابلة للقائمين على تحديث التعليم العالي وتطوير مؤسساته

السادة العاملين في تطوير التعليم العالي:

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

( الأبعاد التربوية للتطوير والتحديث في التعليم العالي في سورية )

تهدف الدراسة إلى التعرف بالدور الذي تقوم فيه بتطوير وتحديث التعليم العالي، وبعض الصعوبات التي تعاني منها أثناء عملية التخطيط بهدف التوصل إلى نتائج تساعد في تفعيل مؤسسات التعليم العالي وتطوير منظومتها وفق المعايير السورية والاستفادة من المعايير العالمية وتوظيفها في التجديد المستمر لها.

يرجى التكرم بملء استمارة المقابلة وذلك بإبداء رأيكم عن كل عبارة من عبارات الاستمارة بما ترونه مناسباً بوضعك إشارة /√/ أمام الخيار الذي تراه مناسباً. علماً أن وضعك لمعلومات لم تذكر ولأليتك في تطوير تلك المنظومة وإضافتها للاستمارة ستكون أكثر مصداقية وموضوعية في هذه الدراسة، لذلك ستكون إجاباتك موضع اهتمام وستسهم في تطوّر البحث العلمي والتعليم العالي في المستقبل.

شاكرين تعاونكم

الباحثة ميسون حسن

\* معلومات عامة:

- 1- الجامعة:  دمشق  تشرين
- 2- الجنس:  ذكر  أنثى
- 3- العمر:  20-30 سنة  31-40 سنة  أكثر من 40 سنة
- 4- مصدر الشهادة:  جامعة سورية  جامعة عربية  جامعة أجنبية
- 5- المرتبة العلمية:  أستاذ  أستاذ مساعد  مدرّس.

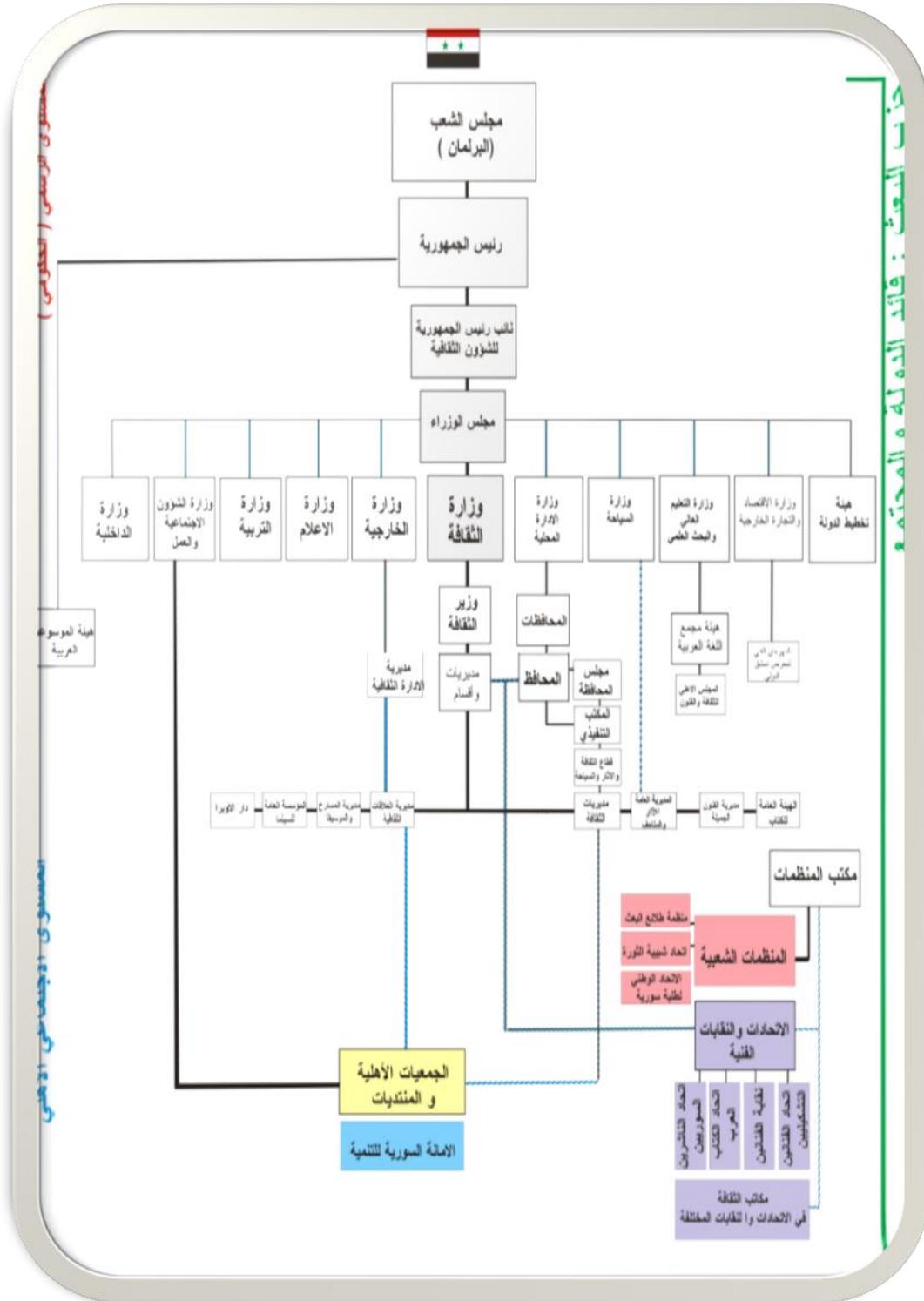
6- أساس التعيين بناءً على:  القدم الوظيفي  الخبرة  غير ذلك.

7- أساس التعيين:  مجلس التعليم العالي  مجلس الجامعة  مجلس الشؤون العلمية والإدارية.

الرقم	العبارات	نعم	لا أدري	لا
1	تبنى السياسة الوطنية للتعليم العالي على الدستور في الجمهورية العربية السورية.			
2	توضع سياسة وطنية للقبول الجامعي مستمدة من خطط التنمية الاقتصادية.			
3	تحقق السياسة التعليمية ديمقراطية التعليم وعروبوته.			
4	التوجه إلى تحويل التعليم الجامعي من مفهوم المجانية إلى الخاص.			
5	يعد التشدد في سياسات القبول سبباً في تراجع نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية.			
6	تراجع نسبة الالتحاق بالجامعات الحكومية مع دخول القطاع الخاص.			
7	تطوير برامج مستحدثة تستجيب للاحتياجات المجتمعية المعاصرة.			
8	تطوير أنماط جديدة في التعليم العالي.			
9	يعاد النظر في البنية التنظيمية للبرامج الأكاديمية.			
10	يخطط بناءً على مكونات مؤسسات التعليم العالي.			
11	تعزز برامج التعددية المعرفية عبر الاختصاصات.			
12	تحديث الخطط الدراسية وتطويرها بما يلي حاجات التنمية الشاملة.			
13	يتوافق التوسع في الأبنية الجامعية مع أعداد الطلاب.			
14	يعتمد في إعداد ميزانية المؤسسة الجامعية على بيانات حقيقية.			
15	تقسم تكاليف كل عملية في المؤسسة الجامعية في بيانات توضيحية.			
16	إحداث مراكز جامعية لإدارة المستقبل المهني للخريجين.			
17	تعديل أساليب التعليم الجامعي ومناهجه بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.			
18	يرتبط التعليم العالي مع منظومة التعليم المتكاملة.			
19	يتم الإعداد استجابة لمستجدات العصر.			
20	دفع المتعلم لمتابعة التعليم وتطوير مهاراته.			
21	تحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي.			
22	ترتبط الجامعة بالمجتمع.			
23	تنفيذ خطط التنمية.			
24	تكوين القاعدة المعرفية للطلاب وتدريب المهارات التطبيقية وتنميتها.			
25	يراعي المنظومة القيمية للمجتمع السوري.			

			توفر الدولة المستلزمات المادية البشرية.	26
			يحقق انتظام الدراسة أهداف التعليم العالي.	27
			يحقق في التعليم العالي نظام المشاركة.	28
			تفعيل الديمقراطية في التعليم العالي.	29
			تقوم المؤسسة الجامعية بعمليات تتعلق بالتقييم الذاتي لتقدمها.	30
			يركز على الجودة للاستثمار في التعليم العالي.	31

### الملحق رقم (3)



## **ABSTRACT**

*The analyzing reading of the historical, economic, social and cultural changes on the Syrian society which represented by the strategy of modernization and development that Mr, presedent Bashar Al Asad has offered as method and a national duty . in addition to the continuous modernization based on the principles of the Corrective Movement that the modernization movement and development has started as a comprehensive national project where its importance has been gained from its national method and from being a continuous project in addition to its political strategy that depends on the national dimension . It was a program to carry out modernization and development where it includes the reformatons which lead to total changes in the method of the state politically , economically and socially ,this method includes a political democracy and an economical freedom that lead to the change in society.*

*The actual performance of the scientific vision and the modernizing and developmental strategy which Mr,t Bashar Al Asad the president of the Syrian Republic has assured in the constitutional Oath in 17-7-2000 in the Parliament at its special session was strong and clear to define the thinking and developmental and civilized dimensions of the future of the education , learning in its different sorts and its several models .*

### **▪ The problem of the research:**

*The problem of the research is determined by answering the following :*

***What are the educational dimensions of the modernization and development in high education in Syria between 2000 and 2010 ?***

*Other questions are :*

- 1. What is the reality of the modernization and development in high education and what are the factors of success between 2000 and 2010?*
- 2. What are the problems that hinder the process of the development and modernization of the educational political in high education in Syria?*
- 3. What are the opinions of participants in high education in the process of development and development ?*
- 4. What is the experience of the development and modernization of the high education concerning its inputs and its reflection on its institutions in Syria ?*
- 5. What are the necessary suggestions to develop the educational process and its factors based on the requirements of refreshing and reformation in the education of university institutions in Syria?*

### **▪ The objectives of the research:**

***The research aims at the following :***

- 1. Studying the reality of the modernization and development in high education and the factors of success between 2000 -2010 .*

2. *Discovering the problems which hindered the process of development and modernization of the educational policy in high education in Syria .*

3. *Realizing the opinions of the participants in high education in the process of the development and modernization between 2000-2010.*

4. *Evaluating the experience of the modernization and development of the high education concerning its components and its reflection on the institutions in Syria .*

5. *Providing suggestions to develop the educational process based on the requirements of the refreshing and reformation in the institutions of the university education in Syria .*

▪ ***The Hypotheses of the research:***

1. *There are no statistical significant differences between the mean degrees of the members of the instructional staff in their role to develop the high educational institute according to the variable of sort .*

2. *There are no statistical significant differences between the mean degrees of the members of the staff in their role to develop the high educational institute according to the variable of the university.*

3. *There are no statistical significant differences between the mean degrees of the members of the staff in their role to develop the high educational institute according to the variable of the faculty.*

4. *There are no statistical significant differences between the members of the staff in their role to develop the high educational institute according to the variable of the scientific qualification .*

5. *There are no statistical significant differences between the members of the staff in their role to develop the high educational institute according to the variable of the years of teaching in the university .*

6. *There are no statistical significant differences between participants in high education in their role to develop the high educational institute according to the variable of sort .*

7. *There are no statistical significant differences between the mean degrees of the participants in high education for their role in modernization of the high education and development of its institutions according to the variable of the university .*

8. *There are no statistical significant differences between the mean degrees of the participants in high education in modernization of high education and development of its institutions according to the variable of the administrative quality .*

9. *There are no statistical significant differences between the mean degrees of the participants in high education for their role in modernization the high education and development of its institutions according to the variable of the source of the certificate.*

10. *There are no statistical significant differences between the mean degrees of the participants in high education for their role in modernization of the high education and development of its institutions according to variable of the scientific degree .*

11. there are no statistical significant differences between the mean degrees of the participants of the high education for their role in modernization of the high education and development of its institutions according to the variable of the source of the certificate.

12. There are no statistical significant differences between the mean degrees of the participants of the high education for their role in modernization of the high education and development of its institutions according to the variable of the employment base .

13. There are no statistical significant differences between the mean degrees of the department heads for their effectiveness in development of the high education according to the variable of sort .

14. There are no statistical significant differences between the mean degrees of the department heads for their effectiveness in development of the high education according to the variable of the university .

15. There are no statistical significant differences between the mean degrees of the department heads for their effectiveness in development of the high education according to the variable of the faculty .

16. There are no statistical significant differences between the mean degrees of the department heads for their effectiveness in development of the high education according to the variable of the academic degree.

17. There are no statistical significant differences between the mean degrees of the department heads for their effectiveness in development of the high education according to the variable of the years of experience .

18. There are no statistical significant differences between the mean degrees of the department heads for their effectiveness in development of the high education according to the variable of the employment base.

▪ **The Method of the Research and its tools:**

The nature of the research leads to its method , so it depends on more than one method , the historical one to get specific results about the educational system and its problems and to define its characteristics and the development that happened in the system during ten years , and this method is to describe acute descriptions of the phenomena that lead to solve problems by imagining the current state and defining the relations which exist among the phenomena to predict about the related events.

The historical method acknowledges the casual relations among the last events and reviewing a comprehensive process of the collected data about the problems and comparing between them and interpreting them . The second method is the descriptive analytic one to get information , and opinions related to the high education , this method has been chosen because it enables the research to ask about the studied phenomenon , its circumstances , then to interpret it , and because it deals with the available information about the research according to other researches , articles , books and analyzing it to get the scientific needs and the trained one for the sample of the research , in addition , to the related results about the research, and to achieve its objectives . This method is suitable for the current research .

**The tools of the research:**

1- An interview with experts in the Ministry of Higher Education (Higher Education Council - Planning Directorate) and party leaders (Office of Higher Education) .

2- a questionnaire to get feedback from administrators (President of the University, vice-rector, deans, vice-deans, heads of departments) and experts in the Ministry of Higher Education dimensions of modernization and development in higher education, and the problems faced by this process, and suggestions needed to resolve and development .

3 - a questionnaire to solicit the views of members of the teaching staff on the dimensions of modernization and development in higher education, problems, obstacles and difficulties, and solutions in order to raise the effectiveness of the educational process in higher education institutions in the Syrian Arab Republic.

#### ▪ **The Limits of the Research :**

**The study sample included two groups :**

The first includes a number of administrators scientific "President of the University vice rector, deans, vice-deans, department heads" at the universities (Damascus, October) model so as to their contribution to the modernization and development, and develop plans for the renewal of the system of each university and submit them to the Ministry of Higher Education in the Republic Syrian Arab .

The second sample of members of the teaching staff in the universities mentioned / Damascus, November /. And some of the experts in the Ministry of Higher Education (Higher Education Council - Planning Directorate) - Regional Command (Office of Higher Education), was determined the sample size required using the law of the sample statistics, the type of sample was stratified random, where he was using the proportional distribution in each layer.

The boundaries of the study Vtm divided as follows :

Temporal boundaries: is expected to be this study during 2010 -2014 m .

Spatial boundaries: Universities of public education (Damascus, October) model in order to achieve the objectives of the study .

Human border: teachers, administrators, scientists, institutions of higher education in the Syrian mentioned, and some experts in the Ministry of Higher Education (Higher Education Council - Planning Directorate) - Regional Command (Office of Higher Education).

#### ▪ **The Results of the Study :**

**First The results related to the reality and development of high Education during the 2000- 2010 .**

1- The total number of the students at the first stage each year (14814) students at average of a mean of (7.78%) during 2000-2010 , and the number of the new students increased to 2957 students at an average of 7.02 % , and the number of the graduated students was increased to (1865) students at an average of 11% .

2-There is a positive and very strong relation between the numbers of the students at the first stage of the university ( total, new , graduated ) and the

*time where the general direction of this relation has the equivalent of the first degree 1*

*3- It is expected that the total number of the students is going to be increased at the first stage each year in an average of (15117) students at the mean of 4.38 % and the number of the graduated students each year is going to be increased to (2009 ) students at an average of (5.9%)*

*4- The total number of the students at the university stage ( parallel education ) each year at 7861 students at an average of increasing of 249.15% during 2000-2010 and the number of the students in the open learning to be 22107 students at an average of 88.66%.*

*5- There is a strong and positive relation between the numbers of the students at the first stage ( The parallel learning , the open \learning) and the time where the relation has the relation has the first degree equivalent 6- It is expected to that the number of the students to be increased (Parallel learning and open learning) at an average of 8377students at a mean of 15.86% during 2000-2010 students at an average and mean of 11.56% .*

*7- The number of the staff at the Syrian Universities was increased to (110) member , at an average of 1.31% during 2000-2010 Where it was proved that there is a positive and strong relation between the total number of the staff and the time which has the first equivalent and it is expected that the number of the staff of the universities each year to be 79 member to be an average of 0.86% .*

*8- The total number of the students of the high education was increased to 722 students in an average of 2000-2010 . and the number of the graduated students of the high education was increased to 66 graduated students in an average of 2.14%*

*9-There is a strong and positive relation between the total numbers of students and graduated students of the high education and the time, which has the first degree equivalent in the general direction .*

*10- It is expected that the total number of the high education students is going to be 622 students in an average of 4.01% during 2000-2010 and the number is going to be increased to 66 graduated students in an average of 1.81 %.*

*11- decreasing the total number of delegates and returning from deployment on average annually in the amount of /-8/ CFTC and return from deployment, an average decrease in average / -0.61% / during the period (2000-2010). It has been proven the existence of a negative relationship and weak among the total number of delegates and returning from deployment, and time, and that the trend line for this relationship takes the form of the equation of the first class, is expected to decrease the total number of delegates and returning from deployment on average annually in the amount of / 19 / CFTC and the return of IFAD, an average decrease in average / -1.76% / during the period (2011-2020).*

*12- The total number of students of the intermediate institutes increased each year to be 1356 students at an average of 5.28% during 2000-2010, and the number of the new students each year has increased to (417)*

students at an average of 2.86 % ,in addition , the number of the graduated students has increased to be 536 students at an average of 11.53%

13- There is a very strong and positive relation between the number of the students of the intermediate institutes ( the total , the new and the graduated ) and the time , where the direction is general for the first degree equivalent .

14- It is expected that the number of the students of the intermediate institutes is going to be increased to (1427) students each year at an average of 3.59% during 2000-2010 and the number is going to increase to 449 students each year at an average of 2.35% and the number of graduated students is going to increase to 549 students at an average of 5.89%

15- The number of the female students at the nursing school has increased to ( 38 ) students at an average of 6.3% during 2000-2010 , and the number of the graduated female students has increased to (12) students each year at an average of 5.75% .

16- There is a very strong and positive relation between the total number of the female students and the graduated ones and between the time where the relation has the general direction of the first degree equivalent .

17- It is expected that the total number of the graduated female students of the nursing school to be (38 )students at an average of 4.01% during 2011-2020), and the number of the graduated female students is going to be each year (14) students at an average of 4.114%

18- The number of the buildings of university students has increased to (2) buildings each year at an average of 4.62 % during 2000-2010. and the number of the students who inhabited the buildings are 1133 students each year at an average of increasing to 3.44% and the number of the beds into rooms was increased to 1107 at an average of 3.37 % .

19- There is a reflected relation between the number of the inhabited students at the buildings and the number of their beds and the time, that during time the number of students and their buildings of staying and the number of the beds are increased . and this is related to the continuous process of building the students' staying buildings .

#### **Second : The Results of the Test of the Hypotheses :**

1- There is no statistical significant differences between the mean degrees of of the members of the staff in their role of developing the institutions of the high education according to the variable of the sort .

2- There is no statistical significant differences between the mean degrees of the members of the staff in their role of developing the institutions of the high education according to the variable of the university in favor of the numbers of the staff at Damascus university.

3- There is no statistical significant differences between the mean degrees of the members of the staff in their role of developing the institutions of the high education according to the variable of the university in favor of the numbers of the scientific staff .

- 4- *The presence of statistically significant differences between the mean scores of faculty members in their effectiveness for the development of higher education institution depending on the variable Grade. These differences between the category of Grade (Professor), and each of the categories (Lecturer, charge d'affaires, Instructor), and for the benefit of the category (professor). There are also significant differences between the category of Grade (Assistant Professor), and each of the categories (Lecturer, charge d'affaires, Instructor), and these differences for the benefit of the category (assistant professor), as well as there are significant differences between the category of Grade (teacher), and all of categories (Lecturer, charge d'affaires, Instructor), and these differences in favor of the class (teacher), and this indicates the faculty members of the rank (professor, assistant professor, teacher) contribute to the development of higher education institution better than the rest of the categories.*
- 5- *There are statistical significant differences between the mean degrees of the members of the staff in their role of developing the institutions of high education according to the variable of the years of teaching at university in favor of the years of teaching sections . ( 5 to less than 10 years ) and the section of ( 1 to less than 5 years) and there are statistical differences between the years of teaching (10 to 15 years ) and the section of ( 1 to 5 years ) in favor of the years of teaching ( 10 to less than 15 years ) in addition , there are statistical differences between the section of teaching years ( from 15 to less than 20 years ) and between the sections of ( 1 to less than 5 years , and from 5 years to less than 10 years too less than 15 years) in favor of the section of teaching years ( from 15 to less than 20 years ) and there are statistical differences between the years of teaching sections of 20 years and more and between the sections of (1 to less than 5 to less than 10 years and from 10 years to less than 15 years) in favor of the 20 years section and more . This result indicates that the increasing years of teaching at university the role of the members of the staff is increased in developing the institutions of the high education .*
- 6- *There are statistical significant differences between the mean degrees of the members of the staff in their role of developing the institutions of high education according to the variable of the university that they have got their certificates and these differences between the members of of the staff who have graduated from a foreign university and between those who have graduated from a Syrian or Arabic university in favor of those who have graduated from a foreign university .*
- 7- *There are no statistical significant differences between the principals of the high education' mean degrees in their role of modernizing the high education and developing its institutions according to the variable of the sort .*
- 8- *There are no statistical significant differences between the principals of the high education' mean degrees in their role of modernizing the high*

- education and developing its institutions according to the variable of the university .*
- 9- *There are no statistical significant differences between the principals of the high education' mean degrees in their role of modernizing the high education and developing its institutions according to the variable of the administrative quality in favor of those who are at the university council .*
  - 10-*There are no statistical significant differences between the principals of the high education ' mean degrees in their role of modernizing the high education and developing its institutions according to the variable of the scientific degree in favor of the degree of ( professor ) and both of ( professor assistant and teacher) in favor of ( the professor ) section . but there are no differences between ( the professor assistant and the teacher ) .*
  - 11- *There are no statistical significant differences between the principals of the high education' mean degrees in their role of modernizing the high education and developing its institutions according to the variable of the source of the certificate .*
  - 12- *There are no statistical significant differences between the principals of the high education ' mean degrees in their role of modernizing the high education and developing its institutions according to the variable of the employment base in favor of those who have old experience and between the participants of the developing of high education according to their old experience and there are statistical significant differences between those who have been employed according to the years of experience and between those of other factors in favor of the years of experience .*
  - 13- *There are statistical significant differences between the mean degrees of the departments heads concerning their effectiveness in developing the high education according to the variable of sort in favor of males .*
  - 14-*There are statistical significant differences between the mean degrees of the departments heads concerning their effectiveness in developing the high education according to the variable of the university .*
  - 15-*There are statistical significant differences between the mean degrees of the departments heads concerning their effectiveness in developing the high education according to the variable of the faculty in favor of the scientific department s.*
  - 16- *There are statistical significant differences between the mean degrees of the departments heads concerning their effectiveness in developing the high education according to the variable of the academic degree .*
  - 17- *There are statistical significant differences between the mean degrees of the departments heads concerning their effectiveness in developing the high education according to the variable of the years of experiences and these differences are between the years of experience ( 5 to 10 years) and the section ( less than 5 years ) in favor of the section of ( 5 to 10 years) and there are differences between the years of experience ( more*

*than 15 Years) and the section of ( 5 to 10 Years ) in favor of ( more than 15 years).*

- 18- There are statistical significant differences between the mean degrees of the departments heads concerning their effectiveness in developing the high education according to the variable of the employment base , and these differences were in favor of those who have employed according to the base of experience .*

*Damascus University  
Faculty of Education  
Department of Methods of Education*



***The Educational Dimensions of Modernization  
and Development in Higher Education between  
2000-2010***

*An Analytical Descriptive of the Higher Education in Syria*

*A Thesis Submitted For a Doctor Degree in Education*

*Prepared by*  
***Mysoun Hassan Hassan***

*Supervised by*  
***Dr Mahmoud Ali Mouhammad***

*Professor Assistant in the Department of Methods of  
Education - Faculty of Education Damascus University*

***2014/1435***